

لورق الام الطالبة سفير الدرس

حيدر
درجته

عبدالله

عبدالله بن عبد الكريم الحنايا

ص

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٧١٨

فقه أبي بكر الصديق في الطهارة والصلاة

مقارنا بفقه المذاهب الأربعة

اعداد

٢٨٧٦

عبدالله بن عبد الكريم بن عبدالله الحنايا

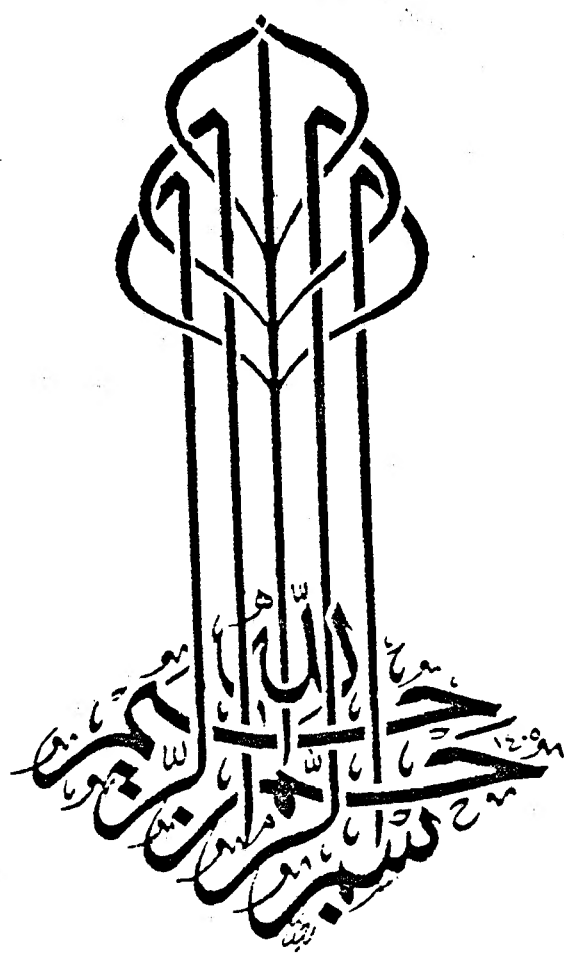
اشراف

الدكتور أحمد علي طه ريان



رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه الاسلامي

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



ملخص الرسالة

الحمد لله نعمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا .

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فإن موضوع هذه الرسالة هو : (فقه أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى الطهارة والصلاة مقارنة بفقه المذاهب الأربعة) .

والهدف منها جمع الآثار والآراء المنسوبة للصديق - رضى الله عنه - بأسانيدها ، وحكم العلماء المحدثين عليها إما بالصحة أو بالضعف ، ثم محاولة استنباط مافى هذه الآثار من فقه بما يفتى على ظنى أن ذلك هو المقصود من هذه الآثار ، ثم تبين من وافق الصديق - رضى الله عنه - ومن خالفه من المذاهب الأربعة ، ثم المقارنة بين هذه المذاهب وذلك بذكر أقوال علمائهم وأدلتهم ، ومناقشتها ثم الترجيح بينها ، وجعلت هذه الرسالة فى مقدمة وخمسة فصول .

اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع ، وأسباب اختياري لهذا الموضوع ، وخطة البحث ، ومنهج البحث .

وتحدثت فى الفصل الأول عن حياة الصديق - رضى الله عنه - باختصار .

وتحدثت فى الفصل الثانى عن فقه الصديق - رضى الله عنه - فى الطهارة وذلك فى سبع عشرة مسألة .

وتحدثت فى الفصل الثالث عن فقه الصديق - رضى الله عنه - فى الصلاة وذلك فى سبع وثلاثين مسألة .

وتحدثت فى الفصل الرابع عن فقه الصديق - رضى الله عنه - فى الجمعة والعيدى والاستسقاء وذلك فى عشرين مسألة .

وتحدثت فى الفصل الخامس عن فقه الصديق - رضى الله عنه - فى السنن والرواتب وذلك فى أربع عشرة مسألة .

أما الصعوبات التى واجهتنى ، فإنه لا يخفى على أهل الخبرة أن كل بحث له صعوبات ، ولكن تختلف هذه الصعوبات بحسب الفن وبحسب الموضوع .

فلقد واجهت صعوبة الحصول على الآثار المنسوبة الى الصديق - رضى الله عنه - وذلك لتفرقها فى كتب السنن والآثار ، ومنها أيضا صعوبة الحكم على هذه الآثار بالصحة أو بالضعف ، وذلك لقلّة اهتمام علماء الجرح والتعديل بتتبع

رواة الآثار ، لأنشغالهم برواة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنها أيضا ما يتطلبه البحث المقارن من الجهد

والوقت فى ذكر الآراء ، وأدلة كل رأى ، ومناقشة كل دليل ، ثم ما يترتب على ذلك من الترجيح وبيان وجهه ، وهذا من شأنه

أن يخفى على الكثيرين إلا من كان من ذوى هذا الشأن .

وأخّر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

عميد كلية الشريعة

المشرف

الباحث

عبدالله بن عبد الكريم الحنايا د. أحمد على طه ريان د. عابد بن محمد السقييات

المقدمة

وتشتمل على :

- (أ) بيان أهمية الموضوع .
- (ب) سبب اختياري لهذا الموضوع .
- (ج) خطة البحث .
- (د) منهج البحث .

المقدمة

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله
فلامضل له ، ومن يضل فلاهادى له ، وأشهد أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، {ياأيها
الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم
مسلمون} .^(١)

{ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا
الله الذى تساءلون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا} .^(٢)
{ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا
يمصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله
فقد فاز فوزا عظيما} .^(٣)

وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين وبعد :

فان الله عز وجل أرسل رسوله لاخراج الناس من عبادة
العباد الى عبادة رب العباد ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ،
ونصح الأمة ، وجاهد فى الله حق جهاده ، حتى التحق بالرفيق
الأعلى .

ثم حمل لواء الاسلام من بعده ، رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه ، وعملوا قمارى جهدهم لحفظ هذا الدين ، وتبليغه

(١) سورة آل عمران : ١٠٢

(٢) سورة النساء : ١

(٣) سورة الأحزاب : ٧١، ٧٠

الى من بعدهم ، وفى مقدمة هؤلاء الخليفة الاول أبو بكر الصديق - رضى الله عنهم أجمعين - فهو السابق الى الاسلام ، وهو الذى نزل فيه قول الله تعالى : {الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا} (١) .

وقوله تعالى : {وسيجنبها الاتقى الذى يؤتى ماله يتزكى} (٢) ومالاحد عنده من نعمة تجزى} .

فلايشك احد انه افضل هذه الامة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، بشهادة الرسول نفسه صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : (ان من امن الناس على فى صحبتته وماله أبا بكر ، ولو كنت متخذا خليلا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلا ، ولكن أخوة الاسلام ومودته ، لايبقين فى المسجد باب الا سد ، الا باب أبى بكر) . أخرجه البخارى ، ومسلم . (٣) (٤)

وروى البخارى بسنده ، عن محمد بن الحنفية أنه قال : (قلت لأبى أى الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال : أبو بكر رضى الله عنه ...) الحديث . (٥)

وكان الصديق - رضى الله عنه - من رؤساء قريش فى الجاهلية ، محببا منهم ، مؤلفا لهم ، كان اذا عمل شيئا صدقته قريش وأمضوا حمالته وحمالة من قام معه . فلما جاء

(١) سورة التوبة : ٤٠

(٢) سورة الليل : ١٩

(٣) الصحيح ٦٥/٥ ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : (سدوا الأبواب الا باب أبى بكر) ، حديث ١٤٥ .

(٤) مسلم ١٨٥٤/٢ ، باب فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، حديث ٢ .

(٥) الصحيح ٦١/٥ ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم (لو كنت متخذا خليلا) ، حديث ١٦٨ .

الاسلام سبق اليه ، وكان - رضى الله عنه - يفتى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وبعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، كانت فتواه مرجع الصحابة والتابعين ومن بعدهم حتى أصبحت حجة قوية يستند اليها المفتون فى الأمة الاسلامية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وآراؤه ، واجتهاداته تعتبر ثروة فقهية عظيمة ، وذخيرة اسلامية كبرى ، بيد أنها لم تجمعها مؤلفات خاصة ، ولم تضمها كتب مستقلة ، سوى ما قام به بعض أهل العلم المعاصرين من جمعها ، لكن دون بيان سندها أو دراستها دراسة مقارنة مما استدعى العناية بجمعها مع أدلتها وبيان سندها ومقارنتها ، فى مدونات خاصة بها ، ليسهل رجوع الباحثين اليها ، والراغبين فى الوقوف عليها ، ويستفيد المسلمون من العمل بها فى مجالات حياتهم المختلفة .

ولقد اشتغل الباحثون فى هذا العصر فى جمع فقه الصحابة والتابعين وتابعيهم من غير الأئمة الأربعة ، لأشراء الفقه الاسلامى .

ولاتفى أهمية هذا العمل لأن فقه الصحابة رضوان الله عليهم هو النواة الأولى والمرجع الأقوى لفقه المذاهب الاسلامية - بعد الكتاب والسنة - ولاسيما فقه الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم .

ولقد عجبت لأننى وجدت كثيراً ممن هم أقل علماً وفضلاً من أبى بكر الصديق - رضى الله عنهم - وقد تناولهم الباحثون ، وجمعوا ما أثر عنهم .

وفقه أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - حلقة قد غفل عنها ، لذا وجدت من نفسى رغبة ملحة فى جمع ما أثر عنه من فتاوى فقررت أن أبدأ فى هذا المجال ، لعل أنهل من معين هذا الصديق الجليل ، وأقتبس من حياته وفقهه مشعلا يضىء لى الطريق فى العاجلة والآجلة ان شاء الله تعالى .

لهذا اخترت فقه هذا الصحابى الجليل ، فى بابى الطهارة والصلاة ، موضوعا لرسالتى لنيل درجة الماجستير فى الفقه الإسلامى .

ومن الأسباب التى دعتنى الى هذا الاختيار ، اضافة الى ماتقدم :

أولا : ماللطهارة والصلاة من أهمية كبرى فى بناء حياة الفرد المسلم ، ولاغرو فى ذلك فهى مناط طمأنينته ، وتعلقه بربه فى دنياه ، ومصدر توفيقه وفوزه فى أخراه ، ثم ماللصلاة من أثر فى بناء الجماعة .

ثانيا : ماظهر لى من أن كثيرا من طلبة العلم يعتقدون أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - قد شغلته الخلافة عن العلم والفقه ، وأنه ليس له اجتهادات فقهية .

مما حز فى نفسى ودفعنى الى هذا العمل - متوكلا على الله جل وعلا - لجمع ما أثر عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - ولو لم يكن كل ما أثر عنه ، ولكن لعله يكون بداية (١)
لمن أراد سلوك هذا الطريق .

(١) لقد قام اثنان من الزملاء بتسجيل رسالتى ماجستير فى فقه الصديق - رضى الله عنه - بجامعة أم القرى لتكملة مبادئه .

ثالثا : ثم ان أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - يعتبر أعلم الصحابة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فالكل فى حاجة ماسة الى فقهه ، ومشتاق الى الاطلاع على اجتهاداته بأدلتها فى يسر وسهولة ، ولم أر من قام بجمع فقه الصديق ودراسته دراسة مقارنة مع آراء غيره من العلماء فيما اطلعت عليه ، فوددت أن أسبق الى ابراز هذه الاجتهادات مدلا مقارنا لها مع فقه غيره ، حيث أنها تعتبر مرجعا قويا وحجة بالغة ، لمن أتى بعده .

رابعا : ملائى بكر الصديق - رضى الله عنه - من مكانة عظيمة فى نفوس المسلمين وثقة مطلقة .

خامسا : ثم ان أئمة الفقه المشهورين يستندون فى كثير من اجتهاداتهم الى ما أثر عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - وذلك لمكانته التى تجاها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعند صحابته ، فان هذا مما يستدعى القيام بجمع ما أثر عنه - رضى الله عنه - ليسهل الرجوع اليه .

خطة البحث :

وقد جعلت هذه الرسالة فى خمسة فصول :

الفصل الأول : نبذة عن حياة الصديق رضى الله عنه .

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : اسمه - رضى الله عنه - ونسبه ولقبه وكنيته .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه رضى الله عنه .

المطلب الثانى : ما كان يلقب به رضى الله عنه .

المطلب الثالث : كنيته رضى الله عنه .

المبحث الثانى : ولادته رضى الله عنه .

المبحث الثالث : مفاته رضى الله عنه الخلقية والخلقية .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفاته الخلقية .

المطلب الثانى : مفاته الخلقية .

المبحث الرابع : اسلامه - رضى الله عنه - وبعض جهوده فى

نشر الدعوة ، ومالقيه فى سبيل ذلك .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسلامه رضى الله عنه .

المطلب الثانى : شىء من جهوده فى نشر الدعوة .

المطلب الثالث : بعض مالقيه فى سبيل نشره للدعوة .

المبحث الخامس : شجاعته - رضى الله عنه - وشىء من دفاعه

عن النبى صلى الله عليه وسلم .

المبحث السادس : فقهه - رضى الله عنه - وعلمه .

المبحث السابع : اشارة الى بعض مواقفه التى ساهمت فى
تثبيت أركان الدولة الاسلامية .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تنفيذ جيش أسامة رضى الله عنه .

المطلب الثانى : تصديده - رضى الله عنه - لأهل الردة
ومانعى الزكاة .

المبحث الثامن : مدة خلافته ووفاته رضى الله عنه .

الفصل الثانى : فى الطهارة .

وفيه سبع عشرة مسألة :

المسألة الأولى : طهورية ماء البحر .

المسألة الثانية : طهارة لعاب الصبيان .

المسألة الثالثة : التستر وتغطية الرأس حال

قضاء الحاجة .

المسألة الرابعة : التسمية فى الوضوء .

المسألة الخامسة : تخليل الأصابع فى الوضوء .

المسألة السادسة : تعهد غسل العنقفة فى الوضوء .

المسألة السابعة : تعهد غسل المنشلة فى الوضوء .

المسألة الثامنة : غسل الأعضاء مرتين فى الوضوء .

المسألة التاسعة : الوضوء لكل صلاة .

المسألة العاشرة : الوضوء فى المسجد .

المسألة الحادية عشرة : الوضوء فى أوانى النحاس .

المسألة الثانية عشرة : المسح على العمامة .

المسألة الثالثة عشرة : المسح على الخفين .

المسألة الرابعة عشرة : التوقيت فى المسح على الخفين

- المسألة الخامسة عشرة : الوضوء من الرعاف .
- المسألة السادسة عشرة : الوضوء مما مست النار .
- المسألة السابعة عشرة : الغسل بسبب الailاج ولو بدون انزال .

الفصل الثالث : فى الصلاة .

- وفيه سبع وثلاثون مسألة :
- المسألة الاولى : صلاة الظهر فى أول وقتها .
- المسألة الثانية : الإبراد بملاة الظهر .
- المسألة الثالثة : صلاة العصر فى أول وقتها .
- المسألة الرابعة : صلاة الفجر فى أول وقتها .
- المسألة الخامسة : الأذان شعار الايمان .
- المسألة السادسة : صيغة الأذان .
- المسألة السابعة : التثويب فى أذان صلاة الفجر .
- المسألة الثامنة : رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام .
- المسألة التاسعة : رفع اليدين للركوع وللرفع منه .
- المسألة العاشرة : مشروعية دعاء الاستفتاح .
- المسألة الحادية عشرة : صيغة دعاء الاستفتاح .
- المسألة الثانية عشرة : وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة .
- المسألة الثالثة عشرة : مشروعية البسمة فى الصلاة .
- المسألة الرابعة عشرة : الجهر والاسرار بالبسمة فى الصلاة .
- المسألة الخامسة عشرة : قراءة الفاتحة فى الصلاة للمسبوق .

المسألة السادسة عشرة : الحركة اليسيرة في الصلاة .

المسألة السابعة عشرة : تطويل القراءة في صلاة الفجر .

المسألة الثامنة عشرة : تفريق السورة الواحدة

على ركعتين .

المسألة التاسعة عشرة : تقليل القراءة في صلاة المغرب

المسألة العشرون : قراءة شيء من القرآن غير الفاتحة

في الركعة الثالثة من المغرب .

المسألة الحادية والعشرون : القنوت في صلاة الفجر .

المسألة الثانية والعشرون : موضع القنوت في صلاة الفجر

المسألة الثالثة والعشرون : تكبيرات الانتقال في الصلاة

المسألة الرابعة والعشرون : تخفيف الجلوس للشهادة الأولى

المسألة الخامسة والعشرون : صيغة التشهد .

المسألة السادسة والعشرون : الخروج من الصلاة بالتسليم

المسألة السابعة والعشرون : مشروعية التسليمة الثانية

المسألة الثامنة والعشرون : انصراف الإمام عن مكانه

بعد التسليم .

المسألة التاسعة والعشرون : الالتفات في الصلاة .

المسألة الثلاثون : الصلاة بالشوب الواحد .

المسألة الحادية والثلاثون : تقديم العشاء على الصلاة

إذا حضرا .

المسألة الثانية والثلاثون : الصلاة في السفينة .

المسألة الثالثة والثلاثون : تأخير الصلاة عن وقتها .

المسألة الرابعة والثلاثون : قتل تارك الصلاة .

المسألة الخامسة والثلاثون : الصلاة على الأرض مباشرة
والتعلق بالحبال فى

صلاة النفل .

المسألة السادسة والثلاثون : قصر الصلاة فى السفر .

المسألة السابعة والثلاثون : أثر الرعاف على الصلاة .

الفصل الرابع : فى الجمعة والعديد والاستسقاء .

وفيه عشرون مسألة :

المسألة الأولى : سقوط الجمعة عن المسافرين .

المسألة الثانية : صلاة الجمعة قبل الزوال .

المسألة الثالثة : أذان الجمعة اذا صعد الخطيب

على المنبر .

المسألة الرابعة : جلوس الخطيب على المنبر حتى ينتهى

المؤذن من الأذان .

المسألة الخامسة : وقوف الخطيب على منبر .

المسألة السادسة : اقبال الخطيب على الناس بوجهه .

المسألة السابعة : سلام الخطيب على الجالسين

قبل الخطبة .

المسألة الثامنة : قيام الخطيب حال الخطبتين .

المسألة التاسعة : للجمعة خطبتان .

المسألة العاشرة : الجلوس بين الخطبتين .

المسألة الحادية عشرة : اعتماد الخطيب على عصا

ونحوها .

المسألة الثانية عشرة : اشتمال الخطبة على حمد الله

والثناء عليه وقراءة شيء من

القرآن .

(ل)

- المسألة الثالثة عشرة : صلاة العيدين قبل الخطبة .
- المسألة الرابعة عشرة : لأذان ولإقامة لصلاة العيدين .
- المسألة الخامسة عشرة : عدد التكبيرات الزائدة في صلاة العيدين .
- المسألة السادسة عشرة : مشروعية التكبيرات الزائدة في صلاة الاستسقاء وعددها .
- المسألة السابعة عشرة : الجهر بالقراءة في صلاة العيدين
- المسألة الثامنة عشرة : تقديم الصلاة على الخطبة في الاستسقاء ، والجهر بالقراءة فيها .
- المسألة التاسعة عشر : القراءة في صلاة العيدين .
- المسألة العشرون : حضور النساء لصلاة العيدين .
- الفصل الخامس : في السنن والرواتب .
- وفيه أربع عشرة مسألة :
- المسألة الأولى : السنن الرواتب في السفر .
- المسألة الثانية : صلاة الضحى .
- المسألة الثالثة : صلاة ركعتين قبل المغرب .
- المسألة الرابعة : صلاة التطوع بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس .
- المسألة الخامسة : التربع في صلاة التطوع .
- المسألة السادسة : سجود التلاوة في المفصل .
- المسألة السابعة : سجود التلاوة بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس .

(م)

- المسألة الثامنة : سجود الشكر عند حدوث النعم
واندفاع النقم .
- المسألة التاسعة : السجود عند رؤية من به عاهة .
- المسألة العاشرة : أفضلية وقت الوتر .
- المسألة الحادية عشرة : الوتر بركعة واحدة .
- المسألة الثانية عشرة : نقض الوتر .
- المسألة الثالثة عشرة : القنوت فى الوتر .
- المسألة الرابعة عشرة : موضع القنوت فى الوتر .

منهج البحث :

لقد سرت فى هذا البحث وفق الخطوات التالية :

أولا : جمع الآثار الواردة عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى بابى الطهارة والملا .

ثانيا : عزوها الى كتب السنة والآثار ، بذكر أسانيدھا وقد أعزوها أحيانا الى كتب الفقه التى تحكى الاجماع والخلاف (كالمغنى) لابن قدامة ، و(المجموع) للنووى . وان كانت خالية من الاسانيد .

ثالثا : ذكر حكم الحفاظ المحدثين على هذه الآثار ، من تصحيح وتضعيف ، حين أجد ذلك .

رابعا : ان لم أجد كلاما للحفاظ على السند أو المتن دونته وسكت عنه كما سكت عنه من قبلى من أهل العلم .

خامسا : ذكرت فى هذا البحث مانسبته كتب الفقه الى الصديق - رضى الله عنه - من آثار لم تتصل اليه بالسند ، وذلك استكمالا للبحث .

فلعله يجد من كتب الآثار مايعين على اثبات نسبتھا الى الصديق - رضى الله عنه - .

سادسا : اذا كانت الآثار قد تعارضت عن الصديق - رضى الله عنه - فأننى أحاول رفع هذا التعارض ، اما بالتوفيق بين الآثار أحيانا ان أمكن .

أو بدراسة الاسانيد دراسة حديشية ، فيكون العمل بما صح ، ونبذ ما لا يصح .

سابعا : قمت بتوضيح ما يوجد فى بعض الآثار من كلمات غريبة ، وذلك من كتب اللغة المعتمدة .

ثامنا : اذا انتهت من تثبيت الاثر وكلام الحفاظ عليه ان وجد ، أحاول جهدى استنباط مافيه من فقه بما يغلب على ظنى أن ذلك هو المقصود من الاثر .

تاسعا : أبحث عن حديث ثابت عن النبی صلى الله عليه وسلم فأجعله مؤيدا ومقويا لفقه الصديق - رضى الله عنه - وذلك ليعلم عن مدى قرب فقه الصديق - رضى الله عنه - وموافقة للسنة الصحيحة .

وحين لأجد حديثا ثابتا عن النبی صلى الله عليه وسلم يؤيد أثرا من الآثار ، تركت هذا الاثر بدون مؤيد .

عاشرا : قمت بذكر أقوال فقهاء المذاهب الأربعة فى كل مسألة .

الحادى عشر : بينت من وافق الصديق - رضى الله عنه - ومن خالفه من المذاهب الأربعة .

الثانى عشر : قمت بالمقارنة بين المذاهب التى وافقت الصديق - رضى الله عنه - والتى خالفته ، من المذاهب الأربعة ، وذلك بذكر أدلتهم ومناقشتها ، ثم أرجح ما يظهر لى ترجيحه بالدليل الذى وقفت عليه .

الثالث عشر : قدمت المذهب الموافق لفقه الصديق - رضى الله عنه - على غيره من المذاهب ، وذلك بغض النظر عن الترتيب الزمنى للمذاهب الأربعة .

الرابع عشر : التزمت بنقل أقوال المذاهب الأربعة من الكتب الفقهية الخاصة بكل مذهب .

الخامس عشر : عزوت الأحاديث - التى استدل بها الفقهاء - الى مصادرها من كتب السنة ، فان وجدت فى الصحيحين ، أو فى أحدهما ، اكتفيت بذلك .

(ع)

وان لم يكن فيهما ، خرجتها ، وذلك بذكر حكم الحفاظ
من أهل العلم عليها .

كما أننى أشرت الى الآيات القرآنية بذكر أرقامها فى
سورها من كتاب الله عز وجل .

السادس عشر : ثم اننى أضيف أحياناً بعض الأدلة لبعض
المذاهب ، من غير ما احتجوا به .

وكذلك قمت بمناقشة بعض الأدلة والاعتراضات ، وذلك
إضافة الى ما قام به المعارضون .

هذا هو المنهج الذى سرت عليه فى هذا البحث والذى
أرجو من الله العلى القدير أن ينفعنى بما فيه ، ويجعل
عملى خالصاً لوجهه الكريم ، انه خير مسؤول ، وأجود من أعطى
وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

شكر وعرفان

الحمد لله حمد الشاكرين ، هو أهل الحمد ومستحقه ،
ومسدى النعمة وميسر الأمور ، أحمدته على ما من به من خير
وأمن وصحة ، وما وفق اليه من اتمام هذه الرسالة والتي أرجو
أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم .

ثم اننى أخص بالشكر الجزيل الموشح بوافر الامتنان
استاذى وشيخى فضيلة الدكتور أحمد على طه ريان على مالقيته
منه - وفقه الله تعالى - من نصح وتوجيه وإرشاد ومتابعة
لهذا البحث فى جميع مراحله .

حيث أنه لم يفتن عليه بشيء من علمه وجهده ووقته فلقد
فتح لى مكتبه ومنزله وقلبه .

ولا أملك فى هذا المقام الا أن أدعو الله عز وجل أن يمد
فى عمره على عمل صالح وأن ينفع بعلمه الاسلام والمسلمين .

كما أشكر الاستاذين الفاضلين الدكتورين عبد العزيز بن
عبد الرحمن العثيم ، وعثمان بن إبراهيم المرشد على
مالقيته منهما - حفظهما الله - من عناية وتوجيه ، فجزاهما
الله خير الجزاء .

كما أننى أزجى الشكر الجزيل والثناء الجميل لجامعة
أم القرى ، وعلى رأسها كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
التي ذلت كل الصعوبات ومهدت الطريق لطلاب العلم ، فجزا
الله القائمين عليها خير الجزاء .

كما أننى أشكر كل من قدم لى عوناً أو نصحاً أو توجيهاً
وإدعوا الله أن يوفق الجميع ويسدد خطاهم .

عبد الله بن عبد الكريم الحنايا

الفصل الأول

نبذة عن حياة الصديق رضى الله عنه

وفيه ثمانية مباحث :

المبحث الأول : اسمه - رضى الله عنه - ونسبه ولقبه وكنيته .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه رضى الله عنه .

المطلب الثانى : ماكان يلقب به رضى الله عنه .

المطلب الثالث : كنيته رضى الله عنه .

المبحث الثانى : ولادته رضى الله عنه .

المبحث الثالث : صفاته رضى الله عنه الخلقية والخلقية .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : صفاته الخلقية .

المطلب الثانى : صفاته الخلقية .

المبحث الرابع : اسلامه - رضى الله عنه - وبعض جهوده فى

نشر الدعوة ، ومالقيه فى سبيل ذلك .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسلامه رضى الله عنه .

المطلب الثانى : شىء من جهوده فى نشر الدعوة .

المطلب الثالث : بعض مالقيه فى سبيل نشره للدعوة .

المبحث الخامس : شجاعته - رضى الله عنه - وشىء من دفاعه

عن النبى صلى الله عليه وسلم .

المبحث السادس : فقهه - رضى الله عنه - وعلمه .
المبحث السابع : اشارة الى بعض مواقفه التى ساهمت فى
تثبيت اركان الدولة الاسلامية .

وفيه مطلبان :

المطلب الاول : تنفيذ جيش أسامة رضى الله عنه .
المطلب الثانى : تمديده - رضى الله عنه - لاهل الردة
ومانعى الزكاة .

المبحث الثامن : مدة خلافته ووفاته رضى الله عنه .

المبحث الأول

اسم الصديق رضى الله عنه ونسبه ، ولقبه ، وكنيته

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه

هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد
ابن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك
القرشى التيمى . يجتمع مع النبی صلى الله عليه وسلم فى
مرة بن كعب . (١)

(١) ينظر : السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق مصطفى
السقا و ابراهيم الابيارى وعبد الحفيظ شلبى (بيروت :
المكتبة العلمية) ٢٤٩/١ ، الطبقات الكبرى لابن سعد
(بيروت : دار صادر ١٤٠٥هـ) ١٦٩/٣ ، تاريخ الرسل
والملوك (تاريخ الطبرى) ، محمد بن جرير الطبرى ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (القاهرة : دار
المعارف) ٤٢٤/٣ ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ابن
الأثير ، عز الدين أبى الحسن على بن محمد الجزيرى
(بيروت : دار الفكر ١٤٠٩هـ) ٢٥٠/٣ ، الاصابة فى تمييز
الصحابة ، ابن حجر ، شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن
على العسقلانى ، تحقيق الدكتور طه محمد الزينى ،
الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة
(مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٩٦هـ) ١٥٥/٦ ، تاريخ
الخلفاء ، جلال الدين السيوطى (بيروت : دار الفكر)
ص ٢٧ . ولقد نقل ابن جرير الطبرى فى تاريخه ٤٢٤/٣
الاجماع على أن اسم أبى بكر هو : عبد الله .
وقال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات ، نشر وتصحيح
ادارة الطباعة المنيرية (بيروت : دار الكتب العلمية)
١٨١/٢ : والذى ذكرناه من اسم أبى بكر : عبد الله ،
هو الصحيح المشهور .

وقال ابن كثير : اتفقوا على أن اسمه : عبد الله بن
عثمان ، الا ماروى ابن سعد ، عن ابن سيرين ، أن اسمه
عتيق ، والصحيح أنه لقبه . اهـ نقل هذا عنه السيوطى
ووافقه عليه . ينظر : تاريخ الخلفاء ص ٢٧ .

المطلب الثانى : ماكان يلقب به رضى الله عنه

(١)

أولا : (عتيق) :

اختلف العلماء فى هذا هل كان لقبا له أم اسما ؟
والذى عليه الجمهور أنه كان لقبا وليس اسما له .
قال ابن كثير : "والصحيح أنه لقبه" نقل هذا عنه
(٢)
السيوطى ووافقه عليه .
وقال النووى : "المصواب الذى عليه العلماء كافة أن
(٣)
عتيقا لقبه له لاسم" .
بيد أن العلماء اختلفوا أيضا فى سبب تلقيبه بعتيق ،
على عدة أقوال منها :
(٤)
مارواه ابن سعد بسنده عن عائشة - رضى الله عنها -
قالت : "انى لفى بيت رسول الله وأصحابه فى الفناء وبينى
وبينهم الستر اذ أقبل أبو بكر فقال رسول الله : (من سره
أن ينظر الى عتيق من النار فلينظر الى هذا) قالت : وان
اسمه الذى سماه به أهله لعبد الله بن عثمان بن عامر بن
عمرو ولكن غلب عليه عتيق" .
وقيل سبب تلقيبه (بعتيق) : ذلك لحسن وجهه وجماله .
وقيل : لأنه لم يكن فى نسبه شيء يعاب به .

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢٤٩/١ ، الطبقات الكبرى
١٧٠/٣ ، الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ، ابن عبد البر ،
يوسف بن عبد الله بن محمد ، مطبوع مع الاصابة فى
تمييز الصحابة ٣٦٢/٦ .
(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٧ .
(٣) تهذيب الاسماء واللغات ١٨١/٢ .
(٤) الطبقات الكبرى ١٧٠/٣ .

وقيل : لأن أمه كان لايعيش لها ولد ، فلما ولدته
استقبلت به البيت ثم قالت : اللهم ان هذا عتيقك من الموت
فهبه لى ، فعاش ، فسمته عتيقا ، وكان يعرف به .

وقيل : ان والده أبا قحافة كان له ثلاثة أولاد سماهم :
عتيقا ، ومعتقا ، ومعتقا .^(١)

قال المحب الطبرى - بعدما أورد جميع الأقوال - :
"ولتضاد بين هذه الأقوال كلها ، اذ يجوز أن يكون أحد
الأبوين لقبه بذلك لمعنى ، ثم تابعه الآخر عليه له ، أو
لمعنى آخر ، ثم استعملته قريش وأقرته عليه ، ثم أقر عليه
بعد الاسلام " .^(٢)

ثانيا : المديق :

قال مصعب بن الزبير وغيره : أجمعت الأمة على تسميته
بالمديق ، لأنه بادر الى تمديق رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ولزم المديق ، فلم تقع منه هناة ما ، ولواقفة فى حال
من الأحوال ، وكانت له فى الاسلام المواقف الرفيعة .^(٣)
وممن نقل هذا الاجماع : النووى .^(٤)

وأخرج الطبرانى بسنده عن حكيم بن سعد أنه قال :
"سمعت عليا يقول ويحلف : (لأنزل الله اسم أبى بكر من

-
- (١) ينظر : الاستيعاب فى معرفة الأصحاب بذيلى الإصابة ٢٦٣/٦
الروض الأنف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام ،
الخشعمى ، عبد الرحمن بن أبى الحسن ، قدم له وعلق
عليه طه عبد الرؤوف سعد (دار الفكر ١٤٠٩هـ) ٢٨٧/١ ،
أسد الغابة ٢/٣٠٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨١/٢ .
(٢) الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرين بالجنة ،
المحب الطبرى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الندوة
الجديدة ١٤٠٨هـ) ٦٩/١ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٦ .
(٤) ينظر : تهذيب الأسماء واللغات ١٨١/٢ .

السماء الصديق) أورده السيوطى وقال عن سنده : "جيد
(١)
صحيح" .

واختلف العلماء لاي معنى قيل له الصديق :

ف قيل : ان هذا اللقب قد غلب عليه فى الجاهلية ، لانه
كان فى الجاهلية وجيها رئيسا من رؤساء قريش ، وكانت اليه
الاشناق وهى (الديات) كان اذا تحمل شنقا قالت قريش : صدقوه
وامضوا حمالته ، وحمالة من قام معه أبو بكر ، وان احتملها
(٢)
غيره خذلوه ولم يصدقوه .

وقيل : أول ما اشتهر بالصديق صبيحة الاسراء ، قاله
(٣)
الحسن البصرى ، وقتادة .

وروى الحاكم بسنده عن عائشة - رضى الله عنها - قالت
"لما أسرى بالنبى صلى الله عليه وسلم الى المسجد الاقصى
(٤)
أصبح يتحدث الناس بذلك (من كان آمنوا به وصدقوه ، وسعوا)
بذلك الى أبى بكر - رضى الله عنه - فقالوا : هل لك الى
صاحبك يزعم انه أسرى به الليلة الى بيت المقدس ، قال :
أوقال ذلك ؟ قالوا : نعم ، قال : لئن كان قال ذلك لقد صدق
قالوا : وتصدق به انه ذهب الليلة الى بيت المقدس وجاء قبل
ان يصبح ؟ قال : نعم ، انى لأصدق به فيما هو أبعد من ذلك ،
أصدق به بخبر السمااء فى غدوة أو روحة . فلذلك سمي أبو بكر
الصديق .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٩ .
(٢) الاستيعاب بذييل الاصابة ٣٧٢/٦ ، الرياض النضرة ٧٠/١ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٨ .
(٤) مابين القوسين كذا نصه فى المستدرک . وفى الرياض
النضرة ٧٠/١ : (فارتد ناس كانوا آمنوا به ، وسعى
رجال من المشركين الى أبى بكر فقالوا : هل لك ...)
الخ .

وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه" (١).

ووافقه الذهبي على هذا التصحيح . (٢)

وقيل : إنما لقب بالمديق : لبداره الى تمديق الرسول (٣)

صلى الله عليه وسلم ، في كل ما يخبر به على وجه العموم .

-
- (١) المستدرك على الصحيحين ، لأبى عبد الله الحاكم النيسابوري ، أشرف على طباعته الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلى (بيروت : دار المعرفة) ٦٣، ٦٢/٣ .
- (٢) التلخيص ، للحافظ الذهبي ، مطبوع مع المستدرك على الصحيحين ، أشرف على طباعته الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلى (بيروت : دار المعرفة) ٦٣/٣ .
- (٣) ينظر : تهذيب الاسماء واللغات ١٨١/٢ ، الرياض النضرة ٧١/١ ، تاريخ الخلفاء ص ٢٨ .

المطلب الثالث : كنيته رضى الله عنه

كان الصديق - رضى الله عنه - يكنى بأبى بكر ، وهى من
البكر ، وهو : الفتى من الابل ، والجمع بكارة ، وأبكر وقد
سمت العرب بكرا ، وهو أبو قبيلة عظيمة .^(١)
ولم أقف فيما اطلعت عليه من كتب التراجم وكتب
التاريخ متى كنى بأبى بكر ، وما سبب ذلك .
والذى يبدو - بعد التتبع - أنه كنى بأبى بكر ، فى
الجاهلية .

لأن رجالا من قريش انطلقوا الى الصديق - رضى الله
عنه - قبل أن يسلم فقالوا : يا أبا بكر ان صاحبك هذا قد
جن .^(٢)

وكذلك قول ابن الدغنة للصديق - رضى الله عنه - حينما
لقيه خارجا من مكة : أين تريد يا أبا بكر ؟^(٣)

(١) ينظر : الاشتقاق ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ،
تحقيق عبد السلام هارون ، نشر مؤسسة الخانجى بمصر
(مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨هـ) ص ٥٠، ٤٩ .

(٢) ستأتى هذه القصة عند اسلام الصديق رضى الله عنه .

(٣) ستأتى قريبا قصة الصديق - رضى الله عنه - مع ابن
الدغنة ، عند ذكر صفة الصديق .

المبحث الثانى

ولادته رضى الله عنه

اتفق المؤرخون على أن مولد الصديق - رضى الله عنه - لا يتجاوز ثلاث سنوات بعد عام الفيل ، ولا يقل عن سنتين وأشهر (١) بعد عام الفيل .

وعلى هذا يمكن القول بأن ولادة الصديق - رضى الله عنه - كانت بعد عام الفيل بسنتين وأشهر .

(١) ذهب ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢٠٢/٣ ، وابن جرير الطبرى فى تاريخه ٤٢٠/٣ ، وابن الاثير ، على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى فى الكامل فى التاريخ ، تصحيح الدكتور محمد يوسف الدقاق ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ - ٢٦٧/٢ : الى أن ولادة الصديق - رضى الله عنه - بعد عام الفيل بثلاث سنوات .

وذهب ابن منده كما فى أسد الغابة ٢٢٩/٣ ، والمحب الطبرى فى الرياض النضرة ٢٢٥/١ : الى أن ولادة الصديق - رضى الله عنه - بعد عام الفيل بسنتين وأربعة أشهر إلا أياما .

وذهب الحافظ ابن حجر فى الاصابة ١٥٥/٦ : الى أن ولادة الصديق - رضى الله عنه - بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر .

ويعلم من هذا أن اختلافهم ينحصر فى عدد الأشهر التى بعد السنتين ، وذلك بعد عام الفيل . ولعل اختلافهم فى أشهر قليلة يعتبر أمرا ليس ذا بال ، إذا علم أن الصديق - رضى الله عنه - ولد فى عصر كان يسمى عصر الجاهلية ، ومن المعلوم أن العرب لم تكن تدون الأحداث والوقائع فى سجلات ، فضلا عن تدوين سنى الولادة والوفاة .

ولعله يمكن أن يرجع اختلافهم الى أن بعض المؤرخين يجبر الكسر من الأشهر فيتم به ثلاث سنين ، وبعضهم يلتزم الدقة فيؤرخ بالأشهر . والعلم عند الله تعالى .

المبحث الثالثصفاته رضى الله عنه
الْخُلُقِيَّةُ وَالْخُلُقِيَّةُ

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : صفاته الخُلُقِيَّةُ

(١) روى ابن سعد بسنده ، عن عائشة - رضى الله عنها -
 انها نظرت الى رجل من العرب مارا وهى فى هودجها ، فقالت :
 (مارايت رجلا أشبه بأبى بكر من هذا ، فقلنا : صفى لنا أبا
 بكر ، فقالت : رجل أبيض ، نحيف ، خفيف العارضين ، أَجْنَأُ^(٢)
 لا يَسْتَقْسِكُ أزاره يسترخى عن حقويه^(٣) ، معروق الوجه ، غائر^(٤)
 العينين ، ناتئ الجبهة ، عارى الأَشَاجِعُ^(٥) ، هذه صفته) .

- (١) الطبقات الكبرى ١٨٨/٣ ، وينظر : تاريخ الطبرى ٤٢٤/٣ .
 (٢) قولها (أَجْنَأُ) أى أحذب الظهر .
 ينظر : الصحاح ، الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، تحقيق
 أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار
 العلم للملايين ١٤٠٤هـ - ٤٠/١ ، فصل الجيم ، لسان
 العرب ، ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (بيروت
 دار صادر) ٥٠/١ ، فصل الجيم مع الهمزة .
 (٣) قولها : (حقويه) : الحقو : الخمر ومشد الأزار .
 ينظر : الصحاح ٢٣١٦/٦ ، فصل الحاء مع الياء ، لسان
 العرب ١٨٨/١٤ ، فصل الحاء مع الياء .
 (٤) قولها : (معروق الوجه) أى قليل لحم الوجه .
 ينظر : الصحاح ١٥٢٤/٤ ، فصل العين مع القاف ، لسان
 العرب ٢٤٥/١٠ ، فصل العين مع القاف .
 (٥) قولها : (الأشاجع) : أصول الأصابع التى تتململ بعصب ظاهر
 الكف ، والواحد أشجع ، وقيل هى : مفاصل الأصابع . أى
 كان اللحم عليها قليلا .
 ينظر : الصحاح ١٢٣٦/٣ ، فصل الشين مع العين ، لسان
 العرب ١٧٤/٨ ، فصل الشين مع العين .



وروى أيضا بسنده عن عائشة - رضى الله عنها - : (أن
(١) (٢)
أبا بكر كان يخضب بالحناء والكتم) .
وعن الأصمعى قال : قال أبو عمرو بن العلاء : (كان
النبي صلى الله عليه وسلم أفرع ، وكان أبو بكر أفرع ،
(٣)
وكان عمر أصلع لم يبق من شعره الا حفاف) .

-
- (١) قولها : (الكتم) هو نبت يختضب به .
ينظر : المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ،
الأصفهاني ، محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني ،
تحقيق الدكتور عبد الكريم العزباوى ، نشر مركز البحث
العلمى وأحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة (جدة : دار المدنى ١٤٠٦هـ) ١٨/٣ ، فصل الكاف
مع التاء ، النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ابن
الأثير ، مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد
الجزرى ، تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد
الطناحى (بيروت : المكتبة العلمية) ١٥٠/٤ ، فصل
الكاف مع التاء .
(٢) الطبقات الكبرى ١٨٨/٣ .
(٣) الرياض النضرة ٧٣/١ ، يقال رجل أفرع وامرأة فرعاء :
إذا كان الشعر تاما لم يذهب منه شيء . المرجع نفسه .

المطلب الثانى : صفاته رضى الله عنه الخُلُقِيَّة

اتصف الصديق - رضى الله عنه - بصفات لا تكاد تجتمع فى غيره من البشر غير الرسل ، ولهذا لا يتسنى لى باحث - مهما بلغ أرقى درجات البلاغة والفصاحة - أن يكتب عن صفات الصديق ويجمعها فى صفحات بل فى أسطر قليلة ، وهذا الامام النووى رحمه الله تعالى - بعدما ترجم للصديق - رضى الله عنه - قال : "ومناقب الصديق - رضى الله عنه - لا يمكن استقماؤها ، ولا الاحاطة بعشر معشارها ، انما ذكرت هذه الاحرف تبركا للكتاب بذكره - رضى الله عنه - " .^(١)

غير اننى سأورد فيما يلى ثلاث مقالات تصف الصديق رضى الله عنه لثلاثة نفر ممن عايشوه وخالطوه وعرفوه عن قرب ، فعلموا ما يتحلى به من مناقب ، وما يتجلى به من صفات .

أولا :

ابن الدَّغْنَةِ يعدد بعض أوصاف الصديق رضى الله عنه :

عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : (لم أعقل أبوى قط الا وهما يدنان الدين ، ولم يمر علينا يوم الا يأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفى النهار بكرة وعشية . فلما ابتلى المسلمون ، خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى اذا بلغ بَرَك الغماد لقيه ابن الدغنة ، وهو سيد القارة ، فقال أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجنى قومى ، فأنا أريد أن أسيح فى الأرض وأعبد ربى ، قال ابن الدغنة : ان

(١) تهذيب الاسماء واللغات ١٨٩/٢ .

مثلك لا يخرج ولا يخرج ، فإنك تكسب المعدوم ، وتمل الرحم ،
وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نواب الحق ، وأنا
لك جار . فارجع فاعبد ربك ببلادك .

فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبى بكر فطاف فى أشراف
كفار قريش ، فقال لهم : ان أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج ،
أخرجون رجلا يكسب المعدوم ، ويمل الرحم ، ويحمل الكل ،
ويقرى الضيف ، ويعين على نواب الحق ؟ فأنفذت قريش جوار
ابن الدغنة ، وآمنوا أبا بكر ... الحديث .
(١)
أخرجه البخارى .

ثانيا :

حبر الأمة عبد الله بن عباس يصف الصديق رضى الله عنهم
أجمعين :

سئل ابن عباس - رضى الله عنهما - عن أبى بكر فقال :
(كان رحمه الله للقرآن تاليا ، وللشر قاليا ، وعن المنكر
ناهيا ، وبالمعروف آمرا ، ولله صابرا ، وعن الميل الى
الفحشاء ساهيا ، وبالليل قائما ، وبالنهار صائما ، وبدين
الله عارفا ، ومن الله خائفا ، وعن المحارم جانفا ، وعن
الموبقات صارفا ، فاق أصحابه ورعا وقناعة ، وزاد برا
وأمانة ، فاعقب الله من طعن عليه الشقاق الى يوم التلاق .
قيل وما كان نقش خاتمه حين ولى الأمر ؟ قال : نقش عليه :
عبد ذليل لرب جليل ...)
(٢)

(١) الصحيح ، البخارى ، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن
المغيرة ، الطبعة الثانية ، نشر ادارة الطباعة
المنيرية (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٢هـ) ١٩٥/٣ ، باب
جوار أبى بكر فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وعقده
حديث ٦ .
وأخرج قريبا منه ابن هشام فى السيرة النبوية ٣٧٣/١ .
(٢) الرياض النضرة ٥٠/١ .

ثالثا :

أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - تصف المديق

- رضى الله عنه - :

فى أحسن وصف يمثل أبا بكر بفضائله وأخلاقه تمثيلا لا يدع

فى النفس حاجة الى المزيد .

ذلك أنه بلغها أن قوما تكلموا فى أبيها - رضى الله

(١)

عنه - فبعثت أزلفة من الناس ، وعلت وسادها وأرخت ستارها ،

فحمدت الله تعالى وصلت على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم

قالت :

(٣)

(٢)

(أبى ، وما أبى ، والله لاتعطوه الايدى ، ذاك طود منيف

(٤)

وظل مديد ، هيئات كذبت الظنون ، أنجح والله اذا أكديتم ،

(٦)

(٥)

وسبق اذ ونيتم ، سبق الجواد اذ استولى على الأمد ، فتى

(١) قولها : (أزلفة) الزلفة : الطائفة .

ينظر : الصحاح ١٣٧٠/٤ ، فصل الزاى مع الفاء ،
النهاية فى غريب الحديث ٣١٠/٢ ، باب الزاى مع اللام .

(٢) قولها : (لاتعطوه الايدى) أى : لاتبلغه فتتناوله .

النهاية فى غريب الحديث ٢٥٩/٣ ، باب العين مع الطاء
لسان العرب ٦٨/١٥ ، فصل العين مع الياء .

(٣) قولها : (طود منيف) أى الجبل العظيم العال .

ينظر : الصحاح ٥٠٢/٢ ، فصل الطاء مع الدال ، لسان
العرب ٢٧٠/٣ ، فصل الطاء مع الدال .

(٤) قولها : (أكديتم) : أى ظفر اذ خبتم ولم تظفروا .

وأصله من حافر البئر ينتهى الى كدية فلايمكنه الحفر
فيتركه .

ينظر : النهاية فى غريب الحديث ١٥٦/٤ ، باب الكاف مع
الدال ، لسان العرب ٢١٧/١٥ ، فصل الكاف مع الياء .

(٥) قولها : (ونيتم) أى : قمرتم وفترتم .

ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٢٣١/٥ ، باب الواو مع
النون ، لسان العرب ٤١٦/١٥ ، فصل الواو مع الياء .

(٦) قولها : (الأمم) أى الغاية . وأمد الخيل فى الرهان :
مدافعها فى السباق ومنتهى غايتها الذى تسبق اليه .

ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٦٥/١ ، باب الهمزة مع
الميم ، لسان العرب ٧٤/٣ ، فصل الهمزة مع الدال .

قريش ناشئا ، وكهفها كهلا ، يفك عانيها ، ويَريش مُملقها ،^(٣)
 ويراب شَعْبها ،^(٤) ويلم شَعْبها ، حتى حَلِيَّتْهُ قلوبها ،^(٥) ثم استشرى^(٦)
 فى دينه .

وفى رواية : ثم استشرى فى دين الله ، فما برحت^(٧)
 شكيمته فى ذات الله عز وجل ، حتى اتخذ بفنائها مسجدا يحيى
 فيه مآمات المبطلون .

-
- (١) قولها : (وكهفها) : الكهف : هو كالبيت المنقور فى
 الجبل ، أو كالغار فى الجبل إلا أنه واسع . والملجأ .
 يقال هو كهف قومه .
 ينظر : القاموس المحيط ، الفيروز ابادى ، مجد الدين
 محمد بن يعقوب ، تحقيق مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة
 الرسالة ، الطبعة الثانية (بيروت : مؤسسة الرسالة
 ١٤٠٧هـ) ص ١١٠٠ ، فصل الكاف مع الفاء ، المعجم الوسيط
 الدكتور ابراهيم أنيس وآخرون ، أشرف على طبعه حسن
 على عطية ومحمد شوقى أمين ، الطبعة الثانية ٨٠٣/٢
 باب الكاف .
- (٢) قولها : (يفك عانيها) : العانى هو الأسير .
 ينظر : المصاحح ٢٤٤٠/٦ ، فصل العين مع الياء ، مجمل
 اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق زهير عبد
 المحسن سلطان ، الطبعة الاولى (بيروت : مؤسسة الرسالة
 ١٤٠٤هـ) ٦٣٠/٣ ، باب العين والنون ومايماثلهما .
- (٣) قولها : (ويَريش مملقها) أى يغنى فقيرها .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٣٥٧/٤ ، باب الميم مع
 اللام ، لسان العرب ٣٤٨/١٠ ، فصل الميم مع القاف .
- (٤) قولها : (ويراب شعبها) أى يجمع مُتَفَرِّقَ أمر الأمة
 وكلمتها .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٤٧٧/٢ ، باب الشين مع
 العين ، لسان العرب ٤٩٨/١ ، فصل الشين مع الباء .
- (٥) قولها : (حَلِيَّتْهُ قلوبها) تقول للشئ : حَلَى بقلبي
 وَعَيْنِي يَحْلَى وَحَلَا يَحْلُو وَحَلَاوةً وَحَلَوَانَا إِذَا أَعْجَبَكَ .
 ينظر : لسان العرب ١٩٢/١٤ ، فصل الحاء مع الياء .
- (٦) قولها : (استشرى فى دينه) أى لَجَّ وَتَمَادَى وَجَدَّ وَقَوَّى
 واهتم به .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٤٦٩/٢ ، باب الشين مع
 الراء ، لسان العرب ٤٢٩/١٤ ، فصل الشين مع الياء .
- (٧) قولها : (فما برحت شكيمته فى ذات الله) : أى شدة
 نفسه . ويقال شديد الشكيمة : إذا كان صارما حازما .
 ينظر : لسان العرب ٣٢٤/١٢ ، فصل الشين مع الميم .

(١) وكان - رحمه الله - غزير الدمعة ، وقيذ الجوانح ،
 شجى النشيج ، فأنصفت عليه نسوان أهل مكة وولدانهم يسخرون
 منه ويهزؤون به { الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم
 يعمهون } ، وأكبرت رجال ورجالات ، فَحَنَّتْ قَسِيهَا ، وَفَوَّقَتْ
 (٣) (٥) (٦)
 سهامها ، وامتثلوه غرضا .

وفى رواية : فانتثلوه غرضا فما فلواله صفاة ،
 ولاقمفوا له قناة ، ومضى على سياسئه حتى اذا ضرب الدين
 (٧) (٨)
 بجرائنه ، ورست أوتاده ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا

-
- (١) قولها : (وقيذ الجوانح) : الجوانح : الاضلاع التى تحت
 الترائب ، وهى مما يلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر
 والمعنى : أنه محزون القلب ، كأن الحزن قد كسره
 وضعفه ، لأن الوقذ فى الأصل : الضرب المشخن والكسر .
 ينظر : الصحاح ٣٦٠/١ ، فصل الجيم مع الحاء ، لسان
 العرب ٥١٩/٣ ، فصل الواو مع الذا .
 (٢) قولها : (شجى النشيج) النشيج : صوت معه توجع وبكاء ،
 أرادت كأنه يحزن من يسمعه يقرأ .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٥٣/٥ ، باب النون مع
 الشين ، لسان العرب ٣٧٧/٢ ، فصل النون مع الجيم .
 (٣) سورة البقرة : ١٥
 (٤) قولها : (فحنت قسيها) : القسوة : الصلابة فى كل شئ .
 والقسى الشديد .
 ينظر : لسان العرب ١٨٠/١٥ ، فيكون المعنى : عطفت
 اليه قسوتها .
 (٥) قولها : (وفوقت سهامها) : الفوق : موضع الوتر من
 السهم . وتقول فقت السهم فانفأق ، أى كسرت فوقه
 فانكسر .
 ينظر : الصحاح ١٥٤٦/٤ ، فصل الفاء مع القاف .
 (٦) قولها : (وامتثلوه غرضا) أى نصبوه هدفا لسهام ملامهم
 وأقوالهم .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٢٩٤/٤ ، باب الميم مع
 الشاء .
 (٧) قولها : (سياسئه) : السيساء : منتظم فقار الظهر .
 وسياء الظهر من الدواب مجتمع وسطه .
 ينظر : الصحاح ٩٣٨/٣ ، فصل السين مع السين ، النهاية
 فى غريب الحديث ٤٣٤/٢ ، باب السين مع الياء .
 (٨) قولها : (ضرب الدين بجرائنه) أى قرقرأره واستقام ،
 كما أن البعير اذا برك واستراح مد عنقه على الأرض .
 ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٢٦٣/١ ، باب الجيم مع
 الراء ، لسان العرب ٨٦/١٣ ، فصل الجيم مع النون .

ومن كل فرقة أرسالا واشتاتا ، واختار الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ماعنده فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطرب جبل الدين ، ومرج أهله ، وبغى الغوائل ، وظننت رجال أن قد اكتشبت نهزها .^(٢)

وفى رواية : فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب الشيطان رواقه ، ومد طنبيه ، ونصب حباله ، وظن رجال أن قد تحققت أطماعهم ولات حين يظنون ، وأبى أبو بكر الصديق بين أظهرهم ، فقام حاسرا مشمرا ، فجمع حاشيته ، ورفع قُطْرِيَه ، فرد نشر الاسلام على عزه ولم شعته بطيه وأقام أوده بثقافه حتى امذقر النفاق بوطنته وانتاش الدين بِنَعْشِه ،^(٤) ^(٥) ^(٦)

-
- (١) قولها : (مرج) أى فسد . ومَرَجَ الناس : اختلطوا . ينظر : النهاية ٣١٤/٤ ، باب الميم مع الراء ، لسان العرب ٣٦٥/٢ ، فصل الميم مع الجيم .
- (٢) قولها : (اكتشبت نهزها) : اكتشبت : يقال : كَشَبَ واكْشَبَ إذا قارب . واكْشَبَ القرب : واكْشَبَتْ أى قُرِبَتْ . والنَّهْزَةُ الفرسة . وانتَهَزَتْها : اغْتَنَمَتْها .
- ينظر : النهاية فى غريب الحديث ١٥١/٤ ، باب الكاف مع الشاء ، لسان العرب ١٣٥/٥ ، باب النون مع الهاء ، لسان العرب ٧٠٢/١ ، فصل الكاف مع الباء ، ٤٢١/٥ ، فصل النون مع الزاى .
- (٣) قولها : (ورفع قُطْرِيَه) أى : جمع جانبيه عن الانتشار والتبدد والتفرق .
- ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٨٠/٤ ، باب القاف مع الطاء ، لسان العرب ١٠٦/٥ ، فصل القاف مع الطاء .
- (٤) قولها : (وأقام أوده بثقافه) : الثَّقَافُ ما تَقَوَّى به الرماح ، تريد أنه سوى عَوَجَ المسلمين .
- ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٢١٦/١ ، باب الشاء مع القاف ، لسان العرب ١٩/٩ ، فصل الشاء مع الفاء .
- (٥) قولها : (امذقر النفاق) أى تقطع . والمُذَقِّرُ : اللبن المتقطع .
- ينظر : الصحاح ٨١٣/٢ ، فصل الميم مع الراء ، لسان العرب ١٦٤/٥ ، فصل الميم مع الراء .
- (٦) قولها : (وانتاش الدين بِنَعْشِه) أى : استدركه باقامته اياه من مصرعه .
- ينظر : النهاية فى غريب الحديث ٨١/٥ ، باب النون مع العين ، لسان العرب ٣٥٦/٦ ، فصل النون مع الشين .

فلما أراح الحق على أهله ، وقرت الرؤوس على كواهلها ،
وحقن الدماء في أهبها ، حضرت منيته ، فسد ثلمته بنظيره في
الشدة والرحمة ، ذاك ابن الخطاب ، لله در أم حملته ودرت
عليه ، لقد أوحدت به ، فديخ الكفر وفنَّخها^(١) ، وشرك الشرك
شذر مذر . فأروني ماذا ترون ؟ وأي يومى أبى تنقمون ؟ أيوم
أقامته اذ عدل فيكم ؟ أم يوم ظعنه اذ نظر لكم ؟ أقول قولى
هذا وأستغفر الله العظيم لى ولكم ، ثم التفتت الى الناس
فقالت : سألتكم بالله هل أنكرتم مما قلت شيئا ؟ قالوا :
(٢)
اللهم لا .

(١) قولها : (فديخ الكفر وفنَّخها) أى : أذلها وقهرها .
ينظر : النهاية في غريب الحديث ١٤٧/٢ ، باب الدال مع
الياء ، ٤٧٤/٣ ، باب الفاء مع النون ، لسان العرب
٤٦/٣ ، فصل الفاء مع الخاء .
(٢) الرياض النضرة ١٨٢/١ وما بعدها .

المبحث الرابع

**اسلامه رضى الله عنه
وبعض جهوده فى نشر الدعوة
ومما لقيه فى سبيل ذلك**

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : اسلامه رضى الله عنه

قال النبى صلى الله عليه وسلم : (ان الله بعثنى اليكم ، فقلتم : كذبت ، وقال ابو بكر : صدق ...) الحديث .
(١)
أخرجه البخارى .

وعن أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : كان أبو بكر خدنا للنبى صلى الله عليه وسلم وصفيا له فلما بعث صلى الله عليه وسلم انطلق رجال من قريش الى أبى بكر ، فقالوا يا أبا بكر ان صاحبك هذا قد جن ، قال أبو بكر وما شأنه ؟ قالوا : هو ذاك يدعو فى المسجد الى توحيد اله واحد ، ويزعم انه نبى ، فقال أبو بكر : وقال ذاك ؟ قالوا : نعم ، هو ذاك فى المسجد يقول ، فأقبل أبو بكر الى النبى صلى الله عليه وسلم فطرق عليه الباب فاستخرجه ، فلما ظهر له ، قال له أبو بكر : يا أبا القاسم ما الذى بلغنى عنك ؟ قال : (وما بلغك عنى يا أبا بكر) ؟ قال : بلغنى أنك تدعو لتوحيد

(١) الصحيح ٦٧/٥ ، باب ما جاء فى فضل أبى بكر ، حديث ١٦١ .

الله ، وزعمت أنك رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (نعم يا أبا بكر ، ان ربي عز وجل جعلني بشيرا ونذيرا ، وجعلني دعوة ابراهيم وأرسلني الى الناس جميعا) قال له أبو بكر : والله ماجربت عليك كذبا ، وانك لخليق بالرسالة لعظم أمانتك وصلتك لرحمك ، وحسن فعالك ، مد يدك فأننا أبايعك ، فمد رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فبايعه أبو بكر وصدقته ، وأقر أن ماجاء به الحق فوالله ما تلعثم أبو بكر حين دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) الى الاسلام .

واختلف المؤرخون فيمن أسلم من الرجال أولا ، أهو الصديق ، أم على رضى الله عنهما ؟

وقد ذكر المحب الطبري الاقوال وممن قال بها ، ومن أيدها ، وذكر بعض الروايات فيها ، ثم قال : "والأولى التوفيق بين الروايات كلها وتمديقها فيقال : أول من أسلم مطلقا خديجة بنت خويلد ، وأول ذكر أسلم على بن أبى طالب وهو مولى لم يبلغ وكان مستخفيا باسلامه ، وأول رجل عربى بالغ أسلم وأظهر اسلامه أبو بكر بن أبى قحافة ، وأول من أسلم من الموالى زيد بن حارثة ، وهذا متفق عليه لاختلاف فيه وعليه يحمل قول على وغيره أول من أسلم من الرجال أبو بكر أى الرجال البالغين .

ويؤيد ذلك ما روى عن الحسن قال : جاء رجل الى على بن أبى طالب فقال : يا أمير المؤمنين كيف سبق المهاجرون

(١) أخرجه ابن اسحاق ، ينظر : الرياض النضرة ٧٥،٧٤/١ .

والانصار الى بيعة ابي بكر وانت اسبق منه سابقة وأروى منه
 منقبة ؟ قال : فقال على : ويلك ! ان ابا بكر سبقنى الى
 أربع لم أوتهن ولم أعتض منهن بشئ ، سبقنى الى افشاء
 الاسلام ، وقدم الهجرة ، ومصاحبته فى الغار ، واقامة الصلاة
 وأنا يومئذ بالشعب يظهر الاسلام وأخفيه ، وتستحقرنى قريش
 وتستوفيه ، والله لو أن ابا بكر زال عن مزيتته مابلغ الدين
 العبرين - يعنى الجانبين - وكان الناس كرامة كرامة طالوت
 ويلك ! ان الله عز وجل ذم الناس ومدح ابا بكر فقال : {الا
 تنصروه فقد نصره الله} الآية فرحمة الله على ابي بكر وأبلغ
 (١)
 (٢)
 الله روحه منى السلام " .

(١) سورة التوبة : ٤٠
 (٢) الرياض النضرة ٧٨/١ ، ٧٩ . وقد ذكر هذا الجمع بين
 الروايات السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٣٢ ، وقال :
 وأول من ذكر هذا الجمع الامام أبو حنيفة رحمه الله .

المطلب الثانى : شىء من جهوده فى نشر الدعوة

قال ابن اسحاق : "فلما أسلم أبو بكر - رضى الله عنه - ودعا الى الله والى رسوله ، وكان رجلا مألفا لقومه ، محببا سهلا ، وكان أنسب قريش لقريش ، وأعلم قريش بها ، وبما كان فيها من خير وشر ، وكان رجلا تاجرا ، ذا خلق معروف ، وكان رجال قومه يأتونه ويألفونه لغير واحد من الأمر ، لعلمه وتجارته وحسن مجالسته ، فجعل يدعو الى الله والى الاسلام من وثق به من قومه ، ممن يغشاه ويجلس اليه ، فأسلم بدعائه - فيما بلغنى - عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطلحة بن عبيد الله ابن عثمان ، فجاء بهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استجابوا فأسلموا وصلوا ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - فيما بلغنى - : (مادعوت أحدا الى الاسلام الا كانت فيه عنده كبوة ونظر وتردد ، الا ماكان من أبى بكر ابن أبى قحافة ، ماعكم عنه حين ذكرته له ، وماتردد فيه) ^(١) . وقالت عائشة - رضى الله عنها - فى حديث جوار ابن الدغنة لأبى بكر الصديق - رضى الله عنه - : (وقالوا لابن الدغنة : مر أبا بكر فليعبد ربه فى داره فليمل وليقرأ ماشاء ولا يؤذينا فى ذلك ، ولا يستعلن به ، فانا قد خشينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا ، قال ذلك ابن الدغنة لأبى بكر ، فطفق أبو بكر يعبد ربه فى داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢٤٩/١ وما بعدها ، وينظر : الرياض النضرة ٨٠/١ .

فى غير داره ، ثم بدا لآبى بكر فابتنى مسجدا بفناء داره ، وبرز فكان يصلى فيه ويقرا القرآن ، فَيَتَقَصَّفُ عليه نساء المشركين وأبناؤهم يعجبون وينظرون اليه ، وكان أبو بكر رجلا بكاء لا يملك دمه حين يقرأ القرآن فأفزغ ذلك أشراف قريش من المشركين ، فأرسلوا الى ابن الدغنة ، فقدم عليهم فقالوا له : انا كنا أجرنا أبا بكر على أن يعبد ربه فى داره ، وانه جاوز ذلك ، فابتنى مسجدا بفناء داره وأعلن الصلاة والقراءة ، وقد خشينا أن يفتن أبناؤنا ونساءنا ، فاته فان أحب أن يقتصر على أن يعبد ربه فى داره ، فعل ، وان أبى الا أن يعلن ذلك ، فسله أن يرد اليك ذمتك ، فانا كرهنا أن نُخفرك ، ولسنا مقرين لآبى بكر الاستعلان ، قالت عائشة : فأتى ابن الدغنة أبا بكر ، فقال : قد علمت الذى عقدت لك عليه ، فاما أن تقتصر على ذلك ، واما أن ترد الى ذمتى ، فانى لا أحب أن تسمع العرب انى أخفرت فى رجل عقدت له قال أبو بكر : انى أرد اليك جوارك وأرضى بجوار الله ... (١) الحديث أخرجه البخارى .

وأخرج ابن عساكر عن على - رضى الله عنه - قال : (لما أسلم أبو بكر أظهر اسلامه ، ودعا الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم) . (٢)

(١) تقدم تخريج صدر هذا الحديث فى ص ١٣ .
(٢) ينظر : تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٣٥ .

المطلب الثالث : بعض مآلقيه فى سبيل نشره للدعوة

عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : " لما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانوا تسعة وثلاثين رجلا ألح أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الظهور فقال : (ياأبا بكر ، اننا قليل ، فلم يزل يلح على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتفرق المسلمون فى نواحي المسجد ، وقام أبو بكر فى الناس خطيبا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس ، وكان أول خطيب دعا الى الله عز وجل ، وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وثار المشركون على أبى بكر ، وعلى المسلمين ، فضربوهم فى نواحي المسجد ضربا شديدا ، ووطئ أبو بكر وضرب ضربا شديدا ، وذنا منه الفاسق عتبة بن ربيعة ، فجعل يضربه بنعلين مخصوفين ، ويحرفهما لوجهه ، وأثر ذلك حتى مايعرف أنفه من وجهه ، وجاءت بنو تيم تتعادي ، فأجلوا المشركين عن أبى بكر ، وحملوا أبا بكر فى ثوب حتى أدخلوه بيته ولايشكون فى موته ، ورجع بنو تيم فدخلوا المسجد ، وقالوا : والله لئن مات أبو بكر لنقتلن عتبة ، ورجعوا الى أبى بكر فجعل أبو قحافة وبنو تيم يكلمون أبا بكر ، حتى أجابهم ، فتكلم آخر النهار : ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟^(١)

(١) لم يذكر ألمه المرمض ، ولم يذكر مآلله من بلاء ، ولم يأسف على مآلته من احترام قريش إياه ، وأجلالهم قدره فان ذلك كله لم يكن يعنيه ، ولم يخطر له على بال ، ولم يكن يعنيه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو يسأل ملحفا : ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وهو يخشى أن تكون قد أصابته أذية ، أو حاق به مكروه .

فنالوه بالسنتهم وعذلوه ، ثم قاموا ، وقالوا لام الخير بنت
صخر : انظري أن تطعميه شيئا أو تسقيه اياه .

فلما خلت به وألحت ، جعل يقول : مافعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم ؟

قالت : والله ما أعلم بصاحبك .

قال : فاذهبي الى أم جميل بنت الخطاب ، فاسأليها عنه
فخرجت ، حتى جاءت الى أم جميل ، فقالت : ان أبا بكر يسألك
عن محمد بن عبد الله ؟ قالت : ما عرف أبا بكر ولا محمد بن
عبد الله ، وان تحبى أن أملى معك الى ابنك فعلت ؟ قالت :
نعم ، فمضت معها حتى وجدت أبا بكر صريعا كَنُفَا ، فدنت منه
أم جميل وأعلنت بالمياح ، وقالت : ان قوما نالوا منك هذا
لاهل فسق ، وائى لأرجو أن ينتقم الله لك ، قال : مافعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : هذه أمك تسمع ،
قال : فلاعين عليك منها ، قالت : سالم صالح ، قال : فائى
هو ؟ قالت : فى دار الأرقم ، قال : فان لله على ألية أن
لاذوق طعاما ولاشرابا أو آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

= هذا لعمري هو الاخلاص ، الذى ليس بعده اخلاص ، وهذا هو
الايمان الذى لاتزلله الحوادث ، ولايلعب به الطمع ،
وماكان أبو بكر يبتغى من رسول الله صلى الله عليه
وسلم مالا ، فهو رب أربعين ألف درهم ، ولم يكن يطمع
بالجاه والمجد ، فقد كان سيدا فى قريش ، وماكان يريد
شيئا من الدنيا ، وماهو الا الايمان العجيب ، والسمو
بالنفس عن الرهبة والرغبة والعواطف والميول ،
والغناء فى الحق ، وهو أعلى مراتب العظمة والبطولة .
ينظر : أبو بكر الصديق ، على الطنطاوى ، الطبعة
الثالثة (جدة : دار المنارة للنشر والتوزيع ١٤٠٦هـ)

٥٩ م
(١) قولها : (دَنُفَا) : الدنف : المرض . ويقال : رجل دَنُفٌ
وَدَنُفٌ وَمُدْنِفٌ وَمُدْنَفٌ : براه المرض حتى أشفى على الموت .
ينظر : لسان العرب ١٠٧/٩ ، فصل الدال مع الفاء .

فأمهلناه حتى اذا هدأت الرجل ، وسكن الناس ، خرجنا به
يتكىء عليهما ، حتى دخلتا على النبي صلى الله عليه وسلم ،
قال : فأنكب عليه فقبله ، وأنكب عليه المسلمون ، ورق له
رسول الله صلى الله عليه وسلم رقة شديدة ، فقال أبو بكر :
بأبى أنت وأمى ليس بى الا مانال الفاسق من وجهى ، هذه أمى
برة بوالديها ، وأنت مبارك فادعها الى الله ، وادع الله
عز وجل لها ، عسى أن يستنقذها بك من النار ، فدعا لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلمت" .^(١)
^(٢)
وقد أورد أطرافا من هذه القصة كل من : ابن الاثير ،
والحافظ ابن حجر ، وجلال الدين السيوطى ، ولم يتعقبوها
بشيء .

-
- (١) الرياض النضرة ٦٦/١ وما بعدها .
(٢) ينظر : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ٣٢٦/٦ .
(٣) ينظر : الاصابة فى تمييز الصحابة ٢٠٣/١٣ .
(٤) ينظر : تاريخ الخلفاء ص ٣٥ .

المبحث الخامس

شجاعته رضى الله عنه وشىء من دفاعه عن النبى صلى الله عليه وسلم

اشتهر الصديق - رضى الله عنه - برحمته ورافته ، ولين جانبه ، وخشيته وكثرة بكائه ، ورقته وعطفه ، وتسامحه وصفحه ، ولذا ظن بعض المؤلفين وكثير من الناس أن الصديق - رضى الله عنه - لا يتصف إلا بهذه الصفات .
ولكن الباحث المدقق المطلع يجد شخصا يتصف - مع ماتقدم من صفات العطف والرحمة - بالشجاعة والقوة بل يجد ليثا هزبرا .

روى البزار بسنده عن محمد بن عقيل ، قال : خطبنا على ابن أبى طالب - رضى الله عنه - فقال : (أيها الناس أخبروني من أشجع الناس ؟ قالوا - أو قال - : قلنا : أنت يا أمير المؤمنين . قال : أما انى مبارزت أحدا إلا انقصت منه ، ولكن أخبروني بأشجع الناس ؟ قالوا : لنعلم ، فمن ؟ قال : أبو بكر - رضى الله عنه - انه كان يوم بدر جعلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عريشا . فقلنا : من يكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يهوى اليه أحد من المشركين ؟ فوالله ما دنا منه أحد إلا أبو بكر شاهرا بالسيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لايهوى اليه أحد إلا أهوى اليه ، فهذا أشجع الناس ، فقال على : ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذته قريش فهذا يجاء وهذا

يقتلته ، وهم يقولون : أنت الذى جعلت الآلهة لها واحدا ؟
 قال : فوالله مادنا منا أحد الا أبو بكر يضرب هذا ، ويجأ
 هذا ، ويقتل هذا ، وهو يقول : ويلكم ! اتقتلون رجلا أن
 يقول ربى الله . ثم رفع على بردة كانت عليه فبكى حتى
 اخضلت لحيته ، ثم قال على : انشدكم الله أمؤمن آل فرعون
 خير أم أبو بكر ؟ فسكت القوم ، فقال : ألا تجيبونى ؟
 فوالله لساعة من أبى بكر خير من مثل مؤمن آل فرعون ، ذاك
 رجل كتم ايمانه وهذا رجل أعلن ايمانه) .

(١)

قال البزار : لانهلمه يروى عن على الا بهذا الاسناد .

وروى البخارى عن عروة بن الزبير ، قال : سألت عبد
 الله بن عمرو بن العاص عن أشد ماصنع المشركون برسول الله
 صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : (رأيت عقبة بن أبى معيط جاء
 الى النبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ، فوضع رداءه فى
 عنقه ، فخنقه به خنقا شديدا ، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه
 فقال : اتقتلون رجلا أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات
 من ربكم) ؟ (٢)

وفى بعض طرقه قال : (أقبل عقبة بن أبى معيط والنبى
 صلى الله عليه وسلم عند الكعبة فلوى ثوبه فى عنقه فخنقه
 خنقا شديدا ، وأقبل أبو بكر فأخذ بمنكبيه فدفعه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ...) الحديث . (٣)

(١) كشف الاستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ،
 الهيتمى ، نور الدين على بن أبى بكر ، تحقيق حبيب
 الرحمن الأعظمى ، الطبعة الثانية (بيروت : مؤسسة
 الرسالة ١٤٠٤هـ) ١٦٢/٣ .
 وينظر : تاريخ الخلفاء ص ٣٥،٣٤ .
 (٢) الصحيح ٧٥/٥ ، باب فضل أبى بكر ، حديث ١٧٥ .
 (٣) ينظر : الرياض النضرة ٨٣،٨٢/١ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٥ .

ومن المواقف التى تبين شجاعة الصديق - رضى الله عنه - وقوة بأسه ورباطة جأشه حينما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتجت المدينة وتزعزع الناس وطارت ألباب المحاباة لهول المصاب ولفداحة الأمر ولعظم الرزية حتى بعث الله اليهم الصديق - رضى الله عنه - فواساهم وأمن روعهم ، ولا يكون ذلك الا لمن يتصف بخصائص الصديق رضى الله عنه .

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عمر بن الخطاب ، فقال : ان رجالا من المنافقين يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توفى ، وأنه والله مامات ، ولكنه ذهب الى ربه كما ذهب موسى بن عمران ، فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ، ثم رجع اليهم بعد ان قيل قد مات ، ووالله ليرجعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رجع موسى ، فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم زعموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات . قال : وأقبل أبو بكر حتى نزل على باب المسجد حين بلغه الخبر ، وعمر يكلم الناس ، فلم يلتفت الى شيء حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيت عائشة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم مسجى فى ناحية البيت عليه بُرد حبرة ، فأقبل حتى كشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أقبل عليه فقبله ، ثم قال : بأبى أنت وأمى ، أما الموتة التى كتب الله عليك فقد ذقتها ، ثم لن يميبك بعدها موتة أبدا . ثم رد البرد على وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج وعمر يكلم الناس ، فقال : على رسلك يا عمر ، أنصت . فأبى الا ان يتكلم ، فلما رآه أبو بكر لا ينصت أقبل على الناس ،

فلما سمع الناس كلامه أقبلوا عليه وتركوا عمر ، فحمد الله
واثنى عليه ثم قال : أيها الناس انه من كان يعبد محمدا
فان محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فان الله حي لا يموت
ثم تلا هذه الآية : {وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل
أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه
فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين} . قال : فوالله
لكأن الناس لم يعلموا أن هذه الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر
يومئذ وأخذها الناس عن أبي بكر فانما هي في أفواههم . قال
أبو هريرة : قال عمر : فوالله ما هو الا أن سمعت أبا بكر
يتلوها فعقرت حتى وقعت على الأرض ماتحملني رجلاي وعرفت أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات .^(١)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : "قد علم كل من علم السيرة
أن أبا بكر كان أقوى قلبا من جميع الصحابة ، لا يقاربه في
ذلك أحد منهم ، فانه حين بعث الله رسوله الى أن مات أبو
بكر لم يزل مجاهدا ثابتا مقداما شجاعا ، لم يعرف قط انه
جبن عن قتال عدو ، بل لما مات رسول الله صلى الله عليه
وسلم ضعفت قلوب أكثر الصحابة وكان هو الذي يثبتهم ، حتى
قال انس : (خطبنا أبو بكر ونحن كالشعالب ، فما زال يشجعنا
حتى صرنا كالأسود) .^(٢)

(١) سورة آل عمران : ١٤٤
(٢) السيرة النبوية لابن هشام ٦٥٦،٦٥٥/٤ ، وقد أخرجه
البخاري في الصحيح ٧٠/٥ ، باب ما جاء في فضل أبي بكر
الصديق ، حديث ١٦٧ بلفظ نحو من هذا .
(٣) منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية ، تقى الدين أحمد
ابن عبد الحليم (بيروت : دار الكتب العلمية) ٢٨٥/٤ .

المبحث السادس**فقهه رضى الله عنه وعلمه**

يظن كثير من الناس وخاصة بعض طلبة العلم أن الصديق - رضى الله عنه - قليل البضاعة من العلم ، ولا يعد من فقهاء الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - .
ولعل هذا الظن ناتج عن قلة روايته للحديث ، ولأنه لم يصل درجة المكثرين للفتوى من الصحابة .^(١)
ولكن هذا الكلام لا ينطلق من قاعدة ثابتة إنما يطلق جزافا ، ولذلك لم يصمد طويلا أمام البحث والمناظرة . بل مجرد النظر فى بعض أقوال الصحابة ونقولهم يظهر علم الصديق - رضى الله عنه - حتى عده بعض الصحابة وبعض العلماء ، أعلم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .
قال النووي : " استدل أصحابنا على عظم علمه بقوله - رضى الله عنه - فى الحديث الثابت فى الصحيحين أنه قال (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه) ، واستدل الشيخ أبو اسحاق بهذا وغيره فى (طبقاته) على أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - أعلم الصحابة ، لأنهم كلهم وقفوا عن فهم الحكمة فى المسألة إلا هو ثم ظهر لهم بمباحثته لهم أن قوله هو الصواب^(٢) فرجعوا اليه " .

(١) ستأتى قريبا الإجابة عن سبب قلة روايته للحديث ، وعدم اكثاره من الفتوى .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١٩٠/٢ .

قال ابن عباس - رضى الله عنهما - عند حديث الصديق
 هذا : رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه !! وابن عباس هو هو !
 (١)
 وروى ابن سعد بسنده عن ابن عمر أنه سئل : من كان
 يفتى الناس فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال
 أبو بكر وعمر ، ما أعلم غيرهما .
 (٢)
 وروى البلاذرى بسنده ، عن عائشة - رضى الله عنها -
 أنها قالت : (توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل
 بأبى مالى نزل بالجبال الراسيات لهاضا ، اشراب النفاق
 بالمدينة ، وارثت العرب ، فوالله ما اختلفوا فى واحدة الا
 طار أبى بحظها وغنائها عن الاسلام ، (قالوا : أين يدفن
 (٣)
 النبى عليه الصلاة والسلام ، فما وجدنا عند أحد من ذلك علما
 فقال أبو بكر : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول :
 (ما من نبى يقبض الا دفن تحت مضجعه الذى مات فيه) ، قالت :
 واختلفوا فى ميراثه ، فما وجدوا عند أحد من ذلك علما ،
 فقال أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 (٤)
 (انا معشر الانبياء لانورث ، ما تركناه صدقة) .
 قال ابن زنجويه : "وهذه سنة تفرد بها الصديق من بين
 المهاجرين والانصار ، رجعوا اليه فيها" .
 (٥)

-
- (١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، القرطبى ، محمد بن أحمد الأنصارى (بيروت : دار احياء التراث العربى) ٧٤/٨ .
 (٢) الطبقات الكبرى ٣٣٤/١ ، وينظر : أسد الغابة ٢٢٠/٣ .
 (٣) فتوح البلدان ، لأبى الحسن البلاذرى ، راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ) ص ١٠٤ ، والذى عند السيوطى : (الا طار أبى بغنائها وفمالها ...) .
 (٤) مابين القوسين موجود مع ما قبله عند السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٦٨ .
 (٥) تاريخ الخلفاء ص ٦٨ .

وعن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ، وقال : (ان الله خير عبدا بين الدنيا وما عنده ، فاختر ذلك العبد ما عند الله) قال : فبكى أبو بكر فعجبنا لبكائه أن يُخبرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد خَيْرٍ فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير ، وكان أبو بكر أعلمنا به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان من أمن الناس على فى محبته وماله أبا بكر ولو كنت متخذا خليلا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلا ، ولكن أخوة الاسلام ومودته ، لايبقين فى المسجد باب الا سد الا باب أبى بكر) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

وفى رواية - عند الترمذى - : وفيه : (... فبكى أبو بكر . فقال أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ألا تعجبون من هذا الشيخ اذ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا صالحا خيره ربه بين الدنيا ولقاء ربه ؟ قال : فكان أبو بكر أعلمهم بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...) الحديث (٣)
وفى رواية أخرى ، قال : (فكان أبو بكر أعلمنا بالأمور) . (٤)

-
- (١) الصحيح ٦٥/٥ ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم سدوا الأبواب ... ، حديث ١٥٤ .
(٢) الصحيح ، لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (اسطنبول : دار الدعوة) ١٨٥٤/٢ ، باب فضل أبى بكر الصديق ، حديث ٢ .
(٣) السنن ، لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر (اسطنبول : دار الدعوة) ٦٠٧/٥ ، باب مناقب أبى بكر ، حديث ٣٦٥٩ .
(٤) الرياض النضرة ١٣٠/١ .

ذكر السيوطى عن ابن كثير أنه قال : "كان الصديق - رضى الله عنه - أقرأ الصحابة - أى أعلمهم بالقرآن - لأنه عليه الصلاة والسلام قدمه اماماً للصلاة بالصحابة رضى الله عنه مع قوله : (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ)" (١) .

وقال النووى : "هو من كبار الصحابة الذين حفظوا القرآن كله" (٢) .

قال السيوطى : "ومن الدلائل على أنه أعلم الصحابة ، حديث صلح الحديبية حيث سأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك الصلح ، وقال : علام نعطى الدنيا فى ديننا ؟ فأجابته النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم ذهب الى أبى بكر ، فسأله عما سأل رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فأجابته كما أجابه النبى عليه الصلاة والسلام ، سواء بسواء" (٣) .

(١) ينظر : تاريخ الخلفاء ص ٣٩ .

(٢) تهذيب الاسماء واللغات ١٩١/٢ .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٤٠ ، يشير السيوطى رحمه الله الى حديث خرجه البخارى فى الصحيح ٣٦/٤ ، باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ، حديث ١٨ ، وفيه : (قال عمر بن الخطاب : فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت : أأست نبي الله حقاً ؟ قال : بلى ، قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى ، قلت : فلم نعطى الدنيا فى ديننا إذا ؟ قال : انى رسول الله ولست أعصيه ، وهو ناصرى ، قلت : أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتى البيت فنطوف به ؟ قال : بلى فأخبرتك أنا نأتية العام ، قال : قلت : لا ، قال : فانك آتية ومطوف به .

قال : فأتيت أباً بكر ، فقلت : يا أباً بكر أليس هذا نبي الله حقاً ؟ قال : بلى ، قلت : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى ، قلت : فلم نعطى الدنيا فى ديننا إذا ؟ قال : أيها الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس يعصى ربه ، وهو ناصره ، فاستمسك بغرزه ، فوالله انه على الحق ، قلت : أليس كان يحدثنا أنا سنأتى البيت ونطوف به ؟ قال : بلى ، فأخبرك أنك تأتية العام ، قلت : لا ، قال : فانك آتية ومطوف به ... الحديث .

قال ابن القيم : "قال أبو عبيد (فى كتاب القضاء) : ثنا كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران ، قال : كان أبو بكر الصديق اذا ورد عليه حكم ، نظر فى كتاب الله تعالى فان وجد ما يقضى به قضى به ، وان لم يجد فى كتاب الله نظر فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان وجد فيها ما يقضى به قضى به ، فان أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء ؟ فربما قام اليه القوم فيقولون : قضى فيه بكذا وكذا ، فان لم يجد سنة منها النبى صلى الله عليه وسلم ، جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فاذا اجتمع رأيهم على شىء قضى به ، وكان عمر يفعل ذلك ، فاذا أعياه أن يجد ذلك فى الكتاب والسنة سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ؟ فان كان لأبى بكر قضاء قضى به ، والا جمع علماء الناس واستشارهم ، فاذا (١) اجتمع رأيهم على شىء قضى به " .

وهاهو عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - العالم الفقيه يصرح تصريحاً لأمجال للشك فيه بأسبعية الصديق - رضى الله عنه - بالعلم .

قال فى حديث طويل فى سقيفة بنى ساعدة : (...) وقد زورت فى نفسى مقالة قد أعجبتنى ، أريد أن أقدمها بين يدي أبى بكر ، وكنت أدارى منه بعض الحد ، فقال أبو بكر : على رسلك يا عمر ، فكرهت أن أغضبه ، فتكلم ، وهو كان أعلم منى

(١) اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم الجوزية ، شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (لبنان : مؤسسة جواد للطباعة والتصوير) ٦٢/١ .

وأقر ، فوالله ما ترك من كلمة أعجبتنى من تزويرى الا قالها
(١)
فى بديته ، أو مثلها أو أفضل ، حتى سكت

وللاجابة عن سر قلة رواية المديق - رضى الله عنه -
للحديث مع سابقته للاسلام وملازمته النبى صلى الله عليه وسلم
فقد انبرى لها الامامان الحافظان النووى والسيوطى .

قال النووى : "وسبب قلة رواياته مع تقدم صحبتته
وملازمته النبى صلى الله عليه وسلم أنه تقدمت وفاته قبل
انتشار الأحاديث واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها
(٢)
وحفظها " .

وقال السيوطى : "وكان أعلمهم بالسنة ، كلما رجع اليه
المحابة فى غير موضع يبرز عليهم بنقل سنن عن النبى صلى
الله عليه وسلم يحفظها هو ويستحضرها عند الحاجة اليها ،
ليست عندهم ، وكيف لا يكون كذلك وقد واظب على صحبة الرسول
عليه الصلاة والسلام من أول البعثة الى الوفاة ، وهو مع ذلك
من أذكى عباد الله وأعقلهم ، وانما لم يرو عنه من الأحاديث
المسندة الا القليل لقصر مدته ، وسرعة وفاته بعد النبى صلى
الله عليه وسلم ، والا فلو طالت مدته لكثر عنه ذلك جدا ،
ولم يترك الناقلون عنه حديثا الا نقلوه ، ولكن الذين كانوا
فى زمانه من المحابة لايحتاج أحد منهم أن ينقل عنه ما قد
(٣)
شاركه هو فى روايته ، فكانوا ينقلون عنه ما ليس عندهم " .

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٦٥٩/٤ ، وقد أخرجه البخارى
فى الصحيح ٣٠٠/٨ ، ولكن بدون لفظ : (وهو كان أعلم
منى) .

(٢) تهذيب الاسماء واللغات ١٨٢/٢ .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٣٩ .

وقال فى موضع آخر : "وقد ذكر عمر - رضى الله عنه -
 فى حديث البيعة : أن أبا بكر لم يترك شيئا أنزل فى الانصار
 أو قد ذكره رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فى شأنهم الا
 ذكره ، وهذا أدل دليل على كثرة محفظة من السنة وسعة علمه
 (٢)
 بالقرآن " .

وأما للإجابة عن قلة فتاواه المبنية على قلة فقهه فى
 اعتقاد بعض الناس .

فقد صرح ابن عباس بنقيض ذلك - كما سبق ذكره - وأخبر
 بصيغة المبالغة فقال : (ماكان أفقهه) فهذا يدل دلالة واضحة
 على سعة فقه الصديق رضى الله عنه .

وبالإضافة الى ما سبق من تصريح عمر بن الخطاب ، بعلم
 الصديق - رضى الله عنهما - وتوجيه الامامين النووى
 والسيوطى ، فلعل عدم كثرة فتاوى الصديق - رضى الله عنه -
 يرجع الى قلة حدوث الوقائع ، وتجدد المسائل المحتاجة الى
 فتوى ، وذلك لقرب الصحابة الى عهد النبى صلى الله عليه
 وسلم ، والا لو كثرت المسائل المحتاجة الى فتوى فلن يعدل
 الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - عن الصديق - رضى
 الله عنه - وقد علم هذا من رجوع عمر بن الخطاب - رضى الله
 عنه - الى أقضية الصديق - رضى الله عنه - عندما لا يجد
 الحكم فى الكتاب والسنة . والله أعلم .

(١) يشير السيوطى الى حديث ذكره وعزاه الى الامام أحمد
 وفيه : (... وانطلق أبو بكر وعمر يتفاودان حتى أتوهم
 فتكلم أبو بكر ، فلم يترك شيئا أنزل فى الانصار
 ولاذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شأنهم الا
 ذكره ...) . تاريخ الخلفاء ص ٦٥ .
 (٢) تاريخ الخلفاء ص ٨١ .

المبحث السابع

اشارة الى بعض مواقفه - رضى الله عنه -
التي ساهمت فى تثبيت أركان الدولة الاسلامية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تنفيذ جيش أسامة رضى الله عنه

لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد أمر بانفاذ جيش أسامة ، وأصبح الصديق - رضى الله عنه - هو زعيم هذه الدولة الاسلامية الفتية ، وتزعزع الناس ، وارتجت الارض من تحتهم ، وارتد كثير من العرب ، وهم الاعراب الذين حول المدينة بالمدينة ، وخاف صحابة النبى صلى الله عليه وسلم من هجوم الاعراب على المدينة .

لذلك رأى جمهور الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - أن لاينفذ الصديق جيش أسامة ، وأن يبقيه الصديق عنده فى المدينة خوفا من هجوم عليها متوقع .

ولكن الصديق - رضى الله عنه - كان أشجعهم على الاطلاق وأبعدهم نظرا ، وأعلمهم بسنة النبى صلى الله عليه وسلم ، وأشداهم تمسكا بأشار وأقوال النبى صلى الله عليه وسلم ، ولذلك وقف سدا منيعا أمام كل العلل التى تطرح حتى لاينفذ جيش أسامة ، لأن الذى أمر به هو النبى صلى الله عليه وسلم وهو الذى لاينطق عن الهوى .

وكان من علمه وفقهه - رضى الله عنه - أن لا يبدأ ولايته بمخالفة النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان من شجاعته أن لا يلين ولا يستكين ، ولا يتزحزح قيد أنملة عن أوامر الدين ، مهما واجه من هول الأحداث ، وأعتى الدواهي .

روى ابن جرير الطبرى بسنده ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : لما بويع أبو بكر - رضى الله عنه - وجمع الأنصار فى الأمر الذى افترقوا فيه ، قال : لِيُتَمَّ بعث أسامة وقد ارتدت العرب ، اما عامة واما خاصة فى كل قبيلة ، ونجم النفاق ، واشرايت اليهود والنصارى ، والمسلمون كالغنم فى الليلة المطيرة الشاتية ، لفقد نبيهم صلى الله عليه وسلم وقلتهم وكثرة عدوهم . فقال الناس : ان هؤلاء جل المسلمين والعرب - على ما ترى - قد انتقميت بك ، فليس ينبغى لك أن تفرق عنك جماعة المسلمين . فقال أبو بكر : والذى نفس أبى بكر بيده ، لو ظننت أن السباع تخطفنى لأنفذت بعث أسامة ، كما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يبق فى القرى غيرى لأنفذته !^(١)

وروى البيهقى بسنده ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أنه قال : (والله الذى لا اله الا هو لولا أن أبى بكر استخلف ما عُدَّ الله ، ثم قال الثانية ، ثم قال الثالثة ، فقل له مه يا أبا هريرة ؟ فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه أسامة بن زيد فى سبعمائة الى الشام ، فلما نزل بذى خشب قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وارتدت العرب حول

(١) تاريخ الطبرى ٢٢٥/٣ ، وينظر : الكامل فى التاريخ . ١٩٩/٢ .

المدينة ، فاجتمع اليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ياأبا بكر رد هؤلاء ، توجه هؤلاء الى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة ؟ فقال : والذي لاله غيره لو جرت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مارددت جيشا وجهه رسول الله ، ولاحلت لواء عقده رسول الله فوجه أسامة ، فجعل لايمر بقبيل يريدون الارتداد الا قالوا : لولا أن هؤلاء قوة مخرج مثل هؤلاء من عندهم ، ولكن حتى يلقوا الروم ، فلقوا الروم فهزموهم وقتلوهم ، ورجعوا سالمين ، فثبتوا على الاسلام) .^(١)

(٢)
وأورد هذه الرواية المحب الطبري ، والحافظ السيوطي ،^(٣)
ولم يتعقباها بشيء .

-
- (١) ينظر : البداية والنهاية ، لأبى الفداء ابن كثير الدمشقي ، تحقيق الدكتور أحمد أبو مسلم وآخرين ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ) ٣٠٩/٦ .
- (٢) الرياض النضرة ١/١٢٨ ، وقال : أخرجه أبو عبيد في كتاب (الأحداث) ، وأبو الحسن علي بن محمد القرشي ، في كتاب (الردة والفتوح) ، والفصائل الرازي والملائي في (سيرته) .
- (٣) تاريخ الخلفاء ص ٦٩ .

المطلب الثانى : تصديه - رضى الله عنه -
لأهل الردة ومائى الزكاة

ومن المواقف التى ساهمت فى تثبيت الدولة الاسلامية - بل أهم المواقف التى ساهمت فى تثبيت الدولة الاسلامية - بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقوف الصديق - رضى الله عنه - كالطود الشامخ فى تلك الفترة العصيبة من عمر الأمة الاسلامية ، بل كان الصديق - رضى الله عنه - فى هذا الموقف أمة كاملة وحده - رضى الله عنه - وذلك عندما توقف جميع المحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وترددوا حيال هذا الموقف . أما هو - رضى الله عنه - فلم يتردد لحظة واحدة ، بل سار سير الواثق بنصر الله عز وجل .
ولعل موقفه - رضى الله عنه - يتجلى فى ايراد بعض النصوص التاريخية فى هذا الباب .

روى ابن جرير الطبرى بسنده ، عن عروة ، عن أبيه - رضى الله عنه - أنه قال : " لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفصل أسامة ، ارتدت العرب عوام أو خواص ، وتوحى مسيلمة وطلحة ، فاستغلظ أمرهما ، واجتمع على طليحة عوام طيء وأسد ، وارتدت غطفان الى مكان من أشجع وخواص من الأقباء فبايعوه ، وقدمت هوازن رجلا وأخرت رجلا أمسكوا الصدقة ، الا ماكان من ثقيف ولفها ، فانهم اقتدى بهم عوام جديلة والأعجاز ، وارتدت خواص من بنى سليم ، وكذلك سائر الناس بكل مكان" (١) .

وقال محمد بن اسحاق : "ارتدت العرب عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما خلا أهل المسجدين ، مكة ، والمدينة ...".^(١)

وروى ابن جرير الطبري بسنده ، عن محمد بن القاسم أنه قال : "اجتمعت أسد وغطفان وطيء على طليحة ... وبعثوا وفودا الى المدينة ، فنزلوا على وجوه الناس فأنزلوهم الا العباس ، فحملوا بهم الى أبى بكر ، على أن يقيموا الصلاة ولا يؤتوا الزكاة ...".^(٢)

ويتبين مما سبق من النصوص ، أن المرتدين كانوا فريقين : فريق كفروا بالدين كله ، والآخرين ، قالوا : نؤمن بالله ، ونشهد أن محمدا رسول الله ، ونصلى ، ولكن لاندفع زكاة أموالنا الى أبى بكر الصديق ، كما كنا ندفعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن الصديق - رضى الله عنه - وقف وقفة صامدة شابتة بشجاعة وثبات - لم يعرفهما تاريخ البشرية ، الا مع الرسل والانبياء ، عليهم الصلاة والسلام - وعزم على مقاتلة كلا الفريقين جميعا ، وارجاعهم الى جادة الحق والمواب طوعا أو كرها .

عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : "قال عمر بن الخطاب لأبى بكر : علام تقاتل الناس ؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، فاذا قالوها عصموا

(١) ينظر : البداية والنهاية ٣١٦/٦ .

(٢) تاريخ الطبري ٢٤٤/٣ .

منى دماءهم واموالهم الا بحقها) ؟ فقال أبو بكر : والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاقاتلنهم على منعها ، ان الزكاة حق المال ، والله لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة .

قال عمر : فما هو الا أن رأيت الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق" .

(١) أخرجه البخارى . وعند مسلم : (لو منعونى عقالا) . (٢)

وأخرج الاسماعيلى ، عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال "لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ارتد من ارتد من العرب ، وقالوا : نملى ولانزكى ، فأتيت أبا بكر ، فقلت : يا خليفة رسول الله ، تألف الناس وارفق بهم فانهم بمنزلة الوحش ، فقال : رجوت نمرتك وجئتنى بخذلانك ، جبارا فى الجاهلية جوازا فى الاسلام ، بماذا عسيت أن أتألفهم ؟ بشعر مفتعل أو بسحر مفترى ؟ هيهات هيهات ! مضى النبى صلى الله عليه وسلم ، وانقطع الوحى ، والله لأجاهدنهم ما استمسك السيف بيدي ، وان منعونى عقالا ، قال عمر : فوجدته فى ذلك أمضى منى وأحزم ، وأدب الناس على أمور هانت على كثير من مؤنتهم حين وليتهم" .

(٤) أورده السيوطى ولم يتعقبه بشئ .

-
- (١) الصحيح ٢/٢١٦ ، باب وجوب الزكاة ، حديث ٦ .
 (٢) الصحيح ١/٥١ ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله محمد رسول الله ، حديث ٣٢ .
 (٣) عند المحب الطبرى فى رواية : (خوارا) بدل (جوازا) الرياض النضرة ١/١٢٧ .
 (٤) تاريخ الخلفاء ص ٦٧ ، ٦٨ .

ثم ان الصديق - رضى الله عنه - لما رفض أن يصطلح مع بعض العرب على عدم دفعهم الزكاة وردهم . قال **القياس بن محمد** : "... فرجع وفد من يلى المدينة من المرتدة اليهم فأخبروا عشائهم بقله من أهل المدينة ، وأطمعهم فيها ، وجعل أبو بكر بعدما أخرج الوفد على أنقاب المدينة نفرا : على والزبير وطلحة وعبد الله بن مسعود ، وأخذ أهل المدينة بحضور المسجد ، وقال لهم : (ان الأرض كافرة ، وقد رأى وفدكم منكم قلعة ، وانكم لاتدرون أليل تؤتون أم نهار ! وادناهم منكم على يريد . وقد كان القوم يأملون أن نقبل منهم ونوادعهم ، وقد ابينا عليهم ، ونبذنا اليهم عهدهم فاستعدوا واعدوا) . فما لبثوا الا ثلاثا حتى طرخوا المدينة غارة من الليل ، وخلفوا بعضهم بذى حسى ليكونوا لهم رداء ، فوافق الغوار ليلا الانقاب ، وعليها المقاتلة ودونهم أقوام يدرجون ، فنبهوهم ، وأرسلوا الى أبى بكر بالخبر ، فأرسل اليهم أبو بكر أن الزموا أماكنكم ، ففعلوا . وخرج فى أهل المسجد على النواضح اليهم ، فأنفخ العدو ، فاتبعهم المسلمون على أبلهم ، حتى بلغوا ذا حسى ، وخرج عليهم الردء ^(١) بأنحاء قد نفخوها ، وجعلوا فيها الحبال ، ثم ددهوها بأرجلهم فى وجوه الأبل فتدهده كل نحى فى طوله ، فنفرت ابل المسلمين وهم عليها - ولاتنفر الأبل من شئ نفارها من الانحاء - فعاجت بهم مايملكونها ، حتى دخلت بهم المدينة ، فلم يصرع مسلم ولم يمب ... فظن القوم بالمسلمين

(١) قوله : (بأنحاء) : **النَحْيُ بالكسر** : زَقُّ للسمن ، والجمع **أَنْحَاءٌ** .
ينظر : **المحاج ٢٥٠٤/٦** ، فصل النون مع الياء .

الوهن ، وبعثوا الى ذى القصة بالخبر ، فقدموا عليهم
اعتمادا فى الذين أخبروهم ، وهم لا يشعرون لأمر الله عز وجل
الذى أرادته وأحب أن يبلغه فيهم ، فبات أبو بكر ليلته
يتهدى ، فعبأ الناس ، ثم خرج على تعبئة من أعجاز ليلته
يمشى ، وعلى ميمنته النعمان بن مقرن ، وعلى ميسرته عبد
الله بن مقرن ، وعلى الساقة سويد بن مقرن معه الركاب ،
فما طلع الفجر الا وهم والعدو فى صعيد واحد ، فما سمعوا
للمسلمين همسا ولا حسا حتى وضعوا فيهم السيوف ، فاقتتلوا
أعجاز ليلتهم ، فما ذر قرن الشمس حتى ولوهم الأدبار ،
وغلبيوهم على عامة ظهرهم ، وقُتِلَ حِبَال ، واتبعهم أبو بكر ،
حتى نزل بذى القصة وكان أول الفتح ... وذل بها المشركون
(١)
وعز بها المسلمون ... " .

قال الحافظ ابن كثير : "فكانت هذه الواقعة من أكبر
العون على نصر الاسلام وأهله ، وذلك أنه عز المسلمون فى كل
قبيلة ، وذل الكفار فى كل قبيلة ، ورجع أبو بكر الى
المدينة مؤيدا منصورا ، سالما غانما " .
(٢)

قال القاسم بن محمد : "وعز المسلمون بوقعة أبى بكر
وحلف أبو بكر ليقتلن فى المشركين كل قتلة ، وليقتلن فى كل
قبيلة بمن قتلوا من المسلمين وزيادة ... ثم لم يصنع الا
ذلك ، حتى ازداد المسلمون لها شباتا على دينهم فى كل
قبيلة ، وازداد المشركون انعكاسا من أمرهم فى كل قبيلة ،
وطرقت المدينة صدقات نفر ... صفوان ، ثم الزبيرقان ، ثم عدى

(١) تاريخ الطبرى ٢٤٥/٣ وما بعدها . وينظر : البدايات
والنهاية ٣١٦/٦ وما بعدها .
(٢) البدايات والنهاية ٣١٨/٦ .

مفوان فى أول الليل ، والثانى فى وسطه ، والثالث فى آخره ... " .

"... وقدم أسامة بعد ذلك بأيام ، لشهرين وأيام ، فاستخلفه أبو بكر على المدينة ، وقال له ولجندة : أريحوا وأريحوا ظهركم .

ثم خرج فى الذين خرجوا الى ذى القصة والذين كانوا على الانقباب على الظهر ، فقال له المسلمون : نشدك الله يا خليفة رسول الله أن تعرض نفسك ! فان تصب لم يكن للناس نظام ، ومقامك أشد على العدو ، فابعث رجلا ، فان أصيب أمرت آخر ، فقال : (لا والله لأفعل ولاؤاسينكم بنفسى) فخرج فى تعبته الى ذى حسى وذى القصة ، والنعمان وعبد الله وسويد على ماكانوا عليه ، حتى نزل على أهل الربرة بالابرق ، فاقبتلوا ، فهزم الله الحارث وعوفا ... " (١) .

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : (لما برز أبو بكر الى القصة واستوى على راحلته ، أخذ على بن أبى طالب بزماتها وقال : الى أين يا خليفة رسول الله ؟ أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد : لم سيفك لاتفجعنا بنفسك ، وارجع الى المدينة ، فوالله لئن فجعنا بك لا يكون لاسلام نظام أبدا ، فرجع) (٢) .

وقد روى الطبرى بسنده ، عن القاسم بن محمد ، أنه قال "لما أراح أسامة وجندة ظهركم وجموا ، وقد جاءت صدقات كثيرة تفضل عنهم ، قطع أبو بكر وعقد اللوية ، فعقد أحد

(١) تاريخ الطبرى ٢٤٧/٣ .

(٢) البداية والنهاية ٣١٩/٦ .

عشر لواء ... " ثم ذكر أسماء أمراء هذه الألوية ومكان
(١)
توجهها .

ثم توجهت جميع هذه الألوية - كل فى جهة - ومعهم كتب
من الصديق - رضى الله عنه - الى أهل الردة . وقد أوصى
الصديق - رضى الله عنه - الجيوش بوصايا قيمة نادرة .
فسارت هذه الجيوش الى الجهات التى أوصاهم بها الصديق
- رضى الله عنهم أجمعين - وهم متوكلون على الله جل وعلا .
فحاربوا أهل الردة جميعا وأرغموهم على الرجوع الى
الدين الحنيف ، ودانت الجزيرة كلها الى صديق الأمة - رضى
الله عنه وأرضاه .

وعن أبى رجاء العطاردى قال : "دخلت المدينة فرأيت
الناس مجتمعين ، ورأيت رجلا يقبل رأس رجل وهو يقول : أنا
فداؤك ، ولولا أنت لهلكنا ، قلت : من المقبل ومن المقبل ؟
قالوا : ذاك عمر يقبل رأس أبى بكر فى قتاله أهل الردة إذ
(٢)
منعوا الزكاة ، حتى اتوا بها صاغرين" .

(١) تاريخ الطبرى ٢٤٩/٣ ، وينظر : الكامل فى التاريخ
٢٠٨/٢ .
(٢) الرياض النضرة ١٢٧/١ .

المبحث الثامن**مدة خلافته ووفاته رضى الله عنه**

لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم سارع المسلمون الى مبايعة المديق - رضى الله عنه - بالخلافة ، وذلك فى يوم الاثنين الثانى عشر من ربيع الأول من السنة الحادية عشرة من الهجرة النبوية ، وهذه البيعة وقعت فى سقيفة بنى ساعدة ، أما البيعة العامة فحصلت بعد ذلك (١) بيوم .

وتوفى - رضى الله عنه - فى يوم الاثنين مساء ليلة الثلاثاء ، لثمان ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من (٢) مهاجر النبى صلى الله عليه وسلم .

وهذا ما يرجحه أكثر المؤرخين . بل ان ابن الاثير ، (٣) والمحـب الطبرى : صرحا بأنه هو الصحيح .
وقيل غير هذا من الأقوال القريبة منه .

-
- (١) ينظر : السيرة النبوية لابن هشام ٦٥٧/٤ وما بعدها ، الطبقات الكبرى ١٨٦/٣ ، صحيح البخارى ٣٠٠/٨ ، باب رجم الحبلى من الزنا اذا أحصنت ، حديث ٢٥ ، صحيح مسلم ١٣١٧/٢ ، باب رجم الثيب فى الزنا ، تاريخ الطبرى ٢١٨/٣ وما بعدها ، أسد الغابة ٢٢٨/٣ ، البداية والنهاية ٢١٥/٥ وما بعدها .
- (٢) ينظر : الطبقات الكبرى ٢٠٢/٣ ، تاريخ الطبرى ٤١٩/٣ ، أسد الغابة ٢٢٩/٣ ، البداية والنهاية ١٨/٧ ، الاصابة ١٦١/٦ .
- (٣) ينظر : الكامل فى التاريخ ٢٦٧/٢ ، الرياض النضرة ٢٢١/١ .

قال ابن سعد : "توفى - رحمه الله - وهو ابن ثلاث وستين سنة مجمعا على ذلك فى الروايات كلها " .
(١)
وكانت خلافته - رضى الله عنه - سنتين وثلاثة أشهر .
(٢)

-
- (١) الطبقات الكبرى ٢/٢٠٢ ، وينظر : تاريخ الخلفاء ص ٧٦ وقد أخرج الامام مسلم فى الصحيح ٢/١٨٢٦ ، باب كم سن النبى صلى الله عليه وسلم عن معاوية رضى الله عنه حديثا فيه : (... ومات أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين) .
(٢) وقيل : سنتين وثلاثة أشهر وعشرة أيام . وقيل : سنتين وأربعة أشهر الا أربع ليال . ينظر المراجع السابقة .

الفصل الثانى

فى الطهارة

وفيه سبع عشرة مسألة :

- المسألة الاولى : طهورية ماء البحر .
- المسألة الثانية : طهارة لعاب المبيان .
- المسألة الثالثة : التستر وتغطية الرأس حال قضاء الحاجة .
- المسألة الرابعة : التسمية فى الوضوء .
- المسألة الخامسة : تخليل الاصابع فى الوضوء .
- المسألة السادسة : تعهد غسل العنقفة فى الوضوء .
- المسألة السابعة : تعهد غسل المنشلة فى الوضوء .
- المسألة الثامنة : غسل الاعضاء مرتين فى الوضوء .
- المسألة التاسعة : الوضوء لكل صلاة .
- المسألة العاشرة : الوضوء فى المسجد .
- المسألة الحادية عشرة : الوضوء فى أوانى النحاس .
- المسألة الثانية عشرة : المسح على العمامة .
- المسألة الثالثة عشرة : المسح على الخفين .
- المسألة الرابعة عشرة : التوقيت فى المسح على الخفين .
- المسألة الخامسة عشرة : الوضوء من الرعاف .
- المسألة السادسة عشرة : الوضوء مما مست النار .
- المسألة السابعة عشرة : الغسل بسبب الايلاج ولو بدون انزال .

المسألة الأولى : طهورية ماء البحر

الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه :

(١)

روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن أبى الطفيل ، أنه قال :
سئل أبو بكر الصديق أيتوضأ من ماء البحر ؟ فقال : (هو
الطهور ماؤه والحلال ميتته) .

وقد اختلف العلماء فى رفع هذا الاثر ووقفه .

وممن رأى أنه موقوف على أبى بكر الصديق - رضى الله

عنه - ابن أبى شعبة كما مر .

(٢)

وابن حبان حيث قال : "انما هو من قول أبى بكر" .

(٣)

والدارقطنى حيث قال : "والصحيح وقفه" .

(١) المصنف ، ابن أبى شعبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد ،
تصحيح : عبد الخالق الأفغانى (كراتشى : إدارة القرآن
والعلوم الإسلامية ، عام ١٤٠٦هـ) ١٣٠/١ ، قال : حدثنا
عبد الرحيم ، عن عبيد الله ، عن عمرو بن دينار ، عن
أبى الطفيل .

وأخرجه أيضا : ابن المنذر ، محمد بن ابراهيم فى الاوسط
فى السنن والاجماع والاختلاف ، تحقيق : أبو حماد صغير
أحمد بن محمد حنيف ، الطبعة الأولى (الرياض : دار
طيبة ١٤٠٥هـ) ٢٤٨/١ .

والدارقطنى ، على بن عمر ، فى السنن ، تصحيح السيد
عبد الله هاشم يمانى (القاهرة : دار المحاسن) ٣٥/١ .
والبيهقى ، أحمد بن الحسين بن على ، فى السنن الكبرى
(بيروت : دار المعرفة) ٤/١ .

وينظر : مسند أبى بكر الصديق ، للسيوطى ، جلال الدين
ابن عبد الرحمن ، تحقيق : عبد الله بن محمد الصديق
الغمارى (مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة) ص ٦٤ .

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ابن
أبى حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد ، تحقيق محمود
ابراهيم زايد (الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ) ٣٥٢/١ .

(٣) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ، الدارقطنى ، على
ابن عمر بن أحمد ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله
السلفى ، الطبعة الأولى (الرياض : دار طيبة ١٤٠٥هـ)
٢٤٠/١ .

والذهبي حيث أورد اسناده موقوفا على الصديق - رضى
الله عنه - وقال : " هذا سند صحيح " .^(١)

وذكر الحافظ ابن حجر أن ابن حبان والدارقطني أثبتا
وقفه على الصديق - رضى الله عنه - ووافقهما على ذلك .^(٢)

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن ماء
البحر ظهور مزيل للنجاسة على وجه العموم ، ويدل أيضا على
أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن مامات فى البحر من
حيواناته حلال أكلها .^(٣)

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبی صلى
الله عليه وسلم ، من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال
"سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول
الله ، انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فان
توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته) .

(١) ينظر : نصب الراية لأحاديث الهداية ، الزيلعى ، جمال
الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف ، الطبعة الثانية
(القاهرة : دار المؤمن) ٩٩/١ .

(٢) ينظر : تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير
ابن حجر ، شهاب الدين أحمد بن على بن محمد العسقلانى
تحقيق : د. شعبان محمد اسماعيل (القاهرة : مكتبة
الكلية الأزهرية) ٢٤/١ .

(٣) لن أتكلم فى هذه المسألة الا عن طهورية ماء البحر ،
أما حل مامات فيه من حيوانات فليس هذا مكان بحثه .

- (١) أخرجه الامام مالك ، وابن ماجه ، وأبو داود ،
(٤) (٥) والترمذى ، والنسائى .
(٦) وقال الترمذى : "هذا حديث حسن صحيح" .
(٧) وقال البغوى : "هذا حديث حسن صحيح" .
وقال الحافظ ابن حجر : "صححه البخارى فيما حكاه عنه
الترمذى فى العلل المفرد ، ورجح ابن منده صحته ، وصححه
(٨) أيضا ابن المنذر" .
وقال البنا : "صححه البخارى ، والترمذى ، وابن خزيمة
(٩) وابن حبان ، وابن عبد البر وغيرهم" .

-
- (١) الموطأ ، الامام مالك بن انس ، تصحيح محمد فؤاد عبد
الباقى (اسطنبول : دار الدعوة) ٢٢/١ ، باب الطهور
للوضوء ، حديث ١٢ .
(٢) السنن ، ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزوينى ، تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقى (اسطنبول : دار الدعوة) ١٣٦/١
باب الوضوء بماء البحر ، حديث ٣٨٧ .
(٣) السنن ، أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستانى ،
تحقيق : عزت عبيد الدعاس وعادل السيد (اسطنبول : دار
الدعوة) ٦٤/١ ، باب الوضوء بماء البحر ، حديث ٨٣ .
(٤) السنن ١٠٠/١ ، باب ماجاء فى البحر أنه طهور ، حديث
٦٩ .
(٥) السنن ، النسائى ، أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن
بحر ، بشرح جلال الدين السيوطى ، وحاشية السندى
(اسطنبول : دار الدعوة) ٥٠/١ ، باب ماء البحر .
(٦) السنن ١٠١/١ .
(٧) شرح السنة ، البغوى ، الحسين بن مسعود الفراء ،
تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش ، الطبعة
الأولى (المكتب الإسلامى) ٥٥/٢ .
(٨) تلخيص الحبير ٢٢/١ .
(٩) بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى ، الساعاتى ،
أحمد بن عبد الرحمن البنا ، مطبوع مع الفتح الربانى
الطبعة الثانية (دار احياء التراث العربى) ٢٠١/١ .

مذاهب الفقهاء فى طهورية ماء البحر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على جواز التطهر بماء البحر .
وبهذا يوافقون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب
اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على جواز التطهر بماء البحر بأدلة
منها :

(١) قوله تعالى : {وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد
منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا} .
(٢)

(١) ينظر مراجع الحنفية : الهداية شرح بداية المبتدى ،
المرغيناني ، على بن أبى بكر بن عبد الجليل ، الطبعة
الآخيرة (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ١٧/١ ،
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ابن نجيم ، زين
الدين (باكستان : المكتبة المأجدية) ٦٦/١ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل ، الخطاب ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي
الطبعة الثانية (دار الفكر ١٣٩٨هـ) ٥١/١ ، حاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ، الدسوقي ، شمس الدين
محمد عرفة (دار الفكر) ٣٤/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المهذب ، الشيرازي ، إبراهيم
ابن على بن يوسف ، الطبعة الثالثة (مصر : مصطفى
البابى الحلبي وأولاده ١٣٩٦هـ) ١٢/١ ، مغنى المحتاج
الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، الشربيني ، محمد
الخطيب (دار الفكر) ١٧/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : الاقناع فى فقه الامام أحمد بن
حنبل ، الحجاوى ، شرف الدين موسى المقدسى ، تصحيح
عبد اللطيف محمد موسى السبكى (بيروت : دار المعرفة
للطباعة والنشر) ٣/١ ، شرح منتهى الارادات ، البهوتى
منصور بن يونس بن ادريس (بيروت : عالم الكتب) ١١/١ .
(٢) سورة المائدة : ٦

"فهذه الآية عامة في الماء ، ويدخل ماء البحر في
(١)
الماء المذكور" .

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد تقدم ذكره .

(٣) ويستدل بالآثر المروى عن الصديق - رضي الله عنه - وقد
تقدم ذكره .

(١) المغنى ومعه الشرح الكبير ، ابن قدامة ، موفق الدين
أبى محمد عبد الله بن أحمد ، الطبع الأولى (بيروت :
دار الفكر ١٤٠٤هـ) ٣٧/١ .

المسألة الثانية : طهارة لعاب المبيان

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
قال ابن قدامة : "حمل أبو بكر الحسن بن على على عاتقه ولعابه يسيل ، وعلى الى جانبه وجعل أبو بكر يقول : (وابأبى شبه النبى لاشبيها بعلى . وعلى يضحك) .
وقد أخرج الامام أحمد ، (٢) والبخارى ، (٣) وأبو يعلى الموصلى (٤)
هذا الاثر من طريق عقبة بن الحارث ، ولكن بدون قوله : (ولعابه يسيل) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى طهارة لعاب المبيان حيث أنه لم يتقزز من لعاب الحسن - رضى الله عنه - ولم يقم بغسله .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال :

-
- (١) المغنى ومعه الشرح الكبير ٩٩/١ .
(٢) المسند ، الامام أحمد بن حنبل الشيبانى (اسطنبول : دار الدعوة) ٨/١ .
(٣) الصحيح ١٠١/٥ ، باب مناقب الحسن والحسين ، حديث ٢٣٨ .
(٤) المسند ، أبو يعلى ، أحمد بن على بن المثنى التميمى الموصلى ، تحقيق : حسين سليم أسد ، الطبعة الاولى (دمشق : دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ) ٤٢، ٤١/١ ، مسند أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - حديث ٣٩، ٣٨ .

(رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حامل الحسين بن علي ، على عاتقه ، ولعابه يسيل عليه) . أخرجه ابن ماجه .^(١)

وقال البوصيري بعد ذكر سنده : " هذا اسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين " .^(٢)
وصححه الألباني .^(٣)

مذاهب الفقهاء في طهارة لعاب الأدمى :

^(٤)
اتفقت المذاهب الأربعة على طهارة لعاب الصبيان وغيرهم من الأدميين ، عدا الكافر إذا شرب خمرا .

-
- (١) السنن ٢١٦/١ ، باب اللعاب يمسبب الثوب ، حديث ٦٥٨ .
(٢) مبسح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، البوصيري ، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكنانى ، دراسة وتقديم كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الجنان) ١٤٣/١ .
(٣) صحيح سنن ابن ماجه ، الألبانى ، محمد ناصر الدين ، اشراف وتعليق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ، نشر : مكتب التربية العربى لدول الخليج (بيروت : المكتب الاسلامى) .
(٤) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ٢٣/١ ، فتح القدير شرح الهداية ، ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الفكر) ١٠٨/١ ، مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، داماد افندى ، عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان (دار احياء التراث العربى للنشر والتوزيع) ٣٥/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين محمد أمين ، الطبعة الثانية (دار الفكر ١٣٩٩هـ) ٢٢٢/١ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٩١/١ ، شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل ، عبد الباقي الزرقانى (بيروت : دار الفكر) ٢٤/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠/١ ، جواهر الاكليل شرح مختصر خليل ، الآبى ، صالح عبد السميع (دار الفكر) ٨/١ .
وينظر مراجع الشافعية : الأم ، الشافعى ، محمد بن ادريس ، تصحيح محمد زهرى النجار (بيروت : دار المعرفة) ١٨/١ ، المجموع شرح المذهب ، النووى ، محيى الدين بن شرف (دار الفكر) ٥٥٩/٢ ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، النووى ، محيى الدين بن شرف ، اشراف زهير الشاويش ، الطبعة الثانية (بيروت : المكتب الاسلامى) ١٦/١ .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من طهارة لعاب

المبيان .

الادلة :

استدل العلماء على قولهم بطهارة لعاب الادميين بأدلة

منها :

- (١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) الاثر المروى عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٣) عموم قوله تعالى : {ولقد كرمتنا بنى آدم} (١) .

= وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٩٩/١ ، غاية المنتهى فى الجمع بين الاقناع والمنتهى ، مرعى بن يوسف الحنبلى ، الطبعة الثانية (الرياض : المؤسسة السعيدية) ٧٥/١ ، كشاف القناع عن متن الاقناع البهوتى ، منصور بن يونس بن ادريس ، راجعه وعلق عليه هلال مصيلحى مصطفى هلال (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٣هـ) ١٩٤/١ .

(١) سورة الاسراء : ٧٠

المسألة الثالثة : التستر وتغطية الرأس
حال قضاء الحاجة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن عروة ، عن أبيه ، أن
أبا بكر الصديق قال وهو يخطب على المنبر : (يامعشر
المسلمين استحيوا من الله ، فوالذى نفسى بيده انى لاظلم حين
أذهب الى الغائط فى القضاء مغطيا رأسى استحياء من ربى) .
وقال البيهقى : "وروى فى تغطية الرأس عند دخول الخلاء
(٢)
عن أبى بكر وهو عنه صحيح" .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية التستر عن أعين الناس عند قضاء الحاجة ، ويرى
أيضا مشروعية تغطية الرأس عند قضاء الحاجة .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه من حيث مشروعية التستر عند
قضاء الحاجة ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ،
من حديث المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه - قال : "كنت مع

(١) المصنف ١٠٦/١ ، قال : حدثنا ابن المبارك ، عن يونس ،
عن الزهرى ، قال : أخبرنى عروة ، عن أبيه .
وأخرجه أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله الأمفهانى فى حلية
الأولياء وطبقات الاصفياء (بيروت : دار الكتب العلمية)
٣٤/١ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ٣٠ .
(٢) السنن الكبرى ٩٦/١ .

النبي صلى الله عليه وسلم فى سفر فقال : (يامغيرة خذ
الادواة فاخذتها ثم خرجت معه ، فانطلق رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى توارى عنى ، ففضى حاجته ثم جاء وعليه جبة
شامية ...) الحديث أخرجه البخارى ، ومسلم .
(١) (٢)

مذاهب الفقهاء فى مشروعية التستر

وتغطية الرأس حال قضاء الحاجة :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية التستر وتغطية

الرأس حال قضاء الحاجة .

(١) الصحيح ١٦٣/١ ، باب الصلاة فى الجبة الشامية ، حديث

. ٢٩

(٢) الصحيح ٢٣٠/١ ، باب المسح على الخفين ، حديث ٧٩ .

(٣) ينظر مراجع الحنفية : البحر الرائق ٢٤٣/١ ، حاشية

الطحطاوى على مراقى الفلاح ، الطحطاوى ، أحمد بن محمد

ابن اسماعيل ، الطبعة الثالثة (مصر : المطبعة الكبرى

الأميرية) ص ٣٦ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار

. ٣٤٥/١

وينظر مراجع المالكية : مختصر خليل ، خليل بن اسحاق

المالكي ، تصحيح أحمد نصر ، الطبعة الأخيرة (دار

الفكر ١٤٠١هـ) ص ١٥ ، حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ١٠٦/١ ، بلغة السالك لأقرب المسالك ، أحمد

الصاوى (بيروت : دار الفكر) ٣٤/١ .

وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٧٧/٢ ، منهاج

الطالبين وعمدة المفتين ، النووى ، يحيى بن شرف (مصر

مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ص ٤ ، الاقناع فى حل

الفاظ أى شجاع ، الشربينى ، شمس الدين محمد بن أحمد

الخطيب (دار المعرفه للطباعة والنشر) ٥٣،٥٢/١ ،

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، الرملى ، شمس الدين

محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين ،

الطبعة الأخيرة (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده

. ١٣٧/١ ١٣٨٦هـ) .

وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير

١٨٩، ١٨٧/١ ، الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على

مذهب الامام أحمد بن حنبل ، المرداوى ، علاء الدين أبى

الحسن على بن سليمان ، تحقيق محمد حامد الفقى ،

الطبعة الثالثة (دار احياء التراث العربى ١٤٠٦هـ)

٩٧/١ ، منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح

وزيادات ، الفتوحى ، تقى الدين محمد بن أحمد ، تحقيق

عبد الغنى عبد الخالق (عالم الكتب) ١٣/١ .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

غير أنهم اختلفوا فى درجة هذه المشروعية . منهم من يقول : مندوب ، وآخرون : مستحب ، وآخرون : سنة . وهذه اصطلاحات ولامشاحة فى الاصطلاح . علما بأن كثيرا من علماء أصول الفقه عند تقسيمهم للحكم الشرعى ، يجعلونه خمسة أقسام ، منها المندوب ، ثم يدرجون تحت اسم المندوب : السنة ، والتطوع ، والنفل ، والاستحباب ، والمرغب فيه ، والاحسان والطاعة . وكل هذه تعتبر أسماء مترادفة عند بعض الفقهاء .

(١) ينظر : المحصول فى علم أصول الفقه ، الرازى ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، تحقيق طه جابر فياض العلوانى ، الطبعة الأولى (الرياض : مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ١٣٩٩هـ) ١/١٢٩ ، الابهاج فى شرح المنهاج ، السبكى ، على بن عبد الكافى وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على ، الطبعة الأولى (بيروت دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ) ١/٥٧ ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول فى علم الأصول ، الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم ، مطبوع مع منهاج العقول للبدخشى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ) ١/٦٣ ، المختصر فى أصول الفقه ، ابن اللحام ، على بن محمد بن على بن عباس بن شيبان البعلى ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، نشر : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ) ٦٣ ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر فى أصول الفقه ، ابن النجار الفتوحى ، محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن على ، تحقيق د. محمد الزحيلي ، د. نزيه حماد ، نشر مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ) ١/٤٠٣ ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، الشوكانى ، محمد بن على ابن محمد (بيروت : دار المعرفة) ص ٦ .

الأدلة :

- استدل العلماء لما ذهبوا اليه من مشروعية التستر وتغطية الراس حال قضاء الحاجة بأدلة منها :
- (١) حديث المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) الأثر المروى عن الصديق - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٣) حديث المغيرة أيضا - رضى الله عنه - قال : (أن النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب أبعد) .
- أخرجه الامام أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ،
(١) (٢) (٣)
(٤) (٥) والترمذى ، والنسائى .
- (٦) وقال الترمذى : "هذا حديث حسن صحيح" .
- وقال النووى : "حديث المغيرة صحيح ، رواه أحمد ، والدارمى ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة" .
(٧)

-
- (١) المسند ٢٤٨/٤ .
- (٢) السنن ١٢٠/١ ، باب التباعد للبراز فى الفناء ، حديث ٣٣١ .
- (٣) السنن ١٤/١ ، باب التخلّى عند قضاء الحاجة ، حديث ١ .
- (٤) السنن ٣١/١ ، باب ماجاء أن النبى صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة أبعد فى المذهب ، حديث ٢٠ .
- (٥) السنن ١٧/١ ، باب الابعاد عند ارادة الحاجة ، حديث ١٦ .
- (٦) السنن ٣٢/١ .
- (٧) المجموع ٧٧/١ .

المسألة الرابعة : التسمية فى الوضوء

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن حسين بن عمارة عن أبى بكر قال : (إذا توضأ العبد فذكر اسم الله فى وضوئه ، طهر جسده كله ، وإذا توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر الا ما أصابه الماء) .

قال الحافظ ابن حجر : "قال أبو عبيد فى (كتاب الطهور) : سمعت من خلف بن خليفة حديثاً يحدثه بإسناده الى أبى بكر الصديق ، فلا جدنى أحفظه ، وهذا مع اعفاله موقوف" .
(٢)
وقد أخرج الدارقطنى ، والبيهقى هذا الاثر مرفوعاً الى النبى صلى الله عليه وسلم ، من طرق ضعفا الزيلعى وابن حجر ، ووافقهما الشوكانى وقال : أخرجه الدارقطنى والبيهقى عن ابن عمر ، وفيه متروك ومنسوب الى الوضع ، ورواه الدارقطنى والبيهقى عن أبى هريرة وفيه ضعيفان ، ورواه الدارقطنى من حديث ابن مسعود وفيه متروك .
(٣)
(٤)
(٥)
(٦)
(٧)

-
- (١) المصنف ٣/١ ، قال : حدثنا خلف بن خليفة ، عن ليث ، عن حسين بن عمارة .
وينظر : كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال ، الهندى علاء الدين على المتقى بن حسام الدين ، تصحيح بكرى حيائى وصفوة السقا ، الطبعة الخامسة (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ) ٤٣٥/٩ .
(٢) تلخيص الحبير ٨٧/١ .
(٣) السنن ٧٤٠٧٣/١ ، باب التسمية فى الوضوء ، حديث ١٣٠١١ .
(٤) السنن الكبرى ٤٣/١ ، باب التسمية على الوضوء .
(٥) ينظر : نصب الراية ٧/١ .
(٦) ينظر : تلخيص الحبير ٨٧/١ .
(٧) ينظر : نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، الشوكانى ، محمد بن على بن محمد (بيروت : دار الكتب العلمية) ١٣٥/١ مختصراً .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن المديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية التسمية لأجل الوضوء .

مذاهب الفقهاء فى التسمية للوضوء :

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية التسمية لأجل الوضوء .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

غير أنهم اختلفوا فى درجة هذه المشروعية :

(١) فذهب الحنفية ، والشافعية الى أنها سنة من سنن

الوضوء .

(٢)

وذهب المالكية الى أنها فضيلة من فضائل الوضوء .

(١) ينظر : الهداية ١٢/١ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، الزيلعى ، فخر الدين عثمان بن على (باكستان : المكتبة الامدادية) ٣/١ ، مجمع الأنهر ١٢/١ البحر الرائق ١٨٣/١ .

(٢) ينظر : تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الهيئى ، شهاب الدين أحمد بن حجر ، مطبوع مع حواشى الشروانى وابن قاسم (دار الفكر) ٢٢٤/١ ، مغنى المحتاج ٥٧/١ ، نهاية المحتاج ١١٣/١ .

(٣) ينظر : التاج والاكلیل لمختصر خليل ، المواق ، محمد ابن يوسف بن أبى القاسم العبدري ، مطبوع مع مواهب الجليل ، الطبعة الثانية (دار الفكر ١٣٩٨هـ) ٢٢٦/١ ، الفواكه الدوانى ، النفراوى ، أحمد بن غنيم بن سالم (بيروت : دار المعرفة) ١٥٨/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ١٠٢/١ ، جواهر الاكلیل ١٧/١ .

والمالكية يفرقون بين السنة والفضيلة والرغيبه والنفل والتطوع :

فالسنة : ماواظب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر به دون ايجاب .

والفضيلة والندب والاستحباب : معانى مترادفة بمعنى هو : ما فعله الشارع مرة أو مرتين بما فى فعله ثواب

=

ولم يكن فى تركه عقاب .

ومذهب المالكية مرادف لمذهب الحنفية والشافعية فى
المعنى ، فتعتبر جميعها قول واحد ، حسب تقسيم الأصوليين
السابق لأقسام الحكم .
(١)
ومذهب الحنابلة فى المعتمد من المذهب الى أن التسمية
تجب للوضوء مع الذكر لها . وتسقط مع السهو .

= والرغيبية هى : ما رغب النبى صلى الله عليه وسلم فى
فعله بأن ذكر مقدار ما جنى فيه من الأجر أى كقوله : من
فعل كذا وكذا فله كذا .
والنفيل : هو الذى لم يأمر به النبى صلى الله عليه وسلم ، بل أعلم أن فيه ثوابا من غير أن يأمر به أو
يرغب فيه الترغيب المذكور أو يداوم على فعله .
والتطوع هو : ما ينشئه الانسان باختياره من الأوراد .
ينظر : نشر البنود على مراقى السعود ، الشنقيطى ،
عبد الله بن إبراهيم العلوى ، نشر : صندوق أحياء
التراث الإسلامى المشترك بين المملكة المغربية
والامارات العربية المتحدة (المغرب : مطبعة فضالة)
٣٩،٣٨/١ بتصرف .
(١) ينظر : الانصاف ١/١٢٨ ، التنقيح المشبع فى تحرير
أحكام المقنع ، المرداوى ، علاء الدين أبى الحسن على
ابن سليمان ، الطبعة الثانية (القاهرة : المكتبة
السلفية ١٤٠٦هـ) ص ٢٥ ، الاقناع ١/٢٥ ، منتهى الارادات
١٦/١ .
ويرى جمهور الحنابلة : أن الواجب بعينه أوجب من بعض ،
وأنه ينقسم الى قسمين : مقطوع ، ومظنون .
وعرفوا الواجب بتعاريف كثيرة منها : (ما ذم شرعا
تاركه قصدا مطلقا) ومنها : ما توعد بالعقاب عن تركه .
ثم ان الواجب عندهم مرادف للفرض شرعا فى أصح
الروايتين عن الامام وهو الصحيح من المذهب .
وفى الرواية الأخرى : أن الفرض أكد من الواجب فيكون
الفرض على هذه الرواية هو : ما ثبت بدليل قطعى . وقيل
هو : ما لا يسقط عمدا ولا سهوا .
ينظر : روضة الناظر وجنة المناظر ، ابن قدامة ، موفق
الدين عبد الله بن أحمد ، تحقيق الدكتور عبد العزيز
ابن عبد الرحمن السعيد ، الطبعة الثانية (الرياض :
مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٩هـ)
٢٧/٢ ، المسودة فى أصول الفقه ، آل تيمية ، مجد
الدين ، وشهاب الدين ، وتقى الدين ، تقديم محمد محيى
الدين عبد الحميد (القاهرة : مطبعة المدنى) ص ٥١ ،
شرح الكوكب المنير ١/٣٥٢، ٣٥٣ .

الأدلةأدلة الجمهور :

- استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من عدم وجوب التسمية لأجل الوضوء وأنها سنة من سنن الوضوء بأدلة منها :
- (١) قوله تعالى : { إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم .. } (١)
الآية .
- (٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - ذكر قصة المسء صلاته وفيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ...) الحديث ، أخرجه البخارى ، ومسلم . (٢) (٣)
- هذه النصوص وأشباهاها الواردة فى بيان الوضوء ، ليس فيها ايجاب للتسمية . (٤)
- ولعله يمكن الاعتراض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلى :
- (أ) أن هذه الأدلة تحكى الأفعال ، والتسمية ذكر يفتح الوضوء به .

- (١) سورة المائدة : ٦
- (٢) الصحيح ١٠١/٨ ، باب من رد فقال : عليك السلام ، حديث ٢٤ .
- (٣) الصحيح ٢٩٨/١ ، باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، حديث ٤٦ .
- (٤) ينظر : المبسوط ، السرخسى ، شمس الدين (بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ) ٥٥/١ ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، الكاسانى ، علاء الدين أبى بكر بن مسعود ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ) ٢٠/١ ، المجموع ٣٤٦/١ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، البغدادى ، عبد الوهاب بن على بن نصر (مطبعة الارادة تصوير) ٧/١ .

- (ب) أن عدم النقل لا ينفى الوجود .^(١)
- (ج) أن التسمية ثابتة بوجه آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)^(٢) .
- (٣) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يتطهر الا موضع الوضوء) .^(٣)
- أخرجه الدارقطنى والبيهقى .
- واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
- (٤) أن هذا الحديث ضعيف ، وقد تقدم الكلام على تضعيفه .
- وقال النووى : "هو حديث ضعيف عند أئمة الحديث ، وقد بين البيهقى وجوه ضعفه"^(٥) .
- (٤) قال الحافظ ابن حجر : "استدل النسائى وابن خزيمة والبيهقى على استحباب التسمية بحديث انس قال : طلب بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وضوءا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل مع أحد منكم ماء فوضع يده فى الماء ويقول : توضئوا بسم الله) فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضئوا من عند آخرهم"^(٦) .

(١) فتح القدير ٢٣/١ .

(٢) سيأتى قريبا تخريجه والكلام عليه .

(٣)، (٤) سبق الكلام عن هذا الحديث فى أول هذه المسألة .

(٥) المجموع ٣٤٣/١ .

(٦) تلخيص الحبير ٨٦/١ .

وينظر : سنن النسائى ٦١/١ باب التسمية عند الوضوء ، الصحيح ، لابن خزيمة ، محمد بن اسحاق السلمى ، تحقيق الدكتور مصطفى الأعظمى ، الطبعة الأولى (بيروت : المكتب الإسلامى ١٣٩٥هـ) ٧٤/١ ، باب ذكر تسمية الله عز وجل عند الوضوء ، حديث ١٤٤ ، السنن الكبرى ٤٣/١ .

(٥) وقال النووي : "يمكن أن يحتج في المسألة بحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) .

وفى رواية : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع) .

وهو حديث حسن ، رواه السجستاني والقزويني في (سننهما) ، والنسائي ، وروى موصولا ومرسلا ورواية الموصول اسنادها جيد .^(٢)

وقد اعترض على الاستدلال بهذين الحديثين بما يلي :
قال الشوكاني : "ولا يخفى على الفطن ضعف هذه المسندات وعدم صراحتهما وانتفاء دلالتها على المطلوب" .^(٣)

أدلة الحنابلة :

استدل الحنابلة لما ذهبوا اليه من وجوب التسمية للوضوء حال ذكرها بأدلة منها مايلي :

(١) حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) .
(٤) (٥) (٦)
أخرجه الامام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه .

-
- (١) يقدم مسألة سننية التسمية للوضوء .
(٢) المجموع ٧٣/١ .
(٣) نيل الأوطار ١٣٦/١ .
(٤) المسند ٤٨١/٢ .
(٥) السنن ٧٥/١ ، باب في التسمية على الوضوء ، حديث ١٠١ .
(٦) السنن ١٤٠/١ ، باب ماجاء في التسمية في الوضوء ، حديث ٣٩٩ .

(٢) حديث أبى سعيد - رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) .
(١) أخرجه ابن ماجه ، والترمذى . (٢)

(٣) حديث سعيد بن زيد - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى) .
(٣) أخرجه الامام أحمد .

وهذا الحديث نفى فى نكره يقتضى أن لا يصح وضوؤه بدون التسمية . (٤)

واعترض على الاستدلال بهذه الأحاديث من عدة وجوه وهى :

الوجه الأول :

ضعف هذه الأحاديث .

قال الامام أحمد : "لا يثبت فى هذا حديث ، ولا أعلم فيها حديثاً له اسناد جيد" . (٥)

(٦) وقال البزار : "كل ما روى فى هذا الباب فليس بقوى" .
(٧) وقال العقيلي : "الأسانيد فى هذا الباب فيها لين" .

(١) السنن ١٣٩/١ ، باب ماجاء فى التسمية فى الوضوء ، حديث ٣٩٧ .

(٢) السنن ٣٧/١ ، باب ماجاء فى التسمية عند الوضوء ، حديث ٢٥ .

(٣) المسند ٧٠/٤ .

(٤) المغنى ومعه الشرح الكبير ١١٤/١ .

(٥) مسائل الامام أحمد ، برواية ابنه عبد الله ، تحقيق الدكتور على سليمان المهنّا ، الطبعة الاولى (المدينة المنورة : مكتبة الدار ١٤٠٦هـ) ٩٠/١ ، مسائل الامام أحمد برواية أبى داود ، سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ، تقديم السيد محمد رشيد رضا (بيروت : دار المعرفة) ص ٦ ، سنن الترمذى ٣٨/١ .

(٦) ينظر : نيل الأوطار ١٣٥/١ .

(٧) الضعفاء الكبير ، العقيلي ، محمد بن عمر بن موسى ، تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلجى ، الطبعة الاولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ) ١٧٧/١ .

(١) وقال النووي : "أسانيد هذه الأحاديث كلها ضعيفة" .

وقد رد هذا الاعتراض بما يلي :

قال الشوكاني : "أما وجوب التسمية فوجه ماورد من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (لاصلاة لمن لاوضوء له ولاوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى فى العلل ، والدارقطنى والبيهقى وابن السكن والحاكم وليس فى اسناده مايسقطه عن درجة الاعتبار ، وله طرق أخرى من حديثه عند الدارقطنى والبيهقى ، وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد ، وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة وسهل بن سعد وأبو سبرة وام سبرة وعلى وأنس ، ولاشك ولاريب أنها جميعا تنهض للاحتجاج بها ، بل مجرد الحديث الاول ينتهض لانه حسن ، فكيف اذا عُد بهذه الأحاديث الواردة فى معناه" . (٢)

وقال ابن أبى شيبة : "ثبت لنا أن النبي صلى الله

(٣)

عليه وسلم قال : (لاوضوء لمن لم يسم) .

وقال المنذرى : "لاشك أن الأحاديث التى وردت فيها ، وان

كان لايسلم شيء منها عن مقال ، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها

(١) المجموع ٣٤٤/١ .

(٢) الدراى المضية شرح الدرر البهية فى المسائل الفقهية الشوكانى ، محمد بن على بن محمد (القاهرة : مكتبة التراث الاسلامى) ص ٤٠ .

(٣) ينظر : تنقيح التحقيق فى أحاديث التعليق ، ابن عبد الهادى ، شمس الدين محمد بن أحمد ، دراسة وتحقيق الدكتور عامر حسن صبرى ، الطبعة الاولى (الامارات العربية ، العين : المكتبة الحديثة ١٤٠٩هـ) ٣٥٩/١ ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، الشوكانى ، محمد بن على بن محمد ، تحقيق قاسم غالب أحمد وآخرين الطبعة الثانية (مصر : لجنة احياء التراث الاسلامى بوزارة الاوقاف المصرية) ٧٦/١ .

(١)

وتكتسب قوة " .

(٢)

وقد حسن الحديث : ابن الملاح والعراقي .

وقال الكمال بن الهمام : "الحديث حسن بناء على كثرة

طرقه الضعيفة ، بل بعضها بخصوصه حسن لمن تأمل كلام أهل
(٣)
الشان عليها " .

وقال الحافظ ابن حجر : "والظاهر أن مجموع الأحاديث

(٤)

يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً " .

وقال البوصيري عن أحد طرقه المروى عن أبي سعيد

(٥)

الخدري : "هذا اسناد حسن" .

وقال المنعاني : "وفى الجميع مقال ، إلا أن هذه

(٦)

الروايات يقوى بعضها بعضاً فلا تخلو من قوة " .

وقال ابن سيد الناس : "ولا يخلو من حسن صريح وصحيح غير

صريح" . نقله عنه صاحب تحفة الأحوذى وقال : "أحاديث هذا

(٧)

الباب كثيرة يشد بعضها بعضاً فمجموعها يدل أن لها أصلاً " .

وقال الشيخ أحمد شاکر عن حديث سعيد بن زيد : "اسناده

(١) ينظر : صحيح الترغيب والترهيب ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى (بيروت : المكتب الإسلامي ١٤٠٢هـ) ٨٨/١ .

(٢) ينظر : إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، الألباني ، محمد ناصر الدين ، الطبعة الثانية (بيروت : المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ) ١٢٢/١ .

(٣) فتح القدير ٢٣/١ .

(٤) تلخيص الحبير ٨٦/١ .

(٥) مصباح الزجاجة ١١٠/١ .

(٦) سبل السلام في شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، المنعاني ، محمد بن اسماعيل ، الطبعة الثانية (الرياض : مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٠هـ) ٩٦/١ .

(٧) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذی ، المبارکفوری ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، تصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف (دار الفكر) ١١٦/١ .

(١)
جيد حسن" .

الوجه الثانى :

أنه على القول بثبوت الحديث ، فإن المراد منه نفى
كمال الوضوء لانفى الصحة ، والقرينة الصارفة من نفى الصحة
الى نفى الكمال حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى
صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من توضأ وذكر اسم الله
تظهر جسده كله ، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله ، لم يتطهر
الا موضع الوضوء) .^(٢)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

قال صاحب تحفة الاحوذى بعد أن ذكر ضعف الحديث وسبب
الضعف فيه : "فالحديث لا يصلح للاحتجاج ، فلا يصلح الاستدلال به
عن أن النفى فى قوله صلى الله عليه وسلم (لا وضوء لمن لم
يذكر اسم الله عليه) محمول على نفى الكمال" .^(٣)

الوجه الثالث :

أنه على القول بثبوت الحديث .
فإن القرينة الصارفة من نفى الصحة الى نفى الكمال ،
حديث المسىء صلاته ، فإنه فى بعض طرقه قال النبى صلى الله
عليه وسلم : (إنها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما
أمره الله عز وجل : فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ...)

(١) تعليق الشيخ أحمد شاکر على سنن الترمذى ٣٨/١ .

(٢) ينظر : المبسوط ٥٥/١ ، المجموع ٣٤٧/١ .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) تقدم الكلام على ضعف هذا الحديث .

(٥) تحفة الاحوذى ١١٤/١ ، ١١٥ .

(١)

الحديث أخرجه أبو داود .

وفى رواية عند الترمذى : (فتوضأ كما أمرك الله) وقال
(٢)
"حديث حسن" .

والنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر التسمية فى مقام
(٣)
التعليم فانها لاتجب حينئذ .

الوجه الرابع :

أن الحديث يدل على وجوب التسمية فى ظاهره ، ولكن
القرينة المارفة من الوجوب الى الاستحباب مايلى :

(١) أن الذين نقلوا وضوءه صلى الله عليه وسلم لم يذكر
أحد منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى على
الوضوء ، وهم اثنان وعشرون .

(٢) أنه لم يرد الأمر بالتسمية على الغسل ، مع أنه يجزئ
عن الوضوء فدل على عدم الوجوب .

(٣) أنها لم تذكر فى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
وهو :

أن أعرابيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف الوضوء
فدعا صلى الله عليه وسلم بماء فتوضأ ثلاثا ثلاثا (غير رأسه)
ثم قال : (هذا الوضوء فمن زاد فقد أساء وتعدى وظلم) .
(٤)
أخرجه أبوداود ، وهو حديث حسن .

فلم يذكر فيه التسمية مع أن الأعرابى كان جاهلا يحتاج

(١) السنن ٥٣٧/١ باب من لا يقيم صلبه فى الركوع ، حديث ٨٥٨

(٢) السنن ١٠٠/٢ ، باب ماجاء فى وصف الصلاة ، حديث ٣٠٢ .

(٣) ينظر : فتح القدير ٢٣/١ .

(٤) السنن ٩٤/١ ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، حديث ١٣٥ .

للتفصيل ، ومع قوله : (هذا الوضوء) يعنى : الواجب ، وهى
(١)
صيغة حصر .

أدلة الحنابلة على سقوط التسمية للوضوء سهوا أو جهلا :

استدل الحنابلة على سقوط التسمية للوضوء سهوا أو جهلا
بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : (ان الله وضع عن أمتى
الخطأ والنسيان وما استكروها عليه) . أخرجه ابن ماجه .
(٢)
وفى رواية عند الحاكم قال صلى الله عليه وسلم :
(تجاوز الله عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكروها عليه) .
(٣)
وقال الحاكم : "صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .
(٤)
ووافقه الذهبى .

(٢) ويستدل للحنابلة بقوله تعالى : {ربنا لا تؤاخذنا ان
نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته
على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به
واعف عنا وافر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على
(٥)
القوم الكافرين} .

-
- (١) الشيخ سلمان العودة فى حوار هادئ مع محمد الغزالى ،
الطبعة الاولى ، ١٤٠٩هـ - ص ١١١ .
(٢) السنن ٦٥٩/١ ، باب طلاق المكره والناسى ، حديث ٢٠٤٥ .
(٣) المستدرک ١٩٨/٢ .
(٤) التلخيص بذييل المستدرک ١٩٨/٢ .
(٥) سورة البقرة : ٢٨٦

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن ماذهب اليه الجمهور من استحباب التسمية في الوضوء هو الراجع ، وذلك لما يلي :

(١) أن الصحابة - رضوان الله عليهم - نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم جميع أحكام الاسلام ولم يتركوا شيئاً - وإن قل في أعين بعض الناس - ومن هذا النقل نقلهم لوضوئه صلى الله عليه وسلم ، فهم قد نقلوه نقلاً مفصلاً حتى أنهم وصفوا الأواني التي توضع بها عليه الصلاة والسلام ، بل وصفوا أموراً لا يترتب على تركها عدم صحة الوضوء ، فيبعد جداً أن لا يصح الوضوء إلا بالتسمية ، ويداوم النبي صلى الله عليه وسلم عليها ولا ينقلها أحد من الذين نقلوا وصوئه وهم قد تجاوزوا العشرين راوياً .

(٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في مقامين للتعليم : المقام الأول : تعليم الوضوء لجاهل لا يعرف من أحكامه شيئاً ، وهو يحتاج للتفصيل ، ومع هذا ، لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم التسمية .

والمقام الثاني : تعليم الصلاة لجاهل أيضاً لا يعرف من أحكامها شيئاً ، ولعله لا يعرف عن أحكام الوضوء شيئاً أيضاً ، وقصّل له النبي صلى الله عليه وسلم أحكام الوضوء والصلاة ولم يذكر التسمية لأجل الوضوء ، فهذا يدل على عدم وجوبها .

(٣) أن صفة الغسل واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مفصلة ، ولم يرد فيها ذكر التسمية ، وقد أخبر صلى الله عليه وسلم أن الغسل يجزئ عن الوضوء . فدل هذا على أنها لا تجب للوضوء .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الخامسة : تحليل الأصابع فى الوضوء

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :
الرواية الأولى :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن يحيى بن أبى كثير : (أن
أبا بكر كان يخلل أصابعه إذا توفى) .

الرواية الثانية :

(٢)
روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن يحيى : أن أبا بكر
الصديق - رضى الله عنه - قال : (لتخللن أصابعكم بالماء ،
أو ليخللنها الله بالنار) .

غريب الاثرين :

تحليل الأصابع هو : "تفريق أصابع اليدين والرجلين ،

-
- (١) المصنف ، عبد الرزاق بن همام الصنعائى ، تحقيق حبيب
الرحمن الأعظمى ، الطبعة الأولى (كراتشى : المجلس
العلمى ١٣٩٠هـ) ٢٤/١ ، قال : عن معمر ، عن يحيى بن
أبى كثير .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٨ ، كنز العمال
٤٣٥/٩ .
- (٢) المصنف ١٢/١ ، قال : حدثنا أبو داود الطيالسى ، عن
هشام بن يحيى بن أبى كثير .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٨ ، كنز العمال
٤٣٥/٦ .

(١) وأصله : من ادخال الشئ فى خلال الشئ وهو وسطه " .
وقال فى اللسان : "وتخليل اللحية والأصابع فى الوضوء
فاذا فعل ذلك قال : تخللت .
وخلل فلان أصابعه بالماء : أسال الماء بينهما فى
الوضوء " . (٢)

فقه الاثرين :

الاثران يدلان على أن المديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية تخليل الأصابع فى الوضوء .

ما يؤيد الاثرين :

ويؤيد الاثرين ويقويهما فى دلالتهما على مشروعية تخليل
الأصابع فى الوضوء ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه
وسلم من حديث لقيط بن صبرة قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع) .
أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى . (٣) (٤) (٥) (٦)
قال الحاكم : "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه " . (٧)
ووافقه الذهبى . (٨)

وقال النووى : "حديث لقيط بن صبرة ، صحيح رواه أبو

-
- (١) المطلاع على أبواب المقنع ، البعلبى ، شمس الدين محمد
ابن أبى الفتح (بيروت : المكتب الإسلامى) ص ١٧ .
(٢) لسان العرب ٢١٣/١١ ، مادة خلل .
(٣) السنن ١٥٣/١ ، باب تخليل الأصابع ، حديث ٤٤٨ .
(٤) السنن ٩٧/١ ، باب فى الاستنثار ، حديث ١٤٢ .
(٥) السنن ٥٦/١ ، باب ماجاء فى تخليل الأصابع ، حديث ٣٨ .
(٦) السنن ٧٩/١ ، باب الأمر بتخليل الأصابع ، حديث ٩٢ .
(٧) المستدرک ١٤٨/١ .
(٨) التلخيص بهامش المستدرک ١٤٨/١ .

داود والترمذى والنسائى ، وغيرهم بأسانيد صحيحة من حديث
(١)
لقيط" .

(٢)
وصححه البغوى وابن القطان ووافقهما الحافظ ابن حجر .
وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن السكن ، ووافقهم ابن
(٣)
الملقن .

مذاهب الفقهاء فى تحليل الأصابع فى الوضوء :

(٤)
اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية تحليل الأصابع فى
الوضوء .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب إليه .

- (١) المجموع ٤٢٤،٣٥٢/١ .
- (٢) تلخيص الحبير ٩٢/١ .
- (٣) تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج ، ابن الملقن ، تحقيق عبد الله بن عساف الحياىى ، الطبعة الأولى (دار حراء ١٤٠٦هـ) ١٨٤/١ .
- (٤) ينظر مراجع الحنفية : تحفة الفقهاء ، السمرقندى ، علاء الدين ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ) ١٣/١ ، فتح القدير ٣٠/١ ، تبين الحقائق ٥،٤/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١١٧/١ .
- وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ١٩٥/١ ، ٢١٤،٢١٣ الفواكه الدوانى ١٦٣/١ ، ١٦٦ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٨٩،٨٧/١ .
- وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٤٢٥،٤٢٤/١ ، كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار ، الحسينى ، تقى الدين أبى بكر محمد الحسينى ، الطبعة الثانية (مصر : م مطفى البابى الحلبي وأولاده) ١٦،١٥/١ ، مغنى المحتاج ٦٠/١ نهاية المحتاج ١٩٢/١ .
- وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ١١٦/١ ، الفروع ، ابن مفلح ، شمس الدين المقدسى أبى عبد الله محمد ، أشرف على طباعته عبد اللطيف محمد السبكى ، الطبعة الثالثة (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٢هـ) ١٥١/١ ، الاقناع ٣١/١ ، كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات ، البعلى ، زين الدين عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، تصحيح عبد الرحمن حسن محمود (الرياض : المؤسسة السعيدية) ٢٧/١ .

غير أنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية .
فذهب الحنفية والشافعية الى أنه اذا كان الماء يصل
الى مابين أصابع اليدين والرجلين بدون تخليل ، فحينئذ
يكون تخليهما سنة .
أما اذا كان الماء لا يصل الى مابين الأصابع ، الا
بالتخليل فانه حينئذ يكون واجبا .
وذهب المالكية الى التفريق بين أصابع اليدين ،
وأصابع الرجلين :
فتخليل أصابع اليدين ، واجب ، فى المعتمد من المذهب .
وتخليل أصابع الرجلين ، مستحب ، فى المعتمد من
المذهب .
وذهب الحنابلة الى أن تخليل أصابع اليدين والرجلين ،
سنة ولم أقف لهم على تفصيل فى هذا .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية تخليل الأصابع فى الوضوء
بأدلة منها :
(١) حديث لقيط بن صبرة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٢) حديث المستورد بن شداد الفهرى - رضى الله عنه - قال
(رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفأ فخلل أصابع
رجليه بخنصره) .
(١)
(٢)
أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود .

(١) السنن ١٥٢/١ ، باب تخليل الأصابع ، حديث ٤٤٦ .
(٢) السنن ١٠٣/١ ، باب غسل الرجلين ، حديث ١٤٨ .

وفى رواية - عند الترمذى - قال : (دلك) بدل (خلل) .
وقال : "هذا حديث حسن غريب لانعرفه الا من حديث ابن
(١)
لهيعة " .

ولكن الحافظ ابن حجر قال - بعدما أورد رواية الترمذى
وابن ماجه - : "فى اسناده ابن لهيعة ، لكن تابعه الليث بن
سعد ، وعمرو بن الحارث . أخرجه البيهقى وأبو بشر الدولابى
والدارقطنى فى (غرائب مالك) ، من طريق ابن وهب عن الثلاثة
(٢)
وصححه ابن القطان " .

(٣) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : (إذا قمت الى الصلاة فأسبغ
الوضوء واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك) .
(٣)
أخرجه ابن ماجه .

وفى رواية - عند الترمذى - قال : (إذا توضأت فخلل
(٤)
بين أصابع يديك ورجليك) .

قال الحافظ ابن حجر : "فيه صالح مولى التوأمة ، لكن
حسنه البخارى لانه من رواية موسى بن عقبة عن صالح ، وسمع
(٥)
موسى منه قبل أن يختلط " .

وقال الألبانى : "وهذا الحديث صحيح ، لأن له شاهدا من
(٦)
حديث لقيط بن مبرة مرفوعا " .

-
- (١) السنن ٥٧/١ ، باب ماجاء فى تحليل الأصابع ، حديث ٤٠ .
(٢) تلخيص الحبير ١٠٥/١ ونحوها من كلام ابن حجر فى نصب
الراية ٢٧/١ .
(٣) السنن ١٥٣/١ ، باب تحليل الأصابع ، حديث ٤٤٧ .
(٤) السنن ٥٧/١ ، باب ماجاء فى تحليل الأصابع ، حديث ٣٩ .
(٥) تلخيص الحبير ١٠٥/١ .
(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، الألبانى ، محمد ناصر الدين
الطبعة الرابعة (بيروت : المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ)
٢٩٢/٣ .

المسألة السادسة : تعهد غسل العنفة في الوضوء

المسألة السابعة : تعهد غسل المنشلة في الوضوء

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن قتيبة بسنده ، عن المنابحى : أن أبا بكر
الصديق رأى رجلا يتوضأ فقال : (عليك بالمغفلة والمنشلة) .

غريب الاثر :

المغفلة والمنشلة :

المَغْفَلَة هي : العنفة ، سميت بذلك لأن كثيرا من الناس
(٢) يغفل عنها . وقيل المَغْفَلَة : جانب العنفة . (٣)

وقال النووى : "العنفة هي : الشعر النابت على الشفة
(٤) السفلى" .

(٥)
الْمَنْشَلَة هي : موضع الخاتم من الخنصر .

-
- (١) غريب الحديث ، ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تحقيق
الدكتور عبد الله الجبورى ، نشر احياء التراث بوزارة
الأوقاف فى الجمهورية العراقية ، الطبعة الاولى (بغداد
مطبعة العائى ١٣٩٧هـ) ٥٨١/١ ، قال : يرويه ابن لهيعة
عن عمر بن الحارث ، قال : عن عقبة بن مسلم ، عن أبي
عبد الرحمن الحبلى ، عن المنابحى .
وينظر : مسند أبي بكر للسيوطى ص ١٦٠ .
- (٢) ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، لسان العرب
٤٩٩/١١ ، فصل الغين مع اللام .
- (٣) الصحاح ١٧٨٣/٥ ، فصل الغين مع اللام .
- (٤) المجموع ٣٧٧/١ .
- (٥) ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة ٥٨١/١ ، القاموس
المحيط ص ١٣٧٣ ، فصل النون مع اللام .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن المديق - رضى الله عنه - يرى ضرورة تعهد أعضاء الوضوء ، وخاصة ما يغفل عنه كثير من الناس ، مثل العنفة ومحولها ، وموضع الخاتم ، وأن هذا يعتبر من اسباغ الوضوء .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث أهمية اسباغ الوضوء وتعهد المواضع التى يغفل عنها كثير من الناس ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث محمد بن زياد ، قال : سمعت أبا هريرة ، وكان يمر بنا والناس يتوضئون من المطهرة قال : "اسبغوا الوضوء فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : (ويل للأعقاب من النار)" .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى غسل العنفة فى الوضوء :

اختلف الفقهاء فى حكم غسل العنفة وإيمال الماء الى بشرتها فى الوضوء على قولين :

القول الأول :

ذهب الشافعية فى الصحيح من المذهب الى وجوب غسل بشرة

(١) الصحيح ٨٧/١ ، باب غسل الأعقاب ، حديث ٣٠ .
(٢) الصحيح ٢١٤/١ ، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ، حديث ٢٩٠، ٢٨ .

العنفقة وإيصال الماء الى بشرتها في الوضوء ، سواء خف
الشعر أو كثف .^(١)

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه من مشروعية
غسلها .

القول الثاني :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة^(٢)
الى التفصيل في هذه المسألة :
فقالوا : اذا كان شعر العنفقة خفيفا ، فيجب غسل
بشرتها في الوضوء .

أما اذا كان شعرها كثيفا ، فانه لا يجب غسلها .
وبهذا يوافقون المديق في مشروعية غسل العنفقة ، اذا
كان شعرها خفيفا فقط .
وقد نص الحنابلة على أنه يسن غسل باطنها اذا كان
الشعر كثيفا خروجا من الخلاف .

الأدلة :

أدلة الشافعية :

استدل الشافعية لما ذهبوا اليه من وجوب غسل باطن
العنفقة ، سواء خف الشعر أو كثف ، بأدلة منها :

-
- (١) ينظر : المجموع ٣٧٦/١ ، منهاج الطالبين ص ٤ ، مغنى
المحتاج ٥١/١ ، الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٣٨/١ .
 - (٢) ينظر : بدائع الصنائع ٣/١ ، حاشية رد المحتار على
الدر المختار ١٠١/١ .
 - (٣) ينظر : مواهب الجليل ١٨٨/١ ، الفواكه الدواني ١٦١/١
بلغه السالك ٣٩/١ .
 - (٤) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ١٢٨/١ ، ١٢٩ ، كشف
القناع ٩٦/١ .

- (١) قال النووي : "لوجوب غسل بشرة العنفة علتين :
أحدهما : أن كشافتها نادرة .
والثانية : أن المفسول يحيط بجوانبها ، فجعل لها حكم
الجانب" (١) .
وقد رد على دعوى الندرة بما يلي :
قال ابن قدامة : "ان دعوى الندرة غير مسلم ، بل
العادة ذلك" (٢) .
كما أنه يمكن أن يجاب عن الثانية : بالحية ، فإن
ماجاورها مفسول ولم يقل أحد - فيما أعلم - بوجوب غسل
باطن الحية الكثيفة .

أدلة الجمهور :

- استدل الجمهور على عدم وجوب غسل باطن العنفة ، إذا
كان الشعر خفيفا ، بأدلة منها :
(١) قياس العنفة على الحية . قال ابن قدامة : "ولنا
أنه شعر سائر لما تحته أشبه لحية الرجل" (٣) .
(٢) الواجب غسل الوجه ، ولما نبت الشعر خرج ماتحته من أن
يكون وجهها ، لأنه لا يواجه إليه ، فلا يجب غسله . (٤)

(١) المجموع ٣٧٧/١ ، ٣٧٨ .
(٢) المغنى ومعه الشرح الكبير ١٣٠/١ .
(٣) المغنى ومعه الشرح الكبير ١٣٠/١ .
(٤) ينظر : بدائع الصنائع ٣/١ ، مواهب الجليل ١٨٩/١ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن ماذهب إليه الجمهور - من عدم وجوب غسل باطن العنفة إذا كان الشعر خفيفا هو الراجع - وذلك لما يلى :
- (١) حيث أن قياس العنفة على اللحية قياس صحيح ، لأنها كلها شعر نابت فى الوجه ، واجب غسل مكانها قبل الظهور .
- (٢) ثم ان الذى أمر به ، هو غسل الوجه أى ماواجه منه ، والشعر فى حالة كثافته هو المواجه .
- (٣) كثيرا ما نرى من بعض الناس التماق لحيته بعنفقته ، فهذا مما يدل أن لهما حكما واحدا .
- (٤) أن ماذهب إليه الشافعية ، من الإيجاب إذا كان الشعر كثيفا قد يكون أمرا بما لايطاق فى أحيان كثيرة .
- (٥) صح عن النبى صلى الله عليه وسلم (أنه توضأ مرة مرة) فغسل الوجه مرة واحدة يبعد معها وصول الماء الى باطن شعر العنفة .
- والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى غسل المنشلة :

اختلف الفقهاء فى غسل المنشلة على قولين :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية فى المختار من
الروايين ، والشافعية والحنابلة الى التعميل فى هذه
المسألة حيث قالوا :

ان كان الخاتم ضيقا ، فانه يجب تحريكه ، او نزعہ حتى
يتأكد وصول الماء الى ماتحته .
وان كان واسعا يدخل فيه الماء فلا يلزم تحريكه ولا نزعہ .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من مشروعية
التأكد من غسل موضع الخاتم .

القول الثانى :

ذهب المالكية فى المعتمد من المذهب الى أنه لا يجب نزع
الخاتم ولا تحريكه من موضعه ولو كان ضيقا مانعا من وصول

-
- (١) ينظر : البحر الرائق ١٣/١ ، مراقى الفلاح شرح نور
الايضاح ، الشرنبلالى ، حسن بن عمار بن على ، مطبوع مع
حاشية الطحطاوى ، الطبعة الثالثة (ممر : المطبعة
الكبرى الأميرية) ص ٤١ .
- (٢) ينظر : المجموع ٣٩٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٠٤/١ .
- (٣) ينظر : مسائل الامام أحمد برواية أبى داود ص ٨ ،
المغنى ومعه الشرح الكبير ١٩٧/١ .
- (٤) ينظر : مواهب الجليل ١٩٦/١ ، الفواكه الدوانى ١٩٤/١
منح الجليل شرح مختصر خليل ، محمد عlish ، الطبعة
الاولى (بيروت : دار الفكر ١٤٠٤هـ) ٨٠/١ ، جواهر
الاكلیل ١٤/١ .

الماء لما تحته .

هذا اذا كان الخاتم ماذونا به ، أما اذا لم يكن ماذونا به فان كان ضيقا وجب نزعہ ، وان كان واسعا فانه لايجب نزعہ ويكتفى بتحريكه وذلك ماتحته .

وقولهم ماذونا به هو ماتحقق فيه ثلاثة شروط :

الاول : ان يتحد .

الثانى : ان لايزيد عن درهمين من الغضة .

(١)

الثالث : ان لايلبس لزيئة .

وبهذا يخالفون الصديق ، فى عدم تعهد موضع الخاتم فى

الوضوء الماذون به عندهم .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من وجوب تحريك الخاتم

أو نزعہ اذا كان ضيقا ، بأدلة منها :

(٢)

(١) قوله تعالى : {وايديكم الى المرافق} .

"فمن ترك شيئا ولو قدر شعرة ، مما أمره الله تعالى

بغسله ، فلم يتوضأ كما أمره الله ، ومن لم يتوضأ كما أمره

الله ، فلم يتوضأ أملا ، فوجب ايصال الماء بيقين الى ماستر

(٣)

الخاتم من الاصبع " .

(١) ينظر : مراجع المالكية المتقدمة .

(٢) سورة المائدة : ٦

(٣) المحلى ، ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد ، تحقيق

لجنة احياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة

(بيروت : دار الآفاق الجديدة) ٥١/٢ .

(٢) حديث أبى رافع - رضى الله عنه - (أن النبی صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ حرك خاتمه) . أخرجه البيهقي .
(١)
وضعه النووى .
(٢)

(٣) قال البيهقي : "والاعتماد على الاثر فيه عن على وغيره"
ثم روى عن على وابن عمر - رضى الله عنهما - انهما
كانا اذا توضأ حركا الخاتم .

ادلة المالكية :

علل المالكية لما ذهبوا اليه من عدم وجوب نزع الخاتم
الضيق ، وعدم تحريكه ، اذا كان ماذونا فيه عندهم بتعليلين
هما :

(١) أن الخاتم لما كان ملبوسا معتادا ، يستدام لبسه من
غير نزع فى الغالب ، لم يجب ايمال الماء الى ماتحته
بالوضوء كالخفين .

(٢) أن الماء برقته ، مع دقة الخاتم ، يصل الى ماتحته من
البشرة فلا يحتاج الى تحريكه .
(٤)

وقد رد ابن فرحون المالكي هذين التعليلين بما يلى :
أولا : قال : "القياس عن الخف باطل ، لأن الرخص لا يقاس
عليها ، وعلى صحته فيلزم أن لا يلبسه الا على طهارة ، ولم
يقبل به أحد .

-
- (١) السنن الكبرى ٥٧/١ .
(٢) ينظر : المجموع ٣٩٤/١ .
(٣) السنن الكبرى ٥٧/١ .
(٤) المنتقى شرح موطأ الامام مالك ، الباجى ، سليمان بن
خلفان بن سعيد بن أيوب بن وارث ، الطبعة الرابعة
(بيروت : دار الكتاب العربى ١٤٠٤هـ) ٣٧،٣٦/١ .

ثانيا : أن التحريك مطلوب لتحصيل الدلك ، لاوصول
(١)
الماء ، فانه حينئذ مسح والاصل الغسل" .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور من وجوب تأكد وصول الماء الى ماتحت
الخاتم فى الوضوء هو الراجع وذلك لما يلى :

- (١) قوة مااستدلوا به ومراحته .
 - (٢) ضعف مااستدل به المالكية .
 - (٣) من الضرورى أن يراعى فى هذا المجال الأخذ بقاعدة سد
الذرائع ، حيث أنه لم يكن يستعمل فى السابق الا خاتما
واحدا فى اليد ، أما فى الوقت الحاضر فان بعض الرجال
قد يستعمل ثلاثة خواتم فى اليد ، وكذلك الساعة
اليدوية ، وماتلبسه النساء من خواتم وأساور ، فهذه
وأمثالها قد يأتى من يقيسها على الخاتم فى عدم
تحريكه مما يترتب عليه بقاء جزء كبير من اليد لم يصل
اليه الماء .
- والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثامنة : غسل الاعضاء مرتين فى الوضوء

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

روى ابن أبى شعبة بسنده ^(١) ، عن الشعبي : " أن ابن عمر
توضأ مرتين " .

قال عامر : " ففعله أبو بكر " .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية غسل الاعضاء فى الوضوء مرتين .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث مشروعية غسل الاعضاء فى
الوضوء مرتين ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم
من حديث عبد الله بن زيد - رضى الله عنهما - : (أن النبى
صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين) . أخرجه البخارى .
^(٢)

مذاهب الفقهاء فى غسل الاعضاء فى الوضوء مرتين :

^(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية غسل الاعضاء فى

(١) المصنف ١٠/١ ، قال : حدثنا وكيع ، عن اسرائيل ، عن
جابر ، عن الشعبي .

(٢) الصحيح ٨٥/١ ، باب الوضوء مرتين مرتين ، حديث ٢٤ .

(٣) ينظر مراجع الحنفية : تبیین الحقائق ٥/١ ، حاشية
الطحطاوى على مرقى الفلاح ص ٤٦ ، حاشية رد المحتار
على الدر المختار ١١٨/١ .
=

الوضوء مرتين .

قال ابن رشد : "اتفق العلماء على أن الواجب من طهارة
الأعضاء المفسولة ، هو مرة مرة ، إذا أسبغ ، وأن الاثنتين
(١)
والثلاث مندوب اليها" .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية غسل الأعضاء فى الوضوء
مرتين ، بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن زيد - رضى الله عنه - وقد تقدم
ذكره .

ويستدل لهم :

(٢) بفعل الصديق وابن عمر - رضى الله عنهم - كما تقدم
ذكره .

= وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ، ابن جزى ،
محمد بن أحمد (دار الفكر) ص ٢٤ ، مواهب الجليل ٢٥٩/١
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٠١/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ١٥٨/١ ، نهاية
المحتاج ٧٣/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : التنقيح المشبع ص ٢٦ ، كشف
القناع ١٠٢/١ ، شرح منتهى الإرادات ٤٤/١ .
(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابن رشد ، محمد بن
أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي ، الطبعة السابعة (دار
المعرفة ١٤٠٥هـ) ١٣/١ .

المسألة التاسعة : الوضوء لكل صلاة
المسألة العاشرة : الوضوء في المسجد
المسألة الحادية عشرة : الوضوء بآنية النحاس

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن محمد قال : "كان أبو بكر وعمر وعثمان - فيما يعلم أبو خالد - يتوضؤون لكل صلاة فإذا كانوا في المسجد دعوا بالطست" .

غريب الأثر :

(٢)
الطست : ^{سَهْو} بالفتح آنية من الصخر جمع طساس بكسر الطاء .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية الوضوء لكل صلاة ، وأنه - رضى الله عنه - يرى أيضا إباحة الوضوء في المسجد مع أمن تلويثه ، حيث أنه دعى بالطست . وهذا يدل أيضا على أنه - رضى الله عنه - يرى جواز الوضوء بأواني النحاس وغيرها .

-
- (١) المصنف ٢٩/١ ، قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : نا حماد بن يزيد ، عن هشام بن حسان ، عن محمد .
وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ٣١٥/١ .
- (٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤/٣ ، باب الطاء مع السين .
وينظر : لسان العرب ١٢٣/٦ ، فصل الطاء مع السين .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث مشروعية الوضوء لكل صلاة ،
 ماهو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث عمرو
 ابن عامر عن أنس - رضى الله عنهما - أنه قال : (كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة ، قلت : كيف كنتم
 تمنعون ؟ قال : يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث) .

(١)
 أخرجه البخارى .

ومما يؤيد الاثر ويقويه من حيث جواز الوضوء فى أوانى
 النحاس والمعادن ونحوها ، ماهو مرفوع الى النبي صلى الله
 عليه وسلم من حديث عبد الله بن زيد - رضى الله عنهما -
 قال : (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا له ماء
 فى تور ، من صُفْرٍ ، فتوضأ فغسل وجهه ثلاثا ، ويده مرتين
 مرتين ، ومسح برأسه فأقبل به وأدبر ، وغسل رجليه) .

(٢)
 أخرجه البخارى .

-
- (١) الصحيح ١٠٦/١ ، باب الوضوء من غير حدث ، حديث ٧٧ .
 (٢) التور هو : اناء صغير يشرب فيه ويتوضأ به ، وهو من
 صُفْرٍ أو حجارة .
 لسان العرب ٩٦/٤ فصل التاء مع الراء ، المغرب فى
 ترتيب المعرب ، الطرزى ، ناصر بن عبد السيد بن على
 الخوارزمى (بيروت : دار الكتاب العربى) ص ٦٣ ، فصل
 التاء مع الواو .
 (٣) الصُفْر هو : النحاس الجيد ، وقيل الصُفْر ضرب من النحاس
 وقيل هو : ماصف منه .
 لسان العرب ٦١/٤ فصل الصاد مع الراء ، وينظر :
 القاموس المحيط ص ٥٤٦ فصل الصاد مع الراء .
 (٤) الصحيح ١٠١/١ ، باب الوضوء فى المخضب والقده والخشب
 والحجارة ، حديث ٦٠ .

مذاهب الفقهاء فى الوضوء لكل صلاة :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن الأفضل فى الوضوء أن يتوضأ لكل صلاة ، اذا صلى بالوضوء الأول صلاة فرض أو نافلة . وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على استحباب الوضوء لكل صلاة ، بأدلة

منها :

- (١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث سليمان بن بريدة ، عن أبيه : (أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على خفيه) .
- فقال عمر : "لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تمنعه " .
(٢)
قال : (عمدا صنعته يا عمر) . أخرجه مسلم .
- (٣) الاثر المروى عن الخلفاء الراشدين ، وقد تقدم ذكره .

- (١) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٥/١ ، مجمع الأثر ٩/١ حاشية سعدى أفندى على فتح القدير ، سعد الله بن عيسى الشهير بسعدى أفندى ، مطبوع مع فتح القدير ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الفكر) ١٣/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١١٩/١ .
- وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٢٢ ، مواهب الجليل ٣٠٢/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٤/١ ، جواهر الاكليل ٢١/١ .
- وينظر مراجع الشافعية : منهاج الطالبين ص ٦ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢٨٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٢٨/١ ، حاشيتا الامامين ، شهاب الدين القليوبى ، والشيخ عميرة ، على شرح جلال الدين المحلى (مصر : دار احياء الكتب العربية) ٦٧/١ .
- وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ١٦٣/١ ، التنقيح المشبع ص ٢٦ ، الاقناع ٢٥/١ ، منتهى الارادات ١٩/١ .
- (٢) الصحيح ٢٣٢/١ ، باب جواز الصلوات بوضوء واحد ، حديث . ٢٧٧ .

مذاهب الفقهاء فى الوضوء بالمسجد :

اختلف العلماء فى الوضوء بالمسجد على قولين :

القول الاول :

(١) ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وقول عند المالكية الى
اباحة الوضوء فى المسجد ، بشرط عدم تلويثه ، ومع امن
الضرر الناتج منه .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٤) ذهب الحنفية ، وقول آخر للمالكية الى كراهة الوضوء
فى المسجد .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .
غير ان الحنفية يستثنون من الكراهة مسألتين :
الاولى : جواز الوضوء فى المسجد ، للمعتكف .

-
- (١) ينظر : المجموع ١٧٤/٢ ، ٥٣٥/٦ ، الاقناع فى حل الفاظ
أبى شجاع ٢٢٩/١ ، نهاية المحتاج ٢٢١/٣ ، تحفة الحبيب
على شرح الخطيب ، سليمان البجيرمى ، الطبعة الاخيرة
(دار الفكر ١٤٠١هـ) ٣٦١/٢ .
(٢) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ١٦٤/١ ، الفروع
١٥٦/١ ، التنقيح المشبع ص ٦٥ ، الاقناع ٣٢/١ .
(٣) ينظر : مواهب الجليل ١١٦، ١١٥/٢ ، المنتقى شرح الموطأ
٧٩/١ .
(٤) ينظر : بدائع المنافع ١١٥/٢ ، البحر الرائق ٣٠٣/٢ ،
حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٤٦٣ ، حاشية رد
المحتار على الدر المختار ٦٦٠/١ .
(٥) ينظر : مواهب الجليل ١١٦، ١١٥/٢ ، المنتقى شرح الموطأ
٧٩/١ .

الثانية : جواز الوضوء فى المسجد اذا كان هناك مكان مخصص للوضوء داخل المسجد .
ولعله يمكن جمع هذين القولين فى قول واحد لان المتمعن فيهما لا يجد شمة خلافا .
لان من اباحه ، شرط عدم حصول الضرر ، وعدم تلويث المسجد .

ومن قال بكراهته ، علل ذلك بتساقط القدر والاوزاخ فى المسجد .

ولهذا قال ابن المنذر : "أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء فى المسجد ، الا ان يتوضأ فى مكان يبلى ويتأذى الناس به فانه مكروه" .^(١)

الأدلة :

دليل الاباحة :

ولعله يستدل للعلماء على اباحة الوضوء فى المسجد مع أمن تلويثه بمايلى :

- (١) ماورد عن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم .
- (٢) مارواه البخارى بسنده عن نعيم المجر أنه قال :
(٢)
(رقيت مع أبى هريرة على ظهر المسجد فتوضأ ...) .

(١) ينظر : اعلام الساجد بأحكام المساجد ، محمد بن عبد الله الزركشى ، تحقيق مصطفى المراغى ، الطبعة الثانية (القاهرة : وزارة الأوقاف ، لجنة احياء التراث الاسلامى ١٤٠٣هـ) ص ٣١١ .
(٢) الصحيح ٧٦/١ ، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ، حديث ٢ .

(٣) استعمال البراءة الأصلية في هذه المسألة ، حيث أنى لم أقف على نهى عن الوضوء في المسجد من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد عنه عليه السلام النهى عن أشياء كثيرة تعمل في المسجد ، ولم يرد من بينها عدم الوضوء فيه .
والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى الوضوء بآنية النحاس :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على جواز الوضوء بآنية النحاس

والحديد وغيرهما مما شاكلها مادامت ظاهرة .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على جواز الوضوء بآنية النحاس والحديد

ونحوها ، بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن زيد - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث أبى موسى - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا بقدر فيه ماء ، فغسل يديه ووجهه فيه ، ومج فيه) . أخرجه البخارى . (٣)

(١) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ٧٨/٤ ، مجمع الأنهر ٥٢٦/٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٤٣/٦ .
وينظر مراجع المالكية : الكافي فى فقه أهل المدينة المالكي ، ابن عبد البر ، عمر بن يوسف بن عبد الله ابن محمد ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ) ص ١٩ ، القوانين الفقهية ص ٣٢ ، مواهب الجليل ١٢٩/١ .

وينظر مراجع الشافعية : مختصر المزنى (بيروت : دار المعرفة) ص ١ ، شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين ، مطبوع مع حاشيتى قليوبى وعميرة (مصر : دار احياء الكتب العربية) ٢٧/١ ، نهاية المحتاج ١٠٢/١ .

وينظر مراجع الحنابلة : العدة شرح العمدة ، المقدسى بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم (مكة المكرمة : توزيع عباس أحمد الباز) ص ٢٧ ، المحرر فى الفقه ، ابن تيمية ، مجد الدين أبى البركات (بيروت : دار الكتاب العربى) ٧/١ ، التنقيح المشيع ص ٢٣ ، دليل الطالب ، مرعى بن يوسف الحنبلى ، الطبعة الثالثة (بيروت : المكتب الاسلامى ١٣٩٧هـ) ص ٥ .

(٢) القدح : هو واحد الاقداح التى تتخذ للشرب .
الصحاح ٣٩٤/١ فصل القاف مع الحاء ، وينظر كذلك المغرب فى ترتيب المعرب ص ٣٧٣ ، باب القاف مع الدال المهملة .

(٣) الصحيح ١٠١/١ ، باب الوضوء فى المخضب والقدح ، حديث ٥٩

المسألة الثانية عشرة : المسح على العمامة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن حميد بن عسيلة الصنابحي
قال : "رايت أبا بكر يمسح على الخمار" .
(٢)
صححه ابن حزم .

(٣)
وقال ابن المنذر : "ثبت ذلك عن أبى بكر وعمر" .
وقال الترمذى : "هو قول غير واحد من أهل العلم ، من
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو بكر وعمر" .
(٤)

غريب الأثر :

الخِمار : هو : "مأخوذ من التَّخْمِيرُ وهو : التغطية ،
(٥)
وكل ماستر شيئاً فهو خمار" .

وقال فى النهاية بعد ذكر حديث : (وأنه كان يمسح على
الخف والخمار) قال : "الخمار يعنى : العمامة ، ولعل ذلك

(١) المصنف ٢٢/١ ، قال : حدثنا اسماعيل بن عليه وابن
نمير ، عن محمد بن اسحاق ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن
مرشد بن عبد الله اليزنى ، عن حميد بن عسيلة
الصنابحي .

وأخرجه ابن المنذر فى الأوسط ٤٦٧/١ ، وابن حزم فى
المحلى ٦٣،٦٠/٢ .

وينظر : معالم السنن ، لأبى سليمان الخطابى ، مطبوع
مع مختصر سنن أبى داود ، تحقيق محمد حامد الفقى
(القاهرة : مكتبة السنة المحمدية) ١١٢/١ ، المغنى
لابن قدامة ٣٤٠/١ ، المجموع للنووى ٤٠٧/١ ، مسند أبى
بكر للسيوطى ص ٢٢٦ ، كنز العمال ٤٦٤/٩ .

(٢) ينظر : المحلى ٦٠/٢ .

(٣) الأوسط ٤٦٨/١ .

(٤) السنن ١٧١/١ .

(٥) القاموس المحيط ص ٤٩٥ فصل الخاء مع الراء .

(١)
لأن الرجل يغطى رأسه بها " .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى جواز
المسح على العمامة ، وإباحة ذلك .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه من إباحة المسح على العمامة ما هو
مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن أمية
الضمرى - رضى الله عنه - قال : (رأيت النبي صلى الله عليه
(٢)
وسلم يمسح على عمامته وخفيه) . أخرجه البخارى .

مذاهب الفقهاء فى المسح على العمامة :

اختلف الفقهاء فى المسح على العمامة على أربعة أقوال

القول الأول :

(٣)
ذهب الحنابلة الى جواز المسح على العمامة ، سواء حمل

-
- (١) النهاية فى غريب الحديث ٧٨/٢ ، باب الخاء مع الميم .
وينظر كذلك : المجموع المغيث فى غريب القرآن
والحديث ٦١٧/١ ، باب الخاء مع الميم .
(٢) الصحيح ١٠٣/١ باب المسح على الخفين ، حديث ٦٨ .
(٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٣٤٢/١ ، المبدع فى
شرح المقنع ، ابن مفلح ، برهان الدين ابراهيم بن
محمد بن عبد الله بن محمد (بيروت : المكتب الاسلامى)
١٤٩/١ ، التنقيح المشبع ص ٤٨ ، كشاف القناع ١١٢/١
ومابعدا .

بنزعها ضرر أو لم يحمل .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

ولكنهم اشترطوا شروطا للمسح على العمامة هي :

- (١) أن تكون مباحة .
- (٢) أن تكون سائرة لجميع الرأس ، الا ما جرت العادة بكشفه .
- (٣) أن تكون على صفة عمائم المسلمين ، بأن تكون محنكة - أي تحت الحنك منها شيء - أو تكون ذات ذوائب .
- (٤) أن تكون لذكر لا لائشى .
- (٥) أن يلبسها بعد كمال الطهارة بالماء .
- (٦) أن تكون عيناها طاهرة .

القول الثانى :

(١)

ذهب المالكية الى أن الشخص اذا استطاع أن يمسح بعض

الرأس أتى به ، وكمل على العمامة وجوبا .

أما اذا خيف حدوث ضرر من نزع العمامة ، فانه يجوز

المسح عليها بشروط هي :

- (١) خوف حدوث الضرر من المسح على الرأس ، ولو محتملا .
 - (٢) عدم تمكن حلها بسهولة .
 - (٣) عدم تمكن مسح ما هي ملفوفة عليه ، كالقلنسوة .
- وبهذا يوافقون المديق ، فى حال الضرورة فقط .

(١) ينظر : الكافى فى فقه أهل المدينة ص ٢٨ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٣/١ ، منح الجليل ١٦٢/١ جواهر الاكليل ٢٩/١ .

القول الثالث :

(١)
ذهب الشافعية الى عدم جواز الاقتمار على مسح العمامة
ولكن يستحب للشخص أن يكمل على العمامة بالمسح ، بعد مسح
الناصية .

وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الرابع :

(٢)
ذهب الحنفية الى عدم جواز المسح على العمامة مطلقا .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

تحرير أقوال العلماء :

عند النظر والتمعن فى أقوال العلماء ، فإنه يمكن
حصرها فى قولين :

القول الأول : جواز المسح على العمامة ، وبه يقول
الحنابلة .

القول الثانى : عدم جواز المسح على العمامة ، وبه
(٣)
يقول الجمهور .

-
- (١) ينظر : تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم
٢٣٣/١ ، مغنى المحتاج ٦٠/١ ، نهاية المحتاج ١٩١/١ .
(٢) ينظر : المبسوط ١٠١/١ ، البحر الرائق ١٨٣/١ ، حاشية
الطحطاوى على مرقى الفلاح ص ٨٨ .
(٣) الأسباب التى دعتنى الى حصر أقوال المذاهب الثلاثة
- وهى الحنفية والمالكية والشافعية - فى قول واحد هى
مايلى :
(١) أن تخصيص جواز المسح عند المالكية فى حالة
الضرورة ، أمر قد يحدث وقد لا يحدث وهو فى غالب
الأحيان لا يحدث ، وخطاب الشرع موجه للإنسان السليم
المعافى ، أما فى حالة الضرورة فالضرورة لها
أحكامها الخاصة بها .
=

الأدلة :

أدلة الحنابلة :

استدل الحنابلة لما ذهبوا اليه من جواز المسح على

العمامة بأدلة منها :

(١) حديث عمرو بن أمية الضمري - رضى الله عنه - وقد تقدم

ذكره .

(٢) حديث بلال - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى الله

(١)

عليه وسلم مسح على الخفين والخمار) .

(٢)

أخرجه مسلم .

(٣) حديث ثوبان - رضى الله عنه - قال : (بعث رسول الله

صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد ، فلما قدموا

على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا

(٤)

على العمامات والتساخين) .

(٥)

أخرجه أبو داود .

(٦)

قال النووي : "رواه أبو داود بإسناد صحيح" .

واعترض على الاستدلال بهذه الأحاديث بما يلي :

= (ب) نص الشافعية على عدم جواز الاقتصار على العمامة

يفهم منه انه لو مسح على العمامة وحدها فانه

لا يصح وضوؤه .

(ج) مذهب الحنفية فى عدم الجواز واضح .

(١) الخمار هنا هو العمامة . صحيح مسلم بشرح النووي

. ١٧٤/١

(٢) الصحيح ٢٣١/١ ، باب المسح على الناصية والعمامة ،

حديث ٨٤ .

(٣) العمامة هي العمام .

(٤) التساخين هي : الخفاف .

ينظر : تنقيح التحقيق ٣٩٢/١ .

(٥) السنن ١٠١/١ ، باب المسح على العمامة ، حديث ١٤٦ .

(٦) المجموع ٤٠٨/١ .

أن هذه الأحاديث قد وقع فيها اختصار ، ولكن المراد هو مسح الناصية مع العمامة .

ومما يدل على هذا أنه صرح به فى أحاديث كثيرة ، منها حديث المفيرة بن شعبة - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته ، وعلى العمامة ، وعلى خفيه ..) الحديث . أخرجه مسلم .^(١)

فان قيل كيف يمح هذا التأويل ، وكيف يظن بالراوى حذف مثل هذا ؟

فالجواب : أنه ثبت بالقرآن وجوب مسح الرأس ، وجاءت الأحاديث الصحيحة بمسح الناصية مع العمامة ، وفى بعضها مسح العمامة ولم تذكر الناصية ، فكان محتملا لموافقة الأحاديث الباقية ومحتملا لمخالفتها ، فكان حملها على الاتفاق^(٢) وموافقة القرآن أولى" .

ويمكن رد هذا الاعتراض بما يلى :

ان الصحيح الثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم المسح على الرأس فقط ، والمسح على العمامة فقط ، والمسح على الرأس والعمامة معا . وهذا كله موجود فى كتب الأئمة الصحاح فقصر الاجزاء على بعض ماورد لغير موجب ليس من دأب المنصفين .^(٣)

(١) الصحيح ٢٣٠/١ ، باب المسح على الناصية والعمامة ، حديث ٨١ .

(٢) المجموع ٤٠٩/١ .

(٣) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، محمد شمس الحق العظيم آبادى ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الفكر ١٣٩٩هـ) ٢٥٠/١ بتصرف .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من عدم جواز المسح على
العمامة وحدها ، بأدلة منها :

(١) قوله تعالى : {وامسحوا برؤوسكم} والعمامة ليست برأس.
(٢) واعترض على الاستدلال بهذه الآية بما يلي :

قال ابن قدامة : "ان الآية لاتنفى مذكرناه ، فان
النبي صلى الله عليه وسلم مبين لكلام الله ومفسر له ، وقد
مسح عليه السلام على العمامة ، وأمر بالمسح عليها ، وهذا
يدل على أن المراد بالآية : المسح على الرأس أو حائله ،
ومما يبين ذلك أن المسح فى الغالب لا يصيب الرأس ، وإنما
على الشعر وهو حائل بين اليد وبينه ، فكذلك العمامة ،
فانه يقال لمن لمس عمامته أو قبلها : قبل رأسه ولمسه " .
(٣)

(٢) حديث المغيرة بن شعبه - رضى الله عنه - وقد تقدم
ذكره . وفيه : "أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح
بناصيته وعلى العمامة ... الحديث .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

قال ابن حبان : "قد توهم من لم يحكم صناعة العلم أن
المسح على العمامة دون الناصية غير جائز ، ويجعل خبر عمرو
ابن أمية مجملا ، وخبر مغيرة الذى ذكرناه مفسرا له ، أن
مسح النبي صلى الله عليه وسلم على العمامة كان ذلك مع
الناصية فوق المسح على الناصية دون العمامة ، اذ الناصية

(١) سورة المائدة : ٦

(٢) ينظر : المجموع ٤٠٨/١ ، مواهب الجليل ٢٠٧/١ .

(٣) المغنى ومعه الشرح الكبير ٣٤٢/١ .

من الرأس ، وليس بحمد الله ومفه كذلك ، بل مسح النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه فى وضوئه ، ومسح على عمامته دون الناصية ، ومسح على ناصيته وعمامته ثلاث مرار فى ثلاث مواضع مختلفة .

فكل سنة يستعمل من غير أن يكون استعمال احدهما حتما
(١)
واستعمال الآخر مكروها " .

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، علاء الدين بن بلبان ، الطبعة الاولى ، ضبط نمه كمال يوسف الحوت (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ) ٣١٧/٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الحنابلة ، من جواز المسح على العمامة ، هو
الراجع وذلك لما يلى :

- (١) صحة أدلتهم ، وكثرتها .
- (٢) أن هذه الأدلة نص فى محل النزاع .
- (٣) أن القول بالمسح على العمامة ليس قول بايجاب ذلك بل
غاية ما هنالك أنه قول بجواز ذلك .
- (٤) ثم ان القول بعدم جواز المسح على العمامة ، تضيق
على الناس ، وحصر للسنة فى بعض ماوردت به ، مع أن
الشريعة سمحة ، وفيها توسيع للناس ، وذلك مع عدم
تجاوز نصوصها .

قال ابن المنذر : " واحتجت الفرقة القائلة بجواز
المسح على العمامة بالأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وبفعل أبى بكر وعمر ، وقالت : ولو لم يثبت
الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فيه لوجب القول به
لقول النبى صلى الله عليه وسلم : " اقتدوا بالذين من بعدى
أبى بكر وعمر " ، ولقوله : " ان يطع الناس ، أبا بكر وعمر
(١)

(١) أخرجه الترمذى فى السنن ٦٠٩/٥ ، باب مناقب أبى بكر
وعمر ، حديث ٣٦٦٢ .

(١) فقد رشدوا" ، ولقوله : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى" (٢) .

وقالت : لايجوز أن يجهل مثل هؤلاء فرض مسح الرأس ، وهو مذكور فى كتاب الله ، فلولا بيان النبى صلى الله عليه وسلم لهم ذلك ، واجازته ، ماتركوا ظاهر الكتاب والسنة ، قالوا وليس فى اعتلال من اعتل ، بأن النبى صلى الله عليه وسلم حسر العمامة عن رأسه ومسح رأسه ، دفعا لما قلنا ، لأن المسح على العمامة ليس بفرض لايجزى غيره ، ولكن المتطهر بالخيار ، ان شاء مسح برأسه ، وان شاء على عمامته ، كالماسح على الخفين ، المتطهر بالخيار ان شاء غسل رجليه ، وان شاء مسح على خفيه ، وليس فى انكار من أنكر المسح على العمامة حجة ، لأن أحدا لايحيط بجميع السنن ، ولعل الذى أنكر ذلك لو علم بالسنة لرجع اليها ، بل غير جائز أن يظن مسلم ليس من أهل العلم غير ذلك ، فكيف من كان من أهل العلم ، ولايجوز أن يظن بالقوم غير ذلك . وكما لم يضر انكار من أنكر المسح على الخفين ، ولم يوهن تخلف من تخلف عن القول بذلك اذ أذن النبى صلى الله عليه وسلم فى المسح على الخفين ، كذلك لا يوهن تخلف من تخلف عن القول باباحة (٣) المسح على العمامة " .

(١) أخرجه مسلم فى الصحيح ٤٧٢/١ ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، حديث ٣١١ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى السنن ١٥/١ ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ، حديث ٤٢ .

(٣) الأوسط ٤٦٩/١ .

المسألة الثالثة عشرة : المسح على الخفين

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن بلال - رضى الله عنه - :
(أن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر ، كانوا
يمسحون على الخفين والخمار) .

غريب الأثر :

الخفين : الخُفُّ : واحد الخفاف التى تلبس فى الرجل من
جلد وغيره تغطى الكعبين .
(٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى اباحة
المسح على الخفين والعمامة .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه من اباحة المسح على الخفين ، ما هو
مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث المغيرة بن
شعبة - رضى الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة باداوة فيها ماء فصب عليه)

(١) المصنف ١٨٤/١ ، قال : حدثنا يحيى بن يعلى ، عن ليث ،
عن الحكم بن أبى ليلى عن كعب ، عن بلال .
(٢) ينظر : الصحاح ١٣٥٣/٤ ، فصل الخاء ، حاشية رد
المحتار على الدر المختار ٢٦١/١ .
والخمار سبق بيان معناه فى المسألة السابقة .

حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى المسح على الخفين :

(٣)
اتفقت المذاهب الأربعة على إباحة المسح على الخفين .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .
غير أن هناك شروطا عند كل مذهب من المذاهب ، لابد من
توفرها حسب ما يروونه .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا اليه من إباحة المسح على
الخفين بأدلة منها :

- (١) حديث المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث عمرو بن أمية الضمرى - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٤)
- (٣) حديث بلال - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٥)
- (٤) حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه عن النبى صلى
الله عليه وسلم : (أنه مسح على الخفين) .
(٦)
أخرجه البخارى .

-
- (١) الصحيح ١٠٣/١ ، باب المسح على الخفين ، حديث ٦٦ .
 - (٢) الصحيح ٢٢٩/١ ، باب المسح على الخفين ، حديث ٧٥ .
 - (٣) ينظر مراجع الحنفية : فتح القدير ١٤٣/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٢٦١/١ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٣١٨/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٤١/١ .
وينظر مراجع الشافعية : تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢٤٢/١ ، نهاية المحتاج ١٩٨/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : كشف القناع ١١٠/١ ، شرح منتهى الإرادات ٥٦/١ .
 - (٤) ، (٥) تقدم ذكره فى مسألة المسح على العمامة .
 - (٦) الصحيح ١٠٢/١ ، باب المسح على الخفين ، حديث ٦٥ .

المسألة الرابعة عشرة : التوقيت في المسح على الخفين

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن حزم بسنده ، عن عقبة بن عامر ، أن عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة ، بعثاه بريدا الى أبي بكر - رضى الله عنهم - ، فذكر الحديث وفيه : (ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ؟ قال : من الجمعة الى الجمعة ، قال : أصبت) .

قال ابن حزم : "هذا أقرب مايمكن أن يغلط فيه من لايعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ، لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من على بن رباح ولا من أبي الخير . (٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - لايرى التوقيت في المسح على الخفين .

مذاهب الفقهاء في التوقيت في المسح على الخفين :

اختلف العلماء في التوقيت في المسح على الخفين على

قولين :

-
- (١) المحلى ٩٢/٢ ، قال : روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، ثنا عبد الله بن المبارك ، عن سعيد بن يزيد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن على بن رباح ، عن عقبة بن عامر .
(٢) المصدر نفسه .

القول الأول :

(١)
ذهب المالكية الى أن المسح غير مؤقت بأيام ، ولكنه
يغذب للماسح أن يخلعهما كل أسبوع .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٢) (٣) (٤)
ذهب الجمهور من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة الى
أن المسح مؤقت ، للمقيم يوما وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام
بلياليهن .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة المالكية :

استدل المالكية لما ذهبوا اليه من عدم التوقيت فى
المسح على الخفين بأدلة منها :

- (١) ينظر : مختصر خليل ص ١٩ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب
الجليل ٣١٩/١ ، الفواكه الدوانى ١٨٨/١ ، الشرح
الكبير ، أحمد الدردير ، مطبوع مع حاشية الدسوقي
(دار الفكر) ١٤٢/١ .
- (٢) ينظر : الأصل (المعروف بالمبسوط) : الشيبانى ، محمد
ابن الحسن ، تصحيح أبو الوفاء الاقفاى (كراتشى :
ادارة القرآن والعلوم الاسلامية) ٩٣،٩٢/١ ، الهداية
٢٨/١ ، الاختيار لتعليق المختار ، ابن مودود ، عبد
الله بن محمود الموصلى ، الطبعة الثالثة (بيروت :
دار المعرفة ١٣٩٥هـ) ٢٤/١ .
- (٣) ينظر : الأم ٣٥/١ ، منهاج الطالبين ص ٥ ، تحفة
المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢٤٤/١ .
- (٤) ينظر : التنقيح المشبع ص ٢٨ ، منتهى الارادات ٢٢/١ ،
كشاف القناع ١١٣/١ .

(١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه ، فليصل فيهما وليمسح عليهما ، ثم لا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة) .

(١)

أخرجه الدارقطني .

وقال الحاكم بعد ذكر سنده : " هذا اسناد صحيح على شرط مسلم " .
(٢)

(٣)

ووافقه الذهبي غير أنه قال : " الحديث شاذ " .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

أولا : قال النووي : " حديث أنس ضعيف رواه البيهقي وأشار إلى تضعيفه " .
(٤)

(٥)

ثانيا : قال ابن الجوزي : " محمول على مدة الثلاث " .

(٢) حديث أبي بن عمارة - رضى الله عنه - أنه قال :

يا رسول الله ، أمسح على الخفين ؟ قال : (نعم) قال :

يوما ؟ قال : (يوما) قال : ويومين ؟ قال : (ويومين)

قال : وثلاثة ؟ قال : (نعم وما شئت) .

(٦)

أخرجه أبو داود .

وفى رواية - عند ابن ماجه - قال : وثلاثا ؟ حتى بلغ

(٧)

سبعاً قال له : (وما بدالك) .

(١) السنن ٢٠٣/١ ، باب المسح على الخفين من غير توقيت ، حديث ٢ .

(٢) المستدرك ١٨١/١ .

(٣) التلخيص بذييل المستدرك ١٨١/١ .

(٤) المجموع ٤٨٥/١ .

(٥) ينظر : تنقيح التحقيق ٥٢٤/١ .

(٦) السنن ١٠٩/١ ، باب التوقيت في المسح ، حديث ١٥٨ .

(٧) السنن ١٨٤/١ ، باب ماجاء في المسح من غير توقيت ، حديث ٥٥٧ .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

قال الامام أحمد : "رجاله لا يعرفون ، وقال ابن عبد البر : لا يثبت وليس له اسناد قائم" .^(١)

وقال أبو داود : "وقد اختلف في اسناده ، وليس هو بالقوى" .^(٢)

وقال الدارقطني : "اسناده لا يثبت" .^(٣)

وقال النووي : "ضعيف بالاتفاق" .^(٤)

(٣) حديث خزيمة بن ثابت - رضى الله عنه - قال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسح للمسافر ثلاثة ، ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمسا) .^(٥)

أخرجه ابن ماجه .

وفى رواية - عند أبي داود - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة) .

قال أبو داود : "رواه منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي باسناده ، قال فيه : (ولو استزدناه لزادنا)" .^(٦)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

أولا : قال النووي : "هذا ضعيف بالاتفاق ، وضعفه من

وجهين :

الوجه الأول : أنه مضطرب .

(١) ينظر : فيل الاوطار ١/١٨٢ .

(٢) السنن ١/١٠٩ .

(٣) السنن ١/١٩٨ .

(٤) المجموع ١/٤٨٤ .

(٥) السنن ١/١٨٣ ، باب ماجاء في التوقيت في المسح ، حديث ٥٥٣ .

(٦) السنن ١/١٠٩ ، باب التوقيت في المسح ، حديث ١٥٧ .

(١) والوجه الثانى : أنه منقطع " .

ولعله يرد هذا الاعتراض بما يلى :

قال الحافظ ابن حجر : "صححه ابن حبان ، وتصحيح ابن حبان له رد على النووى ، مع نقل الترمذى عن ابن معين ،
(٢)
أنه صحيح أيضا " .

ثانيا : قال ابن سيد الناس : "لو ثبتت هذه الزيادة لم تقم بها حجة ، لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا زادهم ، وهذا صريح فى أنهم لم يسألوا ولازيدوا ،
(٣)
فكيف تثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها " .

(٤) حديث عقبة بن عامر - رضى الله عنه - قال : "خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة ، ودخلت على عمر بن الخطاب ، فقال : (متى أولجت خفيك فى رجلك) ؟ قلت : يوم الجمعة . قال : (فهل نزعتهما) ؟ قلت : لا ، قال :
(٤)
(أصبت السنة) . أخرجه الدارقطنى .

وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " .
(٥)
(٦)
ووافقه الذهبى .

وذكر الدارقطنى أن عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب والليث بن سعد ، رووه عن يزيد ، فقالوا فيه : أصبت ولم
(٧)
يقولوا : السنة . وهو المحفوظ .

-
- (١) المجموع ٤٨٥/١ .
(٢) تلخيص الحبير ١٧٠/١ .
(٣) ينظر : عون المعبود ٢٦٥/١ .
(٤) المسنن ١٦٦/١ ، باب الرخصة فى المسح على الخفين ، حديث ١١ .
(٥) المستدرک ١٨١/١ .
(٦) التلخيص بذييل المستدرک ١٨١/١ .
(٧) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ١١١/٢ .

واعترض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :

قال البيهقى بعد ذكر هذه الرواية عن عمر : "قد روينا عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - التوقيت ، فاما أن يكون رجع اليه حين بلغه التوقيت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، واما أن يكون قوله الذى وافق السنة المشهورة (١) أولى" .

(٢) وقد نقل النووى هذا الكلام عن البيهقى ووافقه .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من أن المسح مؤقت للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن بأدلة منها :

(١) حديث على بن أبى طالب - رضى الله عنه - قال حين سئل عن المسح على الخفين : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوما وليلة للمقيم) . أخرجه مسلم . (٣)

(٢) حديث صفوان بن عسال - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم) .

(٤) أخرجه الترمذى ، وقال : "حديث حسن صحيح" .

-
- (١) السنن الكبرى ٢٨٠/١ .
 (٢) ينظر : المجموع ٤٨٥/١ .
 (٣) الصحيح ٢٣٢/١ ، باب التوقيت فى المسح على الخفين ، حديث ٨٥ .
 (٤) السنن ١٥٩/١ ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، حديث ٩٦ .

- (١) وأخرجه أيضا ابن ماجه ، والنسائي . (٢)
- وقال ابن رشد : "حديث صفوان وان كان لم يخرجه البخارى ولا مسلم ، فانه قد صححه قوم من أهل العلم" . (٣)
- وقال الخطابى : "انه المعول عليه" . (٤)
- وصححه الحافظ ابن حجر . (٥)
- (٣) حديث أبى بكره عن أبيه - رضى الله عنهما - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوما وليلة) . (٦)
- أخرجه ابن حبان ، وابن ماجه . (٧)
- وقد صححه الشافعى والخطابى ، نقله عنهما الحافظ ابن حجر ووافقهما عليه . (٨)
- وصححه ابن خزيمة ، نقله الشوكانى ووافقهما على هذا التصحيح . (٩)

-
- (١) السنن ١/١٦١ ، باب الوضوء من النوم ، حديث ٤٧٨ .
- (٢) السنن ١/٨٣ ، باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر .
- (٣) بداية المجتهد ١/٢١ .
- (٤) معالم السنن بذييل مختصر سنن أبى داود ١/١١٨ .
- (٥) ينظر : فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ابن حجر ، أحمد بن على العسقلانى ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز رقم كتبه وبوب أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب (بيروت : دار المعرفة) ١/٣٠٩ .
- (٦) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٠/٣١١ ، باب المسح على الخفين ، حديث ١٣٢٥ .
- (٧) السنن ١/١٨٤ ، باب ماجاء فى التوقيت فى المسح ، حديث ٥٥٦ .
- (٨) تلخيص الحبير ١/١٦٦ .
- (٩) نيل الأوطار ١/١٨٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن ماذهب اليه الجمهور - من التوقيت في المسح للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن ، وللمقيم يوم وليلة - هو الراجع وذلك لما يلي :

(١) صحة أدلة الجمهور وكثرتها ، فإن التوقيت قد ورد من طرق كثيرة بلغ معها حد التواتر .^(١)

(٢) ثم انها نص في محل النزاع .

(٣) أن أدلة المالكية بعضها مطلق ، مقيد بأدلة الجمهور ، وبعضها ضعيف ليست له من القوة التي تنهض لمعارضة أحاديث الجمهور .

قال ابن عبد البر : "ثبت التوقيت عن علي بن أبي طالب وابن عباس وحذيفة وابن مسعود من وجوه ، وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك . وهو الاحتياط عندي ، لأن المسح ثبت بالتواتر ، واتفق عليه أهل السنة والجماعة ، واطمأنت النفس الى اتفاقهم ، فلما قال أكثرهم انه لايجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة ، ولايجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ، ثلاثة أيام ولياليها .

فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته بيقين ، واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح ، ولم يجمعوا فوق الثلاث للمسافر ، ولافوق اليوم للمقيم" . والعلم عند الله تعالى .^(٢)

(١) ينظر : الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد) الغماري ، أحمد بن محمد بن الصديق تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وعدنان علي شلاق ، الطبعة الأولى (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٧هـ) ١١٤/١ .

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، تحقيق مصطفى ابن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، الطبعة الثانية (المغرب ، المحمدية : مطبعة فضالة ١٤٠٢هـ) ١٥٣/١١ .

المسألة الخامسة عشرة : الوضوء من الرعاف

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن عمرو بن الحارث بن أبى
ضرار ، عن عمر بن الخطاب ، فى الرجل اذا رعف فى الصلاة قال
(ينفثل فيتوضأ ثم يرجع فيصلى ، ويعتد بما مضى) .
قال ابن أبى شيبة : حدثنا عباد بن العوام ، عن حجاج
قال : حدثنى شيخ من أهل الحديث ، عن أبى بكر بمثل قول
عمر .

غريب الاثر :

الرَّعَفُ : "الرجل اذا رَعَفَ يَرْعَفُ وَيَرْعُفُ رَعَفًا معناه اذا
(٢)
سال الدم من أنفه" .
وقوله : (يَنْفَثِل) يقال : "انْفَثَلَ فلان عن صلاته أى
(٣)
انصرف" .

- (١) المصنف ١٩٤/٢ ، قال : حدثنا عباد بن العوام ، عن
الحجاج ، عن رجل ، عن عمرو بن الحارث بن أبى ضرار .
وينظر أيضا : فتح القدير شرح الهداية ٣٧٩/١ ، الجواهر
النقى ، ابن التركمانى ، علاء الدين بن على بن عثمان
الماردينى ، مطبوع مع السنن الكبرى (بيروت : دار
المعرفة) ٢٥٧/٢ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ٧٨ .
(٢) غريب الحديث ، الحربى ، ابراهيم بن اسحاق ، تحقيق
سليمان بن ابراهيم العابد ، نشر : مركز البحث العلمى
واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، بمكة
المكرمة (جدة : دار المدنى) ١٩٨/١ ، الحديث الخامس ،
باب رعف ، المجموع المفيث ٧٧٥/١ ، من باب الرأ مع
العين .
(٣) لسان العرب ٥١٤/١١ ، فصل الفاء مع اللام .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن الرعاف ناقض للوضوء ، فإذا كان الانسان فى صلاة ورعف ، فإنه ينصرف من الصلاة ، ويتوضأ ، ثم يرجع ويكمل صلاته .

(١)

مذاهب الفقهاء فى نقض الرعاف للوضوء :

اختلف العلماء فى نقض الرعاف للوضوء على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

(٢)

ذهب الحنفية الى أن الرعاف ناقض للوضوء .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٣)

(٤)

ذهب المالكية ، والشافعية الى أن الرعاف غير ناقض

للوضوء .

(١) فى هذه المسألة سيكون الكلام عن نقض الرعاف للوضوء .

أما الكلام عن اعتداد الراعف بما مضى من صلاته فإنه سيأتى ضمن مسائل الصلاة .

(٢) ينظر : الهداية ١٤/١ ، فتح القدير ٣٩/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٩/١ ، البحر الرائق ٣٢/١ .

ويشترط الحنفية لنقض الرعاف للوضوء أن يسيل الدم داخل الأنف .

(٣) ينظر : الكافى فى فقه أهل المدينة ١٣/١ ، المنتقى

شرح الموطأ ٥٣/١ ، المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته

رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات

لأمهات مسائلها المشكلات ، ابن رشد ، محمد بن أحمد بن

رشد القرطبى ، تحقيق الدكتور محمد حجى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الغرب الاسلامى ١٤٠٨هـ) ١٠٣/١ ،

مواهب الجليل ٤٧١/١ .

(٤) ينظر : الأم ١٨/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى

الشروانى وابن قاسم ١٢٩/١ ، مغنى المحتاج ٣٢/١ ،

نهاية المحتاج ١١٠/١ .

وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثالث :

(١)

ذهب الحنابلة الى التفريق بين القليل والكثير :

(أ) فان كان فاحشا فانه ينقض الوضوء .

(ب) وان كان قليلا فانه لانقض فيه .

وبهذا يوافقون الصديق فى الكثير ، ويخالفونه فى

القليل .

الأدلة :

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لما ذهبوا اليه من أن الرعاف ناقض

للوضوء ، بأدلة منها :

(١) حديث هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله

عنها - قالت :

جاءت فاطمة ابنة أبى حبيش الى النبی صلى الله عليه

وسلم فقالت : يارسول الله انى امرأة استحاض فلاأطهر ،

أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا ،

انما ذلك دم عرق وليس بحيض ، فاذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة

واذا أدبرت فاغسلى عنك الدم ، ثم صلى) . وقال أبى : (ثم

(٢)

توضئى لكل صلاة حتى يجرى ذلك الوقت) . أخرجه البخارى .

(١) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٠٨/١ ، الانصاف

١٩٧/١ ، الاقناع ٣٧/١ ، شرح منتهى الارادات ٦٥/١ .

وفسر الحنابلة الفاحش : بما فحش فى نفس كل أحد بحسبه

وقيل : ما فحش فى نفس أوساط الناس غير المبتدلين

ولا الموسوسين .

(٢) الصحيح ١١١/١ ، باب غسل الدم ، حديث ٩١ .

وعلى النبي صلى الله عليه وسلم نقض الطهارة لأن الدم

(١)

خرج من عرق ، وكل دم يخرج من البدن فإنه يخرج من عرق .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

أولا : قوله فى الحديث : (ثم توضئى لكل صلاة ...) .

اختلف فيها ، هل هى من نص الحديث أم من كلام عروة ؟

وممن ذهب الى أنها من كلام الراوى :

الامام مسلم ، حيث أشار الى أنه حذف هذه الزيادة عمدا

فقد قال بعد سياق الحديث بدون ذكرها : "وفيه زيادة حرف

(٢)

تركنا ذكره " .

(٣)

قال البيهقى : "وتركها لأنها زيادة غير محفوظة " .

وقال النووى : "حديث المستحاضة مشهور فى الصحيحين

(٤)

بغير هذه الزيادة فهى زيادة باطلة " .

ويمكن رد هذا الاعتراض بما يلي :

(أ) أن الترمذى أخرج هذا الحديث كاملا ، وصححه على أنه

(٥)

ليس فيه زيادة .

(ب) قال الحافظ ابن حجر : "وادعى آخر أن قوله : (ثم

توضئى) من كلام عروة موقوفا عليه ، وفيه نظر لأنه لو

كان من كلامه لقال : ثم تتوضأ بميعة الاخبار ، فلما

أتى بميعة الأمر شاكله الأمر الذى فى المرفوع ، وهو

(١) ينظر : بدائع الصنائع ٢٤/١ ، عمدة القارى شرح صحيح

البخارى ، العيى ، بدر الدين أبى محمد محمود بن

أحمد ، الطبعة الأولى (مصر : مصطفى البابى الحلبي

وأولاده ١٣٩٢هـ) ٢٠/١ .

(٢) صحيح مسلم ٢٦٣/١ ، باب المستحاضة ، حديث ٦٢ .

(٣) ينظر : نيل الأوطار ٢٧٥/١ .

(٤) المجموع ٥٦/٢ .

(٥) السنن ٢١٧/١ ، باب المستحاضة ، حديث ١٢٥ .

(١)
قوله : (فاغسلي) " .

ولقد جزم رحمه الله في موضع آخر على أنها ليست زيادة
(٢)
مدرجة .

ثانيا : لو صحت هذه الزيادة ، فانه ليس في الحديث
دليل على أن الوضوء يجب من خروج الدم ، من حيث كان ، بل
غاية ما في الحديث هو اعلامها أن الدم ليس حيفا بل هو خارج
(٣)
من محل الحدث فيجب له الوضوء .

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو
مذى ، فليصرف ، فليتوضأ ، ثم ليبين على صلاته وهو في
(٤)
ذلك لا يتكلم) . أخرجه ابن ماجه .

(٥)
وأورد الزيلعي لفظا عن عائشة قريب من هذا وصحه .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

أن هذا الحديث قد روى موصولا ومرسلا .

فأما الموصول منه ، فضعيف ، لثلاثة أمور :

أولا : تضعيف كثير من الحفاظ له .

قال الامام الشافعي : "ليست هذه الرواية بثابتة عن
(٦)

النبي صلى الله عليه وسلم" .

(٧)

وقال ابن معين : "حديث ضعيف" .

(٨)

وقال النووي : "اتفق الحفاظ على ضعفه" .

(١) ، (٢) فتح الباري ١/٣٣٢، ٤٠٩ .

(٣) ينظر : المجموع ٥٦/٢ .

(٤) السنن ١/٣٨٥ ، باب البناء على الصلاة ، حديث ١٢٢١ .

(٥) نصب الراية ٣٨/١ .

(٦) السنن الكبرى ١/١٤٣ .

(٧) ينظر : نيل الأوطار ١/١٨٨ .

(٨) المجموع ٥٥/٢ .

وقال البوصيري ، بعد ذكر سنده : "هذا اسناد ضعيف لانه
(١)
من رواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهى ضعيفة " .

ثانيا : ان الحفاظ من أصحاب ابن جريج خالفوه فأرسلوه
ولم يصلوه كما سيأتى ذكره .

(٢)
ثالثا : ان ابن جريج مدلس وقد عنعنه ، ولا يقبل حديثه
إذا كان كذلك .

أما الارسال فهو كما يلى :

لقد رجح كثير من العلماء ان حديث ابن جريج هذا مرسل
حيث قال الدارقطنى : "وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه
(٣)
عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا " .

وكذلك أورد الدارقطنى سندا فيه عن ابن جريج عن أبيه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا قاء أحدكم
أو قلص ، أو وجد مذيّا وهو فى الصلاة ، فليئصرف فليتوضأ ،
وليرجع فليبين على صلاته ما لم يتكلم) . قال أبو بكر : "سمعت
محمد بن يحيى يقول : هذا هو الصحيح عن ابن جريج ، وهو
مرسل ، وأما حديث ابن جريج عن أبيه عن ابن أبى مليكة عن
(٤)
عائشة ، الذى يرويه اسماعيل بن عياش فليس بشئ" .

وقال ابن أبى حاتم : "سألت أبى ، عن حديث رواه
اسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ، عن أبى مليكة ، عن عائشة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قاء أحدكم فى

(١) مصباح الزجاجة ٢٢٣/١ .

(٢) تقريب التهذيب ، ابن حجر ، أحمد بن على العسقلانى ،
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (بيروت : دار المعرفة)

٥٢٠/١ .

(٣) السنن ١٥٤/١ .

(٤) السنن ١٥٥/١ .

ملاته أو رعى ، أو قلص ، فليتوضأ ، وليبسن على ماصلى مالم يتكلم) قال أبى : هذا خطأ انما يروونه عن ابن جريج عن أبيه ، عن ابن أبى مليكة عن النبى صلى الله عليه وسلم (١) مرسلا . والحديث هذا " .

وقد رد الاعتراض على ارساله بما يلى :
أنه اذا ثبت أن هذا الحديث مرسل ، فإن المرسل عندنا حجة ، فنأخذ به . (٢)

ويمكن مناقشة هذا الرد بما يلى :
أولا : أن جمهور علماء الحديث صنفوا الحديث المرسل ضمن الأحاديث الضعيفة وهم أهل الاختصاص . (٣)
ثانيا : اذا كان الحديث المرسل حجة عند بعض الفقهاء فلا يستدل به على من لا يقولون بحجيته .

ثالثا : أن هذا الحديث الذى رجح العلماء ارساله لا يصح كذلك لأمرين :

(٤)
(١) لأن مداره على والد ابن جريج وهو لين .

-
- (١) علل الحديث ، ابن أبى حاتم ، عبد الرحمن الرازى الحافظ (بيروت : دار المعرفة) ٣١/١ .
(٢) ينظر : فتح القدير ٤٠/١ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى ، مطبوع مع المستمقى ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ) ١٧٤/٢ ، التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ) ٢٨٨/٢ .
(٣) ينظر : علوم الحديث ، ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ، تحقيق نور الدين عتر (بيروت : المكتبة العلمية) ص ٤٩ ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، ابن حجر ، أحمد بن على العسقلانى ص ٤١ ، تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ، السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة دار التراث ١٣٩٢هـ) ١٩٨/١ .
(٤) التقرير ٥٠٨/١ .

- (ب) أن ابن جريج مدلس وقد عنعنه .
وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذا المرسل .
أما قول الأئمة : والصحيح أنه مرسل . فلا يقصدون أن هذا
المرسل صحيح . إنما يرجحون إرساله على وصله .
(٣) حديث تميم الداري ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (الوضوء من كل دم سائل) .
(١)
أخرجه الدارقطني .
واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :
(٢)
قال الحافظ ابن حجر : "فيه ضعف وانقطاع" .
القياس :
(٤) قياس النجس الخارج من البدن ، على الخارج من
السبيلين ، والحكم في الأصل نقض الطهارة ، ووجوب
الوضوء للملأة ، فيتعدى هذا إلى الفرع .
(٣)
واعترض على هذا القياس بما يلي :
قال ابن المنذر : "لا يجوز أن يقال : أن الطهارات إنما
تجب لنجاسة تخرج ، فنجعل النجاسات قياساً عليها ، بل هي
عبادات لا يجوز القياس عليها" .
(٤)
ويستدل للحنفية أيضاً بما يلي :
(٥) الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما : (أنه كان إذا رفع
انصرف فتوضأ ، ثم رجع وبني ولم يتكلم) .

(١) السنن ١/١٥٧ ، حديث ٢٧ .
(٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ابن حجر ، أحمد
ابن علي بن محمد العسقلاني ، تصحيح عبد الله هاشم
اليماني (بيروت : دار المعرفة) ٣٠/١ .
(٣) ينظر : فتح القدير ١/٤٢٠ ، البحر الرائق ١/٣٤ .
(٤) الأوسط ١/١٧٥ .

(١)

أخرجه الامام مالك .

(٢)

قال البيهقي : "وهذا عن ابن عمر صحيح" .

(٦) الاثر عن علي - رضى الله عنه - أنه قال : (إذا وجد

أحدكم فى بطنه رزءا أو قيئا أو رعافا ، فليتنصرف

فليتوضأ ، ثم ليبين على صلاته ما لم يتكلم) .

(٣)

أخرجه الدارقطنى .

وقد اعترض على الاستدلال بهذين الاثرين بما يلى :

(٤)

أولا : أن المراد من الوضوء فى الاثرين هو غسل الدم .

ولعله يؤيد أن المراد من الوضوء هنا هو غسل الدم ،

مارواه الامام مالك عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما

(أنه كان يعرف فيخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فيبنى على

(٥)

ما قد صلى) .

ثانيا : أن الاستدلال بهذين الاثرين ، لعله مرجوح بما

هو أقوى وأرجح منه مما يأتى ، من حديث جابر وكانت القصة

فيه على زمن النبى صلى الله عليه وسلم .

وقصة مقتل عمر - رضى الله عنه - وهى مشهورة وبحضور

(٦)

الصحابة .

(١) الموطأ ٣٨/١ ، باب ماجاء فى الرعاف ، حديث ٤٦ .

(٢) السنن الكبرى ٢٥٦/٢ .

(٣) السنن ١٥٦/١ .

(٤) شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك ، سيدى محمد الزرقانى ، تصحيح لجنة من العلماء (دار الفكر)

٨٢٠٨١/١ .

(٥) الموطأ ٣٨/١ ، باب ماجاء فى الرعاف ، الاثر ٤٧ .

(٦) سيأتى الكلام عليها قريبا ضمن أدلة الشافعية ، والمالكية .

أدلة المالكية والشافعية :

استدل المالكية ، والشافعية لقولهم بعدم نقض العراف للوضوء ، بأدلة منها :

(١) حديث جابر - رضى الله عنه - وفيه :

"... فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض الطريق نزل فى شعب من الشعاب وقال : (من رجلان يكلانا فى ليلتنا هذه من عدونا) قال : فقال رجل من المهاجرين ، ورجل من الأنصار : نحن نكلؤك يا رسول الله ، قال : فخرجا الى قم الشعب دون العسكر ، ثم قال الأنصارى للمهاجرى : أتكفينى أول الليل وأكفيك آخره ؟ أم تكفينى آخره وأكفيك أوله ؟ قال : فقال المهاجرى : بل اكفى أوله وأكفيك آخره ، فنام المهاجرى وقام الأنصارى يملأ ، قال : فافتتح سورة من القرآن فبينما هو فيها يقرأ اذ جاء زوج المرأة ، قال : فلما رأى الرجل قائما عرف أنه ربيثة القوم ، فينتزع له بسهم فيضعه فيه ، قال : فينزع فيضعه وهو قائم يقرأ فى السورة التى هو فيها ، ولم يتحرك كراهية أن يقطعها ، قال ثم عاد له زوج المرأة بسهم آخر فوضعه فيه فانتزع فوضعه وهو قائم يملأ ولم يتحرك كراهية أن يقطعها ، قال : ثم عاد له زوج المرأة الثالثة بسهم فوضعه فيه فانتزع فوضعه ثم ركع فسجد ثم قال لصاحبه : اقعد فقد أوتيت قال فجلس المهاجرى ، فلما رآهما صاحب المرأة هرب وعرف أنه قد نذر به . قال : واذا الأنصارى يموج دما من رميات صاحب المرأة ، قال : فقال له أخوه المهاجرى : يغفر الله لك ألا كنت آذنتنى أول مارماك ، قال : فقال : كنت فى سورة من القرآن

قد افتتحتها أملى بها فكرهت أن أقطعها ، وأيم الله لولا أن أضيع شغرا أمرنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظه لقطع نفسى قبل أن أقطعها " . أخرجه الامام أحمد .^(١)

قال الحاكم : " هذا حديث صحيح الاسناد " .^(٢)
ووافقه الذهبي .^(٣)

وقال الحافظ ابن حجر : " صححه ابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم " .^(٤)

وهذا الصحابي خرج منه دماء كثيرة واستمر فى الصلاة ، ويبعد أن لا يطلع النبى صلى الله عليه وسلم على مثل هذه الحادثة العظيمة .

ولم ينقل أنه أنكر عليه اتمامه صلاته ، أو أخبره أن صلاته قد بطلت .^(٥)

ولو كان خروج الدم ناقضا للطهارة ، كانت صلاة الانمارى تفسد بسيلان الدم أول ما أصابته الرمية ، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث .^(٦)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

أن من خرج منه الدم بهذه الصورة أصاب بدنه وجلده ، وربما أصاب ثيابه ، والصلاة لاتصح لمن أصابه شيء من ذلك ، ولو كان يسيرا عند المستدلين به .^(٧)

-
- (١) المسند ٣٥٩/٣ .
(٢) المستدرک ١٥٧/١ .
(٣) التلخيص بذييل المستدرک ١٥٧/١ .
(٤) فتح البارى ٢٨١/١ .
(٥) ينظر : المجموع ٥٥/٢ ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ٩٩/١ .
(٦) معالم السنن ١٤٢/١ .
(٧) ينظر : عمدة القارى ٣٥٢/٢ .

ورد هذا الاعتراض بما يلي :

قال الحافظ ابن حجر : "يحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط ، فنزعه ولم يسلم على جسمه الا قدر يسير معفو عنه ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر (١) الجواب عن كون الدم أصابه " .

(٢) أثر المسور بن مخرمة : "أنه دخل على عمر من الليلة التي طعن فيها ، فأيقظ عمر لصلاة الصبح ، فقال عمر : (نعم ولاحظ في الاسلام لمن ترك الصلاة) فصلى عمر وجرحه (٢) يثعب دما " . أخرجه الامام مالك . (٣) وصححه الحافظ ابن حجر .

وكان فعل عمر هذا بحضرة الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد منهم ، فمحال أن يفعل عمر ما لا يجوز شرعا ويسكت عنه سائر (٤) الصحابة .

(٣) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا وضوء الا من صوت أو ربح) . (٥) أخرجه ابن ماجه ، والترمذى وقال : "هذا حديث حسن (٦) صحيح" .

قال البيهقى فيما نقله عنه الشوكانى بعد ذكر هذا الحديث : "الواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتمدة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث ، فلا يمار الى القول

-
- (١) فتح البارى ٢٨١/١ .
 (٢) الموطأ ٣٩/١ ، باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف ، حديث ٥١ .
 (٣) فتح البارى ٢٨١/١ .
 (٤) ينظر : عون المعبود ٣٣٦/١ .
 (٥) السنن ١٧٢/١ ، باب لا وضوء من حدث ، حديث ٥١٥ .
 (٦) السنن ١٠٩/١ ، باب الوضوء من الريح ، حديث ٧٤ .

بأن الدم أو القيء ناقض إلا لدليل ناهض ، والجزم بالوجوب قبل صحة المستند كالجزم بالتحريم قبل صحة النقل ، والكل (١)
من القول على الله بما لم يقل " .

أدلة الحنابلة :

سبق وأن ذكرت أن الحنابلة يفرقون بين القليل والكثير من الدم فالكثير عندهم ناقض للوضوء والقليل غير ناقض .
أدلة الحنابلة لقولهم أن الدم الكثير الخارج من غير السبيلين يعتبر ناقضا للوضوء :
استدل الحنابلة لهذا بما استدل به الحنفية ، وقد تقدمت الأدلة وتقدم الكلام عليها .

أدلة الحنابلة لقولهم أن خروج الدم القليل من غير السبيلين لا ينقض الوضوء :
استدلوا بأدلة منها :

(١) حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ليس فى القطرة والقطرتين من الدم وضوء ، إلا أن يكون سائلا) . أخرجه الدارقطنى . (٢)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
قال الحافظ ابن حجر : "إسناده ضعيف جدا" . (٣)

(٢) ما أخرجه البخارى تعليقا عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - : (أنه عمر بشرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ) . (٤)

(١) نيل الأوطار ١/١٨٨ .
(٢) السنن ١/١٥٧ ، باب الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف ، حديث ٢٨ .
(٣) تلخيص الحبير ١/١٢٤ .
(٤) الصحيح ١/٩١ ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

قال الحافظ ابن حجر : "وصله ابن أبي شيبة بإسناد

(١)

صحيح ، وزاد قبل قوله : ولم يتوضأ (ثم صلى) " .

(٣) ما روى عن سعيد بن المسيب أنه يدخل أصابعه العشرة في

(٢)

أنفه حتى تختضب بالدم ، ثم يمسح ولا يتوضأ .

(١) فتح الباري ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر : المغني ومعه الشرح الكبير ٢٠٩/١ ، شرح الزرقاني على الموطأ ٨٢/١ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن مذهب اليه المالكية ، والشافعية - من عدم نقض الوضوء
بالدم الخارج من غير السبيلين - هو الراجع وذلك لما يلي :

(١) صحة أدلتهم وقوتها .

(٢) بقاء قولهم على البراءة الأصلية ، وهى الطهارة ، وإذا
كانت الطهارة وجبت بدليل صريح ، فإن نقضها لابد له من
دليل صريح ، أو اجماع ، ولم أطلع على دليل صحيح صريح
أو اجماع على ذلك .

(٣) عدم اعتماد الموجبين للنقض على دليل صحيح من السنة
يضعف مذهبوا اليه .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : "تنازع المسلمون فى
الوضوء من خروج الدم بالفصاد والحجامة والجرح والرعاف ،
وفى القيء ، وفيه قولان مشهوران ، وقد نقل عن النبى صلى
الله عليه وسلم أنه توضأ من ذلك ، وعن كثير من الصحابة ،
لكن لم يثبت قط أن النبى صلى الله عليه وسلم أوجب الوضوء
من ذلك" (١) .

وقال فى موضع آخر : والأظهر أنه لايجب الوضوء من خروج
النجاسات من غير السبيلين ، فانه ليس مع الموجبين دليل

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد
الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى بمساعدة ابنه
محمد ، أشرف على طباعته : الرئاسة العامة لشئون
الحرمين الشريفين (مكة المكرمة : مكتبة النهضة
الحديثة) ٣٥٨/٣٥ .

صحيح ، بل الأدلة الراجعة تدل على عدم الوجوب لكن الاستحباب
متوجه ظاهر ... ولم يثبت عنه عليه السلام أنه أمر بالوضوء
من الحمامة ، ولا أمر أصحابه بالوضوء إذا جرحوا ، مع كثرة
الجراحات .^(١)
والعلم عند الله تعالى .

(١) مجموع الفتاوى ٥٢٦/٢٠، ٥٢٧ بتصرف .

المسألة السادسة عشرة : الوضوء مما مست النار

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى الامام مالك بسنده ، عن جابر بن عبد الله الانصارى
قال : (رايت ابا بكر الصديق اكل لحما شمس ولم يتوضأ) .
وفى رواية - عند عبد الرزاق - قيل له : نأتيك بوضوء؟
(٢)
فقال : (انى لم أحدث) .

وقد رواه الدارقطنى من خمس طرق كلها عن جابر ، ثم
قال : "وروى عن شعبة وابن عيينة جميعا ، عن عمرو بن دينار

(١) الموطأ ٢٧/١ ، قال : عن أبى نعيم وهب بن كيسان أنه
سمع جابر بن عبد الله الانصارى .
وقد روى هذا الاثر مرفوعا وموقوفا ، بطرق مختلفة ،
كلها عن جابر ، بألفاظ مختلفة ولكنها متقاربة ، وممن
رواه ابو داود الطيالسى ، منحة المعبود فى ترتيب
مسند الطيالسى أبى داود ، الساعاتى ، أحمد عبد
الرحمن البنا ، الطبعة الثانية (مدائن القبة : مكتبة
الفرقان ١٤٠٣هـ) ٥٨/١ ، عبد الرزاق فى مصنفه ١٦٧/١ ،
١٧١ ، الحميدى ، عبد الله بن الزبير فى المسند ،
تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى (المدينة المنورة :
المكتبة السلفية) ٥٣٣/٢ ، ابن أبى شيبه فى مصنفه
٤٩/١ ، الامام أحمد فى المسند ٣٦٤/٣ ، البخارى تعليقا
فى الصحيح ١٠٤/١ ، ابن ماجه فى السنن ١٦٤/١ ، ابن
المنذر فى الأوسط ٢٢١/١ ، الطحاوى ، أحمد بن محمد بن
سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي ، فى شرح معانى
الآثار ، تحقيق محمد سيد جاد الحق (القاهرة : مطبعة
الأنوار المحمدية) ٦٧/١ ، ابن حبان فى الصحيح ،
الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢٣٠، ٢٢٨/١ ، الدارقطنى
فى العلل ٢٢٢/١ ، البيهقى فى السنن الكبرى ١٥٧/١ ،
ابن عبد البر فى التمهيد ٣٤٨/٣ ، ٢٧٨/١٢ ، الحازمى ،
محمد بن موسى بن عثمان الهذلى ، فى الاعتبار فى
الناسخ والمنسوخ من الآثار ، تصحيح راتب حاكمى (حمص :
مطبعة الأندلس) ص ٤٩ وما بعدها .
ينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٨ ، كنز العمال
٤٧٧/٩ .

(٢) المصنف ١٧١/١ .

عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح عنهما رفعه ، والمصواب قول من قال : عن جابر عن أبي بكر من فعله " (١) .

الرواية الثانية :

(٢) روى ابن حبان بسنده عن جابر بن عبد الله قال : (قرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم فأكله ودعا بوضوء ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه فأكل ، ثم صلى العصر ولم يتوضأ ، ثم دخلت مع أبي بكر ، فقال : هل من شيء ؟ فلم يجدوا ، فقال : أين شاتكم الوالد ؟ فأمرني بها فأعتقلته فحلبت له ثم منع لنا طعاما فأكلناه ، ثم صلى قبل أن يتوضأ ثم دخلت مع عمر : فوضعت جفنة فيها خبز ولحم ، فأكلنا ثم صلينا قبل أن نتوضأ " .

(٣) وفى رواية - عند ابن عبد البر - قال جابر : "ودخلت على أبي بكر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم" ثم ذكره .

فقه الاثرين :

الاثران يدلان على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن مامست النار من الاطعمة من لحوم وغيرها ، غير ناقضة للوضوء

-
- (١) العلل ٢٢٢/١ .
 (٢) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢٢٨/٢ ، قال : أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي ، قال : حدثنا اسحاق بن ابراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا ابن جريج قال : حدثني محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله .
 وقد أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ١٦٥/١ ، والحميدى فى المسند ٥٣٣/٢ .
 (٣) التمهيد ٢٧٦/١٢ .

ما يؤيد الاثرين :

ويؤيد الاثرين ويقويهما من حيث عدم نقض الوضوء من اللحوم وغيرها من الاطعمة مما مسته النار ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ) . أخرجه البخارى ومسلم .
(١) (٢)

مذاهب الفقهاء فى عدم نقض الوضوء مما مست النار :

(٣)
اتفقت المذاهب الأربعة على عدم ايجاب الوضوء مما مست النار من اللحوم والاطعمة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
ماعدل لحوم الابل ففيها خلاف بين العلماء .
وممن حكى اجماع المتأخرين على ترك الوضوء مما مست

-
- (١) الصحيح ١٠٤/١ ، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ، حديث ٧٠ .
(٢) الصحيح ٢٧٣/١ ، باب نسخ الوضوء مما مست النار ، حديث ٩١ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٧٩/١ ، بدائع الصنائع ٣٢/١ .
وينظر مراجع المالكية : التفريع ، ابن الجلاب ، عبيد الله بن الحسين بن الحسن ، تحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الغرب الاسلامى ١٤٠٨هـ) ١٩٦/١ ، الكافي فى فقه أهل المدينة ص ١٣ ، القوانين الفقهية ص ٢٦ ، جواهر الاكلیل ٢١/١ .
وينظر مراجع الشافعية : الام ٢١/١ ، المهذب ٤١/١ ، المجموع ٥٦/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المبدع ١٧٠/١ ، الاقناع ٤٠/١ شرح منتهى الارادات ٦٩/١ .

(١) (٢) (٣)
النار النووى ، وابن جزى ، وصاحب رحمة الامة .

الأدلة :

استدل الفقهاء على عدم وجوب الوضوء مما مست النار
بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث عمرو بن أمية الضمري ، أن أباه أخبره ، أنه رأى
(رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة فدعى
الى الصلاة فالتقى السكين فملى ولم يتوضأ) .
(٤) (٥)
أخرجه البخارى ومسلم .

(٣) حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : (كان
آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما غيرت النار) .
(٦) (٧)
أخرجه أبو داود ، والنسائى .

قال النووى : حديث جابر صحيح ، رواه أبو داود

-
- (١) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووى ، محيى الدين يحيى بن شرف (دار الفكر) ٤/٤٣ .
(٢) ينظر : القوانين الفقهية ص ٢٦ .
(٣) ينظر : رحمة الامة فى اختلاف الأئمة ، الدمشقى ، محمد ابن عبد الرحمن ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ) ص ١٢ .
(٤) الصحيح ١/١٠٤ ، باب من لم يتوضأ من لم الشاة ، حديث ٧١ .
(٥) الصحيح ١/٢٧٤ ، باب نسخ الوضوء مما مست النار ، حديث ٩٣ .
(٦) السنن ١/١٣٣ ، باب ترك الوضوء مما مست النار ، حديث ١٩٢ .
(٧) السنن ١/١٠٨ ، باب ترك الوضوء مما غيرت النار ، حديث ١٢٣ .

(١)

والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة .

(٤) ما ثبت عن الخلفاء الراشدين من عدم الوضوء مما مست

(٢)

النار .

قال الامام مالك : " اذا جاء عن النبي صلى الله عليه

وسلم حديثان مختلفان ، وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما دل على

(٣)

أن الحق ماعملا به " .

(١) المجموع ٥٧/٢ .

(٢) ينظر : الأوسط ٢٢٤/١ ، بداية المجتهد ٤٠/١ ، مغنى ابن

قدامة ٢١٦/١ .

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٦٠/١ .

المسألة السابعة عشرة : الغسل بسبب الايلاج ولو من دون انزال

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى عبد الرزاق بسنده ، عن أبى جعفر أن عليا وأبا بكر وعمر قالوا : (ما أوجب الحدين الجلد أو الرجم أوجب الغسل) .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى وجوب الغسل مما يوجب الحد وهو الايلاج ولو بدون انزال .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه ، من حيث وجوب الغسل من الايلاج ولو بدون انزال ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل) .

(٣)

(٢)

أخرجه البخارى . وفى رواية - عند مسلم - : (وان لم

ينزل) .

(١) المصنف ٢٤٦/١ ، قال : عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى جعفر .

وأخرجه ابن أبى شيبه فى المصنف ٨٦/١ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٦٠/١ ، وينظر المحلى لابن حزم ٤/٢ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٨٩ .

(٢) الصحيح ١٣٣/١ ، باب إذا التقى الختانان ، حديث ٤٢ .

(٣) الصحيح ٢٧١/١ ، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين ، حديث ٨٧ .

مذاهب الفقهاء فى وجوب الغسل

بسبب الايلاج ولو من دون انزال :

(١)

اتفقت المذاهب الاربعة على وجوب الغسل من الايلاج ولو

بدون انزال .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

ولقد نقل اجماع العلماء عن وجوب الغسل من الايلاج ولو

(٤)

(٣)

(٢)

بدون انزال ابن هبيرة ، وابن جزى ، وصاحب رحمة الامة .

الادلة :

استدل الفقهاء على وجوب الغسل من الايلاج ولو بدون

انزال بأدلة منها :

(١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : (اذا جلس بين شعبها الأربع ومس

(٥)

الختان الختان فقد وجب الغسل) . أخرجه مسلم .

(٣) الاجماع . وقد سبق ذكر من نقل الاجماع .

(١) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٦٨/١ ، الهداية ١٧/١ ، تبیین الحقائق ١٧/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٦٢/١ .

وينظر مراجع المالكية : المدونة ، الامام مالك بن أنس (بيروت : دار الفكر) ٣٤/١ ، مواهب الجليل ٣٠٨/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ١٢٨/١ ، منح الجليل ١٢١/١ .

وينظر مراجع الشافعية : الام ٣٧/١ ، المهذب ٤٧/١ ، مغنى المحتاج ٦٩/١ ، نهاية المحتاج ٢١٢/١ .

وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٥/١ ، التنقيح المشبع ص ٣٠ ، غاية المنتهى ٤٨/١ ، كشاف القناع ١٤٢/١ .

(٢) ينظر : الافصح عن معانى الصحاح ، ابن هبيرة ، عون الدين أبى المظفر يحيى بن محمد (الرياض : المؤسسة السعيدية) ٨٣/١ .

(٣) ينظر : القوانين الفقهية ص ٢٨ .

(٤) ينظر : رحمة الامة فى اختلاف الائمة ص ١٦ .

(٥) الصحيح ٢٧٢/١ ، باب نسخ الماء من الماء ووجب الغسل بالتقاء الختانيين ، حديث ٨٨ .

الفصل الثالث

فى الصلاة

وفيه سبع وثلاثون مسألة :

- المسألة الأولى : صلاة الظهر فى أول وقتها .
- المسألة الثانية : الإبراد بصلاة الظهر .
- المسألة الثالثة : صلاة العصر فى أول وقتها .
- المسألة الرابعة : صلاة الفجر فى أول وقتها .
- المسألة الخامسة : الأذان شعار الإيمان .
- المسألة السادسة : صيغة الأذان .
- المسألة السابعة : التشويب فى أذان صلاة الفجر .
- المسألة الثامنة : رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام .
- المسألة التاسعة : رفع اليدين للركوع وللرفع منه .
- المسألة العاشرة : مشروعية دعاء الاستفتاح .
- المسألة الحادية عشرة : صيغة دعاء الاستفتاح .
- المسألة الثانية عشرة : وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة .
- المسألة الثالثة عشرة : مشروعية البسمة فى الصلاة .
- المسألة الرابعة عشرة : الجهر والاسرار بالبسمة فى الصلاة .
- المسألة الخامسة عشرة : قراءة الفاتحة فى الصلاة للمسبوق .
- المسألة السادسة عشرة : الحركة اليسيرة فى الصلاة .
- المسألة السابعة عشرة : تطويل القراءة فى صلاة الفجر .

المسألة الثامنة عشرة : تفريق السورة الواحدة

على ركعتين .

المسألة التاسعة عشرة : تقليل القراءة فى صلاة المغرب.

المسألة العشرون : قراءة شئ من القرآن غير الفاتحة

فى الركعة الثالثة من المغرب .

المسألة الحادية والعشرون : القنوت فى صلاة الفجر .

المسألة الثانية والعشرون : موضع القنوت فى صلاة الفجر

المسألة الثالثة والعشرون : تكبيرات الانتقال فى الصلاة

المسألة الرابعة والعشرون : تخفيف الجلوس للشهد الأول

المسألة الخامسة والعشرون : صيغة التشهد .

المسألة السادسة والعشرون : الخروج من الصلاة بالتسليم

المسألة السابعة والعشرون : مشروعية التسليمة الثانية

المسألة الثامنة والعشرون : انصراف الامام عن مكانه

بعد التسليم .

المسألة التاسعة والعشرون : الالتفات فى الصلاة .

المسألة الثلاثون : الصلاة بالشوب الواحد .

المسألة الحادية والثلاثون : تقديم العشاء على الصلاة

اذا حضرا .

المسألة الثانية والثلاثون : الصلاة فى السفينة .

المسألة الثالثة والثلاثون : تأخير الصلاة عن وقتها .

المسألة الرابعة والثلاثون : قتل تارك الصلاة .

المسألة الخامسة والثلاثون : الصلاة على الأرض مباشرة

والتعلق بالحبال فى

صلاة النفل .

المسألة السادسة والثلاثون : قصر الصلاة فى السفر .

المسألة السابعة والثلاثون : أثر الرعاف على الصلاة .

المسألة الأولى : صلاة الظهر فى أول وقتها

المسألة الثانية : الإبراد بصلاة الظهر

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن ميمون بن مهران : أن
سويد بن غفلة كان يملأ الظهر حين تزول الشمس ، فأرسل اليه
الحجاج لاتسبقنا بصلاتنا ، فقال سويد : (قد صليتها مع أبى
بكر وعمر هكذا ، الموت أقرب الى من أن أدعها) .

الرواية الثانية :

(٢)

روى الترمذى بسنده ، عن عائشة - رضى الله عنها -
قالت : (مارأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهر من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ولا من أبى بكر ولا من عمر) .

قال الترمذى : "حديث حسن" .

(٣)

ومححه الشيخ أحمد شاكراً .

الرواية الثالثة :

قال ابن حزم : "وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر

(١) المصنف ٣٢٣/١ ، قال : حدثنا كثير بن هشام ، عن جعفر
ابن برقان ، قال : حدثنى ميمون بن مهران .

وأخرجه ابن المنذر فى الأوسط ٣٥٩/٢ ، والطحاوى فى شرح
معانى الآثار ١٨٨/١ .

(٢) السنن ٢٩٢/١ .

قال هناد بن السرى : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن
حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

(٣) ينظر تعليقه على سنن الترمذى ٢٩٢/١ .

- رضى الله عنه - بأن تملى اذا زاغت الشمس ، وأن يبرد بها ومن فعل أبى بكر أيضا ، ورويناه أيضا عن على بن أبى طالب^(١) .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

تدل الرواية الأولى ، والثانية ، وطرفا من الرواية الثالثة : على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية تعجيل صلاة الظهر .

ويدل الطرف الآخر من الرواية الثالثة على أن الصديق - رضى الله عنه - يبرد بصلاة الظهر ولا يتعجل بها . ويمكن حمل تعجيل الصديق بصلاة الظهر فى أول وقتها ، فى غير شدة الحر .

وأما إبراده بها فانه فى شدة الحر ، حتى يكون ماروى عنه موافقا للسنة المحيطة عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

ما يؤيد مذهب الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد مذهب اليه الصديق من تعجيل صلاة الظهر فى أول وقتها فى غير شدة الحر ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى برزة قال : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يملأ الصبح وأحدنا يعرف جليسه ، ويقرا فيها ما بين الستين الى المائة ، ويملى الظهر اذا زالت الشمس ...) الحديث .

(١) (٢)
أخرجه البخارى ومسلم .

ومما يؤيد ماذهب اليه الصديق من الابراء بصلاة الظهر
فى شدة الحر ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم
من حديث أبى ذر - رضى الله عنه - قال : (أذن مؤذن النبى
صلى الله عليه وسلم الظهر فقال : أبرد أبرد - أو قال
انتظر انتظر - وقال : شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد
الحر فأبردوا بالصلاة ...) الحديث .

(٣) (٤)
أخرجه البخارى ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى تعجيل الظهر فى أول وقتها :

(٥) (٦)
اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ،
(٧)
والحنابلة على أن تقديم صلاة الظهر للفد والجماعة فى أول
وقتها أفضل من تأخيرها الا فى شدة الحر ، وفى يوم غيم عند
(٨)
الحنابلة . وبهذا يقول المالكية بالنسبة للفد ، وجوازه

-
- (١) الصحيح ٢٢٧/١ ، باب وقت الظهر عند الزوال ، حديث ١٨ .
(٢) الصحيح ٤٤٧/١ ، باب استحباب التكبير بالصبح فى أول
وقتها ، حديث ٢٣٥ .
(٣) الصحيح ٢٢٥/١ ، باب الابراء بالظهر فى شدة الحر ،
حديث ١٣ .
(٤) الصحيح ٤٣١/١ ، باب استحباب الابراء بالظهر فى شدة
الحر ، حديث ١٨٤ .
(٥) ينظر : الأصل ١٤٦/١ ، متن القدورى ، أحمد بن محمد ،
الطبعة الثالثة (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده
١٣٧٧هـ) ص ٨ ، بدائع الصنائع ١٢٥/١ ، تبين الحقائق
٨٣/١ .
(٦) ينظر : الأم ٧٢/١ ، المجموع ٥٤/٣ ، مغنى المحتاج
١٢٦٠، ١٢٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٧٧/١ .
(٧) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٤٣٣/١ ، المحرر
٢٨/١ ، الانصاف ٤٣٠/١ ، غاية المنتهى ٩٩/١ .
(٨) ينظر : مواهب الجليل ٤٠٥/١ ، شرح الزرقانى على خليل
١٤٤/١ ، الفواكه الدوانى ١٩٥/١ ، الشرح الصغير ،
سيدى أحمد الدردير ، مطبوع مع بلغة السالك (بيروت :
دار الفكر) ٧٩/١ .

للجماعة عندهم . أما الأفضل في حق الجماعة عند المالكية هو تأخيرها في غير شدة حر الى أن يميز الفء ذراعا .
وبهذا يوافق الجمهور الصديق ، فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على أن تقديم صلاة الظهر في أول وقتها في غير شدة حر هو الأفضل ، بأدلة منها :

- (١) حديث أبي برزة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر ...) الحديث . أخرجه البخارى .
(١)
- (٣) حديث جابر بن سمرة - رضى الله عنه - قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا دحضت الشمس) . أخرجه مسلم .
(٢)

واستدل المالكية بما رواه الامام مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله كتابا جاء فيه : (أن صلوا الظهر اذا كان الفء ذراعا) .
(٤)

ويمكن الاعتراض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :
أنه ورد عن عمر بن الخطاب ما يعارض هذا ، فقد روى الامام مالك عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أبى موسى الأشعري (أن صل الظهر اذا زاغت الشمس) .
(٥)

-
- (١) الصحيح ٢٢٧/١ ، باب وقت الظهر عند الزوال ، حديث ١٧ .
 - (٢) قوله (دحضت) : أى زالت . ينظر : المجموع ٥٤/٣ .
 - (٣) الصحيح ٣٣٢/١ ، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت ، حديث ١٨٨ .
 - (٤) الموطأ ٦/١ ، باب وقت الصلاة ، حديث ٦ .
 - (٥) الموطأ ٧/١ ، باب وقت الصلاة ، حديث ٧ .
وينظر : المحلى ١٨٩/٣ .

مذاهب الفقهاء فى تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن الأفضل فى صلاة الظهر أن يبرد بها - أى تؤخر عن أول وقتها - وذلك فى شدة الحر .
ماعدا صلاة الجمعة فإنها لا تؤخر .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل العلماء على أن الأفضل فى صلاة الظهر أن يبرد بها ، بأدلة منها :

- (١) حديث أبى ذر - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم ...) الحديث .
(٢) (٣)
أخرجه البخارى ومسلم .

-
- (١) ينظر مراجع المذاهب الأربعة فى أول المسألة عند تقديم صلاة الظهر فى أول وقتها .
ألا أن الشافعية اشترطوا لإبراد بصلاة الظهر شروطاً هى:
١ - أن يكون الحر شديداً .
٢ - أن تكون البلد من البلدان الحارة .
٣ - أن تكون الصلاة فى مسجد يقام فيه جماعة .
ينظر : نهاية المحتاج ٣٧٧/١ ، مغنى المحتاج ١٢٦/١ .
 - (٢) الصحيح ٢٢٦/١ ، باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، حديث ١٤ .
 - (٣) الصحيح ٤٣٠/١ ، باب الإبراد بالظهر فى شدة الحر ، حديث ١٨٠ .

المسألة الثالثة : صلاة العصر فى أول وقتها

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن المنذر بسنده ، عن جابر بن عبد الله قال :
(لقد صلى أبو بكر العصر بالناس ، ثم جاءنا ونحن فى دور
بنى سلمة ، وعندنا جزور وقد تشركنا عليها فنحرناها
وجزيناها ومنعنا له ، فأكل قبل أن تغيب الشمس) .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - عجل بصلاة
العصر .

ولعل هذا يفيد أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية تعجيل صلاة العصر فى أول وقتها .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله
عليه وسلم من حديث رافع بن خديج - رضى الله عنه - قال :
(كنا نصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم
ننحر الجزور ، فتقسم عشرة قسم ، ثم تطبخ فنأكل لحما نضيجا
قبل مغيب الشمس) . أخرجه مسلم .
(٢)

(١) الأوسط ٣٦٣/٢ ، قال : حدثونا ، عن محمد بن يحيى قال :
ثنا أحمد بن خالد الوهنى قال : ثنا محمد بن إسحاق عن
وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله .
(٢) الصحيح ٤٣٥/١ ، باب استحباب التبكير بالعصر ، حديث
١٩٨ .

مذاهب الفقهاء فى أفضلية تقديم صلاة العصر فى أول وقتها :

اختلف العلماء فى أفضلية تقديم صلاة العصر فى أول وقتها ، على قولين :

القول الأول :

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة (١) (٢) (٣) الى أن الأفضل فى صلاة العصر تقديمها فى أول وقتها ، وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

ذهب الحنفية الى أن المستحب تأخير العصر ، ما لم تغير الشمس بذهاب ضوئها ، فلا يتحير فيها البصر ، سواء فى الشتاء (٤) أم فى الصيف ، وإن تغير قرص الشمس فتأخيرها مكروه . وبهذا يخالفون المديق فيما ذهب اليه .

-
- (١) ينظر : القوانين الفقهية ص ٤٣ ، مواهب الجليل ٤٠٥/١ الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ١٨٠/١ ، منح الجليل ١٨٣/١ .
- (٢) ينظر : المجموع ٢٧/٣ ، فتح الجواد شرح الارشاد ، ابن حجر ، أحمد شهاب الدين الهيثمى ، الطبعة الثانية (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده ١٣٩١هـ) ٩٥/١ ، مغنى المحتاج ١٢٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٧٤/١ .
- (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٤٣١/١ ، المبدع ٣٤٢/١ ، الانصاف ٤٣٤/١ ، شرح منتهى الارادات ١٣٤/١ .
- (٤) ينظر : بدائع الصنائع ١٢٥/١ ، فتح القدير ٢٢٧، ٢٢٦/١ العناية شرح الهداية ، البابرتى ، محمد بن محمود ، مطبوع مع فتح القدير ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الفكر) ٢٢٦/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٦٨/١ .
- (٥) أى يذهب الضوء فلا يحصل للبصر بالنظر اليه حيرة . العناية مع فتح القدير ٢٢٧/١ .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على أن تقديم صلاة العصر فى أول وقتها هو الأفضل ، بأدلة منها :

(١) حديث رافع بن خديج - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .

واعترض على حديث رافع بما يلى :

أنه لاتعارض بين ما ذكر فى الحديث ، وبين تأخير العصر قبل تغير الشمس ، فانه يمكن فى الباقي الى الغروب عمل مثل هذا العمل .^(١)

ولعله يمكن الاجابة على هذا الاعتراض بما يلى :

إذا كان نحر الجزور وتقسيمه وطبخه والاكل منه قبل مغيب الشمس ممكن فى الصيف مع تأخير العصر ، فكيف يمكن تأخيرها مع عمل هذه الاشياء فى الشتاء قبل مغيب الشمس ؟ مع أنكم لم تفرقوا بين الشتاء وبين الصيف .

(٢) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية ،

فيذهب الذاهب الى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعة) .

^(٢)

أخرجه البخارى .

^(٣)

وفى رواية - عند مسلم - قال : (كنا نصلى العصر ثم

يخرج الانسان الى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر) .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

(١) ينظر : فتح القدير ٢٢٧/١ ، شرح معانى الآثار ١٩٤/١ .

(٢) الصحيح ٢٢٩/١ ، باب وقت العصر ، حديث ٢٧ .

(٣) الصحيح ٤٣٣/١ ، باب استحباب التكبير بالعصر ، حديث ١٩٤، ١٩٢ .

حيث أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في حال لم تتغير فيها الشمس وهو معنى قوله في الحديث : (والشمس مرتفعة حية) أي بيضاء نقية لم تتغير .^(١)

الاجابة على هذا الاعتراض :

قال النووي : "في الحديث المبادرة لصلاة العصر أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو ثلاثة والشمس بعد لم تتغير بصفرة ونحوها ، إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله ، ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة وقال العلماء : منازل بنى عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وهذا يدل على المبالغة في تعجيل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت صلاة بنى عمرو في وسط الوقت ، ولولا هذا لم يكن فيه حجة " .^(٢)

(٣) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس لم تخرج من حجرتها) . أخرجه البخارى .^(٣)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث ما يلى :

قال الطحاوى : لادلالة في هذا الحديث على التعجيل ، لاحتمال أن الحجرة كانت قميرة الجدار ، فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها ، فيدل على التأخير لاعلى التعجيل .^(٤)

ورد هذا الاعتراض بما يلى :

-
- (١) ينظر : فتح القدير ٢٢٧/١ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/٥ .
(٣) الصحيح ٢٢٨/١ ، باب وقت العصر ، حديث ٢١ .
(٤) ينظر : شرح معاني الآثار ١٦٣/١ بتصريف .

قال ابن حجر : " انما ذكره من الاحتمال انما يتمور مع اتساع الحجرة ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر النبی صلى الله عليه وسلم لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقيا فی قعر الحجرة المنيرة الا والشمس قائمة مرتفعة ، والا متى مالت جدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجرة ، ولو كانت (١)
الجدر قصيرة " .

ادلة الحنفية :

استدل الحنفية على أن المستحب فی صلاة العصر هو تأخيرها ، مادامت الشمس بيضاء نقية لم يدخلها تغير فی الشتاء والصيف ، بأدلة منها :

(١) حديث عبد الواحد بن نافع قال : (دخلت مسجد المدينة فأذن مؤذن بالعصر ، وشيخ جالس فلامه ، وقال ان أبى أخبرنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتأخير هذه الصلاة ، فسألت عنه فقالوا : هذا عبد الله ابن رافع بن خديج) . أخرجه الدارقطنى . (٢)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

قال الدارقطنى فيما أخبرنا عنه أبو بكر بن الحارث : "هذا حديث ضعيف الاسناد ، والمحيح عن رافع ، وغيره ضد هذا (٣)
ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة " .
(٢) ماورد عن زياد بن عبد الله النخعى ، قال : (كنا

(١) فتح البارى ٢/٢٦٠ .

(٢) السنن ١/٢٥١ ، باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الرواية فى ذلك ، حديث ٤ .

(٣) ينظر : تنقيح التحقيق ١/٦٦٢ ، نصب الراية ١/٢٤٥ .

جلوسا مع على - رضى الله عنه - فى المسجد الاعظم فجاء
المؤذن ، فقال : الصلاة يا أمير المؤمنين ، فقال :
اجلس فجلس ، ثم عاد فقال له ذلك ، فقال على : هذا
الكلب يعلمنا السنة ، فقام على فملى بنا العصر ، ثم
انصرفنا فرجعنا الى المكان الذى كنا فيه فجثونا
للكعب لنزول الشمس للمغيب نترآها) .

(١)

أخرجه الدارقطنى .

(٢)

وقال الحاكم : "صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .

(٣)

ووافقه الذهبى .

وقال الزيلعى : "هذا الاثر فى حكم المرفوع ، أو قريب

(٤)

منه لذكر السنة فيه" .

واعترض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :

قال الدارقطنى : "زياد بن عبد الله النخعى ، مجهول

(٥)

لم يرو عنه غير العباس بن ذريح" .

(٣) فى تأخير صلاة العصر الى آخر وقتها اتاحة الفرصة

(٦)

لتكثير النوافل قبلها لكراهتها بعد العصر .

ويمكن الاعتراض على هذا الدليل بما يلى :

ان هذا اجتهاد من علماء الحنفية مع وجود النص ،

ولاجتهاد مع وجود النص .

(١) السنن ٢٥١/١ ، باب ذكر المواقيت ، حديث ٣ .

(٢) المستدرك ١٩٢/١ .

(٣) التلخيص مع المستدرك ١٩٢/١ .

(٤) نصب الراية ٢٤٦/١ .

(٥) السنن ٢٥١/١ .

(٦) ينظر : بدائع الصنائع ١٢٦/١ ، فتح القدير ٢٢٧/١ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ما ذهب إليه الجمهور - من أن تقديم صلاة العصر في أول
وقتها أفضل من تأخيرها إلى آخر وقتها - هو الراجح ، وذلك
لما يلي :

- (١) كثرة الأدلة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وأصحابه أنهم كانوا يواظبون عليها في أول وقتها .
- (٢) صحة هذه الأدلة وصراحتها فيما دلت عليه .
- (٣) أن في تقديمها براءة للذمة ، وأن أخرها فانه لا يدرى
ماذا يعرض له من مرض وغيره .
- (٤) الأدلة العامة على فضل أداء الصلاة في وقتها .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الرابعة : صلاة الفجر فى أول وقتها

إرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى ابن ماجه بسنده ، عن مغيث بن سمى قال : (صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس ، فلما سلم ، أقبلت على ابن عمر ، فقلت : ماهذه الصلاة ؟ قال : هذه صلاتنا كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر فلما طعن عمر أسفر بها عثمان) .

(٢)

صححه الألبانى .

وقال الخطابى : "وقد احتج من رأى التغليس بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - " .

وقال : "... وهو الثابت من فعل أبى بكر وعمر ، وغيرهما " .

(٣)

غريب الاثر :

(٤)

الغلس : "هو اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل" .

(١) السنن ٢٢١/١ ، قال حدثنا عبد الرحمن بن ابراهيم الدمشقى ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعى ، ثنا نهيك بن مريم الأوزاعى ، ثنا مغيث بن سمى .
وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٧٦/١ ، والهمدانى فى الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٠٤ .

وينظر : المغنى لابن قدامة ٤٣٩/١ .

(٢) صحيح ابن ماجه ١١١/١ ، ارواء الغليل ٢٧٩/١ .

(٣)، (٤) معالم السنن مع مختصر سنن أبى داود ٢٤٥، ٢٤٤/١ .

فقه الصديق في هذه المسألة :

تدل الروايات على أن الصديق - رضى الله عنه - كان يحافظ على صلاة الصبح في أول وقتها . ولعله يستفاد من هذا بأنه يرى أن صلاة الصبح في أول وقتها أفضل من تأخيرها إلى آخر وقتها .

ما يؤيد فقه الصديق :

ويؤيد ما ذهب إليه الصديق ويقويه ، من أن أول وقت صلاة الفجر أفضل من آخره ، ما هو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس) . أخرجه البخاري ومسلم .

مذاهب الفقهاء في تقديم صلاة الفجر في أول وقتها :

اختلف العلماء في أفضلية تقديم صلاة الصبح في أول

وقتها على قولين :

- (١) متلفعات بمروطهن : اللفاح : ثوب يجلل به الجسد كله : أى متجللات بكساء اشتمل على كل الجسد .
النهاية في غريب الحديث ١٦١/٤ .
والمروط : جمع مرط بكسر الميم ، وهو كساء معلّم من خزف أو صوف أو غير ذلك . فتح الباري ٥٥/٢ .
(٢) الصحيح ٢٤٠/١ ، باب وقت الفجر ، حديث ٥٥ .
(٣) الصحيح ٤٤٦/١ ، باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها ، حديث ٢٣٠ .

القول الأول :

(١) (٢) (٣)
ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة الى أن
تقديم صلاة الفجر والتغليس بها أفضل من الاسفار بها .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٤)
ذهب علماء الحنفية الى أن الاسفار بملاة الفجر أفضل من
التغليس بها ، ماعدا النساء وصلاة الصبح بمزدلفة ، فإن
التغليس للنساء مطلقا ، وصلاة الصبح بمزدلفة للحاج أفضل من
الاسفار بها .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على أن التغليس بملاة الفجر هو الأفضل ،
بأدلة منها :
(١) حديث عائشة - رضى الله عنها وقد تقدم ذكره .

-
- (١) ينظر : المدونة ٦١/١ ، مقدمات ابن رشد ١٥١/١ ، مواهب
الجليل ٤٠٥،٤٠٣/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية
الدسوقي ١٨٠/١ .
(٢) ينظر : المجموع ٥١/٣ ، مغنى المحتاج ١٢٤/١ ، نهاية
المحتاج ٣٧١/١ ، فتح القريب المجيب ، الغزى ، محمد
ابن قاسم (مصر : دار احياء الكتب العربية) ص ١٢ .
(٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٤٣٩/١ ، الانصاف
٤٣٨/١ ، غاية المنتهى ١٠٠/١ .
(٤) ينظر : الاصل ١٤٦/١ ، بدائع الصنائع ١٢٤/١ ، تبیین
الحقائق ٨٢/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار
٣٦٦/١ .
وحد الاسفار عند الحنفية : أن يبدأ فى وقت يبقى منه
بعد أدائها الى آخر الوقت مالم يظهر فساد صلاته أعادها
بقراءة مسنونة مرتلة مابين الخمسين والمستين قبل طلوع
الشمس . اهـ

(٢) حديث قتادة عن أنس - رضى الله عنهما - قال : (تسحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت ، فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة ، قلت لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما فى الصلاة ؟ قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية) . أخرجه البخارى ومسلم .
(١) (٢)

(٣) حديث سهل بن سعد - رضى الله عنه - قال : (كنت أتسحر فى أهلى ثم يكون سرعة بى أن أدرك الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) . أخرجه البخارى .
(٣)

(٤) حديث جابر - رضى الله عنه - أن النبی صلى الله عليه وسلم (صلى المصبح بغلس) . أخرجه البخارى ومسلم .
(٤) (٥)

واعترض الحنفية على الاستدلال بهذه الأحاديث بما يلى :
أولا : يحمل التغليس قبل أن تؤمر النساء بالقرار فى البيوت ، فلما أمرت النساء بالقرار نسخ التغليس .
(٦) (٧) (٨)
ثانيا : "أن التغليس منسوخ بحديث الاسفار" .

وأجيب عن دعوى النسخ بما يلى :

قال الحازمى : "زعم الطحاوى أن حديث الاسفار ناسخ لحديث التغليس ، وذكر الأحاديث التى رويت فى تغليس النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الصحابة بالفجر ، ثم زعم

-
- (١) الصحيح ٢٣٩/١ ، باب وقت الفجر ، حديث ٥٣ .
(٢) الصحيح ٧٧١/١ ، باب فضل السحور ، حديث ٤٧ .
(٣) الصحيح ٢٤٠/١ ، باب وقت الفجر ، حديث ٥٤ .
(٤) الصحيح ٢٣٣/١ ، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، حديث ٣٧ .
(٥) الصحيح ٤٤٦/١ ، باب التكبير بالصبح ، حديث ٢٣٣ .
(٦) ينظر : بدائع الصنائع ١٢٥/١ .
(٧) شرح معانى الآثار ١٨٤/١ ، نصب الراية ٢٣٩/١ .
(٨) حديث الاسفار سيأتى ذكره قريبا ضمن أدلة الحنفية .

(١)
 أن ليس فيها دليل على الأفضل ، وإنما ذلك فى حديث رافع ،
 واستدل على النسخ بفعلهم أنهم كانوا يدخلون مغلسين
 ويخرجون مسقرين . والأمر على خلاف ماذهب اليه أبو جعفر
 الطحاوى لأن حديث تغليس النبى صلى الله عليه وسلم ثابت
 وأنه داوم عليه الى أن فارق الدنيا ، ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يداوم الا على ما هو الأفضل ، وكذلك
 أصحابه من بعده تأسيا به صلى الله عليه وسلم " .
 (٢)

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لقولهم أن الأفضل الاسفار بملة الفجر ،
 بأدلة منها :

(١) حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : (أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر) .
 أخرجه الترمذى وقال عنه : "حديث حسن صحيح" .
 (٣) (٤) (٥) (٦)
 وأخرجه أيضا أبو داود ، وابن ماجه ، والنسائى .
 ونقل تصحيح الترمذى ووافقه عليه ابن الجوزى والزيلعى
 (٧) (٨)
 والحافظ ابن حجر .
 (٩)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

- (١) يقصد أن الأفضل عند الطحاوى فى حديث الاسفار الذى
 سيأتى قريبا .
- (٢) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٠٣ .
- (٣) السنن ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ ، باب ماجاء فى الاسفار بالفجر ،
 حديث ١٥٤ .
- (٤) السنن ٢٩٤/١ ، باب فى وقت الصبح ، حديث ٤٢٤ .
- (٥) السنن ٢٢١/١ ، باب وقت صلاة الفجر ، حديث ٦٧٢ .
- (٦) السنن ٢٧٢/١ ، باب الاسفار ، حديث ٢٧ .
- (٧) ينظر : تنقيح التحقيق ٦٥٤/١ .
- (٨) ينظر : نصب الراية ٢٣٥/١ .
- (٩) ينظر : الدراية ١٠٣/١ .

أورد الجمهور عدة احتمالات على مفهوم الاسفار فى هذا الحديث ، أقواها فى نظرى :

هو أن المراد بالحديث الدخول بصلاة الفجر فى وقت الغلس وإطالة القراءة حتى يظهر الاسفار .^(١)

قال ابن القيم بعد ذكر هذا الحديث : "وهذا بعد ثبوته إنما المراد به الاسفار دوماً لا ابتداءً ، فيدخل فيها مغلساً ويخرج منها مسفراً كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ، فقوله موافق لفعله لا مناقض له ، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر الأعظم خلافة " .^(٢)

وقد يرد اعتراض على حمل الحديث على هذا المحمل : وهو : كيف يمكن الجمع بين الدخول فى صلاة الفجر بغلس والخروج منها فى وقت الاسفار ، وبينما حديث عائشة المتقدم قد جاء فيه : (أن النساء ينقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس) .

قال صاحب تحفة الأحوذى للرد على هذا الاعتراض :
"قلت : نعم لكن يمكن أن يقال : انه كان أحياناً ويدل عليه حديث أبى برزة ففيه : (وكان ينفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ويقرأ بالسنتين الى المائة) . رواه البخارى" . ومسلم أيضاً .^{(٣)(٤)(٥)}

-
- (١) ينظر المراجع الآتية لمن أراد أن يطلع على جميع الاحتمالات التى ذكرها الجمهور : المجموع ٥٣/٣ ، معالم السنن ٥٤٥/١ ، تنقيح التحقيق ٦٥٣/١ وما بعدها ، تحفة الأحوذى ٤٨١/١ .
(٢) اعلام الموقعين ٣٨٣/٢ .
(٣) الصحيح ٣٠٦/١ ، باب القراءة فى الفجر ، حديث ١٥٩ .
(٤) تحفة الأحوذى ٤٨٢/١ .
(٥) الصحيح ٤٤٧/١ ، باب التكبير بالصبح ، حديث ٢٣٧ .

(٢) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال :
 (مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير
 وقتها الا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ،
 ويملى الصبح من الغد قبل وقتها) .
 (١) (٢)
 أخرجه البخارى ، ومسلم .

قال الزيلعى : "قال العلماء : يعنى وقتها المعتاد فى
 كل يوم ، لانه صلاها قبل الفجر ، وانما غلس بها جدا ، وهذا
 دليل على أنه عليه السلام يسفر بالفجر دائما ، قلما صلاها
 بغلس" .
 (٣)

واعترض الجمهور على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
 قال النووى : "وأما الجواب عن حديث عبد الله بن
 مسعود - رضى الله عنه - وما فى معناه : أن النبى صلى الله
 عليه وسلم صلى الفجر فى هذا اليوم قبل عاداته فى باقى
 الايام ، وصلى فى هذا اليوم فى أول طلوع الفجر ليتسع الوقت
 لمناسك الحج ، وفى غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر
 قدر ما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه ، فقلوه : قبل
 ميقاتها ، معناه : قبل ميقاتها المعتاد بشئ يسير" .
 (٤)

وأما دعوى أنه عليه السلام كان يسفر بالفجر دائما فرد
 عليها صاحب تحفة الأحوذى بقوله :

"أما القول بأن الاسفار كان معتادا له صلى الله عليه
 وسلم ، باطل جدا بل معتاده صلى الله عليه وسلم هو التغليس
 كما يدل عليه حديث عائشة وحديث أبى مسعود وغيرهما" .
 (٥)

-
- (١) الصحيح ٣٢٠/٢ ، باب من يملئ الفجر بجمع ، حديث ٢٦٥ .
 (٢) الصحيح ٩٣٨/١ ، باب استحباب زيادة التغليس يوم النحر
 حديث ٢٩٢ .
 (٣) نصب الراية ٢٣٩/١ .
 (٤) المجموع ٥٣/٣ .
 (٥) تحفة الأحوذى ٤٨٠/١ .

(٣) مارواه الطحاوى بسنده ، عن ابراهيم النخعى أنه قال :
(ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على
(١)
شئ ما اجتمعوا على التثوير) .

وقد نقل الكمال بن الهمام هذا الاثر بسنده عن الطحاوى
وقال : "هذا اسناد صحيح ، ثم قال : ولا يجوز اجتماعهم على
خلاف ما فارقههم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم" .
(٢)

واعترض الجمهور على الاستدلال بكلام النخعى بما يلى :

قال صاحب تحفة الاخوذى : ان دعوى اجماع الصحابة باطلة
جدا ، كيف وقد قال الترمذى فى باب التغليس : وهو الذى
اختاره غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم
ابو بكر وعمر ... الخ

وقال الحافظ ابن عبد البر : صح عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان ، أنهم كانوا
يغلسون .

وروى الطحاوى فى شرح الآثار ، عن جابر بن عبد الله
قال : كانوا يصلون الصبح بغلس ، وروى عن المهاجر أن عمر
ابن الخطاب كتب الى أبى موسى : أن صل الصبح بسواد أو قال
بغلس ، وأطل القراءة ... فلما عرفت هذا كله ظهر لك ضعف
(٣)
قول ابراهيم النخعى المذكور .

(١) شرح معانى الآثار ١/ ١٨٤ .

(٢) فتح القدير ١/ ٢٢٥ .

(٣) ينظر : تحفة الاخوذى ١/ ٤٨٠ بتصرف .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من أن التغليس بمصلاة الفجر - هو
الراجع وذلك لما يلي :

(١) صحة أدلة الجمهور ، وكثرتها ، ومراحتها في دلالتها
على المطلوب ، بل وأغلبها نص في محل النزاع .
(٢) قلة أدلة الحنفية ، وعدم مراحتها في الدلالة على
المطلوب ، وأن أغلبها محتمل ، والاحتمال يسقط الاستدلال
بها .

(٣) أن أدلة الجمهور تقويها أدلة كثيرة منتشرة في كتب
الصالح ، تدل على أن أفضل الصلاة لأول وقتها .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الخامسة : الاذان شعار الايمان

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الاولى :

(١)

روى عبد الرزاق بسنده ، عن الزهرى : أن أبى بكر
الصديق قال : (الاذان شعار الايمان) .

الرواية الثانية :

(٢)

روى المروزي بسنده ، عن أبى العالية قال : كان أبى
بكر - رضى الله عنه - اذا بعث جيشا الى أهل الردة قال :
(اجلسوا قريبا منهم ، فان سمعتم اذاننا الى طلوع الشمس ،
والا فاغثوا عليهم) .

فقه الاثرين :

يدل الاثران السابقان على أن الصديق - رضى الله عنه -
يرى أن الاذان شعار من شعائر المسلمين الظاهرة ، وهو دلالة
التمسك بالاسلام والدخول فيه ، ولذا يرى - رضى الله عنه -
عدم مقاتلة البلاد التى يسمع فيها الاذان .

(١) المصنف ٤٨٣/١ ، قال : عن معمر ، عن الزهرى .
(٢) تعظيم قدر الصلاة ، المروزي ، محمد بن نصر ، تحقيق
عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، الطبعة الاولى
(المدينة المنورة : مكتبة الدار ١٤٠٦هـ) ٩٢٣/٢ ، قال
حدثنا اسحاق ، قال : اسحاق بن سليمان الرازى قال :
حدثنا أبو جعفر ، عن الربيع ، عن أبى العالية .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٣١ ، كنز العمال
٦٥٩/٥ .

ما يؤيد هذين الاثرين :

ويؤيد هذين الاثرين مارواه أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : أن النبى صلى الله عليه وسلم (كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع اذاننا كف عنهم وان لم يسمع اذاننا أغار عليهم ، قال : فخرجنا الى خيبر فانتهينا اليهم ليلا فلما أصبح ولم يسمع اذاننا ركب وركبت خلف أبى طلحة ...) الحديث .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى أن الاذان شعار من شعائر الاسلام الظاهرة
وترك مقاتلة البلاد التى يسمع فيها الاذان :

(٣)
اتفقت المذاهب الأربعة على أن الاذان شعار من شعائر المسلمين الظاهرة ، وعدم مقاتلة أهل البلاد التى يسمع فيها الاذان .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

-
- (١) الصحيح ٢٥١/١ ، باب ما يحقن بالاذان من الدماء ، حديث ٧
(٢) الصحيح ٢٨٨/١ ، باب الامساك عن الاغارة على قوم فى دار الكفر اذا سمع فيهم الاذان ، حديث ٩ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ١٣٣/١ ، فتح القدير ٢٤٠/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٢٤/١ ، البحر الرائق ٢٥٥/١ .
وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٤٢٢/١ ، الفواكه الدوانى ١٩٩/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٩٢/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٨١/٣ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٤٦٠/١ ، مغنى المحتاج ١٣٤/١ ، نهاية المحتاج ٤٠٢/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٤٦١، ٤٢٤/١ ، كشف القناع ٢٣٤/١ ، شرح منتهى الارادات ١٢٤/١ .

الأدلة :

استدل العلماء على أن الأذان شعار من شعائر المسلمين
الظاهرة ، وعلى عدم مقاتلة البلاد التي يسمع فيها الأذان
بأدلة منها :

- (١) حديث أنس - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) الآثار المروية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه -
وقد تقدم ذكرها .
- (٣) الاجماع : فقد حكى الاجماع على هذا : ابن هبيرة ،
(٢)
وصاحب رحمة الأمة .

(١) ينظر : الافصاح ١٠٨/١ .
(٢) ينظر : رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ٢٦ .

المسألة السادسة : صيغة الاذان

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

ذكر ابن حزم : اذان أهل مكة ، واذان أهل المدينة ، واذان أهل الكوفة ، وأن نقلها منقول نقل الكافة .
ثم قال : "فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك ، وكان الاذان بمكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمعه عليه السلام إذا حج ، ثم يسمعه أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، بعده عليه السلام ، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقية الصحابة ، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة - فمن الباطل الممتنع المحال الذى لا يحل أن يظن بهم - رضى الله عنهم - أن أهل مكة بدلوا الاذان وسمعه أحد هؤلاء الخلفاء - رضى الله عنهم - أو بلغه والخلافة بيده - فلم يغير ، هذا ما لا يظنه مسلم ، ولو جاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق" .

وقال : "ثم سكن الكوفة على بن أبى طالب ، الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة ، ثم الحسن ابنه - رضى الله عنهما - الى أن سلم الأمر لمعاوية - رحمه الله تعالى - فمن المحال أن يغير الاذان ولا ينكر تغييره على والحسن ، ولو جاز ذلك على على ، لجاز مثله على أبى بكر وعمر وعثمان ، وحاشا لهم من هذا ، فما يظن هذا بهم ولا باحد

(١)
منهم مسلم أصلاً .

الرواية الثانية :

(٢)
روى ابن أبي شيبة بسنده ، عن أبي محذورة : (أنه أذن
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي بكر وعمر وكان آخر
أذانه الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله) .

فقه الصديق في هذه المسألة :

يدل كلام ابن حزم على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
جواز الأذان سواء بأذان أهل المدينة ، أو أذان أهل مكة ،
أو أذان أهل الكوفة^(٣) ، ويدل على هذا عدم انكاره على أذان
أهل مكة حين حجه ، وعدم انكاره على أذان عماله في الكوفة
بالإضافة إلى سكناه بالمدينة فهو مقر لما يؤذن بها من
صيغة .

اختيار العلماء لصيغ الأذان :

ورد الأذان بعدة صيغ متقاربة واختار كل مذهب صيغة
وذلك بحسب ما يروونه أفضل من غيره من الصيغ الأخرى .

-
- (١) المحلى ١٥٤/٣ .
(٢) المصنف ٢٠٦/١ ، قال : حدثنا أبو خالد ، عن حجاج ، عن
عطاء عن أبي محذورة .
(٣) سيأتي قريباً صيغ أذان أهل جميع هذه البلاد .

أولا : اختيار الحنفية والحنابلة لصيغة الاذان :

(١) ذهب الحنفية ، والحنابلة الى اختيار الصيغة الواردة
 فى حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه - رضى الله عنه -
 قال : "ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس
 يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بى وأنا نائم رجل
 يحمل ناقوسا فى يده ، فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟
 قال : وما تمنع به ، قلت : ندعو به الى الصلاة قال : أفلا
 أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له : بلى . قال : فقال :
 تقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ،
 أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن
 محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حى على
 الصلاة ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، حى على الفلاح ،
 الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، قال : ثم استأخر
 عنى غير بعيد ، ثم قال : وتقول اذا أقيمت الصلاة : الله
 أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا
 رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة
 قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ،
 فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته
 بما رأيت فقال : (انها لرؤيا حق ان شاء الله ، فقم مع بلال
 فألق عليه مارأيت فليؤذن به ، فانه أئدى صوتا منك) فقامت

(١) ينظر : المبسوط ١٢٨/١ ، بدائع الصنائع ١٤٧/١ ، فتح
 القدير ٢٤١/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٤٣/١ .
 (٢) ينظر : المغنى ومعنه الشرح الكبير ٤٥٠/١ ، المبدع
 ٣١٦/١ ، الانصاف ٤١٣/١ ، كشاف القناع ٢٣١/١ .

مع بلال ، فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به ، قال : فسمع ذلك عمر ابن الخطاب وهو فى بيته ، فخرج يجر رداءه ، ويقول : والذى بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قلله الحمد) .

(١) (٢)

أخرجه أبو داود ، وابن ماجه .

(٣)

قال الترمذى : "حديث عبد الله بن زيد حسن صحيح" .

وقال الألبانى بعد تحسينه للحديث : "صححه البخارى ،

(٤)

وابن خزيمة ، وكذا الترمذى ، والنووى ، وغيرهم" .

ثانيا : اختيار المالكية لميغة الاذان :

(٥)

اختار المالكية صيغة الاذان التى يكون التكبير الذى

(٦)

فى البداية مثنى من غير تربيع ، وهذا مروي عن أبى يوسف ، ومحمد بن الحسن من الحنفية .

وايضا اختار المالكية اضافة الى التثنية ترجيع

الشهادتين واحتجوا برواية من روايات حديث أبى محذورة

- رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه هذا

الاذان (الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ،

(١) السنن ٣٣٧/١ ، باب كيف الاذان ، حديث ٤٩٩ .

(٢) السنن ٢٣٢/١ ، باب بدء الاذان ، حديث ٧٠٦ .

(٣) السنن ٣٥٩/١ ، باب ماجاء فى بدء الاذان ، حديث ١٨٩ .

(٤) مشكاة المصابيح ، التبريزى ، محمد بن عبد الله الخطيب ، تحقيق ناصر الدين الألبانى ، الطبعة الثالثة (بيروت : المكتب الاسلامى ١٤٠٥هـ) ٢٠٦/١ .

(٥) ينظر : تنوير المقالة فى حل ألفاظ الرسالة ، التتائى محمد بن ابراهيم بن خليل ، تحقيق عايش عبد العال شبير ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ، ٦٥٤/١ ، مواهب الجليل ٤٢٤/١ ، شرح الزرقانى على خليل ١٥٧/١ ، الفواكه الدوانى ٢٠١/١ .

(٦) ينظر : حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ١٣٠ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٨٥/١ .

أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله (ثم يعود فيقول : (أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله (مرتين) حتى على الفلاح (مرتين) زاد اسحاق (الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله) . أخرجه مسلم .^(١)

ثالثا : اختيار الشافعية لصيغة الاذان :

(٢)
اختار الشافعية صيغة الاذان التي يكون التكبير الاول فيها تربيعا ، ويكون فيها ترجيع الشهادتين .
واحتجوا برواية من روايات أبي محذورة - رضى الله عنه - قال : " ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين هو بنفسه فقال : (قل : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله) (مرتين مرتين) .

قال : (ثم ارجع فمد من صوتك : أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله) " .

(١) الصحيح ٢٨٧/١ ، باب صفة الاذان ، حديث ٣٧٩ .
(٢) ينظر : المجموع ٩٣/٣ ، المسائل الفقهية التي انفرد بها الشافعي دون اخوانه من الائمة ، الحافظ ابن كثير تحقيق الدكتور ابراهيم بن علي صندوقى ، الطبعة الاولى (المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ١٤٠٦هـ) ص ٧٦ مغنى المحتاج ١٣٦/١ ، نهاية المحتاج ٤٠٩/١ .

(١) أخرجه الشافعى ، وأبو داود ، وابن ماجه .
(٢)
(٣)

قال الترمذى : "حديث أبى محذورة فى الاذان حديث صحيح
(٤)
وقد روى من غير وجه " .

(٥)
وقال النووى : "اسناده صحيح" .

الصيغة المختارة :

قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم عدة صيغ للاذان متقاربة فمن جاء بأحد هذه الصيغ فقد جاء بالسنة ولكن ينبغى للمسلم أن لا يداوم على صيغة واحدة ، ويترك ماعداها ، لأن هذا يعتبر اهمالا لبعض ماورد عن النبى عليه الصلاة والسلام ، بل الذى ينبغى أن يفعل هو أن يفاير بين الصيغ فيؤذن فى وقت بصيغة وفى آخر بصيغة ، وهكذا .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : وأما الترجيع وتركه ، وتثنية التكبير وتربيعة ، وتثنية الاقامة وافرادها ، فقد ثبت فى صحيح مسلم والسنن ... - ثم ذكر مواطن الحديث - .
وقال : "واذا كان كذلك فالصواب مذهب أهل الحديث ، ومن وافقهم وهو تسويغ كل ماثبت من ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم لا يكرهون شيئا من ذلك ، اذ تنوع صفة الاذان والاقامة ، كتنوع صفة القراءات والتشهدات ، ونحو ذلك . وليس لأحد أن يكره ماسننه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته

(١) ترتيب مسند الامام الشافعى ، رتبته محمد عابد السندى ، تحقيق يوسف على الزواوى وعزت العطار (بيروت : دار الكتب العلمية) ٥٩/١ ، باب الاذان ، حديث ١٧٧ .

(٢) السنن ٣٤٠/١ ، باب كيف الاذان ، حديث ٥٠٠ .

(٣) السنن ٢٣٤/١ ، باب الترجيع فى الاذان ، حديث ٧٠٨ .

(٤) السنن ٣٦٦/١ ، باب الترجيع فى الاذان ، حديث ١٩١ .

(٥) المجموع ٩٠/٣ .

ثم قال : ومن تمام السنة فى مثل هذا : أن يفعل هذا تارة ، وهذا تارة ، وهذا فى مكان ، وهذا فى مكان ، لأن هجر ماوردت به السنة ، وملازمة غيره ، قد يفضى الى أن يجعل السنة بدعة ، والمستحب واجبا ، ويفضى ذلك الى التفرق والاختلاف ، اذا فعل آخرون الوجه الآخر .

(١) أى مما وردت به السنة أيضا .
(٢) مجموع الفتاوى ٦٥/٢٢ وما بعدها بتصريف ، ومثله فى القواعد النورانية ، شيخ الاسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد حامد الفقى ، الطبعة الثانية (لاهور : ادارة ترجمان السنة ١٤٠٤هـ) ص ٤١ .

المسألة السابعة : التشويب فى أذان صلاة الفجر

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن أبى محذورة أنه : (أذن
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأبى بكر ولعمر ، فكان
يقول فى أذانه : الصلاة خير من النوم) .
(٢)
أورده الحافظ الزيلعى ولم يتعقبه بشئ .

الرواية الثانية :

(٣)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن ابن مسلم أن رجلا سأل
طاووسا جالسا مع القوم فقال : "ياأبا عبد الرحمن متى قيل
الصلاة خير من النوم ؟ فقال طاووس : أما انها لم تقل على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن بلالا سمعها فى
زمان أبى بكر بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقولها رجل غير مؤذن فأخذها منه ، فأذن بها ، فلم يمكن
أبو بكر الا قليلا ، حتى اذا كان عمر قال : لو نهينا بلالا عن
هذا الذى أحدث ، وكأنه نسيه فأذن به الناس حتى اليوم " .
وهذا غير صحيح لأن التشويب ثابت فى عهد النبى صلى
الله عليه وسلم كما سيأتى . وتحمل هذه الرواية على أن
الراوى لم يعلم بذلك .

-
- (١) المصنف ٢٠٩/١ ، قال : نا أبو خالد الأحمرى ، عن حجاج
عن عطاء ، عن أبى محذورة .
(٢) ينظر : نمب الراية ٢٦٥/١ .
(٣) المصنف ٤٧٤/١ ، قال : عن ابن جريج ، قال : أخبرنى
ابن مسلم .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٣٤ .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية التشويب فى الاذان وهو أن يقول : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم .

وليس فى الاثر ما يدل على تخصيص ذلك بأذان وقت بعينه . ولكن يحمل التشويب الذى فى الاثر بأن ذلك فى أذان صلاة الفجر ، لكى يوافق الأحاديث الصحيحة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، واجماع المسلمين ، كما سيأتى قريباً . قال الشوكانى : "والأحاديث لم ترد بأشباته الا فى صلاة المبح لافى غيرها ، فالواجب الاقتصار على ذلك ، والجزم بأن فعله فى غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره" .^(١)

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من مشروعية التشويب فى أذان صلاة الفجر ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أنس - رضى الله عنه - قال : (من السنة اذا قال المؤذن فى أذان الفجر حى على الفلاح قال : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله) . أخرجه ابن خزيمة .^(٢) قال البيهقى : "اسناده صحيح" .^(٣)

(١) نيل الأوطار ٣٨/٢ .
 (٢) صحيح ابن خزيمة ٢٠٢/١ ، باب التشويب فى أذان المبح ، حديث ٣٨٦ .
 (٣) السنن الكبرى ٤٢٣/١ .

(١) ووافقه النووى ، والحافظ الزيلعى ، والحافظ ابن حجر .
(٢)
(٣)

مذاهب الفقهاء فى التشويب فى اذان صلاة الفجر :

(٤)
اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية التشويب فى اذان
صلاة الفجر .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
واتفقوا أيضا على أن محله بعد "حى على الفلاح" .

الأدلة :

استدل العلماء الى ماذهبوا اليه من مشروعية التشويب
فى اذان صلاة الفجر ، بأدلة منها :
(١) حديث أنس - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٢) حديث أبى محذورة - رضى الله عنه - قال : علمنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم الاذان وقال : (إذا كنت فى

-
- (١) ينظر : المجموع ٩١/٣ .
(٢) ينظر : نصب الراية ٢٦٤/١ .
(٣) ينظر : الدراية ١١٤/١ .
(٤) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ١٤٨/١ ، فتح
القدير ٢٤٢/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٢٣/١ ، حاشية
الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ١٣١ .
وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٤٦ ،
مواهب الجليل ٤٢٥/١ ، شرح الزرقانى على خليل ١٥٧/١ ،
حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ١٩٢/١ .
وينظر مراجع الشافعية : فتح الجواد ١٠٥/١ ، مغنى
المحتاج ١٣٦/١ ، نهاية المحتاج ٤٠٩/١ ، فتح العلام
بشرح مرشد الأنام ، الحردانى ، محمد عبد الله ، تصحيح
محمد النجار ، الطبعة الثالثة (دار السلام ١٤٠٨هـ)
١٢١/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المبدع ٣١٨/١ ، الانصاف ٤١٣/١
التنقيح المشبع ص ٣٩ ، السلسبيل فى معرفة الدليل ،
حاشية على زاد المستقنع ، صالح بن ابراهيم البليهى ،
الطبعة الثالثة (الرياض : مطابع دار الهلال للاؤفست
١٤٠١هـ) ٨٨/١ .

المصباح فقل : الصلاة خير من النوم مرتين) .
(١) (٢)
أخرجه أبو داود ، والنسائي .

قال الحافظ ابن حجر : "قال الرافعي : قد ثبت" .

وقال ابن حجر أيضا : "ذكره أبو داود من طرق أخرى عن

أبي محذورة : منها ما هو مختصر ، وصححه ابن خزيمة من طريق
(٣) (٤)
ابن جريج" . ووافقه الشوكاني .

(٣) الاجماع :

فقد أجمعت الأمة على مشروعية التشويب في أذان صلاة
(٥) (٦)

الفجر ، وممن نقل الاجماع : ابن حزم ، ووافقه ابن تيمية ،
(٧) (٨)

وقد نقل الاجماع أيضا : ابن هبيرة ، وصاحب رحمة الأمة .

-
- (١) السنن ٣٤٠/١ ، باب كيف الاذان ، حديث ٥٠١٠٥٠٠ .
(٢) السنن ٧/٢ ، باب الاذان في السفر .
(٣) تلخيص الحبير ٢١٣/١ .
(٤) ينظر : نيل الأوطار ٣٨/٢ .
(٥) ينظر : مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات ، ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد (بيروت دار الكتب العلمية) ص ٢٧ .
(٦) نقد مراتب الاجماع ، شيخ الاسلام ابن تيمية ، مطبوع مع مراتب الاجماع لابن حزم (بيروت : دار الكتب العلمية) ص ٢٧ .
(٧) ينظر : الافصاح ١١١/١ .
(٨) ينظر : رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٢٦ .

المسألة الثامنة : رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
المسألة التاسعة : رفع اليدين للركوع وللرفع منه

لقد اتفقت الروايات عن الصديق - رضى الله عنه - فى اثبات رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام .
أما رفع اليدين للركوع ، وللرفع منه ، فقد تعارضت الروايات عن الصديق - رضى الله عنه - وفيما يلى تفصيل ذلك ثم محاولة الجمع بينهما ، أو بترجيح بعضها على بعض .

أولا : الروايات التى أثبتت رفع اليدين عند
تكبيرة الاحرام وللركوع ، وللرفع منه :
الرواية الاولى :

(١)
روى البيهقى بسنده ، عن محمد بن اسماعيل السلمى قال (صليت خلف أبى النعمان محمد بن الفضل ، فرفع يديه حين افتتح الصلاة ، وحين ركع ، وحين رفع رأسه من الركوع ، فسألته عن ذلك فقال : صليت خلف حماد بن زيد ، فرفع يديه حين افتتح الصلاة ، وحين ركع ، وحين رفع رأسه من الركوع ، فسألته عن ذلك فقال : صليت خلف أيوب السختياني فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، فسألته فقال : رأيت عطاء بن أبى رباح يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ،

(١) السنن الكبرى ٧٣/٢ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار الزاهد أملاء من أصل كتابه قال : قال أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل السلمى .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٢٦ .

فسألته فقال : صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ، واذا ركع ، واذا رفع رأسه من الركوع ، فسألته فقال عبد الله بن الزبير : صليت خلف أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ، واذا ركع ، واذا رفع رأسه من الركوع ، وقال أبو بكر : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ، واذا ركع ، واذا رفع رأسه من الركوع) .

قال البيهقي : "رواته شقات" . ووافقه الحافظ الزيلعي (١)
(٢)
والحافظ ابن حجر .

الرواية الثانية :

قال الامام البخارى : "يروى عن سبعة عشر نفسا من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يرفعون أيديهم عند الركوع ، وعند الرفع منه : أبو قتادة الانصارى ، وأبو أسيد الساعدى البدرى ، ومحمد بن مسلمة البدرى ، وسهل بن سعد الساعدى ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن العباس ، وأنس بن مالك ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو ابن العاص ، وعبد الله بن الزبير ، وواثل بن حجر الحضرمى ومالك بن الحويرث ، وأبو موسى الأشعرى ، وأبو حميد الساعدى (٣)
الانصارى رضى الله عنهم جميعا" .

(١) ينظر : نصب الراية ٤١٧/١ .
(٢) ينظر : تلخيص الحبير ٢٣٢/١ .
(٣) قرة العينيين برفع اليدين فى الصلاة ، البخارى ، محمد ابن اسماعيل ، تحقيق أحمد الشريف ، مراجعة مقبل الوداعى ، الطبعة الاولى (الكويت : دار الارقم ١٤٠٤هـ) ص ٨٠٧ .

وقال البيهقي : "قال الشيخ : وقد روينا عن هؤلاء ،
وعن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب
وجابر بن عبد الله الأنصاري وعقبة بن عامر الجهني وعبد
الله بن جابر البياض رضى الله عنهم" .^(١)
وقال الخطابي : "ذهب أكثر العلماء الى أن الأيدي ترفع
عند الركوع ، وعند رفع الرأس منه ، وهو قول أبى بكر
الصديق وعلى بن أبى طالب" .^(٢)

ثانيا : الرواية التى أثبتت رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
ولكنها نفت رفع اليدين للركوع ، ولرفع منه :

روى الدارقطني بسنده ، عن عبد الله بن مسعود أنه قال
(صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ، ومع أبى بكر ومع عمر
- رضى الله عنهما - فلم يرفعوا أيديهم الا عند التكبيرة
الأولى فى افتتاح الصلاة) .^(٣)

وقال الدارقطني : "تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا
عن حماد ، عن ابراهيم ، وغير حماد يرويه عن ابراهيم مرسل
عن عبد الله من فعله غير مرفوع الى النبى صلى الله عليه
وسلم ، وهو المواب" .^(٤)

(٥) ووافقه الحافظ الزيلعى ، والحافظ ابن حجر .^(٦)

-
- (١) السنن الكبرى ٧٥/٢ .
(٢) معالم السنن ٣٥٢/١ .
(٣) السنن ٢٩٥/١ ، قال : حدثنا أبو عثمان سعيد بن محمد
ابن أحمد الحنات وعبد الوهاب بن عيسى بن أبى حية قالا
نا اسحاق بن أبى اسرائيل نا محمد بن جابر ، عن حماد
عن ابراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : نصب الراية ٣٩٦/١ .
(٦) ينظر : الدراية ١٥١/١ .

(١)

وقال ابن الجوزى : "هذا حديث باطل" .

(٢)

ووافقه الحافظ ابن حجر .

وصاحب الهداية . وقال صاحب الهداية عن سنده :

(٣)

"طريق باطل" .

ومما سبق يتبين من الروايات أن رفع اليدين عند الركوع ، وعند الرفع منه ثابت عن الصديق - رضى الله عنه - وذلك فيما رواه عبد الله بن الزبير عن الصديق - رضى الله عنهم - ثم إن هذه الرواية تتعزز وتتقوى بما رواه بعض الحفاظ عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه .

وأما معارض الثابت عن الصديق - رضى الله عنه - وهو مارواه الدارقطنى عن عبد الله بن مسعود فهو غير صحيح كما بيئه الحفاظ آنفا .

وبهذا لا يكون هناك تعارض بين الروايات بل العمل بما

صح منها .

فقه الصديق - رضى الله عنه - :

تدل الروايات الثابتة عن الصديق - رضى الله عنه - أنه يرى مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه .

(١) الموضوعات ، ابن الجوزى ، عبد الرحمن بن على ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة ابن تيمية ١٤٠٧هـ - ٩٧/٢ .

(٢) ينظر : تلخيص الحبير ٢٣٦/١ .
(٣) الهداية فى تخريج أحاديث بداية ابن رشد ١٠١/٣ .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد ما ذهب اليه الصديق ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام فى الصلاة ، يرفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك اذا رفع رأسه من الركوع ...) الحديث ، أخرجه البخارى ، ومسلم .
(١) (٢)

مذاهب الفقهاء فى رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية رفع اليدين عند

تكبيرة الاحرام ، وأنه سنة من سنن الصلاة .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

- (١) الصحيح ٢٩٤/١ ، باب رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع ، حديث ١٢٤ .
- (٢) الصحيح ٢٩٢/١ ، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين حديث ٢٢ .
- (٣) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ١٤/١ ، الهداية ٤٦/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٥/١ ، العناية بذييل فتح القدير ٢٨٠/١ .
- وينظر مراجع المالكية : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢٤٧/١ ، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك ١١١/١ ، منح الجليل ٢٥٧/١ ، جواهر الاكليل ٥٠/١ .
- وينظر مراجع الشافعية : حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء ، الشاشى القفال ، سيف الدين أبى بكر محمد ابن أحمد ، تحقيق ياسين أحمد ابراهيم دراكه ، الطبعة الاولى (الأردن : مكتبة الرسالة الحديثة ١٩٨٨م) ٩٥/٢ ، منهاج الطالبين ص ١٠ ، نهاية المحتاج ٤٦٣/١ ، حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح جلال الدين المحلى ١٥٦/١ .
- وينظر مراجع الحنابلة : التنقيح المشبع ص ٤٧ ، غاية المنتهى ١٣٢/١ ، كشاف القناع ٣٣٢/١ .

الأدلة :

استدل العلماء على أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة من سنن الصلاة بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - المتقدم ذكره .

(٢) حديث مالك بن الحويرث - رضى الله عنه - قال : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذى بهما أذنيه ، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذى بهما أذنيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع فقال : "سمع الله لمن حمده" فعل مثل ذلك) .
(١) (٢) أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٣) حديث وائل بن حجر - رضى الله عنه - : (أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة كبر ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ، ثم رفعهما ثم كبر فركع ، فلما قال : "سمع الله لمن حمده" رفع يديه ، فلما سجد سجد بين كفيه) . أخرجه مسلم .
(٣)

-
- (١) الصحيح ٢٩٥/١ ، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ، حديث ١٢٥ .
(٢) الصحيح ٢٩٣/١ ، باب استحباب رفع اليدين حذو المفكبين حديث ٢٥ .
(٣) الصحيح ٣٠١/١ ، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى ، حديث ٥٤ .

مذاهب الفقهاء فى رفع اليدين للركوع وللرفع منه :

اختلف العلماء فى رفع اليدين للركوع وللرفع منه على

قولين :

القول الاول :

ذهب الشافعية ^(١) ، والحنابلة الى مشروعية رفع اليدين للركوع وللرفع منه ، وهو سنة من سنن الصلاة ، وبهذا يوافقون الصديق - رضى الله عنه - فى مشروعية رفعهما .

القول الثانى :

ذهب الحنفية ^(٣) ، والمالكية فى المشهور من المذهب الى القول بعدم مشروعية رفع اليدين للركوع وللرفع منه . وبهذا يخالفون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الشافعية ، والحنابلة لما ذهبوا اليه من مشروعية رفع اليدين للركوع ، وعند الرفع منه بأدلة منها :

- (١) ينظر : منهاج الطالبين ص ١١ ، شرح جلال الدين المحلى بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١٥٥/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٦٢٠٦٠/٢ ، نهاية المحتاج ٥٠١٠٤٩٨/١ .
- (٢) التنقيح المشبع ص ٤٨ ، شرح منتهى الارادات ١٨٤٠١٨٣/١ كشف القناع ٣٤٦-٣٤٨ ، الروض المربع بشرح زاد المستقنع ، البهوتى ، منصور بن يونس (الرياض : مكتبة الرياض الحديثة) ٥٩/١ .
- (٣) ينظر : المبسوط ١٤/١ ، الهداية ٥١/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٤٩/١ ، مراقى الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ١٨٩ .
- (٤) ينظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٢٤٧/١ ، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك ١١١/١ ، منح الجليل ٢٥٧/١ ، جواهر الاكليل ٥٠/١ .

(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث مالك بن الحويرث - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٣) حديث وائل بن حجر - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
واعترض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلى :

أولا : أن رفع اليدين للركوع ، والرفع منه منسوخ بما يلى :

(١) حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال :
(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع ، وكلما رفع ، ثم صار الى افتتاح الصلاة ، وترك سوى ذلك) .

(٢) حديث ابن الزبير : (أنه رأى رجلا يرفع يديه من الركوع فقال : مه ، فإن هذا شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تركه) .
(١)

ورد هذا الاعتراض بما يلى :

قال ابن الجوزى : "أن من شرط النسخ أن يكون أقوى من المنسوخ ، وحديث ابن عباس وابن الزبير لا يعرفان أصلا ،
(٢)
والمحفوظ عنهما الرفع" .

(٣)
ووافق الحافظ الزيلعى على هذا .

ثانيا : أن مدار حديث الرفع على ابن عمر ، وقد روى عنهما أنهما لا يرفعان الا فى تكبيرة الاحرام ، فدل

(١) ذكر الحديثين الزيلعى فى نصب الراية ٣٩٢/١ .

(٢) تنقيح التحقيق ٧٧٣/٢ .

(٣) ينظر : نصب الراية ٣٩٢/١ .

(١) عملهما هذا على نسخ الرفع للركوع وللرفع منه .

ورد هذا الاعتراض بما يلي :

قال ابن قدامة : "حديث الرفع رواه : عمر وعلى ووائل ابن حجر ومالك بن الحويرث وأنس وأبو هريرة وأبو أسيد وسهل ابن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو موسى وجابر بن عمير الليثي فصار كالمتواتر الذي لا يتطرق اليه شك مع كثرة روايته وصحة سنده وعمل به الصحابة والتابعون وأنكروا على من لم يعمل به " (٢) .

وقال الحافظ العراقي : "واعلم أنه قد روى رفع اليدين من حديث خمسين من الصحابة منهم العشرة " (٣) .

أدلة الحنفية والمالكية :

استدل الحنفية ، والمالكية لما ذهبوا اليه من عدم مشروعية رفع اليدين للركوع وللرفع منه ، بأدلة منها :

(١) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا ترفع الايدي الا فى سبعة مواطن : حين يفتتح الصلاة ، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت ، وحين يقوم على الصفا ، وحين يقوم على المروة ، وحين يقف مع الناس عشية عرفة ، وبجمع ، والمقامين حين يرمى الجمرة) . أخرجه الطبراني . (٤)

-
- (١) بدائع الصنائع ٢٠٨/١ .
 (٢) المغنى ومعه الشرح الكبير ٥٧٥/١ .
 (٣) تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد ، العراقي ، زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين ، مطبوع مع شرحه طرح التثريب (بيروت : دار احياء التراث العربى) ٢٥٤/٢ .
 (٤) ينظر : نصب الراية ٣٩٠/١ .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

أولا : قال ابن الجوزي : "حديث ابن عباس لا يعرف مسندا
انما هو موقف عليه ، والمعروف عنه ترفع الأيدي في سبعة
(١)
مواطن" .

ثانيا : قال الهيثمي : "فيه محمد بن أبي ليلى وهو
(٢)
ضعيف لسوء حفظه وقد وثق" .

ثالثا : أورد الحافظ الزيلعي عن الشيخ في (الامام)
اعتراضا من خمسة أوجه على هذا الحديث وذكرها في نصب
الرأية أولها - في نظري - قوله : "عن الحكم قال : ان في
جميع الروايات ترفع الأيدي في سبعة مواطن ، وليس في شيء
منها : لا ترفع الا فيها ، ويستحيل أن يكون : لا ترفع الأيدي الا
في سبعة مواطن صحيحا ، وقد تواترت الاخبار بالرفع في غيرها
كثيرا منها الاستسقاء ، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم ،
ورفعه عليه السلام يديه في الدعاء في الملوات ، وأمره به ،
ورفع اليدين في القنوت في صلاة الصبح والوتر" .
(٣)

(٢) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال :
(ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

فصلى فلم يرفع يديه الا في أول مرة) .

(٤)
أخرجه الترمذي وقال : "حديث حسن" .

-
- (١) تنقيح التحقيق ٧٧٧/٢ .
(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ، نور الدين
على بن أبي بكر ، تحرير الحافظين : العراقي ، وابن
حجر ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الكتاب العربي
١٤٠٢هـ) ١٠٣/٢ .
(٣) نصب الرأية ٣٩١/٢ .
(٤) السنن ٤٠/٢ ، باب ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لا ترفع الا في أول مرة ، حديث ٢٥٧ .

- (١) وأخرجه أيضا أبو داود ، والنسائي .
 (٢)
 (٣) وفى رواية : (فكان يرفع يديه أول مرة ثم لا يعود) .
 (٤) وصححه ابن القطان ، وصححه أيضا ابن حزم .
 (٥)
 واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
 قال أبو داود : "هذا حديث مختصر من حديث طويل ، وليس
 (٦) هو بصحيح على هذا اللفظ" .
 (٧)
 وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : "قال : هذا حديث خطأ" .
 وقال أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم : هو ضعيف ،
 نقله البخارى عنهما وتابعهما على ذلك .
 وقال ابن حبان : هذا أحسن خبر روى لأهل الكوفة فى نفي
 رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع ، وعند الرفع منه ، وهو
 فى الحقيقة أضعف شيء يعول عليه ، لأن له عللا تبطله .
 (٨)
 (٣) حديث جابر بن سمرة - رضى الله عنه - قال : خرج علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (مالى أراكم
 رافعى أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ؟ اسكنوا فى
 (٩) الصلاة) . أخرجه مسلم .
 واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

-
- (١) السنن ٤٧٨/١ ، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ،
 حديث ٧٤٨ .
 (٢) السنن ١٨٢/٢ ، باب ترك رفع اليدين للركوع .
 (٣) ينظر : شرح معانى الآثار ٢٢٤/١ ، المحلى ٣٩٥/١ ، نصب
 الرأية ٣٩٤/١ .
 (٤) ينظر : نصب الرأية ٣٩٥/١ .
 (٥) ينظر : المحلى ٣٩٥/٣ .
 (٦) السنن ٤٧٨/١ .
 (٧) العلل ٩٦/١ .
 (٨) ينظر : قرة العينين برفع اليدين ص ٢٨ ، المجموع ٤٠٣/٣
 تلخيص الحبير ٢٣٦/١ .
 (٩) الصحيح ٣٢٢/١ ، باب الأمر بالسكون فى الصلاة ، حديث
 ١١٩ .

قال الامام البخارى : "فأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة - وذكره - ثم قال : فانما كان هذا فى التشهد لافى القيام ، كان يسلم بعضهم على بعض فنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن رفع الايدي فى التشهد ، ولا يحتج بهذا من له حظ من العلم ، هذا معروف مشهور لا اختلاف فيه ، ولو كان كما ذهب اليه لكان رفع الايدي فى اول التكبيرة ، وايضا تكبيرات صلاة العيدين منهيها عنها لانه لم يستثن رفعاً دون رفع" (١) .

ثم ذكر البخارى عقب هذا حديثاً مفسراً للحديث الاول ، فقد روى بسنده عن جابر بن سمرة قال : كنا اذا صلينا خلف النبى صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ، السلام عليكم ، فأشار مسعر بيده ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم (ما بال هؤلاء يومئون بأيديهم كأنها أذناب خيل شمس ، انما يكفى أحدهم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله) (٢) .

ثم قال البخارى : "فليحذر امرؤ أن يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما لم يقل" (٣) .

ورد هذا الاعتراض بما يلى :

قال الحافظ الزيلعى : "ولقائل أن يقول : انهما حديثان لا يفسر أحدهما بالآخر ، كما جاء فى لفظ الحديث الاول دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واذا الناس

(١) قرأ العينين برفع اليدين فى الصلاة ص ٣١ .
 (٢) وأخرجه مسلم أيضا فى الصحيح ٣٢٢/١ ، باب الأمر بالسكون فى الصلاة ، حديث ١٢٠ .
 (٣) قرأ العينين برفع اليدين فى الصلاة ص ٣٢، ٣١ .

رافعى أيديهم فى الصلاة ، فقال : (مالى أراكم رافعى أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ؟ اسكنوا فى الصلاة) والذى يرفع يديه حال التسليم لا يقال له : أسكن فى الصلاة ، انما يقال ذلك لمن يرفع يديه فى أثناء الصلاة ، وهو حال الركوع والسجود ، ونحو ذلك ، هذا هو الظاهر ، والراوى روى هذا فى وقت ، كما شاهده ، وروى الآخر فى وقت آخر ، كما شاهده ، وليس فى ذلك ^(١) بُعد .

ويمكن الاعتراض على هذا الرد بما يلى :

أن هذا اجتهاد وتحكم لادليل عليه ، والا فما الفرق بين النهى فى هذا الحديث عن رفع اليدين فى الركوع ، والنهى عن رفع اليدين فى تكبيرة الاحرام ؟

فان قيل : ثبت الرفع فى تكبيرة الاحرام بأدلة صحيحة ، ولامعارض لها ، وذلك بخلاف رفع اليدين للركوع وعند الرفع منه ، فانها لم تسلم من المعارض .

يقال : كذلك ثبت الرفع للركوع وللرفع منه بأدلة صحيحة ، وأما معارضها فانه غير صريح ، أو غير صحيح .

(١) نصب الرأية ٣٩٤/١ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء واستدلالاتهم أرى - والله أعلم - أن ماذهب اليه الشافعية والحنابلة - من مشروعية رفع اليدين للركوع وللرفع منه - هو الراجع وذلك لما يلى :
- (١) صحة أدلتهم وكثرتها .
 - (٢) كونها صريحة فى محل النزاع .
 - (٣) ولأن أدلتهم مثبتة وأدلة المخالفين نافية ، والمثبت مقدم على النافى .
 - (٤) ولأن أدلة المخالفين ضعيفة أو مؤولة .
 - (٥) ثم انه يمكن القول بالجمع بين الأقوال والأدلة ، فأدلة المثبتين تدل على أصل المشروعية ، وأدلة النافين تفيد على أن هذا الأمر ليس بواجب وبهذا تجتمع الأدلة . والعلم عند الله تعالى .

المسألة العاشرة : مشروعية دعاء الاستفتاح

المسألة الحادية عشرة : صيغة دعاء الاستفتاح

الرواية عن الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى عبد الرزاق ، عن ابن جريج قال : "حدثنى من أصدق
عن أبى بكر وعن عمر وعن عثمان وعن ابن مسعود أنهم كانوا
إذا استفتحوا قالوا : (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدك) " .

(٢)
قال الهيثمى : "فيه من لم يسم" .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية دعاء الاستفتاح فى الصلاة .
أما الميعة التى وردت عنه ، فلم أقف على أنه - رضى
الله عنه - يفضلها على غيرها من الصيغ الثابتة عن النبى
صلى الله عليه وسلم .

ما يؤيد هذا الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه من حيث مشروعية دعاء الاستفتاح
ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى

(١) المصنف ٧٦/٢ ، وأخرج ابن أبى شيبه نحوه من هذا الاثر

فى المصنف ٢٣١/١ .

وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٥٩ ، كنز العمال

٩٧/٨ .

(٢) مجمع الزوائد ١٠٦/٢ .

هريرة - رضى الله عنه - أنه قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين القراءة اسكاته قال أحسبه قال : هنية فقلت : بأبى وأمى يارسول الله اسكاتك بين التكبير والقراءة ماتقول ، قال : (أقول اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقنى من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياى بالماء والثلج والبرد)" .

(١) (٢)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية دعاء الاستفتاح :

اختلف الفقهاء فى حكم دعاء الاستفتاح على قولين :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة (٣) (٤) (٥)

(١) الصحيح ٢٩٦/١ ، باب مايقول بعد التكبير ، حديث ١٣٢ .

(٢) الصحيح ٤١٩/١ ، باب مايقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة ، حديث ١٤٧ .

(٣) ينظر : الهداية ٤٨/١ ، كنز الدقائق ، النفسى ، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن محمود ، مطبوع مع البحر الرائق (باكستان : المكتبة الماجدية) ٣٠٣/١ ، تبين الحقائق ١٠٧/١ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، لعلاء الدين الحمكفى ، مطبوع مع حاشيته رد المختار لابن عابدين ، الطبعة الثانية (دار الفكر ١٣٨٦هـ) ٤٧٥/١ .

(٤) ينظر : المذهب ١٠٣/١ ، منهاج الطالبين ص ١٠ ، كناية الاختيار ٧٢/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢٩/٢ .

(٥) ينظر : المقنع لابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد (الرياض : مكتبة الرياض الحديثة) ١٤١/١ ، منتهى الارادات ٧٧/١ ، كشاف القناع ٣٣٤/١ ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ، البهوتى ، منصور بن يونس ، مطبوع مع حاشية ابن قاسم ، الطبعة الثانية (الرياض : المطابع الاهلية للأوفست ١٤٠٣هـ) ٢١/٢ ، ١٣٣ .

الى مشروعية دعاء الاستفتاح وهو سنة من سنن الصلاة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(١)
ذهب المالكية فى المشهور من المذهب الى أن دعاء
الاستفتاح مكروه فى صلاة الفرض ، وجائز فى صلاة النفل .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه فى صلاة الفرض .

الادلة :

استدل الجمهور لقولهم بمشروعية دعاء الاستفتاح بأدلة
منها :

- (١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - قال :
"بينما نحن نملئ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ
قال رجل من القوم : الله أكبر كبيرا والحمد لله
كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (من القائل كلمة كذا وكذا) ؟ قال
رجل من القوم : أنا يا رسول الله ، قال : (عجبت لها ،
فتحت لها أبواب السماء) قال ابن عمر : فما تركتهن
منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك" .
(٢)
أخرجه مسلم .

(١) ينظر : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥٤٤/١ ،
الفواكه الدوانى ٢٠٥/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية
الدسوقي ٢٥١/١ ، جواهر الاكلیل ٥٣/١ .
(٢) الصحيح ٤٢٠،٤١٩/١ ، باب مايقول بين تكبيرة الاحرام
والقراءة ، حديث ١٤٩ .

(٣) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : "أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفزه النفس ، فقال : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : (أيكم المتكلم بالكلمات) ؟ فأرم القوم ، فقال : (أيكم المتكلم بها ؟ فانه لم يقل بأسا) فقال رجل : جئت وقد حفزنى النفس فقلتها فقال : (لقد رأيت اثنى عشر ملكا يبتدرونها أيهم يرفعها)" .
(١)
أخرجه مسلم .

واعترض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلى :

(أ) أن هذه الأحاديث تحمل على أن ماورد فيها كان قبل تكبيرة الاحرام .

(ب) أو تحمل هذه الأحاديث على أن ماورد فيها يقال فى صلاة
(٢)
النافلة وذلك جائز .

ويمكن رد هذا الاعتراض بما يلى :

أولا : أن حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - صريح فى أن دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة .
أما ماعده من الأحاديث التى وردت مطلقة فى مشروعية دعاء الاستفتاح فانها تحمل على المقيد وهو حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وبهذا تفيد نفس الدلالة .
ويعضد هذا ما رواه ابن حبان بسنده عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : (ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا ابتداء الصلاة المكتوبة قال : وجهت وجهى للذى فطر السموات

(١) الصحيح ٤٢٠، ٤١٩/١ ، باب مايقول بين تكبيرة الاحرام والقراءة ، حديث ١٤٩ .
(٢) ينظر : الجامع لاحكام القرآن ١٥٤/٧ بتصريف .

والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ، ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لاشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ... الحديث .

وفى رواية قال : "كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم يقول وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض ... " الحديث (١) .

فهذا الحديث يفيد فى رواية الأولى أن النبى صلى الله عليه وسلم يستفتح فى الصلاة المكتوبة ، وهذا يبطل حمل ما جاء فى الأحاديث السابقة على أن دعاء الاستفتاح فى صلاة النفل .

ويفيد فى روايته الثانية أن النبى صلى الله عليه وسلم يقول دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة الاحرام ، وهذا ما يفيد حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - السابق ذكره .

أدلة المالكية :

استدل المالكية لما ذهبوا اليه من كراهة دعاء الاستفتاح فى الصلاة المفروضة ، بأدلة منها :

(١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وقد ذكر قصة المسئ صلاته حتى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك فى صلاتك كلها) .

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٣٢/٣ ، حديث ١٧٧٠ .

(١) (٢)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

قال القرطبى : "لم يقل له سبحانه كما يقول أبو حنيفة ،

(٣)

ولاقل : وجهت وجهى ، كما يقول الشافعى" .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

قال النووى : "الجواب عن حديث المسىء صلاته هو : أن

النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط وهذا ليس
(٤)

منها" .

(٢) استدلال ابن قدامة فى المغنى للمالكية بحديث أنس بن

مالك - رضى الله عنه - قال : (ان النبي صلى الله

عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر - رضى الله عنهما - كانوا

يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) .

(٥)

(٦)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

بأن المراد فى هذا الحديث هو افتتاح القراءة لافتتاح

الصلاة ، أى أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة قبل السورة وليس

المقصود أنه كان لايتأتى بدعاء الاستفتاح ويبينه حديث عائشة

- رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب

العالمين ...) الحديث .

(١) الصحيح ٣٠٢/١ ، باب وجوب القراءة للامام والمأموم ،
حديث ١٤٥ .

(٢) الصحيح ٢٩٨/١ ، باب وجوب قراءة الفاتحة كل ركعة ،
حديث ٤٥ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٥٤/٧ .

(٤) المجموع ٣٢١/٣ .

(٥)، (٦) سيأتى تخريج هذا الحديث فى مسألة البسمة فى
الصلاة .

ثم ان حديث أنس ليس فيه تصريح بنفى دعاء الاستفتاح ،
ولو صرح بنفيه كانت الأحاديث الصحيحة المتظاهرة بأشباته ،
(١)
مقدمة لأنها زيادة ثقة ، ولأنها اثبات وهو مقدم على النفى .

(١) المجموع ٣٢١/٣ بتصريف ، ومثله فى المغنى ومعه الشرح
الكبير ٥٥١/١ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من مشروعية دعاء الاستفتاح فى صلاة
الفريضة - هو الراجع وذلك لما يلى :
- (١) صحة أدلة الجمهور .
 - (٢) أنها جاءت نصافى محل النزاع .
 - (٣) أنه اذا اعتبر دعاء الاستفتاح زيادة فان هذه الزيادة
جاءت من ثقات فيجب قبولها .
 - (٤) ان أدلة المالكية ليس فيها تصريح فى النهى عن دعاء
الاستفتاح .
 - (٥) ثم انه يمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال : أدلة
الجمهور تفيد الاستحباب والسنية ، وأحاديث المالكية
تنفى وجوب دعاء الاستفتاح .
والعلم عند الله تعالى .

صيغة دعاء الاستفتاح :

اختلف العلماء القائلون بمشروعية دعاء الاستفتاح ، على اختيار أفضل الصيغ . فقد ورد دعاء الاستفتاح عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدة صيغ مختلفة اللفاظ ، واختار كل مذهب صيغة ، وذلك بحسب ما يروونه أفضل من غيره من الصيغ الأخرى .

أولا : اختيار الحنفية والحنابلة لصيغة دعاء الاستفتاح :

(١) ذهب الحنفية ، والحنابلة الى اختيار الصيغة الواردة
 فى حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم
 وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك) .
 أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى .
 (٢) (٣) (٤) (٥)

- (١) ينظر : البحر الرائق ٣١٠/١ ، العناية بذيل فتح القدير ٢٨٩/١ ، مجمع الأنهر ٩٤/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٤٨٨/١ ، ٤٨٩ .
- (٢) ينظر : مختصر الخرقى من مسائل الامام أحمد بن حنبل ، الخرقى ، عمر بن الحسين ، تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة (بيروت : المكتب الإسلامى ١٤٠٣هـ) ص ٢٥ عمدة الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، ابن قدامة موفق الدين ، عبد الله بن أحمد بن محمد ، راجعه أحمد حمدي امام (القاهرة : مطبعة المدنى) ص ١٤ ، الاقناع ١١٥/١ ، أخصر المختصرات ، ابن بلبان ، محمد بن بدر الدين بن عبد القادر بن محمد بن ابراهيم الخزرجى البعللى ، مطبوع مع شرحه كشف المخدرات (الرياض : المؤسسة السعيدية) ٦٩/١ .
- (٣) السنن ٤٩١/١ ، باب من رأى الاستفتاح (بسبحانك اللهم وبحمدك) ، حديث ٧٧٦ .
- (٤) السنن ٢٦٥/١ ، باب افتتاح الصلاة ، حديث ٨٠٦ .
- (٥) السنن ١١/٢ ، باب مايقول عند افتتاح الصلاة ، حديث ٢٤٣ .

(١)

قال الحاكم : "هذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .

(٢)

ووافقه الذهبي .

(٣)

وصححه الالباني أيضا .

وروى مسلم بسنده عن عبدة : (أن عمر بن الخطاب كان

يجهر بهؤلاء الكلمات يقول : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك

(٤)

اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : "ولا أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يقولها في الفريضة ما فعل ذلك عمر ، وأقره

(٥)

المسلمون" .

ونص الحنفية على أن هذه الصيغة تقال في صلاة الفريضة

ولايزاد عليها ، أما في النافلة فيجوز بما ورد من غيرها ،

ويجوز الجمع بينهما .

أما الحنابلة فأنهم نصوا على أنه لا يكره للمصلي أن

يدعو بغيرها مما ورد .

ثانيا : اختيار الشافعية لميغة دعاء الاستفتاح :

(٦)

ذهب الشافعية الى اختيار الميغة الواردة في حديث على

ابن أبى طالب - رضى الله عنه - وقد سبق ذكره ولكن بلفظ

آخر ، قال : "كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى

(١) المستدرك ٢٣٥/١ .

(٢) التلخيص بذييل المستدرك ٢٣٥/١ .

(٣) ينظر : ارواء الغليل ٥٠/٢ .

(٤) صحيح مسلم ٢٩٩/١ ، باب حجة من قال لايجهر بالبسملة ، حديث ٥٢ .

(٥) مجموع الفتاوى ٣٤٤/٢٢ .

(٦) ينظر : المجموع ٣٢١/٣ ، مغنى المحتاج ١٥٥/١ ، الاقناع

في حل الفاظ أبى شجاع ١٣١/١ ، نهاية المحتاج ٤٧٣/١ .

الملاة قال : (وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ، ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم أنت الملك لا اله الا أنت ، أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت ، واهدنى لأحسن الأخلاق لا يهدى لأحسنها الا أنت واصرف عنى سيئها لا يصرف عنى سيئها الا أنت ، لبيك وسعديك والخير كله فى يديك ، والشر ليس اليك ، أنا بك واليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب اليك) (١) . أخرجه مسلم .

ونص الشافعية على أنه يجوز الدعاء بغير هذه الصيغة مما ورد .

(١) الصحيح ٥٣٤/١ ، باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ، حديث ٢٠١ .

المختار من صيغ دعاء الاستفتاح :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن كل من جاء بدعاء ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
مما سبق ذكره أو غيره ، مما ثبت في السنة فقد جاء بالسنة
وخرج من العهدة .

ولكنى أرى أيضا أن لا يلتزم المسلم بدعاء واحد لا يغيره
بل عليه أن يحاول أن يأتي بكل ما صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم لافى صلاة واحدة بل على مدار الأيام ، لأن ذلك يؤدي
الى الاقتداء به عليه السلام ، ويؤدي أيضا الى عدم هجران
ما صح عنه عليه السلام .

والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثانية عشرة : وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن أبى زياد مولى آل دراج
قال : (مارأيت فَنَسِيت ، فأنى لم أنس أن أبا بكر كان إذا
قام فى الصلاة قال : هكذا فوضع اليمنى على اليسرى) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه ما هو مرفوع الى النبى صلى الله
عليه وسلم من حديث وائل بن حجر - رضى الله عنه - : (أنه
راى النبى صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة ،
كبر ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ...) .
(٢)
الحديث . أخرجه مسلم .

(١) المصنف ٣٩١/١ ، قال : حدثنى يحيى بن سعيد ، عن شور ،
عن خالد بن معدان ، عن أبى زياد مولى آل دراج .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٥٣ .
(٢) سبق تخريجه فى مسألة رفع اليدين للركوع ص ١٨٥

مذاهب الفقهاء فى وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة :

اختلف الفقهاء فى وضع اليد اليمنى على اليسرى على

قولين :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، والشافعية ،
(١) (٢)
والحنابلة الى مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى فى
(٣)
الصلاة ، وأنه سنة من سننها .

وبهذا يوافقون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب
اليه من مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة .

القول الثانى :

ذهب المالكية فى المشهور من المذهب الى كراهة وضع
(٤)
اليد اليمنى على اليسرى فى صلاة الفرض ، وجوزوه فى صلاة
النفل .

وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه فى صلاة الفرض .

الأدلة :

استدل الجمهور لقولهم بسنية وضع اليد اليمنى على
اليسرى فى الصلاة ، بأدلة منها :

-
- (١) ينظر : الأصل ٧/١ ، المبسوط ٢٣/١ ، البحر الرائق ٣٠٣/١ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٧٦/١ .
 - (٢) ينظر : روضة الطالبين ٢٣٢/١ ، شرح جلال الدين المحلى بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١٧٣/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ١٠٢/٢ ، نهاية المحتاج ٥٤٨/١ .
 - (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٥٤٩/١ ، الاقناع ١١٤/١ ، دليل الطالب ص ٣١ ، شرح منتهى الارادات ١٧٦/١ .
 - (٤) ينظر : المدونة ٧٦/١ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥٣٦/١ ، مواهب الجليل ٥٤١/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٢٥٠/١ ، جواهر الاكلیل ٥٢/١ .

- (١) حديث وائل بن حجر - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
(٢) حديث أبى حازم ، عن سهل بن سعد - رضى الله عنه - قال
(كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على
ذراعه اليسرى فى الصلاة .
قال أبو حازم : لأعلمه ألا ينمى - ينمى - ذلك الى
(١)
النبي صلى الله عليه وسلم) . أخرجه البخارى .

أدلة المالكية :

- استدل المالكية لقولهم بعدم مشروعية وضع اليد اليمنى
على اليسرى فى صلاة الفرض ، بأدلة منها مايلى :
(١) أن المصلى اذا وضع يده على الأخرى على صدره فإنه يكون
(٢)
مستنداً ، وهذا اذا قصد المصلى .
ويمكن الاجابة على هذا :
ان المصلى غالباً ما قام يصلى الا فعلاً للواجب واتباعاً
لرسول صلى الله عليه وسلم فى جميع أفعال الصلاة .
(٢) أن القبض مخالف لعمل أهل المدينة من الصحابة
(٣)
والتابعين .
واعترض على هذا بما يلى :
قال ابن عبد البر : "انه لم يأت عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه خلاف ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين .

-
- (١) الصحيح ٢٩٦/١ ، باب وضع اليمنى على اليسرى ، حديث
١٢٨ .
(٢) ينظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢٥٠/١ ،
جواهر الاكليل ٥٢/١ ، بلغة السالك ١١١/١ ، منح الجليل
٢٦٢/١ .
(٣) المراجع السابقة .

وهو الذى ذكره مالك فى الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره
عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الارسال وصار اليه
(١)
أكثر أصحابه " .

(١) شرح الزرقانى على الموطأ ٣٢١/١ ، وينظر : الدراوى
المضية ص ١١٠ .

الراجع :

- بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الجمهور - من مشروعية وضع اليد اليمنى على
اليسرى فى الصلاة - هو الراجع وذلك لما يلى :
- (١) صحة الأدلة التى استدلت بها الجمهور ، وكثرتها .
 - (٢) أنها مريحة فى محل النزاع .
 - (٣) لم أقف للمالكية على نص شرعى يعتمد عليه .
 - (٤) أن هذا القول يتفق مع ما تحرز منه المالكية من أن
الشخص اذا لم يقصد الاستناد أو لم يقصد شيئاً ، أو
فعله للاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم ، فإنه
لا يكره وهذا - أى الاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم
هو الظن الذى يجب أن يظن بعامة المسلمين ، فلا يكون
هناك خلاف حينئذ .
- والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثالثة عشرة : مشروعية البسملة فى الصلاة

المسألة الرابعة عشرة : الجهر والاسرار بالبسملة فى الصلاة

لقد تعارضت الروايات عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى البسملة فى الصلاة ، وفيما يلى تفصيل ذلك ، ثم محاولة الجمع بينها ، أو بترجيح بعضها على بعض .

أولا : الروايات التى أثبتت قراءة البسملة ونفت الجهر بها .
الرواية الأولى :

(١)
روى الامام مالك بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (قمت وراء أبى بكر وعمر وعثمان ، فكلهم لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، اذا افتتحوا الصلاة) .
قال ابن عبد البر : هكذا رواه عن جماعة موقوفا ، ورواه ابن أخى ابن وهب عن مالك ، واليعمرى عن حميد عن أنس مرفوعا .

(٢)
ثم قال : والصواب فيه عدم الرفع .

الرواية الثانية :

حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد روى بطرق كثيرة والفاظ متعارضة فى الظاهر ، وان كان يمكن جمعها وحملها على معنى واحد ، وهو المتعين عند الامكان ، وفيما

(١) الموطأ ٨١/١ ، قال : عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الزرقانى على الموطأ ١٦٨/١ بتمصرف .

يلى تفصيلها :

الطريق الأولى :

(١)

روى البخارى بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر - رضى الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) .

الطريق الثانى :

(٢)

روى مسلم بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، فى أول قراءة ولا فى آخرها) .

الطريق الثالث :

(٣)

روى مسلم بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه -

(١) الصحيح ٢٩٧/١ ، قال : حدثنا حفص بن عمر قال : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس . وأخرجه الشافعى فى الأم ١٠٧/١ ، والامام أحمد فى المسند ٢٧٣/٣ ، وابن ماجه فى السنن ٢٦٧/١ ، والترمذى فى السنن ١٥/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٣/١ والبيهقى فى السنن الكبرى ٥١/٢ .

(٢) الصحيح ٢٩٩/١ ، قال : محمد بن مهران الرازى ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعى ، عن قتادة أنه كتب اليه يخبره ، عن أنس بن مالك .

وأخرجه الامام أحمد فى المسند ٢٢٣/٣ ، وأبو داود فى السنن ٤٩٤/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥٠/٢ .

(٣) الصحيح ٢٩٩/١ ، قال : حدثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار كلاهما ، عن غندر قال ابن المثنى : حدثنا محمد ابن جعفر ، حدثنا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس وأخرجه النسائى فى السنن ١٣٥/٢ ، وابن خزيمة فى صحيحه ٢٤٩/١ ، والدارقطنى فى السنن ٣١٥/١ .

قال : (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) .

الطريق الرابع :

(١)
روى الامام أحمد بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع أبى بكر ومع عمر ، فلم يجهروا ببسم الله الرحمن الرحيم) .
قال فى منتقى الأخبار : "رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح" .
(٢)

وفى رواية عن أنس - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر - رضوان الله عليهما - لم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكانوا يجهرون بالحمد لله رب العالمين) . أخرجه ابن حبان .
(٣)

الطريق الخامس :

(٤)
روى ابن خزيمة بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر ببسم

-
- (١) المسند ٢٦٤/٣ ، قال : ثنا الأخوص ابن جواب ، ثنا عمار ابن رزيق ، عن الأعمش ، عن شعبة ، عن ثابت ، عن أنس . وأخرجه النسائى فى السنن ١٣٥/٢ ، وابن خزيمة فى صحيحه ٢٥٠/١ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٢/١ ، والدارقطنى فى السنن ٣١٥/١ .
(٢) منتقى الأخبار ، ابن تيمية ، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله ، مطبوعة مع شرحه نيل الأوطار (بيروت : دار الكتب العلمية) ١٩٩/٢ .
(٣) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٤٦/٣ .
(٤) الصحيح ٢٥٠/١ ، قال : أخبرنا أبو طاهر ، نا أبو بكر نا أحمد بن أبى شريح الرازى ، حدثنا سويد بن عبد العزيز ، حدثنا عمران القصير ، عن الحسن ، عن أنس . =

الله الرحمن الرحيم فى الصلاة ، وأبو بكر وعمر) .
(١)

قال الهيثمى : "رجاله موثقون" .

قال الحافظ الزيلعى بعد أن ذكر ألفاظ حديث أنس - رضى

الله عنه - المتقدمة : "ورجال هذه الروايات كلهم شقات ،
مخرج لهم فى (الصحيحين) .

ولحديث أنس طرق أخرى دون ذلك فى الصحة ، وفيها من

لا يحتج به ، وفيما ذكرنا كفاية ، وكل ألفاظه ترجع الى معنى
(٢)

واحد يصدق بعضها بعضا ، وهى سبعة ألفاظ" . ثم ذكرها .

الرواية الثالثة :

(٣)

روى الامام أحمد بسنده ، عن ابن عبد الله بن مغفل ،

قال : "سمعتى أبى وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ،

الحمد لله رب العالمين ، فلما انصرف قال : يا بنى اياك

والحدث فى الاسلام ، فأنى صليت (خلف رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وخلف أبى بكر وخلف عمر وعثمان - رضى الله

تعالى عنهم - فكانوا لا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن

الرحيم) ولم أر رجلا قط أبغض اليه الحدث منه" .

= وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٣/١ ،
والطبرانى ، سليمان بن أحمد ، فى المعجم الكبير ،
تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى ، الطبعة الثانية
٢٥٥/١ ، وأبو نعيم فى الحلية ١٧٩/٦ .

(١) مجمع الزوائد ١٠٨/٢ .

(٢) نصب الراية ٣٣٠/١ ، ولم أذكر هذه السبعة طلبا

للاختصار ، ولعل فيما ذكرت كفاية .

(٣) المسند ٥٥/٥ ، قال : ثنا عفان ، ثنا وهيب ، عن أبى

مسعود والجريرى سعيد بن اياس ، عن قيس بن عباية ،

حدثنى ابن عبد الله بن مغفل .

وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٨٨/٢ ، وابن أبى شعبة

فى المصنف ٤١٠/١ ، وابن ماجه فى السنن ٢٦٧/١ ،

والنسائى فى السنن ١٣٥/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى

الآثار ٢٠٢/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٥٢/٢ .

وفى رواية قال : "سمعنى أبى وأنا فى الصلاة أقول :
بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لى : أى بنى ، محدث ، اياك
والحدث ، قال : لم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، كان أبغض اليه الحدث فى الاسلام ، يعنى : منه ،
قال : (فقد صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ، ومع أبى
بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها)
فلا تقلها إذا أنت صليت ، فقل : الحمد لله رب العالمين" .

أخرجه الترمذى .

وقال : "حديث حسن ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم
من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، منهم أبو بكر وعمر
وعثمان وعلى وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين وبه يقول :
سفيان الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، لا يرون أن يجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم ، قالوا : ويقولها فى نفسه" .
(١)

قال النووى : "قال أصحابنا والحفاظ : هو حديث ضعيف
لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول" ثم ذكر أن ابن خزيمة ،
وابن عبد البر والخطيب ضعفوا هذا الحديث لجهالة ابن عبد
الله بن المغفل .
(٢)

ولكن الحافظ الزيلعى تعقب النووى ، وجمع طرق الحديث
ومن رَوَاهُ عن ابن عبد الله بن مغفل ، ثم وثق من رَوَاهُ عنه .
وقال : "فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل
برواية هؤلاء الثلاثة عنه" .

وقال : "وبالجملة فهذا حديث صريح فى عدم الجهر

(١) السنن ١٢/٢ ، باب ماجاء فى ترك الجهر ببسم الله
الرحمن الرحيم ، حديث ٢٤٤ .

(٢) المجموع ٣/٣٥٥ .

بالتسمية ، وهو ان لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن وقد حسنه الترمذى ، والحديث الحسن يحتج به ، لاسيما (١)
إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته " .

(٢)
وقد صرح الامام أحمد بتسمية ابن عبد الله (يزيد) .
ثم ان الشيخ أحمد شاکر أورد سند الامام أحمد الذى فيه التصريح بتسمية ابن عبد الله بن المغفل ، وقال : "وهذا (٣)
اسناد صحيح فيه التصريح باسم يزيد بن عبد الله " .
فعلى هذا لا يكون ابن عبد الله مجهولا .

(١) نصب الراية ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٢) ينظر : المسند ٨٥/٤ .

(٣) تعليق الشيخ أحمد شاکر على سنن الترمذى ١٣/٢ .

ثانيا : الروايات التي أثبتت قراءة البسملة والجهر بها معا
الرواية الأولى :

(١)
 روى الدارقطني بسنده ، عن ابن عمر رضى الله عنهما
 قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر
 وعمر - رضى الله عنهما - فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن
 الرحيم) .

قال الدارقطني : جعفر بن محمد بن مروان ، لا يحتج
 بحديثه .

(٢)
 وقال أيضا : "أبو الطاهر أحمد بن عيسى ، كذاب .
 وكذا كذبه الحافظ ابن حجر ثم قال : "ومن دونه ضعيف
 ومجهول" . (٣)

الرواية الثانية :

(٤)
 روى الحاكم بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه -

- (١) السنن ٣٠٥/١ ، قال : حدثنا عمر بن الحسن بن على
 الشيباني ، أنا جعفر بن محمد بن مروان ، ثنا أبو
 الطاهر أحمد بن عيسى ، ثنا ابن أبي فديك ، عن ابن
 أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر .
- (٢) التعليق المغنى على الدارقطني ، محمد شمس الحق
 العظيم آبادي ، مطبوع مع سنن الدارقطني (القاهرة :
 دار المحاسن للطباعة) ٣٠٥/١ ، وينظر : المجموع في
 الضعفاء والمتروكين ويحوى : الضعفاء والمتروكون
 للنسائي ، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ، كتاب
 الضعفاء الصغير للبخاري ، تحقيق عبد العزيز عزي الدين
 السيرواني ، الطبعة الأولى (بيروت : دار العلم
 ١٤٠٥هـ) ص ٢٧٦ رقم ٥٣ .
- (٣) تلخيص الحبير ٢٤٩/١ .
- (٤) المستدرک ٢٣٤/١ ، قال : حدثني أبو بكر مكي بن أحمد
 البردعي ، ثنا أبو الفضل العباس بن عمران القاضي ،
 ثنا أبو جابر سيف بن عمرو ، ثنا محمد بن أبي السري ،
 ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك ، عن حميد ، عن
 أنس .

قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلف أبى بكر
وخلف عمر وخلف عثمان وخلف على ، فكلهم كانوا يجهرون
بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم) .

وقال : "انما ذكرته شاهدا لما تقدمه" .

وقال الذهبي : "أما استحيى المؤلف أن يورد هذا
الحديث الموضوع فأشهد بالله والله بأنه كذب" .
(١)

(١) التلخيص بذييل المستدرک ٢٣٤/١ .

طريقة الجمع بين الروايات أو ترجيح بعضها على بعض :

أولا : عدم امكانية الجمع بين الروايات الثلاث الأولى التي نقت الجهر ، وبين الروايتين الأخيرتين اللتين أثبتتا الجهر بالبسملة ، ذلك لما يلي :

تقدم أن الرواية الأولى ، من الثلاث الأولى ، صحها ابن عبد البر .

وتقدم أيضا أن بعض طرق الرواية الثانية مخرج في الصحيحين ، والأخرى حكم الحفاظ بصحتها .

وتقدم أيضا أن الرواية الثالثة حكم عليها الحافظ الزيلعي ، والشيخ أحمد شاكراً بالصحة .

وتقدم أيضا ضعف وسقوط الروايتين الأخيرتين ، وهذا يضعف ويسقط الاستدلال بهما .

فعلى هذا لا يعارضان الروايات الثلاث الأولى ، لأن من شرط التعارض بين الحديثين : تساويهما في الصحة أو الحسن ، أما إذا كان أحدهما صحيحاً والآخر دونه فلا تعارض أصلاً ، ولا يحتاج إلى الجمع بينهما ، بل يعمل بالصحيح ويترك مادونه في (١) الصحة .

ثانياً : إمكانية الجمع بين طرق الرواية الثانية من الروايات الثلاث الأولى :

قال ابن خزيمة بعد أن أورد رواية أنس رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة وأبو بكر وعمر) .

(١) ينظر : علوم الحديث ص ٨٤ ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢٦٢/١ .

قال : "هذا الخبر يصرح بخلاف ماتوهم من لم يتبحر العلم وادعى أن أنس بن مالك أراد بقوله : (كان النبی صلی الله علیه وسلم ، وأبو بكر وعمر يستفتحوا القراءة بالحمد لله رب العالمين) ، وبقوله : (لم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) أنهم لم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم جهرا ولاخفيا ، وهذا الخبر يصرح أنه أراد أنهم كانوا يسرون ولايجهرون به عند أنس" .^(١)

وقال ابن حزم بعد ماأورد رواية أنس - رضی الله عنه - (كان النبی صلی الله علیه وسلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لايذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، لاقبلها ولابعدها) . وعن أبی هريرة مثل هذا ثم قال : وقد عارضت الاخبار أخبار أخرى ، منها : مارويناه عن أنس بن مالك قال : (صليت خلف رسول الله صلی الله علیه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لايجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم) ، فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤونها ويسرون بها" .^(٢)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : والحديث الصحيح عن أنس ليس فيه نفی قراءة النبی صلی الله علیه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان ... انما تدل على نفی الجهر ، لأن أنسا لم ينف الا ماعلم ، وهو لايعلم ماكان يقوله النبی صلی الله علیه وسلم سرا ، ولايمكن أن يقال ان النبی صلی الله علیه وسلم لم يكن يسكت ، بل يصل التكبير بالقراءة ، فانه قد ثبت في

(١) الصحيح ٢٥٠/١ .
(٢) ينظر : المحلى ٢٥٣/٣ بتصريف .

الصحيحين أن أبا هريرة قال له : "أرأيت سكوثك بين التكبير والقراءة ، ماذا تقول" ؟

وقال : ومن روى عن أنس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يقرأ البسمة أو لا يقرأها ، فروايتها توافق الروايات الصحيحة ، لأن أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أو لا ؟ وإنما نفى الجهر .
(١)

(٢) ونحو من هذا ذكره الحافظ الزيلعي .

(٣) وكذلك ذكر نحوه الشوكاني .

وبهذا تتفق الروايات الثلاث الأولى على أن المراد منها عدم مشروعية الجهر بالبسمة ، لأعلى عدم قرائتها أساسا .

فقه أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

تدل الروايات الثلاث الأولى على أن الصديق - رضى الله عنه - كان يقرأ البسمة فى الصلاة ويسر ولا يجهر بها ، وهذا يدل على أنه - رضى الله عنه - يرى مشروعية قراءة البسمة فى الصلاة ، ويرى أيضا مشروعية الاسرار وعدم الجهر بها . وهذا ماقرره الحافظ آنفا .

مايؤيد فقه الصديق :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - من مشروعية قراءة البسمة فى الصلاة والاسرار وعدم الجهر بها ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكر بعض طرقه .

(١) ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٢٧٨، ٢٧٩ بتصرف .

(٢) ينظر : نصب الراية ١/٣٣٠، ٣٣١ .

(٣) ينظر : نيل الأوطار ٢/٢٠٣ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية قراءة البسملة فى الصلاة :

اختلف العلماء فى مشروعية قراءة البسملة فى الصلاة

على قولين :

القول الاول :

ذهب الجمهور من الحنفية ، (١) والشافعية ، (٢) والحنابلة الى (٣)
مشروعية قراءة البسملة فى الصلاة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

ذهب علماء المالكية فى المشهور من المذهب الى كراهة (٤)
قراءة البسملة فى الصلاة المفروضة واباحتها فى صلاة النفل .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه فى صلاة الفرض .

الادلة :

ادلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من مشروعية البسملة فى
الصلاة ، بأدلة منها :
حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - بجميع طرقه ، وقد
تقدمت ، وتقدم الجمع بينها .

-
- (١) ينظر : متن القدورى ص ٩ ، الاختيار لتعليل المختار
٥٠/١ ، مجمع الانهر ٩٠/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى
الفلاح ص ١٧٤ .
- (٢) ينظر : الام ١٠٧/١ ، شرح جلال الدين المحلى على
المنهاج بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١٤٨/١ ، فتح
الوهاب بشرح منهج الطلاب ، زكريا الانصارى (بيروت :
دار المعرفة) ٤٠/١ ، مغنى المحتاج ١٥٧/١ .
- (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٥٥٦/١ ، المحرر
٥٣/١ ، الفروع ٤١٣/١ ، كشاف القناع ٣٣٥/١ .
- (٤) ينظر : مواهب الجليل ٥٤٤/١ ، الفواكه الدوانى ٢٠٥/١
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥١/١ ، منح الجليل
٢٦٥/١ .

واعترض على الاستدلال بحديث أنس بما يلي :

قال ابن عبد البر بعدما أورد حديث أنس : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يجهر فى القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم) .

قال : "وقد روى هذا الحديث عن أنس وقتادة وشابت البنانى وغيرهم ، كلهم أسنده وذكر فيه النبى صلى الله عليه وسلم ، إلا أنهم اختلف عليهم فى لفظه اختلافا كثيرا مضطربا متدافعا ، منهم من يقول فيه : (كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم) ، ومنهم من يقول : (كانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم) ، ومنهم من قال : (كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم) ، ومنهم من قال : (كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد من الفقهاء " .^(١)

وقد رد هذا الاعتراض بما يلي :

ذكر الحافظ ابن حجر من أخرج حديث أنس من المصنفين ، وطرقه وألفاظه المختلفة ، وحكم بعدم اضطرابه ، وجمع بين ألفاظه حيث قال : طريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفى القراءة على نفى السماع ، ونفى السماع على نفى الجهر .

ويؤيده رواية : (فلم يسمنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم) وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة : (كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم) فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعين

(١) التمهيد ٢/ ٢٣٠ .

(١)

المصير اليه .

وقد اعترض على هذا الرد بما يلي :

قال الزرقانى : "ولا يخفى تعسفه ، فانه لم يذكر رواية

(كانوا يجهرون) ، ورواية : (كانوا لا يتركونها) اذ جمعه

(٢)

لا يمكن معهما ، فالحق مع ابن عبد البر ومن وافقه " .

ويمكن رد هذا الاعتراض بما يلي :

أولا : أن رواية : (كانوا يجهرون بها) تقدم أنها

ضعيفة وضعفها شديد فلا تعارض الصحيح الثابت .

ثانيا : رواية : (كانوا لا يتركونها) بحثت عنها فى كتب

السنة المشهورة فلم أجدها مسندة ، وانما ذكرها ابن عبد

البر بدون سند فى التمهيد - كما سبق - وهذه أيضا لاتعارض

المسند المخرج فى الصحيحين وغيرهما ، وعلى هذا يبقى حديث

انس غير مضطرب وقد أمكن الجمع بين الفاظه كما تقدم جمع

الحفاظ بين طرقه .

(٢) حديث نعيم المجر قال : "صليت وراء أبى هريرة فقرا :

(بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرا بأمر القرآن ، حتى

إذا بلغ ، غير المغضوب عليهم ولا الفالين) فقال : آمين

فقال الناس : آمين . ويقول كلما سجد : الله أكبر

وإذا قام من الجلوس فى الاثنتين قال : الله أكبر ،

وإذا سلم قال : والذى نفسى بيده انى لأشبهكم صلاة

(٣)

برسول الله صلى الله عليه وسلم " . أخرجه النسائى .

(١) ينظر : فتح البارى ٢/٢٢٧، ٢٢٨ بتصرف .

(٢) شرح الزرقانى على الموطأ ١/١٦٩ .

(٣) السنن ٢/١٣٤ ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم .

وقال الدارقطني : "هذا حديث صحيح ، ورواته كلهم
(١)
شقات" .

وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم
(٢)
يخرجاه" .
(٣)
ووافقه الذهبي .

وقال البيهقي : "رواة هذا الحديث كلهم شقات مجمع على
(٤)
عدالتهم محتج بهم في الصحيح" .

وقال الخطيب : "هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه
(٥)
تعليل في اتصال اسناده وثقة رجاله" .
(٦)
وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان .

أدلة المالكية :

استدل المالكية لقولهم على عدم مشروعية قراءة
البسمة في الصلاة المفروضة ، بأدلة منها :

- (١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - في بعض طرقه منها
(أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر - رضى
الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب
العالمين) . وماشابه هذا اللفظ ، وقد تقدم .
- (٢) حديث ابن عبد الله بن مغفل ، وقد تقدم ذكره .
- (٣) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله

-
- (١) السنن ٣٠٦/١ .
 - (٢) المستدرك ٢٣٢/١ .
 - (٣) التلخيص مع المستدرك ٢٣٢/١ .
 - (٤) ينظر : تنقيح التحقيق ٨١٤/٢ ، وينظر : التعليق
المغنى على الدارقطني ٣٠٦/١ .
 - (٥) ينظر : تنقيح التحقيق ٨١٥/٢ .
 - (٦) الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣١/٣ .

صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة
(١)
بالحمد لله رب العالمين) أخرجه مسلم .

واعترض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلي :

أولا : قال الامام الشافعى جوابا عن حديث أنس وعائشة
- رضى الله عنهما : "يعنى يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل
ما يقرأ بعدها - والله تعالى أعلم - لايعنى أنهم يتركون بسم
الله الرحمن الرحيم" .
(٢)

ثانيا : قال أبو بكر الجصاص : وهذا إنما يدل على ترك
الجهربها ، ولادلالة فيه على تركها رأسا . قال : وقد روى
قراءتها فى أول الصلاة عن على ، وعمر ، وابن عباس ، وابن
عمر من غير معارض لهم من الصحابة ، فثبت بذلك قراءتها فى
الفرض والنفل ، لما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ،
وعن الصحابة من غير معارض لهم ، وعلى أنه لا فرق بين الفرض
والنفل لافى الاثبات ولافى النفى كما لا يختلفان فى سائر
السنن .
(٣)

ثالثا : وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : "من كرر قراءتها
فى أول كل سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها ، لأنه قرأ
ما كتبته الصحابة فى المصاحف ، فلو قدر أنهم كتبوها على
وجه التبرك لكان ينبغى أن تقرأ على وجه التبرك ، والا فكيف
يكتبون فى المصحف ما لا يشرع قراءته ، وهم قد جردوا المصحف

(١) الصحيح ٣٥٧/١ ، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ،
حديث ٢٤٠ .

(٢) الام ١٠٧/١ .

(٣) ينظر : أحكام القرآن ، الجصاص ، أحمد بن على الرازى
تحقيق محمد الصادق قمحاوى (بيروت : دار احياء التراث
العربى) ١٥٠١٤/١ بتصريف .

عما ليس من القرآن ، حتى أنهم لم يكتبوا التأمين ،
ولأسماء السور ولا التخميس ولا التعشير ، ولا غير ذلك مع أن
السنة للمصلى أن يقول عقب الفاتحة : (آمين) فكيف يكتبون
ملايشرع أن يقوله ؟ وهم لم يكتبوا مايشرع أن يقوله المصلى
من غير القرآن ... والحديث الصحيح عن أنس ليس فيه نفى
قراءة النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان
إنما يدل على نفى الجهر " .

وقال أيضا : " وكراهة قراءتها مع ما فى قراءتها من
الآثار الثابتة عن الصحابة المرفوع بعضها الى النبى صلى
الله عليه وسلم ، وكون الصحابة كتبها فى المصحف ، وأنها
(١)
كانت تنزل مع السورة فيه ما فيه " .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٠٨، ٢٧٨/٢٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال العلماء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من مشروعية قراءة البسمة في
الصلاة - هو الراجح ، وذلك لما يلي :

- (١) سحة أدلة الجمهور.
- (٢) صراحتها في محل النزاع .
- (٣) أن أدلة المالكية وإن كانت صحيحة فهي متأولة ومحتملة
وهذا يضعف الاستدلال بها .
- (٤) أن أدلة الجمهور مثبتة ، وأدلة المالكية نافية ،
والمثبت مقدم على النافي .
- (٥) إجماع الصحابة على كتابتها في المصحف ، يؤيد قراءتها
في الصلاة ، لأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه .
(١)
وقد قال ابن عمر : "ما كتبت في المصحف الا لتقرأ" .
وكذلك قول عائشة - رضي الله عنها - : "اقرأوا ما في
المصحف" .
(٢)
والعلم عند الله تعالى .

(١) الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، جلال الدين عبد
الرحمن ، الطبعة الثالثة (مصر : مصطفى البابي الحلبي
وأولاده ١٣٧٠هـ) ٧٩/١ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،
القيسي ، مكي بن أبي طالب ، تحقيق محيي الدين رمضان
١٥/١ .

مذاهب الفقهاء فى الجهر بالبسملة والاسرار بها :

اختلف العلماء القائلون بمشروعية قراءة البسملة فى الصلاة هل يسن الجهر بها أم لا ؟ على قولين :

القول الاول :

ذهب الحنفية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) الى أن الاسرار بالبسملة هو السنة ، وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

ذهب الشافعية ^(٣) الى أن الجهر بالبسملة هو السنة ، عند الجهر بالفاتحة . وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الادلة :

ادلة الحنفية والحنابلة :

استدل الحنفية والحنابلة على قولهم أن السنة فى البسملة هو الاسرار بها فى الصلاة ، بأدلة منها :

(١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - بجميع طرقه وقد تقدمت .

-
- (١) ينظر : الاصل ٣/١ ، بدائع الصنائع ٢٠٣/١ ، العناية شرح الهداية بذييل فتح القدير ٢٩١/١ ، الباب فى شرح الكتاب ، الميدانى ، عبد الغنى الغنيمى الدمشقى ، تحقيق محمود أمين النواوى (الرياض : مكتبة الرياض الحديثة) ٦٨/١ .
- (٢) ينظر : تنقيح التحقيق ٨١١/٢ ، المبدع ٤٣٤/١ ، الانصاف ٤٨/٢ ، غاية المنتهى ١٣٣/١ .
- (٣) ينظر : المجموع ٣٤١/٣ ، فتح الجواد ١٢١/١ ، نهاية المحتاج ٤٧٨/١ .

- (٢) حديث عبد الله بن مغفل ، وقد تقدم ذكره والكلام عليه .
(١)
(٣) حديث عائشة - رضى الله عنها - وقد تقدم ذكره .

أدلة الشافعية :

استدل الشافعية لقولهم ان السنة فى البسمة فى الصلاة

هو الجهر بها ، بأدلة منها :

- (١) حديث نعيم المجرى وقد تقدم ذكره وذكر من صححه .
قال ابن خزيمة : "فأما الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة فقد ثبت وصح عن النبى صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك فيه ولا رتياح عند أهل المعرفة بالآخبار فى صحة سنده ، واتصاله - ثم ذكر حديث نعيم المجرى ثم قال : بان وثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم قد كان

(١) لن أذكر فى هذه المسألة الردود والاعتراضات فى هذه المسألة على الأدلة لكلا الفريقين ، لأن هذا باب يطول ذكره ويصعب حصره وليس هذا مكان ذكره ، فعلى من له الرغبة فليراجع كتب الفروع ومن أهمها - فى نظرى - لهذه المسألة : المجموع للنووى ، نصب الراية للحافظ الزيلعى ، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادى .
قال الحافظ الزيلعى فى (نصب الراية) ٣٥٦/١ : "مسألة الجهر بالبسمة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ، ومن أكثرها دورانا فى المناظرة وجولانا فى المصنفات" .
وقال الشوكانى فى (نيل الأوطار) ٢٠٥، ٢٠٤/٢ : "وهذه المسألة طويلة الذيل وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بثمانيف مستقلة" .
وقال : "وأكثر ما فى المقام الاختلاف فى مستحب أو مسنون فليس شئ من الجهر وتركه يقنح فى الصلاة ببطلان بالاجماع فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى عدها من مسائل الاعتقاد" .

- (١)
يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة " .
- (٢) حديث أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، يقطعها حرفا حرفا) .
- أخرجه الحاكم وقال : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين (٢)
ولم يخرجاه " .
- (٣) ووافقه الذهبى ، وأخرجه أيضا أبو داود . (٤)
- وفى رواية قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين) (٥)
- أخرجه الدارقطنى وقال : "اسناده صحيح وكلهم ثقات" . (٦)
- ووافقه صاحب التعليق المغنى على الدارقطنى . (٧)
- وقال النووى : "وهو اسناد صحيح" .
- وقال أيضا : "أما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبى مليكة عنها" (٨) ثم أورد ثلاث روايات ، منها ما أثبتته .
- وفى رواية قالت : (أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ فى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية ، والحمد لله

(١) ينظر : تنقيح التحقيق ٨١٤/٢ ، وعزاه الى مصنف ابن خزيمة فى البسمة .

(٢) المستدرك ٢٣٢/١ .

(٣) ينظر : التلخيص مع المستدرك ٢٣٢/١ .

(٤) السنن ٢٩٤/٤ ، الباب الاول ، حديث ٤٠٠١ .

(٥) السنن ٣١٣/١ .

(٦) ينظر : التعليق المغنى على الدارقطنى بذييل سنن الدارقطنى ٣١٣/١ .

(٧) المجموع ٣٤٦/٣ .

(٨) المجموع ٣٤٦/٣ .

رب العالمين آيتين ، وإياك نستعين ، وجمع خمس أصابعه) .
(١)
أخرجه ابن خزيمة .

وقال الحاكم : "عمر بن هارون أصل في السنة ولم
(٢)
يخرجاه ، وإنما أخرجه شاهداً" .

وقال الذهبي : "أجمعوا على ضعفه وقال النسائي متروك"
(٣)
وقال النووي : "قال أبو محمد : لما وقف رسول الله

صلى الله عليه وسلم على هذه المقاطيع ، أخبر عنه أنه عند
كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه ، فبعض الرواة حين حدث
بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان ، وفي عمر بن هارون
هذا كلام لبعض الحفاظ ، إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في
صحيحه ، وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله : (قرأ في
الصلاة) فرواها الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده ، وذكر
(٤)
الرازي له تأويلات ضعيفة أبطلتها في الكتاب الطويل" .

وقد ذكر صاحب الهداية في تخريج أحاديث بداية ابن رشد
جميع طرق حديث أم سلمة ومن خرجها ، ثم ذكر طريق عمر بن
هارون عن ابن جريج ومن خرجها ، ثم قال : "وماسبق من
(٥)
التابعين له عن ابن جريج يبرئ ساحتها" .

(٣) حديث محمد بن المتوكل بن أبي السري ، قال : "صليت
خلف المعتمر بن سليمان من الصلوات مالا أحصيها المبح
والمغرب ، فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل
فاتحة الكتاب وبعدها ، وسمعت المعتمر يقول : ما آلو

(١) الصحيح ٢٤٨/١ ، حديث ٤٩٣ .
(٢) المستدرک ٢٣٢/١ ، وعمر بن هارون أحد رواة الحديث .
(٣) التلخيص مع المستدرک ٢٣٢/١ .
(٤) المجموع ٣٤٦/٣ .
(٥) الهداية في تخريج أحاديث بداية ابن رشد ٣٧/٣ .

أن اقتدى بملاة أبى ، وقال أبى : ماآلو أن اقتدى بملاة
أنس بن مالك ، وقال أنس : ماآلو أن اقتدى بملاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم " .
(١)
أخرجه الدارقطنى وقال : "اسناده كلهم شقات" .
(٢)
وقال الحاكم : "رواة هذا الحديث عن آخرهم شقات" .
(٣)
(٤)
ووافقه الذهبى .

-
- (١) السنن ٣٠٨/١ ، حديث ٢٥ .
(٢) المجموع ٣٥٠/٣ .
(٣) المستدرک ٢٣٤/١ .
(٤) التلخیص مع المستدرک ٢٣٤/١ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن التوسط في هذا الباب هو الأصوب ، وذلك بأن يقال كلا الأمرين سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الجهر والاسرار ، وذلك لثبوت الأدلة الصحيحة - كما تقدم ذكره في كلا الأمرين ، وإن كان الاسرار بالبسملة أولى ، لأن أحاديثه أمتن وأقوى . ولكن لا يكون ذلك على سبيل الاستمرار والدوام ، لأن المسلم يكون بهذا ترك سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل لابد للمسلم أن يسر بالبسملة في أوقات ويجهر بها في وقت ، ليكون بذلك عمله موافقا لسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الحازمي : "وأما أحاديث الاخفات فهي أمتن غير أن أحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن جماعة من الصحابة ، إلا أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، كما في الجانب الآخر" .^(١)

وقال : والصواب في هذا الباب : "أن يقال : هذا أمر متسع ، والقول بالحر فيه ممتنع ، وكل من ذهب إلى أي رواية فهو مريب ، ومتمسك بالسنة" .^(٢)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : "وإذا كان في نفس كتب الحديث أنه صلى الله عليه وسلم فعل هذا مرة ، وفعل هذا مرة زالت الشبهة" .^(٣)

(١)، (٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٨٤، ٨٢ .
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٠٨، ٣٧٢/٢٢ .

وقال أيضا : "... وكون الجهر لا يشرع بحال - مع أنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة - نسبة الصحابة الى فعل المكروه ، واقراره ، مع أن الجهر فى صلاة المخافتة يشرع^(١) لعارض " .

وقال ابن القيم : "وكان يجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) تارة ، ويخفيها أكثر مما يجهر بها ، ولاريب أنه لم يكن يجهر بها دائما فى كل يوم وليلة خمس مرات أبدا ، حضرا وسفرا ، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين ، وعلى جمهور أصحابه ، وأهل بلده فى الأعمار الفاضلة ، هذا من أمحل^(٢) المحال ... " .

وقال الصنعائى : "طال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة ، وتارة يخفيها ... " .^(٣)

فبهذا تجتمع الأدلة والعمل بمقتضى جميع الأدلة أولى عند الامكان - من اهدار بعضها - وقد أمكن .
والعلم عند الله تعالى .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٠٨،٣٧٢/٢٢ .
(٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبى بكر الزرقى ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة عشر (بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ) ٢٠٧/١ .
(٣) سبل السلام ٣٣٤/١ .

المسألة الخامسة عشرة : قراءة الفاتحة في الصلاة للمسبوق

المسألة السادسة عشرة : الحركة اليسيرة في الصلاة

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى البيهقي بسنده ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام : (أن أبا بكر الصديق ، وزيد بن ثابت دخلا المسجد والامام راعع فركعا ثم دبا وهما راععان حتى لحقا بالصف) .

(٢)
قال الألباني : "ورجاله ثقات ، ولولا أن مكحولا قد عنعنه عن أبي بكر بن الحارث لحسنه " .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى سقوط الفاتحة للمأموم الذى يجد الامام راععا .
ويرى أيضا جواز الحركة اليسيرة اذا كانت لمصلحة الصلاة .

ما يؤيد هذا الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه من سقوط الفاتحة عن المأموم

(١) السنن الكبرى ٩٠/٢ قال : أخبرنا أبو بكر بن الحارث ، أنبأنا أبو محمد بن حبان ، أنبأنا إبراهيم بن محمد ابن الحسن ، أنبأنا أبو عامر ، ثنا الوليد بن مسلم ، أخبرني ابن شوبان عن أبيه ، عن مكحول ، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .
وينظر مسند أبي بكر للسيوطي ص ٢٧ .
(٢) سلسلة الاحاديث الصحيحة ٤٠٢/١ ، حديث ٢٢٩ .

المسبوق ، حديث أبى بكر - رضى الله عنه - أنه انتهى الى
النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو راکع ، فركع قبل أن يصل
الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :
(١)
(زادك الله حرصاً ولا تعد) . أخرجه البخارى .

ومما يؤيد الاثر ويقويه من حيث جواز الحركة اليسيرة
لصالح الصلاة ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ،
من حديث سهل بن سعد الساعدي - رضى الله عنه - وفيه : (أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عوف ليصلح
بينهم ، فحانت الصلاة فجاء المؤذن الى أبى بكر فقال :
أتملى بالناس فأقيم ؟ قال : نعم ، قال : فملى أبو بكر ،
فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فى الصلاة ...
ثم قال : ثم استأخر أبو بكر حتى استوى فى الصف ، وتقدم
(٢)
النبي صلى الله عليه وسلم فملى ... الحديث . أخرجه مسلم .

مذاهب الفقهاء فى سقوط الفاتحة عن المسبوق :

فى وجوب الفاتحة على المأموم قولان للعلماء :

القول الأول :

ذهب الجمهور من الحنفية ، (٣) والمالكية ، (٤) والحنابلة الى (٥)

-
- (١) الصحيح ٣١١/١ ، باب اذا ركع دون الصف ، حديث ١٧١ .
(٢) الصحيح ٣١٦/١ ، باب تقديم الجماعة من يملى بهم اذا
تأخر الامام ، حديث ١٠٢ .
(٣) ينظر : المبسوط ١٩٩/١ ، الهداية ٥٥/١ ، العناية بذييل
فتح القدير ٣٣٨/١ ، البحر الرائق ٢٩٢/١ .
(٤) ينظر : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥١٨/١ ،
شرح الزرقانى على خليل ١٩٩/١ ، الشرح الكبير بهامش
حاشية الدسوقي ٢٣٧/١ ، جواهر الاكلیل ٤٧/١ .
(٥) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٤٠/١ ، الانصاف
٢٢١/٢ ، الاقناع ١٩٢/١ ، منتهى الارادات ١٠٨/١ .

عدم وجوب الفاتحة على المأموم لافى صلاة جهرية ولاسرية .
وبناء على هذا القول فان الفاتحة اذا سقطت عن
المأموم المدرك فانها تسقط عن المأموم المسبوق الذى أدرك
الامام راعيا .

القول الثانى :

(١) ذهب الشافعية الى أن الفاتحة تجب على المأموم ،
ولكنها تسقط عن المسبوق الذى أدرك الامام راعيا .

الادلة :

ادلة من أسقط وجوب الفاتحة عن المسبوق بعد وجوبها :
استدلوا لسقوط الفاتحة عن المسبوق الذى أدرك الامام
راعيًا بأدلة منها :
(١) حديث أبى بكره - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
(٢) ويستدل لهم بفعل الصديق وزيد بن ثابت - رضى الله
عنهما - وقد تقدم ذكره .

(١) ينظر : المجموع ٣/٣٦١ ، منهج الطلاب ، زكريا الأنصارى
مطبوع مع شرحه فتح الوهاب (بيروت : دار المعرفة)
٤٠/١ ، مغنى المحتاج ١/١٥٧ ، حاشيتى قليوبى وعميرة
١٤٨/١ .

مذاهب الفقهاء فى الحركة اليسيرة التى تفعل لصالح الصلاة :

(١)
اتفقت المذاهب الأربعة على جواز الحركة اليسيرة التى ليست من جنس الصلاة ، وأنها لا تبطلها ، سواء كانت لمصلحة الصلاة أم لا . بل ان بعض الفقهاء يرى أنه حتى العمل الكثير لا يبطل الصلاة اذا كان لمصلحتها ، أو اذا كان لضرورة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من جواز الحركة اليسيرة فى الصلاة لصالحها .

الأدلة :

- استدل الفقهاء على جواز الحركة اليسيرة فى الصلاة ،
وأنها لا تبطلها ، بأدلة منها :
- (١) حديث سهل بن سعد الساعدي - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث أبى قتادة الأنصاري - رضى الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يملئ وهو حامل إمامة

(١) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ١/١٤٦، ٢٤١، فتح القدير ١/٤٠٣ ، حاشية الطحطاوى على مراقي الفلاح ص ٢٠٧ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١/٦٢٧ .
وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٦٣ ، مواهب الجليل ٢/٢٧، ١٣١ ، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك ١/١٥٥ ، جواهر الاكلیل ١/٤٨، ٦٢ .
وينظر مراجع الشافعية : فتح الوهاب ١/٥١ ، نهاية المحتاج ٢/٤٩ ، تحفة الحبيب ٢/٧٥ ، حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ، عبد الله بن حجازى بن ابراهيم (مصر مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ١/٢٢٠ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ١/٦٩٩ ، الانصاف ٢/٩٧ ، كشاف القناع ١/٣٧٧ .

بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا

سجد وضعها واذا قام حملها) .

(١) (٢)

أخرجه البخارى ومسلم .

(٣) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (جئت ورسول

الله صلى الله عليه وسلم يملئ فى البيت ، والباب

عليه مغلق ، فمشى حتى فتح لى ، ثم رجع الى مكانه ،

ووصفت الباب فى القبلة) .

(٣)

أخرجه الترمذى وقال : "حسن غريب" .

(٤) (٥)

وأخرجه أيضا أبو داود ، والنسائى .

(١) الصحيح ٢١٨/١ ، باب اذا حمل جارية صغيرة على عنقه فى الصلاة ، حديث ١٦٥ .

(٢) الصحيح ٣٨٦/١ ، باب جواز حمل المبيان فى الصلاة ، حديث ٤٣ .

(٣) السنن ٤٩٧/٢ ، باب ذكر مايجوز من المشى والعمل فى صلاة التطوع ، حديث ٦٠١ .

(٤) السنن ٥٦٦/١ ، باب العمل فى الصلاة ، حديث ٩٢٢ .

(٥) السنن ١١/٢ ، باب المشى امام القبلة خطى يسيرة .

المسألة السابعة عشرة: تطويل القراءة فى صلاة الفجر
المسألة الثامنة عشرة: تفريق السورة الواحدة على ركعتين

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (صليت خلف أبى بكر الفجر فاستفتح البقرة ، فقرأها فى ركعتين ، فقام عمر حين فرغ ، قال : يغفر الله لك لقد كادت الشمس تطلع قبل أن تسلم ، قال : لو طلعت لأفطنا غير غافلين) .

(٢)
ذكر ابن حزم سند عبد الرزاق وقال : "هذا أصح اسناد".
(٣)
وقال الحافظ ابن حجر : "اسناده صحيح" .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية تطويل القراءة فى صلاة الفجر ، ويحمل هذا على أنه اذا لم يضر بأحد ، وعلم رضا من خلفه بالتطويل .
لأن الصحابة الذين كانوا يصلون خلف أبى بكر محصورون ،

- (١) المصنف ١١٣/٢ ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهرى ، عن أنس بن مالك .
وقد روى هذا الاثر بطرق مختلفة وألفاظ متقاربة ، وممن رواه الامام مالك فى الموطأ ٨٢/١ ، وابن أبى شيبة فى المصنف ٣٦٩/١ ، وابن المنذر فى الأوسط ٣٧٥،٣٧٤/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٨٢/١ ، وابن حزم فى المحلى ١٦/٣ ، ١٠٤/٤ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٨٩/٢ ، وينظر : مسند أبى بكر الصديق للسيوطى ص ٤٥٠ ، كنز العمال ٢٨٠/٨ .
(٢) المحلى ١٦/٣ .
(٣) فتح البارى ٢٥٦/٢ .

وكان يعلم أنه لا يضرهم التطويل ، وما صدر من عمر - رضى الله عنه - فهو خشية خروج الوقت ، ولم يكن انكاراً للتطويل . ويرى الصديق أيضاً جواز قراءة السورة الواحدة مفرقة على ركعتين .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه ، من حيث مشروعية تطويل القراءة فى صلاة الفجر ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى برزة الأسلمى - رضى الله عنه - قال : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الفجر مابين الستين الى المائة آية) . أخرجه البخارى ، ومسلم .^(١)^(٢)

ومما يؤيد الأثر ويقويه من حيث جواز تفريق السورة الواحدة على ركعتين ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة - رضى الله عنها - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ فى المغرب بسورة الأعراف فرقها فى ركعتين) .

(٣)

أخرجه النسائى .

(٤)

وحسنه الألبانى .

-
- (١) الصحيح ٣٠٥/١ ، باب القراءة فى الفجر ، حديث ١٥٩ .
(٢) الصحيح ٣٣٨/١ ، باب القراءة فى الصبح ، حديث ١٧٢ .
(٣) السنن ١٧٠/٢ ، باب القراءة فى المغرب .
(٤) صحيح سنن النسائى ، محمد ناصر الدين الألبانى ، الطبعة الأولى ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج (بيروت : المكتب الإسلامى ١٤٠٩هـ) ٢١٤/١ .

مذاهب الفقهاء فى تطويل القراءة فى صلاة الفجر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن السنة فى قراءة صلاة
الفجر - فى الحضر لمنفرد وإمام جماعة محصورين ، ورضوا
بالتطويل - أن تكون طويلة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على سنية تطويل قراءة الفجر بأدلة

منها :

- (١) حديث أبى برزة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث قُطَيْبَةَ بن مالك - رضى الله عنه - قال : (صليت ،
وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا : ق
والقرآن المجيد ...) الحديث
(٢)
أخرجه مسلم .
- (٣) الأثر المتقدم عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - .

-
- (١) ينظر مراجع الحنفية : الاختيار لتعليل المختار ٥٦/١ ،
كنز الدقائق بهامش البحر الرائق ٣٣٩/١ ، مجمع الأنهر
١٠٥/١ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٢٥٨/١ ، شرح
الزرقانى على خليل ٢١٠/١ ، الشرح المغير بهامش بلغة
السالك ١١١/١ ، جواهر الاكليل ٥٠/١ .
وينظر مراجع الشافعية : تحفة المحتاج بهامش حواشى
الشروانى وابن قاسم ٥٥/٢ ، مغنى المحتاج ١٦٣/١ ،
نهاية المحتاج ٤٩٥/١ ، حاشية الشرقاوى على تحفة
الطلاب ٢٠٥/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٦٤٤/١ ، الانصاف ٥٥/٢ ، منتهى الإرادات ٧٨/١ ، كشاف
القناع ٣٤٣/١ .
 - (٢) الصحيح ٣٣٦/١ ، باب القراءة فى الصبح ، حديث ١٦٥ .

مذاهب الفقهاء فى تفريق السورة الواحدة على ركعتين :

اختلف الفقهاء فى جواز تفريق السورة الواحدة على ركعتين ، على قولين :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ، ^(١) والشافعية ، ^(٢) والحنابلة الى ^(٣) باحث تفريق السورة على ركعتين ، وان كان المستحب قراءة سورة كاملة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من جواز تفريق السورة الواحدة على ركعتين .

القول الثانى :

ذهب المالكية فى ^(٤) المعتمد من المذهب الى أن تفريق السورة على ركعتين أمر مكروه .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

-
- (١) ينظر : بدائع الصنائع ٢٠٦/١ ، البناية شرح الهداية ، العيني ، محمود بن أحمد ، تصحيح المولى محمد عمر الشهير بناصر الاسلام الرامفوري ، الطبعة الاولى (دار الفكر ١٤٠٠هـ) ٨٨/٢ ، عمدة القارى ٩٧/٥ .
- (٢) ينظر : مغنى المحتاج ١٦٢/١ ، فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين ، المليبارى ، زين الدين بن عبد العزيز ، مطبوع مع حاشية اعانة الطالبين ، الطبعة الثانية (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده ١٣٥٦هـ) ١٤٩/١ ، نهاية المحتاج ٤٩٢/١ ، حاشيتا قليوبى وعميرة ١٥٢/١ .
- (٣) ينظر : المغنى ومعهم الشرح الكبير ٦٤٧/١ ، الفروع ٤٢٠/١ ، التقيح المشبع ص ٥٠ ، شرح منتهى الارادات ١٨١، ١٨٠/١ .
- (٤) ينظر : مواهب الجليل ٥٢٤/١ ، شرح الزرقانى على خليل ٢٠٣/١ ، الفواكه الدوانى ٢٠٦/١ ، جواهر الاكليل ٤٩/١ .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على جواز تفريق السورة بين ركعتين

بعدة أدلة منها :

- (١) حديث عائشة - رضى الله عنها - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث زيد بن ثابت - رضى الله عنه - قال : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بسورة الأعراف فى الركعتين كلتيهما) . أخرجه ابن خزيمة .^(١)
- (٣) إجماع الصحابة على عمل أبى بكر الصديق رضوان الله عليهم أجمعين .^(٢)

أدلة المالكية :

استدل المالكية لما ذهبوا اليه من كراهة تفريق

السورة الواحدة على ركعتين بأدلة منها :

- (١) قال ابن عبد البر : "انما كره مالك أن يقسم المصلى سورة بين ركعتين فى الغريضة لأنه لم يبلغه أنه صلى الله عليه وسلم فعله" .^(٣)

واعترض على هذا الدليل بما يلى :

قال الحافظ ابن حجر : "ثبت عن النبى صلى الله عليه

وسلم ، وعن الصحابة حتى أنه أصبح إجماعاً منهم" .^(٤)

(١) الصحيح ٢٦٠/١ ، حديث ٥١٧ .

(٢) فتح البارى ٢٥٦/٢ .

(٣) ينظر : شرح الزرقانى على الموطأ ١٧١/١ .

(٤) فتح البارى ٢٥٦/٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ما ذهب إليه الجمهور - من جواز تفريق السورة بين
ركعتين - هو الراجح ، وذلك لما يلي :

- (١) لصحة أدلتهم وكثرتها .
- (٢) ولكونها نافية محل النزاع وبيان المطلوب .
- (٣) ولإجماع الصحابة عليه .
- (٤) ثم اننى لم أقف للمالكية على نص شرعى يعتمد عليه .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة التاسعة عشرة : تقليل القراءة فى صلاة المغرب

المسألة العشرون : قراءة شيء من القرآن غير الفاتحة فى الركعة الثالثة من المغرب

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى الامام مالك بسنده ، عن أبى عبد الله الصنابحي
قال : (قدمت المدينة فى خلافة أبى بكر الصديق ، فصليت
وراءه المغرب ، فقرأ فى الركعتين الاوليين بأمر القرآن ،
وسورة سورة من قصار المفصل . ثم قام فى الثالثة ، فدنوت
منه حتى ان ثيابى لتكاد تمس ثيابه ، فسمعتة قرا بأمر
القرآن وبهذه الآية {ربنا لاتزع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب
لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب} .
(٢)
(٣)
قال النووي : "اسناده صحيح" .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن
المشروع تقليل القراءة فى صلاة المغرب .
ويرى أيضا جواز القراءة بعد الفاتحة فى الركعة
الثالثة ، وقد يحمل هذا الفعل منه على الدعاء ، خصوصا أن

(١) الموطأ ٧٩/١ ، باب القراءة فى المغرب والعشاء ، حديث
٢٥ مالك ، عن أبى عبيد ، مولى سليمان بن عبد الملك
عن عبادة بن نسي ، عن قيس بن الحارث ، عن أبى عبد
الله الصنابحي .
وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ١١٠٠، ١٠٩/٢ ، وابن أبى
شيبه فى المصنف ٣٧١/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى
٣٩١، ٦٤/٢ ، وينظر : المغنى لابن قدامة ٦٤٩/١ ، عمدة
القارى ٨٠/٥ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٨ .

(٢) سورة آل عمران : ٨

(٣) المجموع ٣٨٣/٣ .

هذه الآية من آيات الدعاء وقد قراها سرا خلافا لسنة القراءة في المغرب .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد هذا الأثر ويقويه من حيث تقليل القراءة في صلاة المغرب ، حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة - رضى الله عنهما - أنه قال : (ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، من فلان ، قال سليمان : كأن يطيل الأوليين من الظهر ، ويخفف الآخرين ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ..) الحديث .

(١) (٢)

أخرجه النسائي ، وابن ماجه .

(٣)

قال النووي : "إسناده صحيح" .

ومما يؤيد الأثر ويقويه ، من حيث جواز قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الركعة الثالثة ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية . أو قال النصف من ذلك . وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية . وفي الآخرين قدر النصف من ذلك) . أخرجه مسلم .

(٤)

-
- (١) السنن ١٦٧/٢ ، باب تخفيف القيام والقراءة .
 (٢) السنن ٢٧٠/١ ، باب القراءة في الظهر والعصر ، حديث ٨٢٧ .
 (٣) المجموع ٣٨٣/٣ .
 (٤) الصحيح ٣٣٤/١ ، باب القراءة في الظهر والعصر ، حديث ١٥٧ .

مذاهب الفقهاء فى تقصير القراءة فى صلاة المغرب :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن السنة فى القراءة فى صلاة المغرب أن تكون قصيرة ، ويستحب أن تكون من قمار المفصل .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا اليه من سنية قصر القراءة

فى صلاة المغرب بأدلة منها :

(١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .

(١) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ٢٠٥/١ ، الهداية ٥٢/١ ، العناية بذيلى فتح القدير ٣٣٥/١ ، تبیین الحقائق ١٢٩/١ .

وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥٣٧/١ ، كفاية الطالب الربانى ، الشاذلى ، على أبى الحسن المالكى ، مطبوع مع حاشية العدوى (مصر) مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ٢٢٦/١ ، شرح الزرقانى على خليل ٢١٠/١ ، فتح الجواد بشرح الارشاد ، الزكوى يهوذا بن سعد بن محمد بن عبد الله (نشر : عبد الله اليسار التيجانى) ٩٨/١ .

وينظر مراجع الشافعية : شرح جلال الدين المحلى على المنهاج بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١٥٤/١ ، نهاية المحتاج ٤٩٥/١ ، حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ٢٠٥/١ ، حاشية اعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين ، السيد البكرى ، ابن السيد محمد شطا الدمياطى ، الطبعة الثانية (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده ١٣٥٦هـ) ١٥٢/١ .

وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٤٥/١ ، المحرر ٥٤/١ ، التقيح المشبع ص ٤٨ ، كشاف القناع ٣٤٣/١ .

(٢) قراءة أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى هذا الباب .

(٣) قال الترمذى : "روى عن عمر أنه كتب الى أبى موسى :
(١)
(أن اقرأ فى المغرب بقمار المفصل)" .

(١) السنن ١١٣/٢ ، باب القراءة فى المغرب .

مذاهب الفقهاء فى قراءة شىء من القرآن غير الفاتحة
فى الركعة الثالثة من المغرب :

(١) (٢)
اتفقت المذاهب الأربعة على جواز قراءة شىء من القرآن
غير الفاتحة فى الركعة الثالثة من المغرب .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من الجواز .
غير أن الجمهور يرون أن السنة والأفضل الاقتصار عن
الفاتحة .

والمالكية يرون كراهة الزيادة عن الفاتحة .
وبهذا يكون الخلاف لفظيا لأن ترك السنة أقله الكراهة .

- (١) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ٥٢/١ ، فتح القدير ٣١٥/١ ، البحر الرائق ٣٢٦/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٥١١/١ .
ويرى الحنفية أن هذا خاص بالفرض .
وينظر مراجع المالكية : البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل فى مسائل المستخرجة ، ابن رشد القرطبي ، تحقيق الدكتور محمد حجي ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الغرب الاسلامى ١٤٠٨هـ) ٣٣٦/١ ، مواهب الجليل ٥٢٤/١ ، الفواكه الدوانى ٢٢٨/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤٢/١ .
وينظر مراجع الشافعية : منهاج الطالبين ص ١١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى ابن قاسم ٥٢/٢ ، مغنى المحتاج ١٦١/١ ، فتح المعين بهامش حاشية اعانة الطالبين ١٤٩/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٤٩/١ ، التنقيح المشبع ص ٥١ ، كشاف القناع ٣٩٠/١ ، شرح منتهى الارادات ٢٠٨/١ .
(٢) ولعل المراد بالجواز هنا : ما يشمل المباح والمكروه وخلاف الاولى ، اذ الجائز عند الأصوليين يتناول الواجب والمندوب والمكروه .
بيان المختصر ، شرح مختصر ابن الحاجب ، الأصفهانى شمس الدين أبى الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، الطبعة الاولى ، نشر : مركز البحث العلمى واهياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (جدة : دار المدنى ١٤٠٦هـ) ٣٩٧/١

الأدلة :

استدل الفقهاء على جواز قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الركعة الثالثة في صلاة المغرب بأدلة منها :

(١) حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٢) الأثر المروى عن الصديق - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

واستدل الفقهاء على أن الأفضل والسنة الاقتصار على الفاتحة في الركعة الثالثة من المغرب بأدلة منها :

حديث أبى قتادة ، عن أبيه - رضى الله عنهما - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأتم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الأخريين بأتم الكتاب ويسمعنا الآية ...) الحديث . أخرجه البخارى ومسلم .
(١) (٢)

وحمل العلماء حديث أبى سعيد الخدرى على أنه فعله عليه السلام لبيان الجواز ، أو لأنه كلما طالت صلاته زادت قرأ عيئه .
(٣)

وحملوا قراءة أبى بكر الصديق للآية في الركعة الثالثة على أنها منه دعاء ، فعله لما ظهرت الردة في زمنه .
(٤)

(١) الصحيح ٣٠٩/١ ، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب ، حديث ١٦٤ .

(٢) الصحيح ٣٣٣/١ ، باب القراءة في الظهر والعصر ، حديث ١٥٥ .

(٣) ينظر : البحر الرائق ٣٢٧/١ ، نهاية المحتاج ٤٩٢/١ .

(٤) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٥٠/١ ، شرح الزرقانى على الموطأ ١٦٥/١ .

المسألة الحادية والعشرون : القنوت فى صلاة الفجر
المسألة الثانية والعشرون : موضع القنوت فى صلاة الفجر

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

لقد تعارضت الروايات عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى القنوت فى صلاة الفجر ، فهناك روايات أثبتت القنوت وأخرى نفته . وفيما يلى تفصيلها ، ثم محاولة الجمع بينها ، أو ترجيح بعضها على بعض .

أولا : الروايات التى أثبتت القنوت :

الرواية الأولى :

(١)
روى ابن نصر المروزى بسنده ، عن أنس - رضى الله عنه - أنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقنت بعد الركعة وأبو بكر - رضى الله عنه ، وعمر - رضى الله عنه - حتى كان عثمان - رضى الله عنه - فقنت قبل الركعة ليدرك الناس) .

وسنده ضعيف لأن فيه حميد الطويل ، وهو ثقة ، لكنه
(٢)
يدلس ، وقد عنعنه .

(١) مختصر قيام الليل ، وقيام رمضان ، وقيام الوتر ، المروزى ، محمد بن نصر ، اختصرها أحمد بن على المقرئى ، الطبعة الثانية (بيروت : عالم الكتب ١٤٠٣هـ) ص ١٣٧ ، قال : حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا إبراهيم بن حمزة ، ثنا عبد العزيز بن محمد ، عن حميد عن أنس .
(٢) التقريب ٢٠٢/١ .

وفيه أيضا : عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، صدوق
(١)
يحدث من كتب غيره فيخطيء .
الا أن لهذا الحديث طرق أخرى وهى :

الطريق الأول :

(٢)
روى البزار بسنده ، عن أنس - رضى الله عنه - : (أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت حتى مات ، وأبو بكر
حتى مات ، وعمر حتى مات" .
(٣)
قال الهيثمى : "رجاله موثقون" .
غير أن فى اسناده أبو جعفر الرازى وهو صدوق سىء
(٤)
الحفظ .

الطريق الثانى :

(٥)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن قتادة أنه قال : (قنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الفجر ، وأبو بكر
وعمر ، بعد الركوع ، فلما كان عثمان قنت قبل الركوع ، لأن
يدرك الناس الركعة" .
وظاهر الحديث الارسال ولكن الأمر بخلاف ذلك ، لأن قتادة
(٦)
رواه عن أنس . قاله البزار .

-
- (١) التقريب ٥١٢/١ .
(٢) كشف الاستار عن زوائد البزار ٢٦٩/١ ، قال : حدثنا
محمد بن المثنى ، ثنا يحيى بن أبى بكير ، ثنا أبو
جعفر الرازى ، عن الربيع ، عن أنس .
(٣) مجمع الزوائد ١٣٩/٢ .
(٤) التقريب ٤٠٦/٢ .
(٥) المصنف ١٠٩/٣ ، قال : عن أبى جعفر ، عن قتادة .
(٦) كشف الاستار ٢٦٩/١ .

(١)
ومع ذلك فان السند ضعيف لعننة قتادة وهو مدلس .
ولأن فيه أبا جعفر الرازي وهو صدوق سيء الحفظ ، كما
سبق ذكره .

الطريق الثالث :

روى الحافظ ابن حجر ، رواية عن أنس - رضى الله عنه -
أنه قال : (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم
يزل يقنت فى صلاة الغداة حتى فارقتة ، وخلف أبى بكر كذلك ،
وخلف عمر كذلك) .

ثم قال : "وغلط بعضهم فصيره عن عبد الوارث ، عن عوف
فما ر ظاهر الحديث الصحة ، وليس كذلك ، بل هو من رواية
عمرو وهو ابن عبيد رأس القدرية ولايقوم بحديثه حجة " (٢)

الرواية الثانية :

(٣)
روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن حمزة أنه قال : (سألت
أبا عثمان عن القنوت فقال : بعد الركوع ، فقلت عن ؟ فقال

(١) ينظر : تهذيب التهذيب ، ابن حجر ، شهاب الدين أحمد
ابن على العسقلانى ، الطبعة الأولى (دار الفكر ١٤٠٤هـ)
٣١٨/٨ .

وينظر : ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، الذهبى ،
محمد بن أحمد بن عثمان ، تحقيق على محمد البجاوى
(بيروت : دار المعرفة) ٣٨٥/٣ .

(٢) تلخيص الحبير ٢٦١/١ .
(٣) المصنف ٣١٢/٢ ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن
العوام بن حمزة .

وقد روى هذا الاثر بطرق مختلفة والفاظ متقاربة وممن
رووه : الدارقطنى فى السنن ٤٠/٢ ، ابن نصر المروزى ،
ينظر : مختصر قيام الليل ، وقيام رمضان ، وكتاب
الوتر ص ١٣٧ ، ابن حزم - فى المحلى ١٤١/٤ ، ١٤٢ ،
البيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٢/٢ ، وينظر مسند أبى بكر
للميوطى ص ١٦٦ ، ٤٦ .

عن أبي بكر وعمر وعثمان) .

(١)

قال البيهقي بعد ذكر سنده : "هذا اسناد حسن" .

غير أن في سنده عند من رووه العوام بن حمزة ، وهو

(٢)

صدوق ربما وهم .

فيظهر مما تقدم أن قنوت أبي بكر الصديق - رضى الله

عنه - في صلاة الفجر ثابت عنه ، لأن حديث أنس من الطريق

الأول ، والثانى حسن لغيره ، أضاف الى هذا اذا ضم الى حديث

أنس ، أثر أبي عثمان النهدي ، وضعف اسناده محتمل ، كما

تقدم .

وأما ما عدا هذا فضعفه شديد .

وقد ذكر الأئمة أن القنوت في صلاة الفجر ثابت عن

(٣) (٤)

الصديق - رضى الله عنه - وممن أثبتته : الشافعي والخطابي

(٥) (٦) (٧)

والهمداني وابن القيم والنووي .

(١) السنن الكبرى ٢/٢٠٢ .

(٢) التقريب ٢/٨٩ .

(٣) ينظر : اختلاف العراقيين مطبوع مع الأم ٧/٢٤٨ .

(٤) ينظر : معالم السنن مطبوع مع مختصر سنن أبي داود

٢/١٣١ .

(٥) ينظر : الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٩٢ .

(٦) ينظر : زاد المعاد ١/٢٨٥ .

(٧) ينظر : المجموع ٣/٥٠٤ .

ثانيا : الروايات التى نقت القنوت عن

أبى بكر الصديق - رضى الله عنه :

الرواية الاولى :

(١)

روى أبو داود الطيالسى بسنده ، عن أبى مالك الأشجعى قال : (قلت لأبى يابى أليس قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلف أبى بكر وخلف عمر ؟ فقال : بلى ؛

فقلت : أفكانوا يقننون فى الفجر ؟ قال : يابنى محدثة) .

وفى رواية - عند النسائى - (يابنى انها بدعة) .

(٢)

قال الترمذى : "هذا حديث حسن صحيح" .

وذكر ابن الجوزى سند النسائى وقال : "وهذا الاسناد

(٤)

صحيح" .

(٥)

وقال الحافظ ابن حجر : "اسناده حسن" .

الرواية الثانية :

(٦)

روى أبو يوسف بسنده ، عن ابراهيم (أن أبا بكر - رضى

الله عنه - لم يقنن حتى لحق بالله تعالى) .

(١) المسند ، أبو داود الطيالسى ، سليمان بن داود

الجارود الفارسى (بيروت : دار المعرفة) ص ١٨٩ ، قال

حدثنا يونس ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا

أبو عوانة ، عن أبى مالك الأشجعى .

وقد أخرجه ابن أبى شيبه فى المصنف ٣٠٨/٢ ، وابن ماجه

فى السنن ٣٩٣/١ ، والنسائى فى السنن ٢٠٣/٢ ،

والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٤٩/١ ، وابن حزم فى

المحلى ١٤٢/٤ ، وينظر مغنى ابن قدامة ٨٢٣/١ .

ينظر : السنن ٢٠٣/٢ ، المحلى ١٤٢/٤ .

(٢) السنن ٢٥٣/٢ .

(٣) تنقيح التحقيق ١٠٦٤/٢ .

(٤) تلخيص الحبير ٢٦٢/١ .

(٥) الآثار ، أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى ، تمحيح

(٦) أبو الوفاء (بيروت : دار الكتب العلمية) ص ٧١ ، قال

حدثنا يوسف بن أبى يوسف ، عن أبيه ، عن أبى حنيفة ،

=

عن حماد ، عن ابراهيم .

الرواية الثالثة :

(١)
روى ابن أبي شيبه بسنده ، عن طلحة : (أن أبا بكر لم
يقنت في الفجر) .

الجمع بين الروايات :

ومما مضى يتبين أن قنوت الصديق - رضى الله عنه - في
صلاة الفجر وعدم قنوته كلاهما ثابت عنه .
والجمع بينهما : يقال أنه قنت أحيانا وترك أحيانا
أخرى .

قال ابن جرير الطبري : " القول عندنا فيما روى عن
أصحابه في ذلك من الاختلاف ، فإن سبيل الاختلاف عنهم فيه ،
سبيل الاختلاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك
أنهم كانوا يقنتون أحيانا على ما رأوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل من ذلك ، وأحيانا يتركون على ما عهدوه يترك

= ذكر ابراهيم النخعي عن نفسه : أنه كان اذا أرسل فقد
حدثه به غير واحد . وان أسند لم يكن عنده الا من سماه
وقال الامام أحمد في مراسيل النخعي : " لا بأس بها " .
وقال ابن معين : " مراسلات ابراهيم صحيحة ، الا حديث تاجر
البحرين ، وحديث الضحك في الصلاة " . ينظر : شرح علل
الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق الدكتور همام عبد
الرحيم سعيد ، الطبعة الاولى (الأردن : مطبعة المنار
١٤٠٧هـ) ٥٤٢/١ .

وقد أخرج محمد بن الحسن نحو من هذا الاثر من طريق
أبي حنيفة في كتاب الآثار ، الطبعة الاولى (كراتشي :
ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ١٤٠٧هـ) ص ٤٤ .
وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه ١٠٧٠/٣ من
طريقين بلفظين مختلفين .

(١) المصنف ٣٠٩/٢ ، قال : حدثنا وكيع ، عن اسرائيل ، عن
ابراهيم بن عبد الأعلى ، عن طلحة .
وينظر مسند أبي بكر للسيوطي ص ١١٩ .

فيشهد قنوتهم في الحال التي يقننون فيها قوم ، فيروون عنهم مارأوا من فعلهم ، ويشهدهم آخرون في الحال التي لايقننون فيها ، فيروون عنهم مارأوا من فعلهم ، وكلا (١) الفريقين محق صادق" .

وقال ابن حزم : "أما الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس - رضي الله عنهم - بأنهم لم يقننوا ، فلاحجة في ذلك في النهي عن القنوت ، لأنه قد صح عنهم جميعهم أنهم قننوا ، وكل ذلك صحيح ، قننوا وتركوا ، فكلا الأمرين مباح ... " (٢) .

وقال الصنعاني بعد ذكر حديث أبي مالك الأشجعي : "وقد روى خلافه عمن ذكر . والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى" (٣) .

فقه الصديق في هذه المسألة :

تدل الروايات المتقدمة سواء المثبتة للقنوت أو النافية له على أن الصديق - رضي الله عنه - فعل القنوت في صلاة الفجر وتركه ، وأنه فعله بعد الركوع من الركعة الثانية . وهذا يدل على أنه يرى مشروعية القنوت في صلاة الفجر ، وأن موضعه بعد الركوع من الركعة الثانية . وقد يكون الصديق - رضي الله عنه - فعله للنوازل كما ذكره

(١) تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار ، الطبري ، محمد بن جرير ، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي (مكة المكرمة : مطابع الصفا) ٤٤/٢ .

(٢) المحلى ١٤٢/٤ .

(٣) سبل السلام ٣٦٢/١ .

الحافظ الزيلعى حيث قال : "وقد روى عن الصديق - رضى الله عنه - أنه قنت عند محاربة الصحابة لمسيلمة ، وعند محاربة أهل الكتاب" .^(١)

ونحو هذا قاله ابن القيم .^(٢)

ما يؤيد فقه الصديق :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق ويقويه من مشروعية القنوت فى صلاة الفجر ، وأن موضعه بعد الركوع من الركعة الثانية حديث أنس - رضى الله عنه - حينما سئل : (أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصبح ؟ قال نعم ، فقليل : أوقنت قبل الركوع أو بعد الركوع ؟ قال بعد الركوع يسيرا) .^(٣)
أخرجه البخارى ، ومسلم .^(٤)

ومما يؤيد ماذهب اليه الصديق من أن القنوت فى صلاة الصبح مختص بالنوازل ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت فى صلاة الصبح الا أن يدعو لقوم أو يدعو على قوم) .^(٥)
أخرجه ابن حبان .

-
- (١) فتح القدير ٤٣٤/١ .
(٢) زاد المعاد ٢٨٥/١ .
(٣) الصحيح ٧٣/٢ ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، حديث ٤٦ .
(٤) الصحيح ٤٦٨/١ ، باب استحباب القنوت فى جميع الصلاة اذا نزل نازلة ، حديث ٢٩٨ .
(٥) ينظر : تنقيح التحقيق ١٠٦٨/٢ ، نصب الراية ١٣٠/٢ .
وسياتى تصحيح العلماء له عند أدلة الحنفية والحنابلة .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية القنوت فى صلاة الفجر :

اتفقت المذاهب الأربعة على أصل مشروعية القنوت فى صلاة الفجر ، ولكنهم اختلفوا فيه هل فعله على الدوام ، أم هو مختص بالنوازل ؟ وذلك على قولين :

القول الأول :

ذهب علماء الحنفية ^(١) ، والحنابلة ^(٢) الى أن القنوت فى صلاة الفجر مستحب اذا نزل بالمسلمين نازلة .
وبهذا يوافقون الصديق على مشروعية القنوت فى صلاة الفجر ، غير أنهم خصوه فى حدوث النوازل ، وقد ذكر الزيلعى وابن القيم أن الصديق فعله عند الحرب ، كما تقدم ذكره .

القول الثانى :

ذهب علماء المالكية ^(٣) ، والشافعية ^(٤) الى أن القنوت فى صلاة الفجر مستحب فعله على الدوام .

-
- (١) ينظر : فتح القدير ٤٣١/١ وما بعدها ، حاشية الشيخ شلبى على تبیین الحقائق ، مطبوع مع تبیین الحقائق (باكستان : المكتبة الامدادية) ١٧٠/١ ، البحر الرائق ٤٤/٢ ، نور الايفاح ، مطبوع مع حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ، الطبعة الثالثة (مصر : المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق) ص ٢٥٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١١/٢ .
- (٢) ينظر : المغنى ومعنه الشرح الكبير ٨٢٣/١ ، المبدع ١٣/٢ ، الانصاف ١٧٥/١ ، كشاف القناع ٤٢١/١ .
- (٣) ينظر : القوانين الفقهية ص ٥٧ ، مواهب الجليل ٥٣٩/١ الفواكه الدوانى ٢١٤/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢٤٨/١ .
- (٤) ينظر : المجموع ٤٩٤/٣ ، فتح الجواد ١٣٧/١ ، مغنى المحتاج ١٦٦/١ ، نهاية المحتاج ٥٠٢/١ .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من مشروعية
القنوت فى صلاة الصبح ، ولكنهم خالفوه من حيث الاستمرار
والدوام ، لانه فعل وترك ، كما تقدم ذكره .

الأدلة :

أدلة الحنفية والحنابلة :

استدل الحنفية والحنابلة لقولهم أن القنوت فى صلاة
الفجر مشروع لحدوث النوازل فقط بأدلة منها :

- (١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث أنس - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله
عليه وسلم كان لا يقنت ، الا اذا دعى لقوم أو على قوم) .
(١)
أخرجه الخطيب البغدادي .

قال صاحب (تنقيح التحقيق) عن سند هذا الحديث وحديث
أبى هريرة المتقدم ذكره : "سند هذين الحديثين صحيح ، وهما
نص فى أن القنوت مختص بالنازلة" . نقل هذا عنه الحافظ
(٢)
الزيلعى ، ووافقه عليه .

(٣)

وقال الحافظ ابن حجر : "سند كل منهما صحيح" .

- (٣) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : (قنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم شهرا يدعو على رعل وذكوان) .
(٤) (٥)
أخرجه البخارى ، ومسلم .
(٦)
(٤) ما أخرجه ابن أبى شيبه عن على - رضى الله عنه - :

(١)، (٢) نصب الراية ١٣٠/٢ .

(٣) الدراية ١٩٥/١ .

(٤) الصحيح ٧٣/٢ ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، حديث
٤٧ .

(٥) الصحيح ٤٦٩/١ ، باب استحباب القنوت ، حديث ٣٠٣ .

(٦) مصنف ابن أبى شيبه ٣١٠/٢ .

(أنه لما قنت فى الصبح أنكر الناس عليه ذلك . فقال :
(انما استنصرنا على عدونا) .

(١)

وقد أوردته الحافظ الزيلعى ولم يتعقبه بشئ .

(٢)

وكذلك أوردته الحافظ ابن حجر ولم يتعقبه بشئ .

أدلة المالكية والشافعية :

استدل المالكية ، والشافعية لقولهم أن القنوت فى صلاة

الفجر سنة على الدوام والاستمرار بأدلة منها :

(١) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : (ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو عليهم ثم تركه ، وأما

فى الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا) .

(٣)

أخرجه الدارقطنى .

قال النووى : "حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ

(٤)

وصححوه ، ورواه الدارقطنى من طرق بأسانيد صحيحة" .

وقال الحافظ العراقى : "صح هذا الحديث : الحافظ أبو

عبد الله محمد بن على البجلى ، وأبو عبد الله الحاكم ،

(٥)

والدارقطنى ، والبيهقى ، والنووى ، وغيرهم" .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بعدة اعتراضات :

الأول : أنه حديث ضعيف .

(١) نصب الراية ١٣١/٢ .

(٢) الدراية ١٩٥/١ .

(٣) السنن ٣٩/٢ ، حديث ١٠ .

(٤) المجموع ٥٠٤/٣ .

(٥) طرح التثريب فى شرح التقريب ، زين الدين أبى الفضل

العراقى ، وأبنيه ولى الدين أبى زرعة (بيروت : دار

احياء التراث العربى) ٢٨٩/١ .

(١)

قال ابن الجوزي : "هذا حديث لا يصح" .

وقال الشوكاني : لو صح هذا لكان قاطعا للنزاع ولكنه
 من طريق أبي جعفر الرازي ، ثم ذكر من ضعفه ، ثم ذكر له
 شاهدا ، وضعفه ، ثم قال : فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت
 فلا يقوم لمثل هذا حجة .^(٢)

الثاني : قال ابن القيم : "من المحال أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان في كل غداة بعد اعتداله من الركوع
 يقول : (اللهم اهدني فيمن هديت وتولني فيمن توليت...) الخ
 ويرفع بذلك صوته ، ويؤمن عليه أصحابه دائما إلى أن فارق
 الدنيا ، ثم لا يكون ذلك معلوما عند الأمة ، بل يضيعه أكثر
 أمته ، وجمهور أصحابه ، بل كلهم حتى يقول من يقول منهم
 أنه محدث ... ومن المعلوم بالضرورة أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لو كان يقنت كل غداة ، ويدعو بهذا الدعاء ،
 ويؤمن الصحابة ، لكان نقل الأمة لذلك كلهم كنقلهم لجهره
 بالقراءة فيها وعددها ووقتها ، وإن جاز عليهم تضييع أمر
 القنوت فيها ، جاز تضييع ذلك ، ولا فرق" .^(٣)

الثالث : قال صاحب تنقيح التحقيق : "وهذا الحديث
 أجود أحاديثهم ، وله طرق عدة في كتاب القنوت للحافظ أبي
 موسى المديني ... وإن صح الحديث فهو محمول على أنه مازال
 يطول في صلاة الفجر فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة ،

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ابن الجوزي ،
 عبد الرحمن بن علي ، تحقيق ارشاد الحق الأثرى (لاهور :
 إدارة ترجمان السنة) ٤٤٥/١ .
 وينظر : نصب الراية ١٣٢/٢ .
 (٢) ينظر : نيل الأوطار ٣٤٦/٢ .
 (٣) زاد المعاد ٢٧٢، ٢٧١/١ .

والقيام ، والسكوت ، والخشوع وغير ذلك . قال تعالى : { ان
ابراهيم كان امة قانتا لله }^(١) وقال تعالى : { امن هو قانت
آناء الليل }^(٢) وقال تعالى : { ومن يقنت منكن لله ورسوله }^(٣)
الآية .

وقال تعالى : { يا مريم اقنتى لربك واسجدى واركعى مع
الراكعين }^(٤) وقال تعالى : { وقوموا لله قانتين }^(٥) ، وقال
تعالى : { كل له قانتون }^(٦) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : (افضل الصلاة طول
القنوت)^(٧) . أخرجه مسلم .^(٨)

قال ابن القيم بعدما ذكر أن القنوت لفظ مشترك يشترك
فيه عدة معانى : "ولما صار القنوت فى لسان الفقهاء وأكثر
الناس ، هو هذا الدعاء المعروف : اللهم اهونى فيمن
هديت ... الخ ، وسمعوا أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق
الدنيا ، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة ،
حملوا القنوت فى لفظ الصحابة على القنوت فى اصطلاحهم ،
ونشا من لا يعرف غير ذلك ، فلم يشك أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم واصحابه كانوا مداومين عليه كل غداة ، وهذا
الذى نازعهم فيه جمهور العلماء ، وقالوا : لم يكن هذا من
فعله الراتب"^(٩) .

-
- (١) سورة النحل : ١٢٠
(٢) سورة الزمر : ٩
(٣) سورة الاحزاب : ٣١
(٤) سورة آل عمران : ٤٣
(٥) سورة البقرة : ٢٣٨
(٦) سورة البقرة : ١١٦
(٧) تنقيح التحقيق ١٠٨٢/٢ ، وينظر : نصب الراية ١٣٢/٢ .
(٨) الصحيح ٥٢٠/١ ، باب افضل الصلاة طول القنوت ، حديث
١٦٤ .
(٩) زاد المعاد ٢٨٣/١ .

ثم ان ابن الجوزى صنف أحاديث المالكية ، والشافعية
على أربعة أقسام :

القسم الأول :

ما هو مطلق ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت ،
وهذا لا ينازع فيه لأنه قد ثبت أنه قنت .

القسم الثانى :

مقيد بأنه قنت فى صلاة الصبح ، وهذا لا ينازع فيه لأنه قد
فعل ذلك شهرا .

القسم الثالث :

لفظ محتمل : كان يقنت فى الصبح فنحمله على ما فعله
شهرا بأدلتنا ، ومنها : عن البراء بن عازب : (أن النبى
صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى صلاة الصبح والمغرب) .
(١)
أخرجه مسلم .

القسم الرابع :

لفظ صريح فيه حجتهم ، ثم أورد ثمانى روايات من حديث
أنس بن مالك - رضى الله عنه - ثم أجاب عنها جميعا
(٢)
بالتضعيف .

(١) الصحيح ٤٧٠/١ ، باب استحباب القنوت فى جميع الملوات
حديث ٣٠٥ .

(٢) تنقيح التحقيق ١٠٧٣/٢ وما بعدها بتمرف .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن ماذهب اليه الحنفية ، والحنابلة - من أن القنوت فى صلاة الفجر سنة فى حدوث النوازل فقط - هو الراجع وذلك لما يلى :

- (١) صحة أدلتهم ، ومراحتها فى محل النزاع .
 - (٢) أن أدلة المالكية ، والشافعية اما ضعيفة ، واما مؤولة .
 - (٣) حديث أنس الذى استدل به المالكية ، والشافعية مطلق ، واحاديث الحنفية ، والحنابلة مقيدة بحدوث النوازل ، فيحمل المطلق على المقيد .
 - (٤) أنه يمكن الجمع بين احاديث المالكية ، والشافعية ، واحاديث الحنفية والحنابلة وذلك بأن قول أنس : (... أما فى المصح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا) يحمل على أنه لم يزل يقنت فى النوازل وذلك جمعا بين الاحاديث واعمالا لها جميعا وعدم اهمال بعضها ، وهو المتعين عند الامكان وقد أمكن .
- ولهذا ذهب الحافظ ابن حجر عندما أورد حديث أنس أنه قال له رجل : (أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعوا على حى من أحياء العرب ؟ قال : فزجره أنس وقال : مازال ...) الحديث .
- قال ابن حجر : "ويجمع بين هذا ، وبين حديث أنس : (ماكان يقنت الا اذا دعا لقوم ، أو على قوم) .

بأن مراده اثبات القنوت فى النوازل . ولهذا أنكر على
من أطلق قوله : ثم تركه على أنه اذا حمل قوله : ثم تركه ،
أى الدعاء على أولئك الذفر بعينهم ، فلم يبق بين الأحاديث
(١)
تعارض" .

والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى موضع القنوت فى صلاة الفجر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن موضع القنوت فى صلاة الفجر بعد الركوع من الركعة الثانية ، وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب إليه .
غير أن المالكية يرون أن الأفضل أن يكون القنوت قبل الركوع فى الركعة الثانية .

الأدلة :

استدل الجمهور لما ذهبوا إليه من أن القنوت فى صلاة الفجر بعد الركوع ، بأدلة منها :

- (١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث أنس فى رواية أخرى : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنئت شهرا بعد الركوع فى صلاة الفجر يدعو على رعل وذكوان ، ويقول : عصية عصت الله ورسوله) .
(٢) (٣)
أخرجه البخارى ، ومسلم .
- (٣) الآثار الواردة عن أبى بكر ، وعمر - رضى الله عنهما -
وقد تقدم ذكرها وتصحيح العلماء لها .

-
- (١) ينظر مراجع الحنفية : مراقى الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ٢٥٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١١/٢ .
وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٥٧ ، الفواكه الدوانى ٢١٤/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٤٦٤/٣ ، فتح الجواد ١٣٧/١ ، نهاية المحتاج ٥٠٢/١ .
وينظر للحنابلة : الكافى ، ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن محمد ، تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الرابعة (بيروت : المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ) ١٤٧/١ .
 - (٢) الصحيح ٢٣٢/٥ ، باب غزوة الرجيع ، حديث ١٢٦ .
 - (٣) الصحيح ٤٦٨/١ ، باب استحباب القنوت ، حديث ٢٩٩ .

واستدل المالكية لقولهم أن الأفضل في قنوت صلاة الصبح أن يكون قبل الركوع :

بحديث عاصم الأحول قال : (سألت أنس بن مالك عن القنوت قلت قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله ، قال : فان فلانا أخبرنى عنك أنك قلت : بعد الركوع ، فقال : كذب ، انما قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا ، أراه كان بعث قوما يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلا الى قوم من المشركين دون أولئك ، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ، فقننت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعوا عليهم) .

(١) أخرجه البخارى ، ومسلم . (٢)

وجاء فى صحيح البخارى أن رجلا سأل أنسا عن القنوت : أبعد الركوع ، أو عند فراغ من القراءة ؟ قال : لا . بل عند فراغ من القراءة . (٣)

قال البيهقى : "ورويانا عن عاصم الأحول عن أنس أنه أفتى بالقنوت بعد الركوع" . (٤)

ويمكن الجمع بين حديث أنس ورواية عاصم : حيث تحمل رواية عاصم (أن أنس أفتى بالقنوت بعد الركوع) على القنوت الذى استمر لمدة شهر . ويحمل حديث أنس - وهو مايفيد القنوت قبل الركوع - على الدوام والاستمرار .

-
- (١) الصحيح ٧٣/٢ ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، حديث ٤٧ .
 (٢) الصحيح ٤٦٩/١ ، باب استحباب القنوت ، حديث ٣٠١ .
 (٣) الصحيح ٢٣١/٥ ، باب غزوة الرجيع ، حديث ١٢٤ .
 (٤) السنن الكبرى ٢٠٨/٢ .

قال البيهقي : "ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
فهو أولى ، وعلى هذا درج الخلفاء الراشدون - رضى الله
عنهم - فى أشهر الروايات عنهم وأكثرها" (١) .
وبهذا يتبين أن الروايات تفيد أن القنوت حمل من
النبي صلى الله عليه وسلم قبل الركوع وبعده ، ولكن القنوت
بعد الركوع هو الأفضل باعتبار كثرة روايته .
والعلم عند الله تعالى .

(١) السنن الكبرى ٢/٢٠٨ .

المسألة الثالثة والعشرون : تكبيرات الانتقال فى الصلاة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى عبد الرزاق بسنده ، عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان يشبثون التكبير اذا رفعوا واذا وضعوا) .

الرواية الثانية :

(٢)

زوى ابن أبى شيبة بسنده ، عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يكبر فى كل رفع ووضع وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر) . وقال الترمذى : "حديث عبد الله بن مسعود ، حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء" .

(٣)

(٤)

ووافق الترمذى على تصحيحه : الحافظ ابن حجر .

(١) المصنف ٦٤/٢ قال : أخبرنا الثورى ، عن عبد الرحمن الأصم ، عن أنس بن مالك .

(٢) المصنف ٢٣٩/١ قال : نا أبو الأحوص ، عن أبى إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة والأسود ، عن عبد الله .

وأخرجه أبو داود الطيالسى . ينظر : منحة المعبود ٩٦،٩٥/١ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٢٠/١ ، وابن حزم فى المحلى ١٣٠،١٣١/٤ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٦٨/٢ ، وينظر : المغنى لابن قدامة ٥٧٣/١ .

(٣) سنن الترمذى ٣٤/٢ ، باب ماجاء فى التكبير عند الركوع والسجود ، حديث ٢٥٣ .

(٤) ينظر : الدراية ١٤٠/١ .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يبدل الاثران على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية تكبيرات الانتقال فى الصلاة ، وهى التى ينتقل بها من ركن الى ركن آخر .

ما يؤيد مذهب الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه : (كان اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ، وحين يركع ، ثم يقول : (سمع الله لمن حمده) حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضيها) . أخرجه البخارى ، ومسلم .
(١) (٢)

مذاهب الفقهاء فى تكبيرات الانتقال :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية تكبيرات الانتقال

-
- (١) الصحيح ٣١٢/١ ، باب التكبير اذا قام من السجود ، حديث ١٧٧ .
(٢) الصحيح ٢٩٣/١ ، باب اثبات التكبير فى كل خفض ورفع فى الصلاة ، حديث ٢٨ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ٥٠، ٤٩/١ ، بدائع المنائع ٢٠٧/١ وما بعدها ، العناية بذييل فتح القدير ٢٩٧/١ ، مراقى الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ١٧٨، ١٧٧ ، ينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٤٨ ، التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥٢٥/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢٤٣/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٣٩٧/٣ ، فتح الجواد ١٣٧/١ ، نهاية المحتاج ٥١٥، ٤٩٨/١ . =

بين أركان الصلاة ، ماعدا الرفع من الركوع ، فانهم اتفقوا على أن الامام يقول : "سمع الله لمن حمده" واختلفوا في قولها للمأموم .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
غير أنهم اختلفوا في الاصطلاح على حكم هذه المشروعية :
فيرى الجمهور أنها سنة من سنن الصلاة ماعدا تكبيرة الاحرام .
ويرى الحنابلة في المعتمد من المذهب أنها واجبة من واجبات الصلاة ، ماعدا تكبيرة الاحرام .

الادلة :

استدل الفقهاء على مشروعية تكبيرات الانتقال بأدلة منها :

- (١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث عبد الله بن مسعود ، وحديث أنس بن مالك - رضى الله عنهما - وقد تقدم .
- (٣) حديث مطرف - رضى الله عنه - قال : (صليت أنا وعمران ابن حصين خلف على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فكان اذا سجد كبر واذا رفع رأسه كبر ، واذا نهض من الركعتين كبر ، فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ثم قال

= وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٩٤/١ ، تنقيح التحقيق ٨٧٨/٢ ، الانصاف ١١٥/٢ ، غاية المنتهى ١٥٢/١ .
وتبطل الصلاة عند الحنابلة اذا تركت الواجبات عمدا ، أما نسيانا وجهلا فلا تبطل الصلاة ، وتعتبر الواجبات ساقطة . المرجع نفسها .

لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم ، أو
لقد ذكرنى هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

-
- (١) الصحيح ٣١٢/١ ، باب اتمام التكبير فى السجود ، حديث
١٧٤ .
(٢) الصحيح ٢٩٥/١ ، باب اثبات التكبير فى كل خفض ورفع .
فى الصلاة ، حديث ٣٣ .

المسألة الرابعة والعشرون : تخفيف الجلوس للتشهد الأول

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن تميم بن سلمة قال :
(كان أبو بكر إذا جلس فى الركعتين كأنه على الرضف ، يعنى
حتى يقوم) .

(٢)
قال الحافظ ابن حجر : "اسناده صحيح" .
وفى رواية أخرى - عند ابن أبى شيبه - : (فكان فى
(٣)
الركعتين الأوليين كأنه على الجمر حتى يقوم) .

غريب الأثر :

الرضف : "هى الحجارة المحمأة على النار ، واحداها
(٤)
رضفة" .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية تخفيف الجلوس للتشهد الأول ، وعدم تطويله .

-
- (١) الممنف ٢٩٥/١ ، قال : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن
تميم بن سلمة .
(٢) تلخيص الحبير ٢٨١/١ .
(٣) الممنف ٢٩٦/١ ، وينظر : مغنى ابن قدامة ٦١١/١ ، مسند
أبى بكر للسيوطى ص ٥٩ ، كنز العمال ١٠٥/١ .
(٤) النهاية ٢٣١/٢ ، باب الرءاء مع الضاد ، المجموع
المغيث ٧٦٩/١ ، باب الرءاء مع الضاد .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد هذا الأثر ويقويه ، حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - : (أن النبی صلی الله علیه وسلم علمه التشهد فی وسط الصلاة وفى آخرها) . قال : (ثم ان كان فی وسط الصلاة نهض حين یفرغ من تشهده ...) الحديث . أخرجه الامام أحمد .
(١)
وقال الميثمی : " رجاله موثقون " .
(٢)
وأورده ابن خزيمة فی صحیحه .
(٣)

مذاهب الفقهاء فی تخفيف الجلوس فی التشهد الاول :

(٤)
اتفقت المذاهب الاربعة على أن السنة فی الجلوس للتشهد الاول : تخفيفه وعدم تطويله .
وبهذا یوافقون الصديق فیما ذهب الیه .

-
- (١) المسند ٤٥٩/١ .
(٢) مجمع الزوائد ١٤٢/٢ .
(٣) صحیح ابن خزيمة ٣٥٠/١ ، حديث ٢١٨ .
(٤) ینظر مراجع الحنفية : بدائع المنافع ٢١٢/١ ، العناية بذیل فتح القدير ٣١٥/١ ، البحر الرائق ٣٢٥/١ ، حاشية الطحطاوی على مراقی الفلاح ص ١٦٧ .
ینظر مراجع المالكية : شرح الزرقانی على خليل ٢١١/١ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٤٨/١ ، منح الجليل ٢٥٨/١ ، جواهر الاکلیل ٥١/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٤٦١/٣ ، تحفة المحتاج بهامش حواشی الشروانی وابن قاسم ٨١/٢ ، مغنی المحتاج ١٧٤/١ ، نهاية المحتاج ٥٣٣،٥٣٢/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنی ومعه الشرح الكبير ٦١١/١ ، المبدع ٤٦٥/١ ، الاقناع ١٢٣/١ ، كشاف القناع ٣٥٨/١ ، حاشية ابن قاسم على الروض المربع ، عبد الرحمن بن محمد العصامي النجدي ، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ) ٧٠/٢ .

الأدلة :

استدل الفقهاء على سنية تخفيف الجلوس للتشهد الأول ،

بأدلة منها :

- (١) حديث ابن مسعود ، المتقدم ذكره .
- (٢) ويستدل لهم بعمل أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى هذا الباب .

المسألة الخامسة والعشرون : صيغة التشهد

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن ابن عمر ، أن أبى بكر كان يعلمهم التشهد على المذبر كما يعلم الصبيان فى الكتاب (التحيات ، والصلوات ، والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على حرص الصديق - رضى الله عنه - على اقتفاء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، واهتمامه بتعليم الاجيال بها ومن هذا تعليمه الناس صيغة التشهد الثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

ما يؤيد هذا الاثر :

ويؤيد هذا الاثر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : كنا اذا صلينا خلف النبى صلى الله عليه وسلم

(١) المصنف ٢٩٢/١ ، قال حدثنا الفضل بن دكين ، عن سفيان عن زيد العمى ، عن أبى الصديق الناجى ، عن ابن عمر . وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٦٤/١ . وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٦ .

قلنا : السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان ، وفلان
فالتفت اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : (ان
الله هو السلام فاذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله
والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فانكم
اذا قلتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض -
أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) .

(١) (٢)
أخرجه البخاري ، ومسلم .

اختيار الفقهاء لصيغ التشهد :

ورد التشهد بعدة صيغ مختلفة اللفاظ ، وبعضها متقاربة
واختار كل مذهب صيغة ، وذلك بحسب ما يروونه أجمع من غيره من
الصيغ الأخرى .

أولا : اختيار الحنفية والحنابلة لصيغة التشهد :

(٣) (٤)
ذهب الحنفية ، والحنابلة الى اختيار الصيغة الواردة
في حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - المتقدم
ذكره .

-
- (١) الصحيح ١٣/٢ ، باب التشهد في الآخرة ، حديث ٢١٧ .
(٢) الصحيح ٣٠١/١ ، باب التشهد في الصلاة ، حديث ٥٥ .
(٣) ينظر : المبسوط ٢٨/١ ، بدائع الصنائع ٢١١/١ ،
الهداية ٥١/١ ، البحر الرائق ٣٢٤/١ .
(٤) ينظر : الشرح الكبير على متن المقنع ، ابن قدامة ،
شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن
أحمد ، مطبوع مع المغنى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار
الفكر ١٤٠٤هـ) ١٠٩/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٩٠/١ ،
كشف القناع ٣٥٧/١ ، منار السبيل في شرح الدليل ،
ابن ضويان ، إبراهيم بن محمد بن سالم ، تحقيق زهير
الشاويش ، الطبعة السادسة (بيروت : المكتب الإسلامي
١٤٠٤هـ) ٨٦/١ .

ثانيا : اختيار المالكية لميعة التشهد :

(١)
ذهب المالكية الى اختيار الميعة التي جاءت عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وهي ماجاءت من طريق عبد الرحمن ابن عبد القارى أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول : (قولوا : التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) .
(٢) (٣)
أخرجه مالك ، والشافعى .

(٤)
قال الحافظ الزيلعى بعد ذكر سنده : "هذا اسناد صحيح"
وقال ابن تيمية : "ولم يكن عمر ليعلمهم تشهدا
(٥)
يقرؤونه عليه الا وهو مشروع" .

ثالثا : اختيار الشافعية لميعة التشهد :

(٦)
ذهب الشافعية الى اختيار الميعة التي جاءت فى حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - حيث قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة

-
- (١) ينظر : المدونة ١/١٣٤ ، القوانين الفقهية ص ٦٠ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ١/٢٥١ ، جواهر الاكليل ١/٥٢ .
(٢) الموطأ ١/٩٠ ، باب التشهد فى الصلاة ، حديث ٥٣ .
(٣) ترتيب المسند ١/٩٦ ، حديث ٢٧٥ .
(٤) نصب الراية ١/٤٢٢ .
(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨٦ .
(٦) ينظر : الأم ١/١١٧ ، فتح العزيز شرح الوجيز ، الرافعى عبد الكريم بن محمد ، مطبوع مع المجموع (دار الفكر) ٣/٥١١،٥٠٩ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢/٨١ ، نهاية المحتاج ١/٥٢٥ .

من القرآن ، فكان يقول : (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله) . أخرجه مسلم .^(١)

الصيغة المختارة :

لقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة صيغ في التشهد - كما سبق ذكره - وهي متقاربة اللفاظ ، فأرى - والله أعلم - أن من جاء بصيغة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء بالسنة . ولكن يذنب على المسلم أن يتشهد تارة بصيغة وتارة بصيغة أخرى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "العبادات التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم على أنواع ، يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع ، لا يكره منها شيء ، وذلك مثل أنواع التشهدات" .

وقال في موضع آخر : "فإذا تشهد تارة بتشهد ابن مسعود وتارة بتشهد ابن عباس ، وتارة بتشهد عمر كان حسنا" .^(٢)

وبهذا تجتمع الأدلة وتتفق المذاهب .

والعلم عند الله تعالى .

(١) الصحيح ٣٠٢/١ ، باب التشهد في الصلاة ، حديث ٦٠ .
(٢) مجموع الفتاوى ٤٥٩،٣٣٥/٢٢ .

المسألة السادسة والعشرون : الخروج من الصلاة بالتسليم

المسألة السابعة والعشرون : مشروعية التسليمة الثانية

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

لقد أثبتت الروايات عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه كان يخرج من الصلاة بالتسليم .
ثم انها تعارضت عنه فى ظاهرها ، هل كان يسلم تسليمتين أو تسليمة واحدة ؟ وفيما يلى تفصيل ذلك ثم محاولة الجمع بينها ان أمكن ، أو بترجيح بعضها على بعض .

الرواية الأولى :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره وأبو بكر وعمر) .
رجال سنده ثقات .

الرواية الثانية :

(٢)
روى الطحاوى بسنده عن مسروق قال : (كان أبو بكر

-
- (١) المصنف ٢٩٩/١ ، قال : حدثنا يحيى بن آدم ، قال : نا زهير ، عن أبى اسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة والأسود ، عن عبد الله .
وقد أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٦٨/١ ، والدارقطنى فى السنن ٣٥٧/١ .
- (٢) شرح معانى الآثار ٢٧٠/١ ، قال : حدثنا حسين بن نصر وعلى بن شيبه ، قال : ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا سفيان ، عن حماد ، عن أبى الفحى ، عن مسروق .
وينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٢٤/١ ، نيل الأوطار ٢٩٩/٢ .

- رضى الله عنه - يسلم عن يمينه وعن شماله ، ثم ينتقل
ساعتئذ كانه على الرضف) .
ورجال سنده ثقات .

الرواية الثالثة :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن الحسن أنه قال : (كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان
يسلمون تسليمة واحدة) .

وهذه الرواية ضعيفة لأن الحسن البصري لم يرو عن أبى
بكر الصديق رضى الله عنه .

وهذه الروايات الثلاث تدل على أمرين : الأولى والثانية
يدلان على أن الصديق - رضى الله عنه - كان يسلم تسليمتين .
والثالثة : تدل على أن الصديق - رضى الله عنه - يسلم
تسليمة واحدة عن يمينه . وهذه الرواية لاتعارض الروايتين
الأولى والثانية ، لأن الثالثة ثبت ضعفها .

فقه الصديق - رضى الله عنه - :

تدل الرواية الأولى والثانية على أن الصديق - رضى
الله عنه - يرى مشروعية الخروج من الصلاة بالتسليم ، وأن
يكون التسليم تسليمتين ، الأولى عن يمينه ، والثانية عن
شماله .

(١) المصنف ٢/٢٢٣ ، قال : عن جعفر بن سليمان ، قال :
أخبرنى الصلت بن دينار ، قال : سمعت الحسن يقول .
وأخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٣٠١/١ .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث مشروعية الخروج من الصلاة بالتسليم ، وأن يكون بتسليمتين ، ماهو مرفوع الى النبی صلى الله عليه وسلم من حديث عامر بن سعد ، عن أبيه ، قال : (كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره ، حتى أرى بياض خده) .
(١)
أخرجه مسلم .

مذاهب الفقهاء فى حكم الخروج من الصلاة بالتسليم :

(٢)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية الخروج من الصلاة

- (١) الصحيح ٤٠٩/١ ، باب السلام للتحلل من الصلاة ، حديث ١١٩ .
- (٢) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ١٩٤/١ ، فتح القدير ٣٢٠/١ ، البحر الرائق ٣٠١/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ١٦٨ .
والواجب عند الحنفية : هو ما ثبت بدليل فيه شبهة ، ويعتبر موجب للعمل غير موجب للعلم يقيناً .
ينظر : أصول السرخسى ، محمد بن أحمد بن أبى سهل ، تحقيق أبى الوفاء الأصفهاني ، نشر لجنة أحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن ، بالهند (بيروت : دار المعرفة) ١١١/١ ، المغنى فى أصول الفقه ، البخاري ، جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، الطبعة الأولى (نشر : مركز البحث العلمى وأحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة) ص ٨٤ .
وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٥٢٣،٥٢٢/١ ، شرح الزرقانى على خليل ٢٠٢/١ ، منح الجليل ٢٥٠/١ ، جواهر الاكلیل ٤٨/١ .
وينظر مراجع الشافعية : شرح جلال الدين المحلى على المنهاج بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ١٦٩/١ ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح الباب ، زكريا الأنصاري ، مطبوع مع حاشية الشرقاوى (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ١٩٤/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٨٩/٢ ، نهاية المحتاج ٥٣٥/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : الكافى ١٤٣/١ ، الانصاف ١١٤/٢ الاقناع ١٣٤/١ ، منتهى الارادات ٨٩/١ .

بالتسليم . وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
غير أنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية :
فذهب الجمهور الى أن الخروج من الصلاة بتسليمه عن
اليمين ، يعتبر ركنا من أركان الصلاة .
وذهب الحنفية الى أن التسليم للخروج من الصلاة واجب
من واجباتها .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا اليه من مشروعية الخروج من
الصلاة بالتسليم بأدلة منها :

- (١) حديث عامر بن سعد ، عن أبيه ، المتقدم ذكره .
- (٢) حديث الحكم ومنصور ، عن مجاهد ، عن أبى معمر (أن
أميرا كان بمكة يسلم تسليمتين ، فقال عبد الله : أنى
علقها ؟ قال الحكم فى حديثه : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، كان يفعله) . أخرجه مسلم .
(٣) حديث على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أن النبى صلى
الله عليه وسلم قال : (مفتاح الصلاة الطهور ،
وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم) .
أخرجه الترمذى ، وابن ماجه ، وأبو داود .
وصححه الحاكم وابن السكن .

-
- (١) قوله : (أنى علقها) : أى من أين حمل هذه السنة وظفر
بها . صحيح مسلم بشرح النووي ٨٣،٨٢/٥ .
 - (٢) الصحيح ٤٠٩/١ ، باب السلام للتحلل من الصلاة عند
فراغها ، حديث ١١٧ .
 - (٣) السنن ٨/١ ، باب ماجاء أن مفتاح الصلاة الطهور ،
حديث ٣ .
 - (٤) السنن ١٠١/١ ، باب مفتاح الصلاة الطهور ، حديث ٢٧٥ .
 - (٥) السنن ٤١١/١ ، باب الامام يحدث بعدما يرفع رأسه من
آخر الركعة ، حديث ٦١٨ .
 - (٦) ينظر : تلخيص الحبير ٢٢٩/١ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية التسليمة الثانية :

اختلف الفقهاء فى مشروعية التسليمة الثانية على

قولين :

القول الاول :

- (١) ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة
الى مشروعية التسليمة الثانية للخروج من الصلاة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
غير أنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية :
فذهب الحنفية الى أنها واجبة من واجبات الصلاة .
وذهب الشافعية الى أنها سنة من سنن الصلاة .
وذهب الحنابلة - فى المعتمد من المذهب - الى أنها
ركن من أركان الصلاة المفروضة .

(١) ينظر : فتح القدير ٣٢٠/١ ، الدر المختار مع حاشية
ابن عابدين ٤٦٨/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح
ص ١٦٨ .
(٢) ينظر : المذهب ١١٧/١ ، فتح الجواد ١٤٠/١ ، الاقناع فى
حل ألفاظ أبى شجاع ١٣٤/١ .
(٣) ينظر : التنقيح المشبع ص ٥٠ ، الاقناع ١٣٤/١ ، منتهى
الارادات ٨٩/١ .

القول الثانى :

(١)
ذهب المالكية فى المشهور من المذهب الى عدم مشروعية التسليمة الثانية للامام والمنفرد . أما المأموم فان عليه ثلاث تسليمات : يسلم عن يمينه التسليمة الاولى ، ثم يسلم على امامه التسليمة الثانية ، ثم يسلم عن يساره التسليمة الثالثة ، اذا وجد أحدا على يساره .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من مشروعية التسليمة الثانية للخروج من الصلاة ، لكل من الامام والمنفرد والمأموم ، بأدلة منها :
(١) حديث عامر بن سعد ، عن أبيه ، وقد تقدم ذكره .
(٢) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٣) الاثر المتقدم عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - .

أدلة المالكية :

استدل المالكية لما ذهبوا اليه من عدم مشروعية التسليمة الثانية للامام والفذ بأدلة منها :

(١) ينظر : القوانين الفقهية ص ٦١ ، مواهب الجليل ١/٥٢٦ ، ٥٣٠ ، الفواكه الدواني ١/٢٢٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٤٤ .

- (١) حديث عائشة - رضى الله عنها - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه) .
أخرجه ابن ماجه ، والترمذى .
وقال الحاكم : "هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه " .
ووافقه الذهبى .
واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
قال الحافظ ابن حجر : "استنكره أبو حاتم والطحاوى وغيرهما ، وصوبوا وقفه ، وغفل الحاكم فصححه " .
وقال الحافظ الزيلعى : "قال ابن عبد البر فى (التمهيد) : "لم يرفعه الا زهير بن محمد وحده ، وهو ضعيف عند الجميع ، كثير الخطأ ، لا يحتج به ، انتهى . وقال النووى فى (الخلاصة) : هو حديث ضعيف ، ولا يقبل تصحيح الحاكم له وليس فى الاقتصار على تسليمة واحدة شئ ثابت" .
(٢) أن التسليمة الواحدة هو عمل أهل المدينة الذى لقى الامام مالك عليه الناس .
(٣) ويستدل لهم بحديث سهل بن سعد ، عن أبيه ، عن جده (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه) . أخرجه ابن ماجه .

(١) السنن ٢٩٧/١ ، باب من يسلم تسليمة واحدة ، حديث ٩١٩ .
(٢) السنن ٩٠/٢ ، باب ماجاء فى التسليم فى الصلاة ، حديث ٢٩٦ .
(٣) المستدرک ٢٣١/١ .
(٤) التلخيص بذييل المستدرک ٢٣١/١ .
(٥) الدراية ١٥٩/١ .
(٦) نصب الراية ٤٣٣/١ .
(٧) ينظر : مواهب الجليل ٥٣٠/١ .
(٨) السنن ٢٩٧/١ ، باب من سلم تسليمة واحدة ، حديث ٩١٨ .

ويمكن الاعتراض عليه بما يلي :

قال فى مصباح الزجاجة بعد ذكر سنده : "هذا اسناد
(١)

ضعيف ، عبد المهيمن قال فيه البخارى : منكر الحديث" .

(٤) ويستدل لهم أيضا بحديث أنس بن مالك - رضى الله عنه -

(أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمه
(٢)

واحدة) . أخرجه البيهقى .

(٣)

قال الحافظ ابن حجر : "رجاله شقات"
(٤)

وذهب النووى الى تضعيفه .

(١) مصباح الزجاجة ١٨٥/١ .

(٢) السنن الكبرى ١٧٩/٢ .

(٣) الدراية ١٥٩/١ .

(٤) ينظر : المجموع ٤٨٠/٣ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من مشروعية التسليمتين - هو
الراجع وذلك لما يلي :

- (١) صحة أدلتهم وكثرتها .
- (٢) أن مااستدل به الجمهور ، يعتبر زيادة جاء بها الثقات
من طرق متعددة ، فيجب قبولها والقول بها .
- (٣) على القول بصحة أدلة المالكية ، فإنها تفيد الجواز ،
وأدلة الجمهور تفيد الاكمل والأولى والأفضل .
- (٤) أما مااستدل به المالكية من عمل أهل المدينة . فإنه
يعتبر حجة عند المالكية ، ولايعتبر حجة على من
لايقولون به .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثامنة والعشرون : انصراف الامام عن مكانه بعد السلام

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى محمد بن الحسن بسنده ، عن مسروق : (أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كان اذا سلم فى الصلاة كانه على الرضف حتى ينفتل) .

(٢)

وفى رواية أخرى : (كانه على الرضف حتى ينهض) .

(٣)

وفى رواية أخرى : (فكانما هو على الرضف حتى ينحرف) .

غريب الاثر :

قوله: (الرضف) (٤)

فقه الاثر :

يدل الاثر - بجميع الفاظه - على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية تغيير الامام استقباله للقبلة بعد السلام سواء بالانحراف عن جهة القبلة أو بالقيام .

- (١) كتاب الآثار ص ٢١ ، قال : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد عن أبى الضحى ، عن مسروق .
وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٢٤٢/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٧٠/١ ، وابن حزم فى المحلى ٢٦١/٤ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ١٨٢/٢ .
وينظر : تنوير المقالة شرح الرسالة ٢٤٦/٢ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٧ ، كنز العمال ١٥٧/٨ .
- (٢) مصنف عبد الرزاق ٢٤٢/٢ .
- (٣) كتاب الآثار لأبى يوسف ص ٣١ .
- (٤) سبق بيان معناه فى مسألة تخفيف الجلوس للتشهد الاول ص

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث قيام الامام من مكانه بعد تسليمه حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يقعد ، الا مقدار مايقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت ذا الجلال والاكرام) .
(١)
أخرجه مسلم .

ومما يؤيد الاثر من حيث انحراف الامام بعد السلام حديث يزيد بن الأسود ، عن أبيه - رضى الله عنه - : (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما صلى انحرف) . أخرجه أبو داود ، والنسائي . وصححه الألباني .
(٢) (٣) (٤)

مذاهب الفقهاء فى انحراف الامام وقيامه من مكانه بعد التسليم

(٥)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية قيام الامام من مجلسه بعد السلام ، وان لم يقم فالمشروع أن ينحرف عن القبلة .

-
- (١) الصحيح ٤١٤/١ ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، حديث ١٣٦ .
 - (٢) السنن ٤٠٩/١ ، باب الامام ينحرف بعد التسليم ، حديث ٦١٤ .
 - (٣) السنن ٦٧/٣ ، باب الانحراف بعد التسليم .
 - (٤) صحيح سنن النسائي ٢٨٧/١ .
 - (٥) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٣٨/١ ، بدائع الصنائع ١٦٠، ١٥٩/١ ، مجمع الأنهر ١٣٠/١ .
 - وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٠٧/٢ ، كفاية الطالب الربانى بهامش حاشية العدوى ٢٤٣/١ ، الفواكه الدوانى ٢٥٠، ٢٤٩/١ .
 - وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٤٩٠، ٤٨٩/٣ ، فتح الجواد ١٤١/١ ، مغنى المحتاج ١٨٣/١ .
 - وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٣٣/١ ، الفروع ٤٤٨/١ ، الاقناع ١٢٥/١ ، كشاف القناع ٣٦٤/١ .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

- استدل الفقهاء على مشروعية قيام الامام من مجلسه بعد سلامه ، أو جلوسه منحرفا عن القبلة ، بأدلة منها :
- (١) حديث عائشة - رضى الله عنها - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث يزيد بن الأسود عن أبيه - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٣) حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَب - رضى الله عنه - قال : (كان النّبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى أقبل علينا بوجهه)
(١)
أخرجه البخارى .
- (٤) حديث سماك بن حرب قال : قلت لجابر بن سمرة : أكنت تجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، كثيرا ، (كان لا يقوم من مصلاه الذى يصلى فيه الصبح ، أو الغداة ، حتى تطلع الشمس) الحديث .
(٢)
أخرجه مسلم .

(١) الصحيح ١٨/٢ ، باب يستقبل الناس اذا سلم ، حديث ٢٢٨ .
(٢) الصحيح ٤٦٣/١ ، باب فضل الجلوس فى مصلاه بعد الصبح ، حديث ٢٨٦ .

المسألة التاسعة والعشرون : الالتفات في الصلاة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى مسلم بسنده ، عن سهل بن سعد الساعدي - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، فحانت الصلاة ، فجاء المؤذن الى أبى بكر ، فقال : أتصلى بالناس فأقيم ؟ قال : نعم ، قال فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فى الصلاة ، فتخلص حتى وقف فى الصف ، فصفق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت فى الصلاة ...) الحديث .

الرواية الثانية :

(٢)

روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن مجاهد قال : (كان ابن الزبير اذا قام فى الصلاة كأنه عود من الخشوع ، قال مجاهد وحدثت أن أبا بكر كان كذلك) .

فقه الصديق فى هذه المسألة :

يدل الحديث والاثار على أن الصديق - رضى الله عنه -

- (١) تقدم فى مسألة جواز الحركة اليسيرة لمصلحة الصلاة . وقد أخرجه ابن أبى شعبة فى المصنف من طريق آخر ٤٠/٢ وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٢٥ .
- (٢) المصنف ٣٤٠/٢ ، قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن منصور ، عن مجاهد . وقد أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٢٦٤/٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٨٠/٢ .

يرى أن الانسان اذا قام الى الصلاة ، فانه واقف بين يدي
الله عز وجل ، فينبغي أن لا يلتفت ، ولا يعيث بشيء بل يكون
خاشعا لله جل وعلا .

ما يؤيد فقه الصديق :

ويؤيد فقه الصديق ويقويه من مشروعية ترك الالتفات
ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة
- رضى الله عنها - قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الالتفات فى الصلاة ، فقال : (هو اختلاس يختلسه
الشيطان من صلاة العبد) . أخرجه البخارى .
(١)

مذاهب الفقهاء فى الالتفات فى الصلاة :

(٢)

اتفقت المذاهب الأربعة على كراهة الالتفات فى الصلاة ،
الا لحاجة ، ويرون أيضا كراهة العبث فيها .

(٣)

وقد نقل الاجماع على كراهة الالتفات : النووى ،

-
- (١) المحيى ٣٠٠/١ ، باب الالتفات فى الصلاة ، حديث ١٣٩ .
(٢) ينظر مراجع الحنفية : متن القدورى مع الباب ٨٤٠٨٣/١
المبسوط ٢٥/١ ، الهداية ٦٣/١ ، البحر الرائق ٢١-١٩/٢
وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب
الجليل ٥٥٢،٥٤٨/١ ، شرح الزرقانى على خليل ٢٢٠،٢١٩/١
الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢٥٥،٢٥٣/١ ، جواهر
الاكلیل ٥٥،٥٤/١ .
وينظر مراجع الشافعية : منهاج الطالبين ص ١٤،١٣ ،
تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم
١٦١،١٠١/٢ ، مغنى المحتاج ٢٠١،١٨١/١ ، نهاية المحتاج
٥٤٧/١ ، ٥٧/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٦٩٦/١ ، زاد المستقنع ، الحجاوى ، شرف الدين أبى
النجا موسى بن أحمد (الرياض : مكتبة التوفيق) ص ٢٦ ،
دليل الطالب ص ٣٣ ، كشاف القناع ٣٧٢،٣٦٩/١ .
(٣) ينظر : المجموع ٣١٤/٣ .

(١) وابن حجر ، والشلبى .
(٢)

الأدلة :

استدل الفقهاء على كراهة الالتفات ، والبحث فى الصلاة
بأدلة منها :

- (١) حديث عائشة - رضى الله عنها - المتقدم ذكره .
- (٢) قوله تعالى : { قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم
(٣)
خاشعون } . الآية .
- (٣) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : قال لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (يابنى اياك والالتفات فى الصلاة
فان الالتفات فى الصلاة هلكة ، فان كان لابد ففى التطوع
لافى الفريضة) .
- (٤)
أخرجه الترمذى وقال : "حديث حسن غريب" .
- (٥)
وقال الشيخ أحمد شاكى : "الاسناد صحيح" .

-
- (١) ينظر : فتح البارى ٢/٢٣٤ .
 - (٢) ينظر : حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ١/١٦٣ .
 - (٣) سورة المؤمنون : ١
 - (٤) السنن ٢/٤٨٤ ، باب الالتفات فى الصلاة ، حديث ٥٨٩ .
 - (٥) تعليقه على سنن الترمذى ٢/٤٨٤ .

المسألة الثلاثون : الصلاة في الثوب الواحد

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى ابن أبي شيبة بسنده ، عن حبيب مولى عروة ، قال : سمعت أسماء بنت أبي بكر تقول : (رأيت أبا يعلى في ثوب واحد . [فقلت : يا أبة ، تصلى في ثوب واحد وثيابك موضوعة] ؟ فقال : يا بني ان آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفى في ثوب واحد) .

(٣)

قال الهيثمي : "فيه الواقدي وهو ضعيف" .

الرواية الثانية :

(٤)

روى الطحاوى بسنده ، عن أبي عامر سليم الانصارى : (أنه صلى مع أبي بكر في خلافته ، سبعة أشهر ، فرأى أكثر من يصلى معه من الرجال في ثوب واحد يدعى بردا ، ليس

(١) المصنف ٣١٤/١ ، قال : حدثنا محمد بن عمرو الأسلمى قال أنا الضحاك بن عثمان عن حبيب مولى عروة . وأخرجه المروزي ، أحمد بن علي بن سعيد ، في مسند أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة (بيروت : المكتب الاسلامى ١٣٩٩هـ) ص ١٥٠ ، وأبو يعلى الموصلى في المسند ٥١/١ . وينظر : مسند أبي بكر للسيوطى ص ٧ ، كنز العمال ١٥/٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من المصنف ، وأثبتته بناء على ما في مسند أبي يعلى فإنه يروى عن ابن أبي شيبة .

(٣) مجمع الزوائد ٤٨/٢ .

(٤) شرح معاني الآثار ٣٨٣/١ ، قال : حدثنا ابن أبي داود قال : ثنا خطاب بن عثمان ، قال : ثنا محمد بن حمير ، قال : ثنا ثابت بن العجلان ، قال : ثنا أبو عامر سليم الانصارى .

عليهم غيره) .

فقه الاثرين :

الاثران يدلان على أن الصديق رضى الله عنه يرى اباحة الصلاة فى الثوب الواحد ، اذا كان ساترا للعبورة .

ما يؤيد هذين الاثرين :

ويؤيد هذين الاثرين ويقويهما ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عمر بن أبى سلمة : (أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى فى ثوب واحد قد خالف بين طرفيه) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى الصلاة فى الثوب الواحد :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على جواز الصلاة فى الثوب الواحد ، اذا كان ساترا لما يجب ستره ، ولو توفر للشخص غيره من الثياب . وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

(١) الصحيح ١٦٠/١ ، باب الصلاة فى الثوب الواحد ، حديث ٢٠

(٢) الصحيح ٣٦٩/١ ، باب الصلاة فى الثوب الواحد ، حديث ٢٨٠ .

(٣) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٣٣/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٤٥/١ ، تبیین الحقائق ٩٥/١ .
وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٥١ ، الفواكه الدوانى ١٥٠/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٢١٨/١ .

وينظر مراجع الشافعية : المذهب ٩٥/١ ، مغنى المحتاج ١٨٧/١ ، نهاية المحتاج ١٣/٢ .

وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٥٦/١ ، الاقناع ٨٨/١ ، شرح منتهى الارادات ١٤٢/١ .

بل لقد نقل اتفاق جماهير الفقهاء على جواز الصلاة في
 الثوب الواحد مع وجود غيره : ابن رشد ، وابن حزم ووافقهم
 ابن تيمية والعيني والزرقاني ، ونقل الشوكاني هذا الاتفاق
 عن النووي ووافقهم عليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا اليه من جواز الصلاة بالثوب
 الواحد الساتر لما يجب ستره ، مع وجود ثياب أخرى ، بأدلة
 منها :

- (١) حديث عمرو بن أبي سلمة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أولكلكم ثوبان) . أخرجه البخاري ، ومسلم .
- (٣) ما روى عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - من الآثار المتقدمة .

- (١) ينظر : بداية المجتهد ١١٥/١ .
- (٢) ينظر : مراتب الاجماع ص ٢٨ .
- (٣) ينظر : نقد مراتب الاجماع ، مطبوع مع مراتب الاجماع ص ٢٨ .
- (٤) ينظر : عمدة القارى ٢٩٧/٣ .
- (٥) ينظر : شرح الزرقاني على الموطأ ٢٨٧/١ .
- (٦) ينظر : نيل الأوطار ٧٠/٢ .
- (٧) الصحيح ١٦٢/١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ، حديث ٢٤
- (٨) الصحيح ٣٦٧/١ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ، حديث ٢٧٥ .

المسألة الواحدة والثلاثون : تقديم العشاء على الصلاة إذا حضرا معا

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن ابن لآبى المليلح ، عن أبيه قال : (كنا مع أبى بكر ، وقد خرج لصلاة المغرب ، وأذن المؤذن فتلقى بقصة فيها شريد ولحم فقال اجلسوا فكلوا فانما صنع الطعام ليؤكل ، فأكل ثم دعا بماء فغسل أطراف أصابعه ومضمض وصلى) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أنه إذا حضرت الصلاة وحضر فى وقتها العشاء ، فإن العشاء يقدم على الصلاة .

(٢)

ويرى أيضا عدم الوضوء مما مست النار .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث تقديم العشاء على الصلاة إذا حضرا فى وقت واحد ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث أنس - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : (إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة ، فابدأوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن

(١) المصنف ٤٢١/٢ ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن هشام بن

عروة ، عن ابن لآبى المليلح عن أبيه .
(٢) تقدم الكلام على مسألة الوضوء مما مست النار فى ص

(١) (٢)
عشائكم) . أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى تقديم العشاء على الصلاة اذا حضرا معا :

(٣)
اتفقت المذاهب الأربعة على أنه اذا حضرت الصلاة
والعشاء فى وقت واحد ، فانه يقدم العشاء على الصلاة .
بل ذهبوا الى كراهة الصلاة اذا كان له اشتياق الى
الطعام .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل جمهور الفقهاء على تقديم العشاء على الصلاة ،
وكراهة الصلاة بحضور الطعام مع اشتياق اليه ، بأدلة منها :
(١) حديث أنس - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
(٢) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : (لا صلاة بحضرة الطعام ،
ولا هو يدافعه الأخبثان) .

-
- (١) الصحيح ٢٧١/١ ، باب اذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ،
حديث ٦٤ .
(٢) الصحيح ٣٩٢/١ ، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ، حديث
٦٤ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : فتح القدير ٤١٨/١ ، مراقى
الفلاح بهامش حاشية الطحاوى ص ٢٤٣ .
وينظر للمالكية : القوانين الفقهية ص ٥٠ .
وينظر مراجع الشافعية : مغنى المحتاج ٢٠٢/١ ، الاقناع
فى حل ألفاظ أبى شجاع ١٤٠/١ ، حاشية الشبرايملى على
نهاية المحتاج ، نور الدين على بن على ، مطبوع مع
نهاية المحتاج ، الطبعة الأخيرة (مصر : مصطفى البابى
الحلبى وأولاده ١٣٨٦هـ) ٦٠/٢ ، السراج الوهاج على متن
المنهاج ، محمد الزهرى الغمراوى (دار الفكر) ص ٥٨ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٦٩١/١ ، المبدع ٤٧٩/١ ، منتهى الارادات ٨٥/١ ، كشف
القناع ٣٧١/١ .

(١)

أخرجه مسلم .

(٣) حديث أنس - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : (إذا حضر العشاء ، وأقيمت الصلاة فابدؤا

بالعشاء) .

(٢)

أخرجه مسلم .

(٤) حديث عائشة - رضى الله عنها - أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : (إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة

فابدؤا بالعشاء) .

(٣)

أخرجه البخارى .

(١) الصحيح ٣٩٣/١ ، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام ، حديث

٦٧ .

(٢) الصحيح ٣٩٢/١ ، باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام ،

حديث ٦٤ .

(٣) الصحيح ٢٧١/١ ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ،

حديث ٦٣ .

المسألة الثانية والثلاثون : الصلاة في السفينة

الرواية عن أبي بكر المديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى الحسن بن زياد بسنده ، عن سويد بن غفلة أنه قال
سألت أبا بكر ، وعمر - رضى الله عنهما - عن الصلاة في
السفينة ، فقالا : (ان كانت جارية يملئ قاعدا ، وان كانت
راسية يملئ قائما من غير فصل) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن المديق - رضى الله عنه - يرى أنه
يجوز للملئ - في السفينة الجارية - أن يملئ قاعدا ولو من
(٢)
غير عذر .

أما اذا كانت السفينة راسية فانه لا يرى - رضى الله
عنه - جواز الصلاة قاعدا .

مذاهب الفقهاء في الصلاة قاعدا في السفينة :

للملئ في السفينة صلاة فرض ثلاث حالات :

الحالة الاولى :

أن يكون عاجزا عن القيام ، فله أن يملئ قاعدا باتفاق
(٣)
العلماء . سواء كانت السفينة راسية أم جارية .

(١) نقلا عن بدائع المنافع ١٠٩/١ .
(٢) قلت هذا بناء على عموم الاثر .
(٣) ينظر مراجع المذاهب الآتية .

الحالة الثانية :

أن يصلى فى السفينة وهى راسية ، فهذا لايجوز له أن يصلى قاعدا ، اذا كان قادرا على القيام ، بالاتفاق .^(١)

الحالة الثالثة :

أن يصلى فى السفينة قاعدا وهى جارية ، فهذا اختلف العلماء فيه على قولين :

القول الأول :

ذهب الحنفية فى المعتمد من المذهب الى جواز الصلاة قاعدا بركوع وسجود فى السفينة الجارية ، وان كان قادرا على القيام ، ولكن القيام أفضل من القعود . وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .^(٢)

القول الثانى :

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة^(٣) ^(٤) ^(٥)

-
- (١) ينظر مراجع المذاهب الآتية .
(٢) ينظر : بدائع الصنائع ١٠٩/١ ، الهداية ٧٨/١ ، العناية بذيل فتح القدير ٨/٢ ، الدرر الثمينة فى حكم الصلاة فى السفينة ، الحموى ، أحمد بن محمد ، تحقيق مشهور حسن محمود سليمان ، الطبعة الاولى ، نشر : دار ابن القيم ، الدمام (بيروت : دار الصحابة ١٤٠٨هـ) ص ٢١٠٢٠ .
(٣) ينظر : المدونة ١١٧/١ ، الكافى فى فقه أهل المدينة ص ٦٢ ، البيان والتحصيل ٢٤٢/١ ، مواهب الجليل ٣٠٢/٢ .
(٤) ينظر : المجموع ٢٤٢/٣ ، فتح الجواد ١١٨/١ ، مغنى المحتاج ١٩٣/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٥/١ .
(٥) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٨١٤/١ ، تنقيح التحقيق ٧٥٢/١ ، الانصاف ٣١١/٢ ، شرح منتهى الارادات ٢٧٣/١ .

الى عدم جواز الصلاة قاعدا وهو يقدر على القيام لمن كان فى السفينة الجارية .

وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لقولهم بجواز ترك القيام للقادر عليه

فى الصلاة فى السفينة الجارية بأدلة منها :

- (١) الاثر المتقدم عن أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - .
- (٢) ويستدل لهم أيضا بما رواه النضر بن أنس ، عن أنس - رضى الله عنه - : (أنه كان اذا ركب السفينة فحضرت الصلاة ، والسفينة محبوسة صلى قائما ، واذا كانت تسير صلى قاعدا فى جماعة) . أخرجه البيهقى .^(١)

ويمكن الاعتراض على هذين الاثرين بما يلى :

أولا : أن قول أبى بكر ، وعمر ، وفعل أنس - رضى الله عنهم - محتمل أن يكون ذلك لعذر أو لغير عذر ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال لا يستدل به من هذه الجهة .

ثانيا : أن هذا قول وعمل صحابى ، مخالف لدليل

صحيح ، فيقال : اجتهاد صحابى لم يبلغه الدليل ، ثم انه

روى ما يخالفه من بعض الصحابة .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لقولهم بعدم جواز ترك القيام للمصلى

فى السفينة الجارية اذا كان يستطيعه ، بأدلة منها :
(١)

(١) قول الله تعالى : {وقوموا لله قانتين} .

قال ابن رشد بعد الاستدلال بهذه الآية على عدم جواز ترك
القيام للقادر عليه فى السفينة : (فلايجوز أن يملأ جالسا
من يستطيع الصلاة قائما ، فاذا لم يستطيعوا الصلاة فى
السفينة قياما كانوا كالمرضى ، وجاز أن يؤمهم الامام قعودا
(٢)
وهو قاعد) .

(٢) حديث عمران بن حصين - رضى الله عنه - قال : كانت بى
بواسير ، فسألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ،
فقال : (مل قائما ، فان لم تستطع فقاعدا ، فان لم
تستطع فعلى جنب) . أخرجه البخارى .
(٣)

(٣) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال : سئل
النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فى السفينة فقال
كيف أصلى فى السفينة ؟ فقال : (مل فيها قائما الا أن
تخاف الغرق) .

(٤)

أخرجه البيهقى ، وقال : "حديث حسن" .

وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح الاسناد على شرط مسلم
(٥)

ولم يخرجاه وهو شاذ بمره" .

وقال الهيثمى : "فيه رجل لم يسم وبقيّة رجاله ثقات
(٦)

واسناده متمم" .

-
- (١) سورة البقرة : ٢٣٨
(٢) البيان والتحصيل ٢٤٢/١ .
(٣) الصحيح ١١١/٢ ، باب صلاة القاعد بالايماء ، حديث ١٤٦ .
(٤) السنن الكبرى ١٥٥/٣ .
(٥) المستدرک ٢٧٥/١ .
(٦) مجمع الزوائد ١٦٣/٢ .

وقال فى التعليق المغنى على الدارقطنى : "قال فى (المنتقى) : هو صحيح على شرط الشيخين ، قلت : فيه بشر بن فافا . وضعفه الدارقطنى كذا فى الميزان ، لكن ما بين وجه (١) الضعف ، فهو جرح مبهم " .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن ما ذهب إليه الجمهور - من عدم جواز ترك القيام للمصلى القادر عليه فى السفينة الجارية - هو الراجع ، وذلك لما يلى :

- (١) قوة أدلة الجمهور .
 - (٢) ضعف أدلة الحنفية .
 - (٣) أن القيام فى الصلاة ركن من أركانها ، ثبت بأدلة صريحة ، فلا يجوز تركه إلا بأدلة صريحة بقوتها ، وليس لدى المعارضين ما يقوى على معارضة أدلة الجمهور .
 - (٤) أن ما استدل به الحنفية اجتهاد صحابى لعله لم يبلغه الدليل ، فلا يمار إليه مع وضوح الدليل ضد اجتهاده .
- والعلم عند الله تعالى .

(١) التعليق المغنى بذيلى سنن الدارقطنى ٣٩٥/١ .

المسألة الثالثة والثلاثون : تأخير الصلاة عن وقتها

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن ابن سيرين أن أبا بكر
وعمر قالا لرجل : (صل الصلاة التى افترض الله عليك لوقتها ،
فان فى تفريطها الهلكة) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن أمر
الصلاة عظيم ، ولذلك فان من أخرها عن وقتها فانه على خطر
عظيم ، حيث أنه أتى أمرا به سبب هلاكه .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - من حيث أن من أخر
الصلاة عن وقتها فقد ارتكب أمرا خطيرا ، ماهو مرفوع الى
النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث أنس بن مالك - رضى
الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
(تلك صلاة المنافق ، يجلس يرقب الشمس ، حتى اذا كانت بين
قرنى الشيطان ، قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها الا
قليلاً) . أخرجه مسلم . (٢)

(١) المصنف ١٢٦/٣ ، قال : عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن
سيرين .
وأخرجه ابن أبي شيبة فى المصنف ٣١٦/١ .
(٢) المصنف ٤٣٤/١ ، باب استحباب التبكير بالعصر ، حديث
١٩٥ .

مذاهب الفقهاء فى حكم تأخير الصلاة عن وقتها :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أنه لا يجوز تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها ، لمن كان مستيقظا ذاكرا لها ، قادرا على فعلها ، غير ذى عذر ، ولا يريد لجمع .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا إليه من عدم جواز تأخير الصلاة عن وقتها ، بأدلة كثيرة منها :

- (١) قوله تعالى : {سويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون} حيث ذهب كثير من المفسرين الى أن السهو عن الصلاة هو تأخيرها عن وقتها .
(٢)
(٣)

- (١) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ١٢٧/١ ، مجمع الأنهر ٧٢/١ ، البحر الرائق ٢٤٨/١ ، نور الإيضاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ١١٦ .
ينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٤٤ ، مقدمات ابن رشد ١٥٢/١ ، مواهب الجليل ٤٠٩/١ .
ينظر مراجع الشافعية : مغنى المحتاج ١٢٢/١ ، نهاية المحتاج ٣٦٤/١ ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٤١/١ ، فتح العلام ٨٩/٢ .
ينظر مراجع الحنابلة : الشرح الكبير بذييل المغنى ٤١٥/١ ، الانصاف ٤٠٠/١ ، منتهى الإرادات ٥١/١ ، كشف القناع ٢٢٦/١ .
(٢) سورة الماعون : ٥٠٤ .
(٣) ينظر : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، الطبرى ، محمد بن جرير ، البعة الثالثة (مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده ١٣٨٨هـ) ٣١١/٣٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٢١١/١٠ ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، عماد الدين أبى الفداء اسماعيل ، قدم له الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، الطبعة الأولى (بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ) ٥٩٣/٤ ، الدر المنثور فى التفسير بالماثور ، السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن الطبعة الأولى (بيروت : دار الفكر ١٤٠٣هـ) ٦٤٣، ٦٤٢/٨ .

(٢) قوله تعالى : {فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة
(١)
واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا} .

قال الشوكاني عند تفسير هذه الآية : "معنى ذلك أنهم
(٢)
أخروها عن وقتها" .

(٣) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

-
- (١) سورة مريم : ٥٩
(٢) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم
التفسير ، الشوكاني ، محمد بن على بن محمد (دار
الفكر) ٣٣٩/٣ ، وينظر أيضا : أضواء البيان فى إيضاح
القرآن بالقرآن ، الشنقيطى ، محمد الأمين ابن محمد
المختار الجكنى (بيروت : عالم الكتب) ٣٠٨/٤ .

المسألة الرابعة والثلاثون : قتل تارك الصلاة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن نصر المروزي بسنده ، عن حنظلة بن على بن الاسقع الأسلمي أن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - (بعث خالد بن الوليد - رضى الله عنه - وأمره أن يقاتل الناس على خمس ، قال : ومن ترك واحدة من الخمس فقاتله ، كما تقاتل من ترك الخمس : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وأقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وصوم رمضان) .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن الممتنع عن أداء الصلاة لابد من مقاتلته ، سواء كان تاركها جاحدا لوجوبها ، أو تاركها تهاونا وكسلا ، لأن نص الاثر عام .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من مقاتلة تارك الصلاة وقتله ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى صلى الله عليه

(١) تعظيم قدر الصلاة ٩٢٣/٢ ، رقم ٩٧٥ ، قال : حدثنا يونس ابن عبد الأعلى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : حدثنى أسامة بن زيد أن ابن شهاب حدثه ، عن حنظلة بن على بن الاسقع الأسلمي .

(٢) لم أذكر من الخمس التى ذكرها الاثر الا مقاتلة تارك الصلاة لأنه ما يخص البحث وماعداها فليس هنا مكان بحثه .

وسلم قال : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم ، الا بحق الاسلام ، وحسابهم على الله) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذهب الفقهاء فى قتل تارك الصلاة :

تارك الصلاة له حالتان :

الحالة الاولى :

أن يترك الصلاة جاحدا لوجوبها ، فهذا قد أجمع العلماء على أنه كافر مرتد عن الاسلام ، وأنه يقتل كفرا ، بعد استتابته .

وممن نقل هذا الاجماع : ابن هبيرة ، والنووى ، وصاحب
(٣) (٤)
رحمة الأمة . (٥)

الحالة الثانية :

أن يترك الصلاة متعمدا ، وهو مؤمن بوجوبها ، لكنه تركها تهاونا وتكاسلا ، فهذا اختلف العلماء فى قتله على قولين :

-
- (١) الصحيح ٢٢/١ ، باب فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ، حديث ١٤ .
(٢) الصحيح ٥٣/١ ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، حديث ٣٦ .
(٣) ينظر : الافصاح ١٠١/١ .
(٤) ينظر : المجموع ١٤/٣ .
(٥) ينظر : رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ٢٥ .

القول الأول :

(١) (٢) (٣)
ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة
الى قتله بعد أمره بالصلاة ، وان اختلفوا فى طريقة قتله .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من قتل تارك
الصلاة .

القول الثانى :

(٤)
ذهب الحنفية الى أن تارك الصلاة تهاونا لا يقتل ، بل
يحبس حتى يصلى ، وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم .
وبهذا يخالفون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب
اليه .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لقولهم ان تارك الصلاة تهاونا وكسلا
يقتل بأدلة منها :

-
- (١) ينظر : مواهب الجليل ٤٢٠/١ ، شرح الزرقانى على خليل
١٥٤/١ ، بلغة السالك ٨٣/١ ، جواهر الاكليل ٣٥/١ .
(٢) ينظر : المجموع ١٤/٣ ، مغنى المحتاج ٣٢٧/١ ، نهاية
المحتاج ٤٢٨/٢ ، السراج الوهاج ص ١٠١ .
(٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٩٧/٢ ، الانصاف
٤٠١/١ ، غاية المنتهى ٩٣/١ ، شرح منتهى الارادات
١٢١/١ .
(٤) ينظر : مراقى الفلاح شرح نور الايفاح بهامش حاشية
الطحطاوى ص ٢٥٠ ، الدر المنتقى فى شرح الملتقى ،
مطبوع مع مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر (دار احياء
الثراث العربى) ٦٧/١ ، حاشية رد المحتار على الدر
المختار ٣٥٢/١ .

- (١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .
- (٢) استدلووا بقوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) (١) . فأمروا بقتلهم حتى يتوبوا من شركهم ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة . (٢)
- (٣) حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال بعث على ابن أبى طالب - رضى الله عنه - وهو فى اليمن الى النبى صلى الله عليه وسلم بذهية فقسمها بين أربعة ، فقال رجل : يارسول الله اتق الله ، فقال : (ويلك الست احق اهل الأرض أن يتقى الله) ؟ فقال خالد بن الوليد : يارسول الله ألا أضرب عنقه ؟ فقال : (لا ، لعنه أن يكون يملى) فقال خالد : فكم من مصل يقول بلسانه مالى فى قلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انى لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم) . أخرجه البخارى ، ومسلم . (٣) (٤)
- "فجعل النبى صلى الله عليه وسلم المانع من قتله كونه يملى ، فدل على أن من لم يمل يقتل" . (٥)

-
- (١) سورة التوبة : ٥
- (٢) الصلاة وحكم تاركها ، وسياق صلاة النبى صلى الله عليه وسلم من حين كان يكبر الى أن يفرغ منها ، ابن قيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن أبى بكر (بيروت : دار الكتب العلمية) ص ٥ .
- (٣) الصحيح ٣٢٦/٥ ، باب بعث على بن أبى طالب وخالد بن الوليد الى اليمن ، حديث ٣٤٩ .
- (٤) الصحيح ٧٤٢/١ ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، حديث ١٤٤ .
- (٥) الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٥ .

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لقولهم بعدم قتل تارك الصلاة تهاونا ،
بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : قال :

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ يشهد
أن لا اله الا الله ، وأنى رسول الله ، الا باحدى ثلاث :
النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والمارق من الدين
التارك للجماعة) . أخرجه البخارى ، ومسلم .
(١) (٢)

(٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال عمر بن

الخطاب : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها
فقد عصم منى ماله ونفسه ، الا بحقه ، وحسابه على الله)
(٣) (٤)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٣) واستدل لهم أيضا بالقياس على الصيام والزكاة والحج .
(٥)

واعترض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلى :

أولا : أن الأحاديث التى ذكرتم عامة ، مخصوصة
بأحاديثنا .

ثانيا : الحديث الثانى استثنى منه (الا بحقه) والصلاة

(١) الصحيح ٧/٩ ، باب قول الله تعالى : أن النفس بالنفس
حديث ١٧ .

(٢) الصحيح ١٣٠٢/٢ ، باب ما يباح به دم المسلم ، حديث ٢٥ .

(٣) تقدم تخريج فى الفصل الأول : ص ٤٣

(٤) سبق تخريجه فى الفصل الأول .

(٥) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢/٢٩٨ ، المجموع
١٧/٣ ، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٦ .

من حق الشهادة ، بل من أعظم حقها .
(١)
ثالثا : أن القياس فاسد ، لأنه مصادم للنص .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من قتل تارك الصلاة تهاونا وكسلا -
هو الراجع ، وذلك لما يلى :
أولا : صحة أدلتهم وكثرتها .
ثانيا : صراحتها فى محل النزاع .
ثالثا : أن أدلة الحنفية عامة ، وما استدل به الجمهور
خصم هذا العام ، والخاص مقدم على العام كما هو مقرر .
رابعا : ما ثبت فى أدلة كثيرة تفوق الحصر ، على أهمية
الصلاة ، وعظم شأنها ، وأنها عماد الدين ، وأول ما يحاسب به
العبد ، فهذا المتهاون اذا تهاون بهذا الركن المهم من
الدين فعلى ما إذا ~~رأى~~ من الدين ؟
والعلم عند الله تعالى .

(١) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢/٢٩٨ ، المجموع
١٧/٣ ، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص ٦ .

المسألة الخامسة والثلاثون

الصلاة على الأرض مباشرة بدون حائل
والتعلق بالحبال فى صلاة النفل لطولها

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن أبى مالك الأشجعى ن عن مولاه عزة ، قالت : (سمعت أبا بكر ينهى عن الصلاة على البراذع) .

الرواية الثانية :

(٢)

روى ابن أبى شيبه - أيضا - بسنده ، عن عزة ، قالت : كنت فى أصحاب الصفة ، كان لنا حبال نتعلق بها اذا فترنا ونعسنا فى الصلاة ، وبسط نقوم عليها من غلظ الأرض ، قالت : فاتانا أبو بكر فقال : (اقطعوا هذه الحبال ، وافضوا الى الأرض) .

الرواية الثالثة :

(٣)

روى عبد الرزاق بسنده ، عن عبد الكريم أبى أمية قال

- (١) المصنف ٤٠١/١ ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور وحمين قال سفيان أو أحدهما : عن أبى حازم الأشجعى ، عن مولاه عزة .
وأخرجه أيضا عبد الرزاق فى المصنف ٤٠٢/١ ، وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٥٩ .
- (٢) المصنف ٣٣٧/١ ، قال : حدثنا فضيل ، عن حمين بن أبى حازم ، عن مولاه .
- (٣) المصنف ٣٩٧/١ ، قال : عن محمد بن راشد ، عن عبد الكريم أبى أمية .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٥٩ .

(بلغنى أن أبا بكر الصديق كان يسجد أو يصلى على الأرض
مفضيا إليها) .

قال النووى : "قال القاضى عياض (فى مسائل قيام الليل
فى شرح مسلم) : اختلف السلف فى جواز التعلق بالحبال
ونحوها فى صلاة النفل لطولها ، فنهى عنه أبو بكر الصديق ،
وحذيفة - رضى الله عنهما - ورخص فيه آخرون . وقال : وأما
الالتكاء على العصى فجائز فى النوافل باتفاقهم ، إلا ما حكى
عن ابن سيرين من كراهته ، وقال مجاهد : ينقص من أجره
(١)
بقدره " .

غريب الأثر :

قوله : (البراذع) : البرَذَعَةُ : الحلس الذى يلقى تحت
(٢)
رجل البعير ، والجمع البراذع .

فقه الآثار :

لعل هذه الآثار تدل بجميع الفاظها ، على أن الصديق
- رضى الله عنه - يرى أن الصلاة على الأرض مباشرة أولى
وأفضل من الصلاة على البسط ونحوها ، وبهذا يتجلى كمال
التواضع والخشوع لله سبحانه وتعالى .
أما نهيه ، فلعله للتنزيه ، كى لا يخالف الأدلة الثابتة
عن النبى صلى الله عليه وسلم من جواز الصلاة على البسط
ونحوها .

(١) المجموع ٢٦٥/٣ .
(٢) المغرب فى ترتيب المعرب ، باب الباء مع الراء ص ٤١ ،
وينظر : لسان العرب ، فصل الباء مع العين ٨/٨ .

ثم ان فى الرواية الثانية ، وقول القاضى عياض :
مايفيد أن المديق - رضى الله عنه - يرى عدم مشروعية
التعلق بالحبال فى صلاة النفل لطولها ، كى لا يمل الانسان ،
ويساء من فعل العبادة .

مايؤيد فقه المديق :

ويؤيد فقه المديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث
أفضلية الصلاة على الأرض مباشرة ، ماهو مرفوع الى النبى صلى
الله عليه وسلم من حديث أم سلمة - رضى الله عنها - أنها
رأت نسيباً لها ينفخ اذا أراد أن يسجد ، فقالت : لاتنفخ فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغلام لنا يقال له رباج
(ترب وجهك يارباج) .

(١) أخرجه الامام أحمد ، والترمذى .

(٢) قال الحاكم : "حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .
(٣) ووافقه الذهبى .
(٤)

ومما يؤيد فقه المديق - رضى الله عنه - ويقويه من
حيث عدم مشروعية التعلق بالحبال فى صلاة النفل لطولها ،
ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث أنس
ابن مالك - رضى الله عنه - قال : "دخل النبى صلى الله
عليه وسلم ، فاذا حبل ممدود بين الساريتين ، فقال :
(ماهذا الحبل) ؟ قالوا : هذا حبل لزينب ، فاذا فترت تعلقت

-
- (١) المسند ٣٢٣/٦ ، مسند أم سلمة .
(٢) السنن ٢٢٠/٢ ، باب ماجاء فى كراهية النفخ فى الصلاة ،
حديث ٣٨١ .
(٣) المستدرک ٢٧١/١ .
(٤) التلخيص بذييل المستدرک ٢٧١/١ .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا ، حلوه ، ليصل أحدكم نشاطه ، فإذا فتر فليقعد) .

(١)

أخرجه البخاري ، ومسلم ، وزاد بعد قوله : (ما هذا الحبل) ؟ "فقالوا لزينب تملئ" .

(٢)

مذاهب الفقهاء في الصلاة على الأرض مباشرة بدون حائل :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن الأفضل في الصلاة أن تكون على الأرض مباشرة بدون حائل ، من سجد ونحوها .
وبهذا يوافقون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل العلماء لما ذهبوا إليه من أن الأفضل للمصلي أن يصلي على الأرض مباشرة بدون حائل بأدلة منها :
(١) حديث أم سلمة - رضى الله عنها - وتقدم ذكره .
(٢) الآثار عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكرها .

-
- (١) الصحيح ١٢٣/٢ ، باب ما يكره من التشدد في العبادة ، حديث ١٨٠ .
(٢) الصحيح ٥٤٢/١ ، باب أمر من نعل في صلاة إذا استعجم عليه القرآن بأن يرقد ، حديث ٢١٩ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : البحر الرائق ٣١٩/١ ، مراقى الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ٢٤٩ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٥٠٢/١ .
وينظر مراجع المالكية : البيان والتحصيل ٤٧٣/١ ، تنوير المقالة ٦٦/٢ ، حاشية العدوى على كفاية الطالب الربانى ، على الصعدي (مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده) ٢١١/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢٥٢/١ .
وينظر مراجع الشافعية : حاشيتا قليوبى وعميرة ١٩٢/١ تحفة الحبيب ٨٤/٢ ، حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ١٩١/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٧٦٠/١ ، الاقناع ١٢٨/١ ، كشاف القناع ٣٧٣/١ .

(٣) قال ابن رشد : ولأنه العمل القديم ، لأن مسجد مكة
(١)
والمدينة كانا محصين غير مفروشين .

(٤) ويمكن الاستدلال بحديث جابر بن عبد الله - رضى الله
عنه - وفيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(وجعلت لى الأرض مسجدا وظهورا ، وأيما رجل من أمتى
أدركته الصلاة فليصل) .
(٢) (٣)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

ولأن الأرض هى الأصل وما سواها بدل عنها . والله أعلم .

مذاهب الفقهاء فى التعلق بالحبال فى صلاة النفل لطولها :

لقد بحثت عن هذه المسألة فى كتب المذاهب الأربعة ،
ولم أقف لهم على نصوص ظاهرة تفيد فى هذه المسألة ، فلعلمهم
ذكروها فى غير مظانها ، أو فى كتب لم أطلع عليها .
ويستدل لأبى بكر الصديق - رضى الله عنه - لما ذهب
إليه من كراهية التعلق بالحبال فى صلاة النفل لطولها بما
يلى :

حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

-
- (١) البيان والتحصيل ١/٧٣ .
(٢) الصحيح ١/٩٠ ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم
جعلت لى الأرض مسجدا وظهورا ، حديث ٩٨ .
(٣) الصحيح ١/٣٧٠ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، حديث ٣ .

المسألة السادسة والثلاثون : قصر الصلاة فى السفر

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)
روى البخارى بسنده ، عن عبد الله بن عمر - رضى الله
عنهما - قال : (صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان
لايزيد فى السفر على ركعتين ، وأبى بكر وعمر وعثمان كذلك
- رضى الله عنهم -) .

الرواية الثانية :

(٢)
روى البخارى بسنده ، عن عبد الله بن عمر - رضى الله
عنهما - قال : (صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم بمئى
ركعتين ، وأبى بكر وعمر وعثمان ، صدرا من أمارته ثم
اتمها) .

(١) صحيح البخارى ١٠٨/٢ ، قال : حدثنا مسدد ، قال :
حدثنا يحيى ، عن عيسى بن حفص بن عاصم قال : حدثنى
أبى أنه سمع ابن عمر يقول .

وأخرجه مسلم فى الصحيح ٤٧٩/١ ، وعبد الرزاق فى
المصنف ٥٥٧/٢ ، وابن أبى شيبه فى المصنف ٣٨٠/١ ،
وابن ماجه فى السنن ٣٤٠/١ ، وينظر : مغنى ابن قدامة
١٤٢/٢ .

(٢) صحيح البخارى ١٠٣/٢ ، قال : حدثنا مسدد قال : حدثنا
يحيى ، عن عبيد الله قال : أخبرنى نافع ، عن عبد
الله بن عمر .

وأخرجه مسلم فى الصحيح ٤٨٢/١ ، والامام مالك فى
الموطأ ٤٠٢/١ ، وأبو داود الطيالسى ، ينظر : منحة
المعبود ٢٢٦/١ ، وعبد الرزاق فى المصنف ٥١٦/٢ ،
ومابعدهما ، وابن أبى شيبه فى المصنف ٤٥٠/٢ ،
والدارمى ، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن
بهرام ، فى السنن (اسطنبول : دار الدعوة) ٤٥١/١ ،
والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٤١٦/١ .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

تدل الأحاديث على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية قصر الصلاة فى السفر .
أما مايزيد على هذا القدر من كونه يرى القصر واجبا ،
أو مستحبا ، أو رخصة ، فلم أقف للصديق على قول من هذا .

مايؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من مشروعية قصر الصلاة فى السفر ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية قصر الصلاة فى السفر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية قصر الصلاة الرباعية فى السفر .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

(١) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٢٣٩/١ ، تحفة الفقهاء ١٤٩/٢ ، الاختيار لتعليل المختار ٧٩/١ ، العناية بذيّل فتح القدير ٣١/٢ .
وينظر مراجع المالكية : القوانين الفقهية ص ٧٦ ، تفوير المقالة ٤٠٥/٢ ، شرح الزرقانى على خليل ٣٧/٢ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣٥٨/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٣٢٢/٤ ، فتح الجواد ١٩٠/١ ، مغنى المحتاج ٢٧١،٢٦٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٧١،٢٤٧/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ١١١،١٠٨/٢ ، المحرر ١٢٩/١ ، الانصاف ٣٢١/٢ ، كشاف القناع ٥٠٣/١ .

ولكنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية على النحو

التالى :

فذهب الحنفية الى أن قصر الصلاة الرباعية عزيمة - أى واجب - والاكمال مكروه .

وذهب المالكية الى أن قصر الصلاة الرباعية فى السفر سنة مؤكدة ، هذا على القول المشهور والمعتمد من المذهب .
وذهب الشافعية والحنابلة الى أن قصر الصلاة الرباعية فى السفر رخصة (أى أن الانسان مخير بين القصر والاتمام) ، ونص الشافعية - فى المشهور من المذهب - على أن القصر أفضل من الاتمام ، وكذلك عند الحنابلة .

(١)
أما صلاة الفجر ، والمغرب فلا قصر فيهما بالاجماع .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية قصر الصلاة فى السفر ،
بأدلة منها :

(١) قوله تعالى : {واذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح

(٢)
أن تقصروا من الصلاة ان خفتن أن يفتنكم الذين كفروا} .

والقصر جائز سواء فى حالة الخوف أو الأمن ، لكن تعليق

القصر على الخوف فى الآية ، كان لتقرير الحالة الواقعة لأن

(٣)
غالب أسفار النبى صلى الله عليه وسلم لم تخل منه .

(٢) حديث يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب : {ليس

عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتن أن يفتنكم

(١) ينظر : الافصاح ١٥٧/١ ، المجموع ٣٢٢/٤ ، الاختيار
لتعليل المختار ٧٩/١ .

(٢) سورة النساء : ١٠١

(٣) ينظر : فتح القدير للشوكانى ٥٠٧/١ .

(١)
الذين كفروا} فقد أمن الناس فقال : عجبت مما عجبت
منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ،
فقال : (مدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته) .
(٢)
أخرجه مسلم .

(٣) حديثا ابن عمر ، وقد تقدم ذكرهما .

(٤) الاجماع : فقد أجمع العلماء على مشروعية قصر الصلاة
(٣)
الرباعية في السفر .

-
- (١) سورة النساء : ١٠١
(٢) الصحيح ٤٧٨/١ ، باب صلاة المسافرين ، حديث ٤ .
(٣) ينظر : الاجماع ، ابن المنذر ، محمد بن ابراهيم ،
تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، الطبعة
الأولى (الرياض : دار طيبة ١٤٠٢هـ) ص ٤٢ ، الافصاح
١٥٦/١ ، المجموع ٣٢٢/٤ .

المسألة السابعة والثلاثون : أثر الرعاف على الصلاة

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن عمرو بن الحارث بن أبى
ضرار ، عن عمر بن الخطاب فى الرجل اذا رعى فى الصلاة قال :
(ينفقل فيتوضأ ثم يرجع فيملى ويعتد بما مضى) .
قال ابن أبى شيبه : حدثنا عباد بن العوام عن حجاج
قال : حدثنى شيخ من أهل الحديث ، عن أبى بكر بمثل قول
عمر .

غريب الأثر :

(٢)

قوله : (الرعاف) .

(٣)

وقوله : (ينفقل) .

فقه الأثر :

سبق وأن بينت فقه هذا الأثر وهو أن الصديق - رضى الله
عنه - يرى أن الرعاف ناقض للوضوء ، وإذا كان الإنسان فى
الصلاة ورعى فانه ينصرف من الصلاة ويتوضأ ، ثم يرجع ويكمل
صلاته (أى يعتد بما مضى منها) .

وقد سبق الكلام على نقض الرعاف للوضوء . أما فى هذا
الموضع فسيكون الكلام عن إكمال المصلى صلاته بعد الخروج
منها للوضوء من الرعاف ، إذا أصابه وهو فيها .

(١) سبق تخريج هذا الأثر فى مسائل الطهارة ص
(٢)، (٣) سبق الكلام عليها فى مسائل الطهارة ص

مذاهب الفقهاء فى تكميل الصلاة اذا خرج منها الشخص

لأجل الرعاف سواء لغسله أو للوضوء منه :

تحرير محل النزاع :

إذا كان الشخص فى صلاة ثم أصابه رعاف وخرج من الصلاة ،
ثم توضأ على قول من يرون أن الرعاف ناقض للوضوء ، أو غسله
على قول من يرون أن الرعاف ليس ناقضاً للوضوء ، ولكنه دم
نجس فيجب غسله . هل يكمل صلاته ويعتد بما مضى منها ؟ أم
يبدأ صلاته من جديد ؟

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة على أقوال هى :

القول الأول :

ذهب علماء الحنفية الى أن من أصابه رعاف وهو فى
الصلاة ، دون اختيار منه فانه ينصرف ويتوضأ ، ثم يرجع
ويبنى على ماضى من صلاته ، ولكن استثناف الصلاة أفضل من
البناء على ماضى منها ، وهذا للامام ، والمأموم ،
والمنفرد .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من جواز البناء
فى الصلاة اذا خرج منها للرعاف .

غير أن الحنفية اشترطوا شروطاً لجواز البناء فى الصلاة
لمن سبقه الحدث من رعاف وغيره ، وإذا اختلفت شئ من هذه
الشروط فانه لايجوز له البناء .

وهذه الشروط هى :

- (١) أن يكون الحدث لا اختيار له فيه .
- (٢) أن يكون الحدث حدثاً أصغر لا أكبر .

- (٣) أن لا يكون الحدث ينذر وجوده .
- (٤) أن لا يجاوز الماء القريب الى البعيد .
- (٥) أن لا يفعل بعد الحدث فعلا منافيا للصلاة كالكلال ونحوه .
- (٦) أن ينصرف بمجرد حدوث الحدث ، فلو مكث قدر أداء ركن بغير عذر استقبل صلاته .
- (٧) أن لا يؤدي ركنا مع المشى فى حالة الرجوع .
- (٨) أن لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث الطارئ ، كأن يسبقه حدث فينصرف من الصلاة فتتقضى مدة مسحه فانه يستقبل صلاته .
- (٩) أن يعود للإمام اذا كان مأموما . وهذا اذا لم يكن قد قضى الإمام صلاته .
- (١٠) أن لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث .
- (١١) اذا كان اماما فانه لا يستخلف من لا يصلح أن يكون اماما (١)
فلو استخلف محدثا استقبل صلاته .

القول الثانى :

ذهب علماء المالكية الى أنه اذا سال الدم من أنفه فانه يندب له البناء ، ان لم يخش خروج الوقت ، والا وجب البناء ، وهذا للإمام ، والمأموم . اما المنفرد ففيه خلاف . ولا يبني الا اذا أتى بركعة كاملة . ولا يعتبر الرعاف عندهم حدثا ولكنه نجس يجب غسله اذا سال من الأنف .

(١) ينظر : بدائع الصنائع ٢٢٠/١ ، فتح القدير ٣٧٧/١ وما بعدها ، الاختيار لتعليل المختار ٦٣/١ ، مجمع الأنهر ١١٣/١ ، البحر الرائق ٣٦٧/١ ، الباب شرح الكتاب ٨٤/١ .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه من جواز البناء .
ولكنهم اشترطوا لجواز البناء شروطا اذا اختل شيء
منها فانه لايجوز البناء ، ومن أهم الشروط :

- (١) أن لايتلخ بالدم بما يزيد على قدر الدرهم .
- (٢) أن لايجاوز أقرب مكان ممكن لغسل الدم فيه .
- (٣) أن لا يكون مكان غسل الدم بعيدا .
- (٤) أن لا يستدبر القبلة لغير عذر .
- (٥) أن لا يبطئ في طريقه نجاسة .
- (٦) أن لا يتكلم في ذهابه لغسل الدم . (١)

القول الثالث :

ذهب علماء الشافعية ، في المعتمد من المذهب ، وعلماء
الحنابلة الى أن من سبقه الحدث فانها تبطل صلاته ، ويغسل
الدم ولا يتوضأ عند الشافعية بناء على قولهم انه نجس وغير
ناقض للوضوء ، ويصلى من جديد عند الجميع .
وبهذا يخالفون المديق فيما ذهب اليه من جواز البناء
في الصلاة .

-
- (١) ينظر : مقدمات ابن رشد ١٠٤/١ وما بعدها ، مواهب
الجليل ٤٧٥/١ وما بعدها ، شرح الزرقاني على خليل
١٦٩، ١٦٨/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
٢٠٥، ٢٠٤/١ ، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة
المالكية ، محمد العربي القروي (بيروت : دار الكتب)
ص ٥١ .
 - (٢) ينظر : المجموع ٧٤/٤ ، مغنى المحتاج ١٨٨، ١٨٧/١ ،
نهاية المحتاج ١٦، ١٤/٢ .
 - (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٧٨٠/١ ، تنقيح
التحقيق ٩٤٥/٢ ، الانصاف ٣٣، ٣٢/٢ .

الأدلة :

أدلة الحنفية والمالكية :

استدل الحنفية والمالكية لقولهم بجواز البناء في الصلاة ، اذا خرج منها لأجل الرعاف بأدلة منها :

(١) حديث عائشة - رضى الله عنها - وقد تقدم ذكره .

وقد تقدم أيضا الكلام عليه وأنه غير صحيح ولا يحتج به .

(٢) أثر عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره . وهو : (أنه كان اذا رعف انصرف فتوضأ ثم رجع

وبنى ولم يتكلم) . وقد تقدم أنه صحيح .

(٣) أثر على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره وهو أنه قال : (اذا وجد أحدكم فى بطنه رزءا أو قيئا أو رعاف ، فليصرف فليتوضأ ، ثم ليبين على صلاته ما لم يتكلم) . وقد تقدم أنه حسن .

قال فى الجوهر النقى : "ذكر الطحاوى فى (اختلاف العلماء) : البناء عن على وابن عمر وعلقمة ، ثم قال : ولانعلم لهؤلاء مخالفا من الصحابة ، الا شيئا يروى عن المسور ابن مخرمة .

(وفى الاستذكار) لابن عبد البر : بناء الراعف على ماصلى ما لم يتكلم ثبت عن عمر وعلى وابن عمر ، وروى عن أبى بكر ، ولمخالف لهم من الصحابة الا المسور وحده ، وروى البناء أيضا عن جماعة الناس بالحجاز والعراق والشام ،

(١) جميع هذه الأدلة والكلام عليها قد تقدم ذكرها فى مسائل الطهارة ص

ولأعلم فى ذلك بينهم اختلافاً ، إلا الحسن فانه ذهب مذهب
المسور أنه لا يبنى من استدبر القبلة فى الرعاف" .^(١)

وقد اعترض على الاستدلال بهذه الآثار عن الصحابة بما

يلى :

قال النووى : " ان الاستئناف مذهب المسور بن مخرمة ...

^(٢)

ثم قال : والصحابة مختلفون فى المسألة فيمار للقياس" .

ويمكن مناقشة هذا الاعتراض بما يلى :

أنه لم يصح عن المسور بن مخرمة شيء - كما سيأتى

ذكره - فلا يكون هناك خلاف بين الصحابة .

أدلة الشافعية والحنابلة :

استدل الشافعية والحنابلة لقولهم ان من خرج من الصلاة

بسبب الرعاف ، وإذا رجع اليها فانه يبدأ من جديد ، ولا يعتد

بما مضى من صلاته ، بما يلى :

(١) روى عبد الرزاق بسنده عن الزهرى : (أن المسور بن

مخرمة قال : يعيد الصلاة ، ولا يعتد بشيء مما مضى فى

^(٣)

الرعاف) .

ويمكن الاعتراض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :

ان هذا الاثر ضعيف لأمريين :

الاول : أن مداره على الزهرى .

(١) الجوهر النقى بذيّل السنن الكبرى ٢٥٧/٢ .

(٢) المجموع ٧٦/٤ .

(٣) المصنف ٣٤٢/٢ ، وكذلك أخرجه البيهقى عن طريق آخر عن الزهرى فى السنن الكبرى ٢٥٧/٢ .

(١) وهو مدلس ، وقد عنعنه ، واذا كان كذلك لا يقبل .
الثانى : ان هذا الاثر منقطع لأن الزهرى لم يسمع من
(٢)
المسور بن مخرمة ، ولا يقبل اذا كان منقطعا .

(١)، (٢) ينظر : جامع التحصيل فى أحكام المراسيل ، العلائى
صلاح الدين أبى سعيد بن خليل بن كيكلد ، تحقيق حمدى
عبد المجيد السلفى ، الطبعة الثانية (بيروت : عالم
الكتب ١٤٠٧هـ) ص ٢٦٩، ٢٧٠ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الحنفية والمالكية - من جواز البناء للخارج
من الصلاة لأجل الرعاف - هو الراجع وذلك لما يلى :
- (١) أن الآثار التى استدلووا بها عن الصحابة - رضوان الله
عليهم - ثابتة وصحيحة .
- (٢) لم أقف على آثار أخرى عن صحابة آخرين بدرجة الآثار
الثابتة ، مخالفة لها .
- (٣) أنه إذا لم يكن فى الباب أحاديث صحيحة وثبتت عن
الصحابة فإن تقليد الصحابة ، أمر محبب للنفوس ذلك
لقربهم من الوحي وشدة اقتدائهم بالنبي صلى الله عليه
وسلم ، وشدة حذرهم عن الوقوع فى الخطأ . ولاسيما إذا
كان التقليد لمن اشتهروا بالعلم والتقوى من الصحابة
- رضوان الله عليهم أجمعين - كأبى بكر وعمر وعلى
وابن عمر وغيرهم .
- والعلم عند الله تعالى .



الفصل الرابع

فى الجمعة والعىدين والاستسقاء

وفىه عشرون مسألة :

- المسألة الأولى : سقوط الجمعة عن المسافرين .
- المسألة الثانية : صلاة الجمعة قبل الزوال .
- المسألة الثالثة : أذان الجمعة اذا صعد الخطيب على المنبر .
- المسألة الرابعة : جلوس الخطيب على المنبر حتى ينتهى المؤذن من الاذان .
- المسألة الخامسة : وقوف الخطيب على منبر .
- المسألة السادسة : اقبال الخطيب على الناس بوجهه .
- المسألة السابعة : سلام الخطيب على الجالسين قبل الخطبة .
- المسألة الثامنة : قيام الخطيب حال الخطبتين .
- المسألة التاسعة : للجمعة خطبتان .
- المسألة العاشرة : الجلوس بين الخطبتين .
- المسألة الحادية عشرة : اعتماد الخطيب على عما ونحوها
- المسألة الثانية عشرة : اشتمال الخطبة على حمد الله والثناء عليه وقراءة شيء من القرآن .

المسألة الثالثة عشرة : صلاة العيدين قبل الخطبة .

المسألة الرابعة عشرة : لأذان ولا إقامة لصلاة العيدين .

المسألة الخامسة عشرة : عدد التكبيرات الزائدة في

صلاة العيدين .

المسألة السادسة عشرة : مشروعية التكبيرات الزائدة في

صلاة الاستسقاء وعددها .

المسألة السابعة عشرة : الجهر بالقراءة في صلاة العيدين

المسألة الثامنة عشرة : تقديم الصلاة على الخطبة في

الاستسقاء ، والجهر بالقراءة

فيها .

المسألة التاسعة عشرة : القراءة في صلاة العيدين .

المسألة العشرون : حضور النساء لصلاة العيدين .

المسألة الأولى : سقوط الجمعة عن المسافر

الرواية عن الصديق - رضى الله عنه - :

قال ابن قدامة : "الخلفاء الراشدون - رضى الله عنهم - كانوا يسافرون فى الحج وغيره ، فلم يصل أحد منهم الجمعة فى سفره " .^(١)

فقه الصديق فى هذه المسألة :

يدل كلام ابن قدامة هذا على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى عدم وجوب صلاة الجمعة على المسافر .

مذاهب الفقهاء فى عدم وجوب الجمعة على المسافر :

^(٢)
اتفقت المذاهب الأربعة على عدم وجوب صلاة الجمعة على

المسافر .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

(١) المغنى ومعه الشرح الكبير ١٩٣/٢ ، وينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ١٧٩/٢٤ .

(٢) ينظر مراجع الحنفية : تحفة الفقهاء ١٦١/٢ ، بدائع الصنائع ٢٥٨/١ ، الهداية ٨٣/١ ، الباب شرح الكتاب ١١١/١ .

وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ١٦٦/٢ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣٨٠/١ ، بلغة السالك ١٦٥/١ ، جواهر الاكليل ٩٦/١ .

وينظر مراجع الشافعية : المهذب ١٥٢/١ ، المجموع ٤٨٥/٤ ، مغنى المحتاج ٢٧٦/١ ، نهاية المحتاج ٥٨٥/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المبدع ١٤٢/٢ ، الانصاف ٣٦٨/٢ ، التنقيح المشبع ص ٦٤ ، غاية المنتهى ٢٢١/١ .

الأدلة :

استدل الفقهاء على سقوط الجمعة عن المسافرين بعدة

أدلة منها :

(١) قال ابن قدامة : "ولنا أن النبي كان يسافر فلا يصلى

الجمعة فى سفره ، وكان فى حجة الوداع بعرفة يوم الجمعة
فصلى الظهر والعصر جمع بينها ولم يصل الجمعة ،
والخلفاء الراشدون - رضى الله عنهم - كانوا يسافرون
فى الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة فى سفره ،
وكذلك غيرهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ،
(١)
ومن بعدهم " .

(٢) حديث جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ،
فعليه الجمعة يوم الجمعة ، الا مريض أو مسافر أو

امراة أو مبي أو مملوك ...) الحديث .
(٢)

أخرجه الدارقطنى .

(٣) (٤)

وضعف اسناده النووى ، والحافظ ابن حجر .

(٣) حديث تميم الدارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(الجمعة واجبة الا على مبي ، أو مملوك ، أو مسافر) .
(٥)

أخرجه البيهقى .

(١) المغنى ومعه الشرح الكبير ١٩٣/٢ .

(٢) السنن ٣/٢ ، باب من تجب عليه الجمعة ، حديث ١ .

(٣) ينظر : نصب الراية ١٩٩/٢ .

(٤) ينظر : الدراية ٢١٦/١ .

(٥) السنن الكبرى ١٨٣/٣ ، باب من لا تلزمه الجمعة .

(١)
قال عنه أبو زرعة : "هذا حديث منكر" .
(٢)
وقال الألبانى : "اسناده واه جدا" .
غير ان الألبانى ذكر طرقا وشواهد لهذا الحديث ، ثم
قال : "والحديث صحيح بهذه الطرق والشواهد" .
(٣)
(٤) ثم ان اتفاق العلماء قائم على عدم وجوب صلاة الجمعة
على المسافرين ، وممن نقل هذا الاتفاق ابن هبيرة ،
(٥)
وصاحب رحمة الأمة .
بيد ان السفر المانع من وجوب الجمعة له تفسير خاص
يحدده ويشترط له شروط معينة لدى كل مذهب ، وليس هذا موضع
تبيينها .

-
- (١) العلل لابن أبى حاتم ٢١٢/١ .
(٢) ارواء الغليل ٥٦/٣ .
(٣) ارواء الغليل ٥٦/٣ وما بعدها .
(٤) الاقبح ١٦١/١ .
(٥) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ٥٤ .

المسألة الثانية : صلاة الجمعة قبل الزوال

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه ، عن عبد الله بن سيدان السلمى أنه قال : (شهدت الجمعة مع أبى بكر الصديق ، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ، ثم شهدنا مع عمر فكانت خطبته وصلاته الى أن أقول تنصف النهار ، ثم شهدنا مع عثمان فكانت خطبته وصلاته الى أن أقول زال النهار ، فما رأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره) .

قال الحافظ ابن حجر : "رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان - وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة - فإنه تابعى كبير ، إلا أنه غير معروف العدالة" (٢)
(٣)
وقد احتج الامام أحمد بهذا الأثر .

وقال الألبانى : "واسناده محتمل للتحسين ، بل هو حسن على طريقة بعض العلماء ، كابن رجب وغيره ، فإن رجاله ثقات غير عبد الله بن سيدان - ثم أورد كلام الحافظ ابن حجر -

(١) المصنف ١٠٧/٢ ، قال : حدثنا وكيع ، عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج الكلابى ، عن عبد الله بن سيدان السلمى .

وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ١٧٥/٣ ، وابن المنذر فى الأوسط ٣٥٣/٢ ، والدارقطنى فى السنن ١٧/٢ ، وابن حزم فى المحلى ٤٢/٥ .

وينظر : المغنى لابن قدامة ٢١١/٢ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٦ .

(٢) فتح البارى ٣٨٧/٢ .

(٣) ينظر : منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ٣٦٠/٣ .

(١)

وقال : قد روى عنه أربعة من الثقات" وذكرهم .

(٢)

وقال ابن المنذر : "هذا غير ثابت عن أبى بكر وعمر" .

(٣)

وقال النووى : "هذا الاثر ضعيف بالاتفاق" .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى أن

دخول وقت صلاة الجمعة يبدأ قبل الزوال .

مذاهب الفقهاء فى دخول وقت صلاة الجمعة :

اختلف الفقهاء فى دخول وقت صلاة الجمعة على قولين :

القول الأول :

(٤)

ذهب الحنابلة الى أن للجمعة وقتان :

الأول : وقت الوجوب وهو اذا زالت الشمس كوقت صلاة

الظهر .

الثانى : وقت جواز : ويبدأ قبل الزوال ، وأوله وقت

صلاة العيد فى المعتمد من المذهب .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

ومع هذا ، فإن الحنابلة يرون أن صلاة الجمعة بعد

الزوال أولى وأفضل من صلاتها قبل الزوال .

(١) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة ،
اللبانى ، محمد ناصر الدين ، الطبعة الثانية (بيروت
المكتب الإسلامى ١٤٠٠هـ) ص ٢٣ .

(٢) الاوسط ٣٥٥/٢ .

(٣) المجموع ٥١٢/٤ .

(٤) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢/٢١١ ، الانصاف
٣٧٦/٢ ، غاية المنتهى ١/٢٢٠ ، كشف القناع ٢/٢٦ .

القول الثانى :

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) الى أن وقت صلاة الجمعة يبدأ إذا زالت الشمس وهو بداية وقت صلاة الظهر .

وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه من جواز دخول وقت صلاة الجمعة قبل الزوال .

الأدلة :

أدلة الحنابلة :

استدل الحنابلة لما ذهبوا اليه من جواز دخول وقت صلاة الجمعة قبل الزوال بأدلة منها :

(١) حديث رواه الامام مسلم بسنده ، عن حسن بن عياش ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله ، قال (كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نرجع فنريح نواضحنا . قال حسن فقلت لجعفر : فى أى ساعة تلك ؟ قال : زوال الشمس) .

وفى رواية أخرى - عند مسلم أيضا - عن جعفر ، عن أبيه أنه سأل جابر بن عبد الله : متى كان رسول الله صلى الله

-
- (١) ينظر : مختصر القدورى ص ١٥ ، بدائع الصنائع ٢٦٨/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٨٢/١ ، العناية شرح الهداية بذيّل فتح القدير ٥٥/٢ .
- (٢) ينظر : الكافى فى فقه أهل المدينة ص ٧٠ ، مواهب الجليل ١٥٨/٢ ، شرح الزرقانى على خليل ٥٢/٢ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٣٧٢/١ .
- (٣) ينظر : المجموع ٥٠٩/٤ ، فتح الوهاب ٧٤/١ ، نهاية المحتاج ٢٩٥/٢ ، حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح جلال الدين المحلى ٢٧١/١ .

عليه وسلم يملأ الجمعة ؟ قال : (كان يصلى . ثم نذهب الى جمالنا فنريحها . زاد عبد الله فى حديثه : حين تزول الشمس
(١)
يعنى النواضح) .

وظاهر حديث جابر هذا ، يدل على أنهم كانوا يملونها قبل الزوال .

قال الألبانى بعد ذكره لحديث جابر هذا : "فهذا صريح فى أن الصلاة كانت قبل الزوال ، فكيف بالخطبة والأذان ؟" .
(٢)

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

قال النووى : "حديث جابر فيه اخبار أن الصلاة والرواح الى جمالهم كانا حين الزوال ، لأن الصلاة قبله" .
(٣)

ولعله يتعقب اعتراض النووى :

بأن نص الحديث ظاهر بأن الرواح الى الجمال هو الذى كان حين الزوال ، فتكون الصلاة قبله .

(٢) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (كنا نبكر بالجمعة ونقبل بعد الجمعة) .
(٤)

أخرجه البخارى .

(٣) حديث سهل بن سعد - رضى الله عنه - قال : (ما كنا نقبل ولانتغدى الا بعد الجمعة) .
(٥)

أخرجه البخارى .

(١) صحيح مسلم ٥٨٨/١ ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، حديث ٢٩٠٢٨ .

(٢) الأجوبة النافعة ص ٢٢ .

(٣) المجموع ٥١٢/٤ .

(٤) الصحيح ٣٧/٢ ، باب وقت الجمعة اذا زالت الشمس ، حديث ٢٨ .

(٥) الصحيح ٤٩/٢ ، باب قول الله تعالى : {فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ...} الآية ، حديث ٦٢ .

(١) وفى رواية - عند مسلم - (ما كنا نقيّل ولا نتغدى الا بعد الجمعة ...) زاد ابن حجر : (فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٢) قال ابن قتيبة : "لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال" .
والقيلولة : "الاستراحة نصف النهار ، وان لم يكن معها نوم . يقال : قال يقيّل قيلولة ، فهو قائل" .
(٣) وعلى هذا فالحديثان مريحان فى أنهم جمعوا قبل الزوال .

واعترض على الاستدلال بهذين الحديثين بما يلى :
"معناه أنهم كانوا يؤخرون القيلولة والغداء فى هذا اليوم الى ما بعد صلاة الجمعة ، لانهم ندبوا الى التبكير اليها فلو اشتغلوا بشئ من ذلك قبلها ، خافوا فواتها ، أو فوات التبكير اليها .

ومما يؤيد هذا ما رواه مالك فى الموطأ باسناده الصحيح عن عمر بن أبى سهل بن مالك ، عن أبيه قال : (كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبى طالب تطرح يوم الجمعة الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - [وصلى الجمعة . قال مالك (والد أبى سهيل) ثم نرجع] بعد صلاة الجمعة فنقيّل قائلة الضحى" .
(٤) (٥)

-
- (١) الصحيح ٥٨٨/١ ، باب صلاة الجمعة حين تزل الشمس ، حديث ٣٠ .
(٢) غريب الحديث لابن قتيبة وينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢١٠/٢ .
(٣) النهاية فى غريب الحديث ١٣٣/٤ ، باب القاف مع الياء .
(٤) مابين القوسين ساقط من المجموع وأثبتته من الموطأ ٩/١ .
(٥) المجموع ٥١٢/٤ .



(٣٤٥)

(٤) حديث سلمة بن الأكوع - رضى الله عنه - قال : (كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

وقد اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :
قال النووى عند شرح هذا الحديث ، والرواية الأخرى عن سلمة بن الأكوع التى قال فيها : (كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ، ثم نرجع نتتبع الفء) .
(٣)
أخرجه مسلم .

ان عدم وجود فء يستظلون به كان لسببين :
الاول : شدة تبكيرهم بملاة الجمعة .
والثانى : قصر الحيطان فى المدينة .
والا فالراوى لم ينف الفء من أصله ، وانما نفى ظلا يستظلون به .
وهذا مع قصر الحيطان ظاهر فى ان الصلاة كانت بعد الزوال متصلة به .
(٤)

ولعله يتعقب كلام النووى بما يلى :
"ان الأذان لملاة الجمعة ، والخطبتين وملاة الجمعة اذا كانت جميعها بعد الزوال ، فانه يبعد أن لا يكون هناك ظل

-
- (١) الصحيح ٢٦٤/٥ ، باب غزوة الحديبية ، حديث ١٩٥ .
(٢) الصحيح ٥٨٩/١ ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، حديث ٣٢ .
(٣) الصحيح ٥٨٩/١ ، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، حديث ٣١ .
(٤) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووى ١٤٩/٦ بتصرف بسيط .

للحيطان "فانه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين ، ويجلس بينهما ويقرأ القرآن ، ويذكر الناس ، كما فى مسلم ، من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت : (ما حفظت ق والقرآن المجيد الا من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقرأها على المنبر كل جمعة) .

وعند ابن ماجه ، من حديث أبى بن كعب : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكر بأيام الله ، وكان يصلى الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين) كما ثبت ذلك عند مسلم ، من حديث على وأبى هريرة ، وابن عباس . ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال ، لما انصرف منها الا وقد صار للحيطان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداء والقائلة " .^(١)

(٥) استدلل الحنابلة بعدة آثار مروية عن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وذلك اضافة الى ما سبق ذكره من الاحاديث .

الآثر الاول :

(٢) أشر عبد الله بن سيدان ، وقد تقدم ذكره والكلام عليه .

الآثر الثانى :

روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن عبد الله بن سلمة قال : (صلى بنا عبد الله الجمعة ضحى ، وقال : خشيت عليكم الحر) .^(٣)

(١) نيل الأوطار ٢٦٠/٣ .

(٢) سبق ذكره ص

(٣) المصنف ١٠٧/٢ .

قال الألبانى بعد ذكر سند ابن أبى شيبة : "وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات ، وفى عبد الله بن سلمة ضعف من قبل أنه كان تغير حفظه ، لكنه هنا يروى أمرا شاهده بنفسه ، والغالب فى مثل هذا أنه لا ينساه الراوى وان كان فيه ضعف ، بخلاف ما اذا كان يروى أمرا لم يشاهده كحديث ، عن النبى صلى الله عليه وسلم فانه يخشى عليه أن يزيد فيه أو ينقص منه ، وأن يكون موقوفا فى الأصل فتخونه ذاكرته فيرفعه " (١) .

الآثر الثالث :

روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن سعيد بن سويد أنه قال : (٢)
(صلى بنا معاوية الجمعة ضحى) .

قال الألبانى بعد ذكر سند ابن أبى شيبة : "وهذا سند رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين غير سعيد بن سويد ، ذكره ابن أبى حاتم (٢٩/١/٢) برواية عن معاوية ، ورواية عمرو عنه ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وكذلك ذكره ابن حبان (٣) فى (الثقات) (٦٢/١) وقال البخارى لا يتابع على حديثه" .

الآثر الرابع :

(٤)
روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن بلال العيسى : (أن عمارا صلى بالناس الجمعة ، والناس فريقان : بعضهم يقول : زالت الشمس ، وبعضهم يقول : لم تزل) .

(٥)
قال الألبانى : "رواه ابن أبى شيبة بسند صحيح" .

-
- | | |
|-----|------------------------|
| (١) | ارواء الغليل ٦٣/٣ . |
| (٢) | المصنف ١٠٧/٢ . |
| (٣) | ارواء الغليل ٦٣/٣ . |
| (٤) | المصنف ١٠٨/٢ . |
| (٥) | الاجوبة النافعة ص ٢٥ . |

الأثر الخامس :

روى ابن أبي شيبه بسنده عن أبي رزيق أنه قال : (كنا نصلى مع على الجمعة ، فأحيانا نجد فيثا ، وأحيانا لانجده) .^(١)

قال الألبانى : "رواه ابن أبي شيبه واسناده صحيح على شرط مسلم ، وهذا يدل لمشروعية الأمرين ، الصلاة قبل الزوال والصلاة بعده ، كما هو ظاهر" .^(٢)

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لما ذهبوا اليه من أن دخول وقت صلاة الجمعة هو دخول وقت صلاة الظهر اذا زالت الشمس ، بأدلة منها :

(١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الجمعة حين تزول الشمس) .

^(٣)
أخرجه البخارى .

وهذا "فيه اشعار بمواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس" .^(٤)

(٢) حديث سلمة بن الأكوع - رضى الله عنه - فى رواية أخرى قال : (كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نتتبع الفء) .

(١) المصنف ١٠٨/٢ .
(٢) الأجوبة النافعة ص ٢٥ .
(٣) الصحيح ٣٦/٢ ، كتاب الجمعة ، حديث ٢٧ .
(٤) فتح البارى ٣٨٨/٢ .

(١)

أخرجه مسلم .

واعترض على الاستدلال بهذين الحديثين ، وماشابههما بما

يلى :

أن ما استدل به الجمهور يدل على أنه الأكثر من فعل

النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شك أنه الأولى والأفضل ،

(٢)
وأدلتنا تفيد جواز فعلها قبل الزوال ولاتنافى بينهما .

(١) سبعة تخريج في ص ٢٤٥

(٢) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢/٢١١ بتمصرف .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الحنابلة من دخول وقت صلاة الجمعة قبل
الزوال هو الراجع وذلك لما يلي :

(١) لأن ماذهب إليه الحنابلة يعتبر جمعا بين الأدلة ،
وأعمالا لها جميعا ، وعدم أعمال بعضها وإهمال الآخر
منها ، وهذا هو المتعين عند الامكان وقد أمكن .

(٢) أن أدلة الحنابلة يعضدها آثار عن الصحابة - رضوان
الله عليهم أجمعين - وهذه الآثار تعتبر دليلا ناهضا
لما ذهب إليه الحنابلة .

(٣) ليس هناك تعارض أصلا بين أدلة الجمهور وأدلة الحنابلة
فأدلة الجمهور تفيد أن فعلها بعد الزوال هو الأولى
والأفضل وهذا لا شك فيه .

أما أدلة الحنابلة فأنها تفيد مجرد الجواز فقط فليس
فيها الزام أو وجوب ، والأولى ترك ماذهب إليه الحنابلة
اتباعا للأفضل والأولى ، إلا إذا دلت الحاجة على ذلك .

قال الشوكاني : "ولاملجأ إلى التأويلات المتعسفة التي
ارتكبتها الجمهور ، واستدلّاهم بالأحاديث القاضية بأنه صلى
الله عليه وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا ينفى الجواز
(١)
قبله " .

(١) نيل الأوطار ٣/٢٦١ .

وانما قلت الاولى ترك ماذهب اليه الحنابلة من جواز
الفعل قبل الزوال ، بل بعده بناء على القاعدة الشرعية وهى
أن العمل بالمتفق عليه خير من العمل بالمختلف فيه ،
والحنابلة يتفقون مع الجمهور بأن الفعل بعد الزوال أفضل .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثالثة : أذان الجمعة إذا صعد
الخطيب على المنبر

المسألة الرابعة : جلوس الخطيب على المنبر
حتى ينتهى المؤذن من الأذان

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى البخارى بسنده ، عن السائب بن يزيد قال : (كان
النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر - رضى الله
عنهما - فلما كان عثمان - رضى الله عنه - وكثر الناس زاد
(١)
النداء الثالث على الزوراء) .

فقه الصديق فى هذه المسألة :

يدل هذا الحديث على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية الأذان للجمعة إذا صعد الخطيب على المنبر .
ويرى أيضا مشروعية جلوس الخطيب قبل الخطبة حتى ينتهى
المؤذن من الأذان .

(١) صحيح البخارى ٣٩/٢ ، قال : حدثنا آدم ، قال : حدثنا
ابن أبى ذئب ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد .
وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٢٠٦/٣ ، وابن أبى شيبه
فى المصنف ٢٢٢/١ ، وابن ماجه فى السنن ٣٥٩/١ ، وأبو
داود فى السنن ٦٥٥/١ ، والترمذى فى السنن ٣٩٢/٢ ،
والبيهقى فى السنن الكبرى ١٩٢/٣ .

وينظر : حسن الأثر فيما فيه من ضعف واختلاف من حديث
وخبر وأثر ، الحوت ، محمد بن السيد درويش (بيروت :
دار المعرفة) ص ١٣٨ .

(٢) النداء الثالث أى الى جانب الأذان والاقامة .

ما يؤيد مذهب المديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد مذهب المديق - رضى الله عنه - ويقويه ، ما هو
مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث السائب بن
يزيد المتقدم ذكره .

مذاهب العلماء فى مشروعية الاذان للجمعة
اذا صعد الخطيب على المنبر .

ومذاهبهم فى مشروعية جلوس الخطيب قبل
الخطبة حتى ينتهى المؤذن من الاذان

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية الاذان للجمعة اذا

صعد الخطيب على المنبر .

وكذلك اتفقوا على مشروعية جلوس الخطيب قبل الخطبة

حتى ينتهى المؤذن من الاذان . وأنه أمر مسنون .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء - على مشروعية الاذان للجمعة اذا صعد

الخطيب على المنبر ، وعلى مشروعية جلوس الخطيب على المنبر

حتى يفرغ المؤذن من الاذان ، بأدلة منها :

(١) حديث السائب بن يزيد - رضى الله عنه - المتقدم

ذكره .

قال ابن قدامة ، بعد ذكر حديث السائب : "هذا النداء

الأوسط هو الذى يتعلق به وجوب السعى ، وتحريم البيع ،

(١) ينظر مراجع الحنفية : فتح القدير ٦٩/٢ ، البحر

الرائق ١٥٧/٢ ، مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوى ص ٣٣٤

حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٦١/٢ .

وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ١٧١/٢ ،

الفواكه الدوانى ٣٠٧/١ ، الشرح الكبير مع حاشية

الدسوقي ٣٨٢/١ ، جواهر الاكليل ٩٦/١ .

وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٥٢٦/٤ ، مغنى

المحتاج ٢٨٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٥/٢ ، السراج

الوهاب ص ٨٨ .

وينظر مراجع الحنابلة : الشرح الكبير بذيلى المغنى

١٨٨، ١٨٥/٢ ، المبدع ١٦٢/٢ ، غاية المنتهى ٢٢٦/١ ،

كشاف القناع ٣٥/٢ .

لقوله سبحانه وتعالى : {ياأيها الذين آمنوا اذا نودي
(١)
للمصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع} ،
وهذا النداء الذى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين نزول الآية فتعلقت الاحكام به ، والنداء الاول
مستحب فى اول الوقت ، سنة عثمان - رضى الله عنه - وعملت
به الامة بعده وهو للاعلام بالوقت ، والثانى للاعلام بالخطبة ،
(٢)
والثالث للاعلام بقيام الصلاة " .

(١) سورة الجمعة : ٩
(٢) الشرح الكبير بذييل المغنى ١٨٨/٢ .

- المسألة الخامسة : وقوف الخطيب على منبر .
- المسألة السادسة : اقبال الخطيب على الناس بوجهه .
- المسألة السابعة : سلام الخطيب على الجالسين قبل الخطبة .
- المسألة الثامنة : قيام الخطيب حال الخطبتين .
- المسألة التاسعة : للجمعة خطبتان .
- المسألة العاشرة : الجلوس بين الخطبتين .
- المسألة الحادية عشرة : اعتماد الخطيب على عما ونحوها .
- المسألة الثانية عشرة : اشتمال الخطبة على حمد الله
والثناء عليه وقراءة شيء من
القرآن .

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)
روى الشافعى بسنده ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه -
(عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر ، أنهم
كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين قياما ، يفصلون بينهما
بالجلوس ... الحديث .

(٢)
نقله الحافظ ابن حجر ، ولم يتعقبه بشيء .

الرواية الثانية :

(٣)
روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن طاووس قال : (لم يكن

- (١) الأم ١٩٩/١ ، قال الشافعى : أنا ابراهيم بن محمد قال
حدثنى صالح مولى التوأمة ، عن أبى هريرة .
وأخرج نحوه عبد الرزاق فى المصنف ١٧٩٠، ١٧٨/٣ ، وابن
أبى شيبة فى المصنف ١١٢/٢ .
(٢) ينظر : تلخيص الحبير ٦٤/٢ .
(٣) المصنف ١١٢/٢ ، قال حدثنا ، عن ليث ، عن طاووس .

أبو بكر ولا عمر يقعدون على المنبر يوم الجمعة ، وأول من
قعد معاوية) .

الرواية الثالثة :

(١)
روى ابن أبي شيبة بسنده ، عن الشعبي قال : (كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة
استقبل الناس بوجهه فقال : السلام عليكم ، ويحمد الله
ويثنى عليه ، ويقرأ سورة ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب ، ثم
ينزل ، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه) .
(٢)
نقله ابن الجوزي ولم يتعقبه بشيء .

الرواية الرابعة :

(٣)
روى أبو داود بسنده ، عن ابن شهاب ، قال : (بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبدأ ، فيجلس على
المنبر ، فاذا سكت المؤذن ، قام ، فخطب الخطبة الأولى ، ثم
جلس شيئاً يسيراً ، ثم قام ، فخطب الثانية ، حتى اذا قضاها
استغفر الله ، ثم نزل ، فصلى ، قال ابن شهاب : وكان اذا
قام أخذ عصا ، فتوكأ عليها ، وهو قائم على المنبر ، ثم
كان أبو بكر الصديق وعمر وعثمان يفعلون ذلك) .

-
- (١) المصنف ١١٢/٢ ، قال : حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا
مجالد عن الشعبي .
وأخرج عبد الرزاق نحوه في المصنف ١٩٣/٣ .
(٢) ينظر : تنقيح التحقيق ١٢١٢/٢ .
(٣) المراسيل ، لأبي داود ، سليمان بن أشعث السجستاني
(القاهرة : محمد على صبح وأولاده) ص ٩ ، قال : عن ابن
شهاب ...
وينظر : مغنى ابن قدامة ١٤٥/٢ ، نصب الراية ١٩٧/١ ،
الدراية ٢١٥/١ ، نيل الأوطار ٢٦٧/٣ .

الرواية الخامسة :

(١)

قال ابن حزم : وروينا : (عن أبي بكر وعمر أنهما كانا
يسلمان اذا قعدا على المنبر) .

فقه المديق فى هذه الآثار :

تدل الآثار المتقدمة بمجموعها على أن المديق - رضى
الله عنه - يرى مشروعية عدة مسائل تتعلق بالخطيب ، وخطبة
الجمعة ، وهى كما يلى :
أولا : يرى مشروعية سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد
المنبر .

- ثانيا : يرى مشروعية قيام الخطيب حال الخطبتين .
- ثالثا : يرى مشروعية وقوف الخطيب على منبر .
- رابعا : يرى مشروعية اقبال الخطيب على الناس بوجهه .
- خامسا : يرى مشروعية اعتماد الخطيب على عما .
- سادسا : يرى مشروعية الخطبتين .
- سابعا : يرى مشروعية جلوس الخطيب بين الخطبتين .
- ثامنا : يرى مشروعية اشتغال الخطبة على حمد الله
والثناء عليه ، وقراءة شئ من القرآن .

(١) المحلى ٥٧/٥ .

(٢) هذه المسائل للمديق لا أستطيع الا أن أقول انه يرى
المشروعية فقط ، من غير أن أقول انه يرى وجوبها ، أو
سنيتها ، أو ركنيتها ، أو شرطيتها . فهذه المصطلحات
انما ظهرت فى عصر فقهاء المذاهب ومن بعدهم .

ما يؤيد مذهب الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسائل :

ويؤيد مذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث مشروعية قيام الخطيب ، ومشروعية فصل الخطبة الى خطبتين ، ومشروعية الجلوس بين الخطبتين ، ومشروعية قراءة شيء من القرآن ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن سمره - رضى الله عنه - قال : (كانت للنبى صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ، يقرأ القرآن ، ويذكر الناس) .

وفى رواية (كان يخطب قائما) .

(١)

أخرجه مسلم .

ومما يؤيد مذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - من مشروعية وقوف الخطيب على منبر ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال وهو قائم على المنبر : (من جاء منكم الجمعة ، فليغتسل) .

(٣)

(٢)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

ومما يؤيد مذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من مشروعية اعتماد الخطيب على عما ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث الحكم بن حزن الكُلفى ، قال : (وفدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الصحيح ٥٨٩/١ ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة ، حديث

٣٥٠٣٤ .

(٢) الصحيح ٢٨/٢ ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، حديث ٢ .

(٣) الصحيح ٥٧٩/١ ، كتاب الجمعة ، حديث ٢ .

سابع سبعة ، أو تاسع تسعة ، فدخلنا عليه فقلنا : يا رسول الله ، زرتك فادع الله لنا بخير ، فأمر لنا بشيء من التمر ... الحديث ، وفيه : (شهدنا الجمعة معه ، فقام متوكلًا على عما ، أو قوس ... الحديث .

(١)

أخرجه أبو داود .

قال الحافظ ابن حجر : "إسناده حسن ، وقد صححه ابن

(٢)

السكن ، وابن خزيمة " .

ومما يؤيد ماذهب إليه المديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث مشروعية اشتغال الخطبة على حمد الله والثناء عليه ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أنه قال : (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ، يحمد الله ويثنى عليه ... الحديث .

(٣)

أخرجه مسلم .

ومما يؤيد ماذهب إليه المديق - رضى الله عنه - من مشروعية اقبال الخطيب على الناس بوجهه ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا) .

(٤)

أخرجه الترمذى .

(٥)

وصححه الألبانى .

-
- (١) السنن ٦٥٨/١ ، باب الرجل يخطب على قوس ، حديث ١٠٩٦ .
(٢) تلخيص الحبير ٦٩/٢ .
(٣) الصحيح ٥٩٢/١ ، باب تخفيف صلاة الجمعة ، حديث ٤٤ .
(٤) السنن ٣٨٣/٢ ، باب ماجاء فى استقبال الامام اذا خطب ، حديث ٥٠٩ .
(٥) صحيح سنن الترمذى ١٥٧/١ .

مذاهب الفقهاء فى سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد المنبر

اختلف الفقهاء فى سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد

المنبر على قولين :

القول الاول :

ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) الى أن سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد المنبر أمر مشروع ، وهو سنة عندهم .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه من مشروعية سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد المنبر .

القول الثانى :

ذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) الى أن سلام الخطيب على الجالسين اذا صعد على المنبر ، أمر غير مشروع ، وهو عندهم مكروه .
وبهذا يخالفون المديق فيما ذهب اليه .

-
- (١) ينظر : مغنى المحتاج ٢٨٩/١ ، الاقناع فى حل الفاظ أبى شجاع ١٦٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٥/٢ ، السراج الوهاج ص ٨٨ .
- (٢) ينظر : المقنع ٢٤٩/١ ، المبدع ١٦١/٢ ، الانصاف ٣٩٥/٢ شرح منتهى الارادات ٢٩٨/١ .
- (٣) ينظر : حاشية شلبى على تبیین الحقائق بهامش تبیین الحقائق ٢٢٠/١ ، البحر الرائق ١٤٨/٢ ، مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوى ص ٣٣٧ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٥٠/٢ .
- (٤) ينظر : المدونة الكبرى ١٤٠/١ ، القوانين الفقهية ص ٧٤ مواهب الجليل ١٧١/٢ ، حاشية العدوى على كفاية الطالب الربانى ٢٩٦/١ .

الأدلة :

أدلة الشافعية والحنابلة :

استدل الشافعية والحنابلة على مشروعية سلام الخطيب على الجالسين إذا صعد المنبر بأدلة منها :

- (١) حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - : (أن النبی صلی الله علیه وسلم كان إذا صعد المنبر سلم) .
(١)
أخرجه ابن ماجه .

واعترض على الاستدلال بهذا الدليل بما یلى :
(٢)
قال ابن أبی حاتم : "قال أبی : حديث موضوع" .
(٣)
وقال الزیلعی : "حديث واه" وأيده المناوی .
(٤)
وقال الحافظ ابن حجر : "اسناده ضعيف" .
(٥)
وقال البوصیری : "اسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة" .
(٦)

- (٢) حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : (كان رسول الله صلی الله علیه وسلم إذا دخل المسجد يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس ، فإذا صعد المنبر توجه الى الناس ، فسلم عليهم) .
(٧)
أخرجه الطبرانی .

- (١) السنن ٣٥٢/١ ، باب ماجاء فى الخطبة يوم الجمعة ، حديث ١١٠٩ .
(٢) علل الحديث ٢٠٥/١ .
(٣) نصب الراية ٢٠٥/٢ .
(٤) فیض القدير شرح الجامع الصغير ، المناوی ، محمد عبد الرؤوف (بيروت : دار المعرفة) ١٤٦/٥ .
(٥) تلخيص الحبير ٦٧/٢ .
(٦) مصباح الزجاجة ٢١٠/١ .
(٧) ينظر : نصب الراية ٢٠٥/٢ .

- واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :
- قال الزيلعي : "أخرجه ابن عدى فى الكامل وأعله بعيسى
(١)
ابن عبد الله الأنصارى ، وقال عامة ما يرويه لا يتابع عليه " .
(٢)
وكذلك ضعفه ابن حبان .
- (٣) مارواه عبد الرزاق عن عطاء مرسل ، قال : (كان النبى
صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة
(٣)
استقبل الناس بوجهه فقال : السلام عليكم) .
(٤)
نقله الزيلعي ولم يتعقبه بشئ .
- (٥)
(٤) مارواه ابن أبى شيبة عن الشعبى مرسل وقد تقدم ذكره .

أدلة الحنفية والمالكية :

- استدل الحنفية والمالكية على كراهة سلام الخطيب على
الجالسين اذا صعد على المنبر بأدلة منها :
- (١) حديث مروي عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(٦)
(اذا خرج الامام ، فلا صلاة ولا كلام) .
- وقد اعترض على هذا الدليل بأنه لا يثبت مرفوعا .
- قال الحافظ الزيلعي : "قلت غريب مرفوعا ، قال
(٧)
البيهقى : رفعه وهم فاحش ، انما هو من كلام الزهرى " .
(٨)
- (٢) عمل اهل المدينة ، فقد أخرج الامام مالك ، عن ابن

- (١) نصب الراية ٢/٢٠٦ .
(٢) ينظر : تلخيص الحبير ٢/٦٦ .
(٣) مصنف عبد الرزاق ٣/١٩٢ .
(٤) ينظر : نصب الراية ٢/٢٠٦ .
(٥) سبق ذكره فى ص
(٦) ينظر : نصب الراية ٢/٢٠١ .
(٧) ينظر : نصب الراية ٢/٢٠١ ، السنن الكبرى ٣/١٩ .
(٨) الموطأ ١/١٠٣ ، باب ماجاء فى الانصات يوم الجمعة
والامام يخطب ، حديث ٦ .

شهاب ، عن ثعلبة بن أبى مالك القرظى انه أخبره :
 (أنهم كانوا فى زمان عمر بن الخطاب يملون يوم الجمعة
 حتى يخرج عمر ، فاذا خرج عمر ، وجلس على المنبر ،
 وأذن المؤذن ، قال ثعلبة : جلسنا نتحدث ، فاذا سكنت
 المؤذن وقام عمر يخطب ، أنصتنا فلم يتكلم منا أحد) .
 قال الباجى : "وقوله (جلس على المنبر) حكم الامام اذا
 صعد على المنبر أن يجلس ولايسلم ، ولذلك لم يذكره من فعل
 عمر وهو المشهور من مذهب مالك ... ثم قال : والدليل على
 ماذهب اليه مالك عمل أهل المدينة المتمثل فى ذلك وهو حجة
 (١)
 قاطعة " .

ويمكن الاعتراض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :

- (أ) أن هذا الاثر لم يثبت السلام ولم ينفه .
 (ب) أن استدلال المالكية بعمل أهل المدينة حجة عندهم ،
 وليس حجة على غيرهم .

(١) المنتقى شرح الموطأ ١٨٩/١ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الشافعية والحنابلة من مشروعية سلام الخطيب
على الجالسين إذا صعد المنبر هو الراجع وذلك لما يلي :
- (١) أن مااستدلوا به من الأحاديث الموصولة ، والمرسلة ،
وان كانت فيها مقال فانها تقوى بعضها بعضا ، وتدل
على أن السلام له أصل اذا صعد الامام على المنبر ،
ولاسيما أن حديث جابر بن عبد الله المتقدم ذكره حسنه
(١) (٢)
السيوطي ، وصححه الالباني .
- (٢) يستأنس بالنصوص العامة التي تأمر بالسلام دون تحديد
وقت معين أو مكان معين .
- (٣) أن ما نقل في أثر شعلبة لم ينفى ولم يثبت .
- (٤) ولأن السلام أمر مشروع ومحبيب في الشريعة الاسلامية .
والعلم عند الله تعالى .

(١) فيض القدير ١٤٦/٥ .
(٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته ، الالباني ، محمد ناصر
الدين ، الطبعة الثانية (بيروت : المكتب الاسلامي
١٤٠٦هـ) ٨٦٤/٢ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية قيام الخطيب حال الخطبتين

ومشروعية فصل الخطبة الى خطبتين

ومشروعية الجلوس بين الخطبتين :

(١)

اتفقت المذاهب الاربعة على مشروعية قيام الخطيب حال

الخطبتين .

واتفقوا أيضا على مشروعية أن تكون الخطبة خطبتين .

واتفقوا كذلك على مشروعية الفصل بين الخطبتين بجلوس .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من مشروعية هذه

الاشياء .

ولكنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية ، فذهب الحنفية

والحنابلة الى أن قيام الامام حال الخطبتين سنة .

وذهب الشافعية والمالكية فى المعتمد من المذهب الى

أن قيام الخطيب حال الخطبتين شرط للخطبة .

أما من حيث كونها خطبتين ، فان الخطبتين شرط عند

الجمهور .

(١) ينظر مراجع الحنفية : المبسوط ٢/٢٦ ، الهداية ١/٨٣ ،

بدائع الصنائع ١/٢٦٣ ، اللباب شرح الكتاب ١/١١٠ .

وينظر مراجع المالكية : الفواكه الدواني ١/٣٠٧ ،

الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ١/٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢ ،

جواهر الاكليل ١/٩٦، ٩٥ ، فتح الجواد ١/١٥٧ .

وينظر مراجع الشافعية : متن الغاية والتقريب ،

المعروف بغاية الاختصار ، لأبى شجاع ، الحسين بن أحمد

الأمفهانى ، الطبعة الثالثة (القاهرة : مصطفى البابى

الحلبى وأولاده ١٣٧٤هـ) ص ١١ ، كفاية الأخيار ١/٩١ ،

شرح جلال الدين المحلى بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة

١/٢٧٧، ٢٧٩ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن

قاسم ١/٤٤٤، ٤٥١ .

وينظر مراجع الحنابلة : التنقيح المشبع ص ٦٥ ، غاية

المنتهى ١/٢٢٥، ٢٢٦ ، هداية الراغب ص ١٨٥ ، منار

السبيل ١/١٤٤، ١٤٦ .

وعند الحنفية سنة والقدر المجزئ، عندهم هي خطبة واحدة .

وأما الجلوس بين الخطبتين فهو سنة عند الجمهور ،
(١)
وشرط عند الشافعية .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية قيام الخطيب حال الخطبتين
وعلى مشروعية أن تكون خطبتين ، وعلى مشروعية الجلوس بين
الخطبتين بأدلة منها :

- (١) حديث جابر بن سمرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) قوله تعالى : {واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها
(٢)
وتركوك قائما} الآية .
- (٣) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال : (كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قائما
ثم يجلس ، ثم يقوم قال : كما تفعلون اليوم) .
(٣) (٤)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

(١) ينظر المراجع السابقة .
(٢) سورة الجمعة : ١١
(٣) الصحيح ٤٢/٢ ، باب الخطبة قائما ، حديث ٤٣ .
(٤) الصحيح ٥٨٩/١ ، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة ، حديث
٣٣ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية اشتمال الخطبة على
حمد الله والثناء عليه وقراءة شىء من القرآن :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية اشتمال الخطبة على
حمد الله والثناء عليه ، وعلى قراءة شىء من القرآن .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه من مشروعية ذلك .
ولكنهم اختلفوا فى حكم هذه المشروعية :
فذهب الحنفية والمالكية الى أن حمد الله والثناء
عليه ، وقراءة شىء من القرآن سنة من سنن الخطبة .
وذهب الشافعية والحنابلة الى أن حمد الله والثناء
عليه ، وقراءة شىء من القرآن ركنان من أركان الخطبة .
(٢)

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية اشتمال خطبة الجمعة على
حمد الله والثناء عليه ، وقراءة شىء من القرآن الكريم
بأدلة منها :
(١) حديث جابر بن سمره - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .

- (١) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ٢٦٣/١ ، مجمع
الأنهر ١٦٨/١ ، البحر الرائق ١٤٧/١ ، مراقى الفلاح مع
حاشية الطحطاوى ص ٣٣٤ .
وينظر مراجع المالكية : الفواكه الدوانى ٣٠٦/١ ،
الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٣٧٨/١ ، الشرح
المغير بهامش بلغة السالك ١٦٩/١ ، فتح الجواد ١٥٧/١ .
وينظر مراجع الشافعية : فتح الوهاب ٧٥/١ ، فتح
الجواد ٢٠٢/١ ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ١٧٦/١ ،
اعانة الطالبين ٦٦٠٦٤/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : الكافى ٢٢٠/١ ، كشف القناع
٣٢/٢ ، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم ٤٤٦،٤٤٤/٢ ،
أخصر المختصرات مع كشف المخدرات ١٠٩/١ .
(٢) ينظر المراجع السابقة .

(٢) حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٣) حديث أم هشام - رضى الله عنها - قالت : (ما أخذت (ق) والقرآن المجيد الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقرأها كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس) .
(١)
أخرجه مسلم .

(١) الصحيح ٥٩٥/١ ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ، حديث ٥٢ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية وقوف الخطيب على منبر
ومشروعية استقبال الخطيب على الناس بوجهه
ومشروعية اعتماد الخطيب على شىء :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية وقوف الخطيب على منبر ، ومشروعية استقبال الخطيب على الناس بوجهه ، ومشروعية اعتماده على شىء .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من مشروعية هذه الأشياء ، إلا أن الحنفية قالوا ان الاعتماد يكون على السيف ويكره الاعتماد على القوس أو العما .

الأدلة :

أولا : استدل الفقهاء على مشروعية وقوف الخطيب على منبر بأدلة منها :
(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

(١) وينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ٢٦٣/١ وما بعدها
البحر الرائق ١٤٧/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى
الفلاح ص ٣٣٤ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار
١٦٣، ١٥١/١ .
وينظر مراجع المالكية : التاج والاكلیل بهامش مواهب
الجليل ١٧٢، ١٦٦/٢ ، شرح الزرقانى على خليل ٦٠، ٥٧/٢ ،
الفواكه الدوانى ٣٠٧/١ ، منح الجليل ٤٣٩، ٤٣٣/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المهذب ١٥٦/١ ، روضة
الطالبين ٣٢، ٣١/١ ، المقدمة الحضرمية ، الحضرمى ،
عبد الله عبد الرحمن بأفهل (مصر : مصطفى البابى
الحلبى وأولاده) ص ٥١، ٥٠ ، نهاية المحتاج ٣٢٤/٢
وما بعدها .
وينظر مراجع الحنابلة : الانصاف ٣٩٧، ٣٩٥/٢ ، منتهى
الارادات ١٣٦/١ ، كشاف القناع ٣٦، ٣٥/٢ ، الروض المربع
مع حاشية ابن قاسم ٤٥٥، ٤٥٢، ٤٥١/٢ .

(٢) حديث سهل بن سعد الساعدي - رضى الله عنه - قال :
 (أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة
 - امرأة قد سماها سهل - مري غلامك النجار أن يعمل لى
 أعوادا أجلس عليهن اذا كلمت الناس ، فأمرته فعملها
 من طرفاء الغابة ، ثم جاء بها ، فأرسلت الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر بها فوضعت هاهنا .
 ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها ، وكبر
 وهو عليها ، ثم ركع وهو عليها ، ثم نزل القهقري فسجد
 فى أصل المنبر ثم عاد ، فلما فرغ أقبل على الناس
 فقال : انما صنعت هذا لتأتموا ، ولتعلموا صلاتي) .
 (١)
 أخرجه البخارى .

(٣) حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : (كان
 جذع يقوم اليه النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما وضع
 له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل
 النبى صلى الله عليه وسلم فوضع يده عليه) .
 (٢)
 أخرجه البخارى .

ثانيا : استدلل الفقهاء على مشروعية اقبال الخطيب على
 الناس بوجهه بأدلة منها مايلى :

(١) حديث سهل بن سعد الساعدي - رضى الله عنه - وقد تقدم
 ذكره .

(٢) حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - ومرسل الشعبى ،
 (٣)
 ومرسل عطاء بن أبى رباح . وجميعها قد تقدمت .

(١) الصحيح ٤١/٢ ، باب الخطبة على المنبر ، حديث ٤٠ .
 (٢) الصحيح ٤١/٢ ، باب الخطبة على المنبر ، حديث ٤١ .
 (٣) تقدمت فى مشروعية سلام الخطيب على المأمومين اذا معد
 المنبر .

(٣) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - وقد تقدم
(١)
ذكره .

ثالثا : استدلل الفقهاء على مشروعية اعتماد الخطيب
على شيء بأدلة منها :

(١) حديث الحكم بن حَزْنٍ الكَلْفِي - رضى الله عنه - وقد تقدم
ذكره .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : "وله شاهد من حديث البراء بن
(٢)
عازب رواه أبو داود بلفظ : (أن النبي صلى الله عليه
وسلم أعطى يوم العيد قوسا فخطب عليه) وطَوَّلَهُ أحمد ،
والطبرانى ، وصححه ابن السكن ، وفى الباب عن ابن
عباس ، وابن الزبير ، رواهما أبو الشيخ ابن حبان فى
كتاب (أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم) .
(٣)

(٣) حديث عطاء مرسلا : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا خطب يعتمد على عنزته اعتمادا) . أخرجه الشافعى ،
(٤)
وفى اسناده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف .

(١)
(٢) الضمير يرجع الى حديث الحكم بن حزن .
(٣) تلخيص الحبير ٦٩/٢ .
(٤) نيل الأوطار ٢٦٩/٣ .

المسألة الثالثة عشرة : صلاة العيدين قبل الخطبة

المسألة الرابعة عشرة : الأذان والاقامة لملاة العيدين

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى البخارى بسنده ، عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - يملون العيدين قبل الخطبة) .

الرواية الثانية :

(٢)

روى عبد الرزاق بسنده ، عن وهب بن كيسان ، عن رجل قال : (شهدت مع أبى بكر يوم عيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلاذان ولاقامة ، ثم شهدته مع عمر ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلاذان ولاقامة ، ثم شهدته مع عثمان فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلاذان ولاقامة) .

(١) صحيح البخارى ٥٩/٢ ، كتاب العيدين ، قال : حدثنا يعقوب بن ابراهيم ، قال : حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر . وأخرجه مسلم فى الصحيح ٦٠٥/١ ، والامام مالك فى الموطأ ١٧٨/١ ، وابن أبى شيبة فى المصنف ١٦٩/٢ ، وابن ماجه فى السنن ٤٠٧/١ ، والدارقطنى فى السنن ٤٦/٢ ، وابن حزم فى المحلى ٨٥/٥ . وينظر : مغنى ابن قدامة ٢٢٣/١ .

(٢) المصنف ٢٨٢/٣ قال : عن معمر ، عن هشام بن عروة ، عن وهب بن كيسان ، عن رجل . وأخرجه الامام مالك فى الموطأ ١٧٨/١ ، وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٥٣ .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يبدل الحديث والاشتر على أن الصديق - رضى الله عنه -
يرى مشروعية تقديم صلاة العيدين على الخطبة .
ويرى أيضا عدم مشروعية الاذان والاقامة لصلاة العيدين .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث
مشروعية تقديم صلاة العيدين على الخطبة ، ما هو مرفوع الى
النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر الذى تقدم
ذكره .

ومما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من
حيث عدم مشروعية الاذان والاقامة لصلاة العيدين ، ما هو مرفوع
الى النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث جابر بن سمره
- رضى الله عنه - قال : (صليت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين ، بغير اذان ولا اقامة) .
(١)
أخرجه مسلم .

(١) الصحيح ٦٠٤/١ ، كتاب العيدين ، حديث ٧ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية صلاة العيدين قبل الخطبة :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن المشروع فى صلاة العيدين

أن تكون قبل الخطبة .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية تقديم صلاة العيدين على

الخطبة ، بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنه - قال : (شهدت

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم العيد ،

فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ...)

الحديث .

(٢)

أخرجه مسلم .

(١) ينظر مراجع الحنفية : مختصر القدورى مع اللباب ١١٧/١

المبسوط ٣٧/٢ ، الهداية ٨٧/١ ، الدر المختار مع

حاشية ابن عابدين ١٧٥/٢ .

وينظر مراجع المالكية : الخرشي على مختصر سيدى خليل

أبو عبد الله محمد الخرشى ، الطبعة الثانية (مصر :

المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق) ١٠٤/٢ ، الفتح

الربانى بما ذهل عنه الزرقانى ، محمد البنانى ،

مطبوع مع شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل (بيروت :

دار الفكر) ٧٦/٢ ، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك

١٧٧/١ ، جواهر الاكليل ١٠٣/١ .

وينظر مراجع الشافعية : المهذب ١٦٦/١ ، روضة

الطالبين ٧٤/٢ ، الاقناع فى حل الفاظ أبى شجاع ١٧٢/١

نهاية المحتاج ٣٩١/٢ .

وينظر مراجع الحنابلة : الانصاف ٤٢٩/٢ ، الاقناع ٢٠١/١

منتهى الارادات ١٤١/١ ، كشاف القناع ٥٣/٢ .

(٢) الصحيح ٦٠٣/١ ، كتاب العيدين ، حديث ٤ .

(٣) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : (شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - فكلهم كانوا يملون قبل الخطبة) .

(١) أخرجه البخارى ، ومسلم .
(٢)

-
- (١) الصحيح ٥٩/٢ ، كتاب العيدين ، حديث ١١ .
(٢) الصحيح ٦٠٢/١ ، كتاب العيدين ، حديث ١ .

مذاهب الفقهاء فى عدم مشروعية الاذان والاقامة لصلاة العيد :

(١)
اتفقت المذاهب الاربعة على عدم مشروعية الاذان والاقامة
لصلاة العيدين .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

الادلة :

استدل الفقهاء على عدم مشروعية الاذان والاقامة لصلاة
العيدين بأدلة منها :

- (١) حديث جابر بن سمرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، قالا : (لم يكن يؤذن يوم الفطر ولايوم الاضحى) .
(٢) (٣)
أخرجه البخارى ، ومسلم .
- (٣) حديث جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

-
- (١) ينظر مراجع الحنفية : بدائع الصنائع ٢٧٦/١ ، فتح القدير ٢٤٠/١ ، مجمع الانهر ٧٥/١ ، مراقى الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ١٣٠ .
وينظر مراجع المالكية : الكافى فى فقه أهل المدينة ص ٧٨ ، كفاية الطالب الربانى مع حاشية العدوى ٢٠١/١ الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٣٩٦/١ .
وينظر مراجع الشافعية : فتح الوهاب ٣٣/١ ، فتح الجواد ١٠٢/١ ، مغنى المحتاج ١٣٤/١ ، السراج الوهاج ٣٧/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٤/٢ ، الكافى ٢٣٣/١ ، الشرح الكبير بذييل المغنى ٢٤١/٢ .
 - (٢) الصحيح ٥٨/٢ ، باب المشى والركوب الى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولااقامة ، حديث ١٠ .
 - (٣) الصحيح ٦٠٤/١ ، كتاب صلاة العيدين ، حديث ٥ .

المسألة الخامسة عشرة : عدد التكبيرات الزائدة
فى صلاة العيدين

المسألة السادسة عشرة : مشروعية التكبيرات الزائدة
فى صلاة الاستسقاء وعددها

المسألة السابعة عشرة : الجهر بالقراءة فى صلاة العيدين

المسألة الثامنة عشرة : تقديم الصلاة على الخطبة فى
الاستسقاء والجهر بالقراءة فيها

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه
قال : (عليكبر فى الأضحية والفطر والاستسقاء سبعا فى الأولى
وخمسا فى الأخرى ، ويملى قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة .
قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر وعمر
وعثمان يفعلون ذلك) .

(٢)
أورده الحافظ الزيلعى ولم يتعقبه بشئ .
غير أن ابن حزم قال بعد ذكره : "الا أن فى الطريق
(٣)
ابراهيم بن أبى يحيى ، وهو أيضا منقطع" .
وقال النووى بعد أن بين المذهب وهو التكبير سبعا فى
الأولى وخمسا فى الثانية : "وحكاه المحاملى عن أبى بكر ،
(٤)
وعمر ، وعلى ... " .

-
- (١) المصنف ٢٩٢/٣ ، قال : عن ابن أبى يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه .
(٢) ينظر : نصب الراية ٢١٩/٢ .
(٣) المحلى ٨٣/٥ .
(٤) المجموع ١٩/٥ .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية التكبير سبعا فى الاولى ، وخمسا فى الثانية ، فى صلاة العيدين ، وصلاة الاستسقاء ، وليس فى الاثر ما يدل على أن تكبيرة الاحرام داخلية فى السبع أم خارجة عنها .

ويرى أيضا مشروعية الصلاة قبل الخطبة فى العيدين ، والاستسقاء .

ويرى أيضا مشروعية الجهر بالقراءة فى صلاة العيدين ، والاستسقاء .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه من حيث أن تكبيرات صلاة العيدين : سبع فى الاولى ، وخمس فى الثانية ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فى العيدين الاضحية ، والفطر ثنتى عشرة تكبيرة فى الاولى سبعا ، وفى الاخيرة خمسا سوى تكبيرة الصلاة) .

(١)
أخرجه الدارقطنى ، وبمعناه أخرجه أبو داود ، وابن ماجه .
(٢)
(٣)

(١) السنن ٤٨/٢ ، كتاب العيدين ، حديث ٢٠ .
(٢) السنن ٦٨١/١ ، باب التكبير فى العيدين ، حديث ١١٥١ .
(٣) السنن ٤٠٧/١ ، باب ماجاء فى كم يكبر الامام فى صلاة العيدين ، حديث ١٢٧٨ .

قال الحافظ ابن حجر : "صححه أحمد ، وعلى ، والبخارى
(١)
فيما حكاه الترمذى" .

(٢)
وقال الحافظ العراقى : "اسناده صالح" .

ومما يؤيد الاثر ويقويه من مشروعية أن التكبيرات
الزائدة فى صلاة الاستسقاء سبع فى الاولى ، وخمسة فى
الثانية ، ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من
حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - حينما ذكر خروج النبى
صلى الله عليه وسلم للاستسقاء ثم قال : (وصلى ركعتين كما
كان يصلى فى العيد) .

(٣) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والنسائى ، والترمذى
(٤) (٥)
(٦)
وقال : "حديث حسن صحيح" .

وقال الشيخ أحمد شاكر : "قال الشارح : صححه أبو
(٧)
عوانة وابن حبان" .

ومما يؤيد الاثر من حيث مشروعية الجهر بالقراءة فى
صلاة العيدين ماهو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ،
من حديث النعمان بن بشير قال : (كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ فى العيدين والجمعة ، بسبح اسم ربك الاعلى
وهل أتاك حديث الغاشية ، وربما اجتمعا فى يوم واحد فقرأ
بهما) .

-
- (١) تلخيص الحبير ٩٠/٢ .
(٢) ينظر : الهداية فى تخريج أحاديث البداية ٢٤٦/٤ .
(٣) السنن ٦٨٨/١ ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعاتها ،
حديث ١١٦٥ .
(٤) السنن ٤٠٣/١ ، باب ماجاء فى صلاة الاستسقاء ، حديث
١٢٦٦ .
(٥) السنن ١٥٦/٣ ، باب جلوس الامام على المنبر للاستسقاء .
(٦) السنن ٤٤٥/٢ ، باب ماجاء فى الاستسقاء ، حديث ٥٥٨ .
(٧) ينظر : تعليقه على سنن الترمذى ٤٤٥/٢ .

(١)

أخرجه مسلم .

ومما يؤيد الأثر ويقويه من حيث أن صلاة الاستسقاء قبل
الخطبة ، وأن القراءة فيها جهرية ، ما هو مرفوع إلى النبي
صلى الله عليه وسلم من حديث عباد بن تميم عن عمه - رضى
الله عنه - (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خرج
بالناس يستسقى ، فصلى بهم ركعتين ، جهر بالقراءة فيهما ،
وحول رداءه ، ورفع يديه فدعا واستسقى ، واستقبل القبلة) .

(٢)

أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وقال : "حديث حسن

(٣)

صحيح" .

-
- (١) الصحيح ٥٩٨/١ ، كتاب الجمعة ، حديث ٦٢ .
(٢) السنن ٦٨٦/١ ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعاتها ،
حديث ١١٦١ .
(٣) السنن ٤٤٢/٢ ، باب ماجاء فى صلاة الاستسقاء ، حديث
٥٥٦ .

مذاهب الفقهاء فى عدد تكبيرات صلاة العيدين الزائدة :

اختلف الفقهاء فى عدد تكبيرات صلاة العيدين الزائدة

على قولين :

القول الاول :

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) الى أن التكبيرات الزائدة فى صلاة العيدين سبع فى الركعة الاولى ، وخمسة فى الثانية .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

غير أن المالكية والحنابلة يجعلون تكبيرة الاحرام داخلية ضمن التكبيرات السبع .

القول الثانى :

ذهب الحنفية (٤) الى أن التكبيرات الزائدة فى صلاة العيدين ثلاث فى الركعة الاولى ، وثلاث فى الركعة الثانية . وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

-
- (١) ينظر : المدونة ١٥٥/١ ، بداية المجتهد ٢٧٧/١ ، شرح الخرشى على مختصر خليل ١٠٠/٢ ، مواهب الجليل ١٩٢٠، ١٩١/٢ .
- (٢) ينظر : الام ٢٣٦/١ ، حلية العلماء ٣٠٣/١ ، المجموع ١٩/٥ ، مغنى المحتاج ٣١١، ٣١٠/١ .
- (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٦/٢ ، الاقناع ٢٠١/١ ، منتهى الارادات ١٤١/١ .
- (٤) ينظر : الاصل ٣٧٣، ٣٧٢/١ ، تبين الحقائق ٢٢٥/١ ، العناية شرح الهداية بذيلى فتح القدير ٧٤/٢ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٧٢/٢ .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور الى ماذهبوا اليه من أن التكبيرات فى صلاة العيدين سبع فى الأولى وخمسة فى الثانية بأدلة منها :
(١) حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى العيدين اثنى عشر تكبيرة سوى تكبيرة الاستفتاح ، يقرأ بقاف والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة) .
(١)
أخرجه الدارقطنى .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

قال الترمذى : "سألت محمدا عن هذا الحديث فضعفه ، وقال : لأعلم رواه غير ابن لهيعة" .
(٢)
وقال الحافظ ابن حجر : "فيه ابن لهيعة وقد تفرد به ، وهو ضعيف" .
(٣)

ويمكن رد هذا الاعتراض بما يلى :

قال الألبانى بعد أن جمع طرقه ، وألفاظه ، ومن خرجه :

-
- (١) السنن ٤٦/٢ ، كتاب العيدين ، حديث ١٢ .
(٢) علل الترمذى الكبير ، ترتيب أبى طالب القاضى ، تحقيق حمزة ديب مصطفى ، الطبعة الأولى (الأردن : مكتبة الأقصى ١٤٠٦هـ) ٢٨٩/١ .
وينظر : نصب الراية ٢١٦/٢ .
(٣) الدراية ٢٢٠/١ .

"وبالجملة فالحديث بهذه الطرق صحيح ، ويؤيده عمل الصحابة
(١)
به " .

(٣) حديث عمرو بن عوف المزنى - رضى الله عنه - : (أن

النبي صلى الله عليه وسلم كبر فى العيدين : فى الأولى

سبعاً قبل القراءة ، وفى الآخرة خمساً قبل القراءة) .
(٢) (٣)

أخرجه ابن ماجه ، والترمذى ، وقال : "حديث حسن" .

(٤) مارواه نافع مولى ابن عمر ، قال : (شهدت الأضحية

والفطر مع أبى هريرة ، فكبر فى الأولى سبع تكبيرات ،

قبل القراءة ، وفى الآخرة خمساً ، قبل القراءة) .
(٤) (٥)

أخرجه الامام مالك ، وزاد البيهقى : "وهى السنة" .

قال البخارى : "والصحيح ماروى مالك وغيره من
(٦)

الحفاظ" .

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية الى ماذهبوا اليه من أن التكبيرات

الزائدة فى صلاة العيدين ثلاث فى الأولى ، وثلاث فى الثانية

بأدلة منها :

(١) حديث سعيد بن العاص أنه سأل أبا موسى الأشعري ،

(١) ارواء الغليل ١١٠/٣ .

(٢) السنن ٤٠٧/١ ، باب ماجاء فى كم يكبر الامام فى صلاة
العيدين ، حديث ١٢٧٩ .

(٣) السنن ٤١٦/٢ ، باب ماجاء فى التكبير فى العيدين ،
حديث ٥٣٦ .

(٤) الموطأ ١٨٠/١ ، باب ماجاء فى التكبير والقراءة فى
العيدين ، حديث ٩ .

(٥) السنن الكبرى ٢٨٨/٣ .

(٦) ينظر : علل الترمذى الكبير ٢٩٠/١ ، وينظر : نصب
الرأية ٢١٨/٢ .

وحذيفة بن اليمان : "كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى : (كان يكبر أربعاً تكبيره عن الجنائز) فقال حذيفة : صدق ، فقال أبو موسى : كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم " . أخرجه أبو داود . (١)

قال الكمال بن الهمام : "سكت عنه أبو داود ثم المنذرى في مختصره ، وهو ملحق بحديثين ، اذ تصديق حذيفة رواية لمثله ، وسكوت أبي داود والمنذرى تصحيح أو تحسين (٢) منهما " .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

قال البيهقي : "خولف راوى هذا الحديث في موضعين : أحدهما : في رفعه ، والآخر : في جواب أبي موسى ، والمشهور في هذه القصة أنهم اسندوا أمرهم الى ابن مسعود فأفتاهم ابن مسعود بذلك ولم يسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ، كذلك رواه أبو اسحاق السبيعي ، عن عبد الله بن موسى أو ابن أبي موسى ، أن سعيد بن العاص أرسل الى ابن مسعود ، وحذيفة وأبى موسى فسألهم عن التكبير في العيد ، فاسندوا أمرهم الى ابن مسعود " . (٣)

(٤)

ووافقه الحافظ ابن حجر على هذا .

(٢) مارواه علقمة والأسود بن يزيد قال : كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة ، وأبو موسى الأشعري ، فسألهما

(١) السنن ٦٨٢/١ ، باب التكبير في العيدين ، حديث ١١٥٣ .
 (٢) فتح القدير ٧٥/٢ .
 (٣) السنن الكبرى ٢٩٠/٣ .
 (٤) ينظر : تلخيص الحبير ٩١/٢ .

سعيد بن العاص عن التكبير فى الصلاة يوم الفطر والأضحى
فجعل هذا يقول : سل هذا ، وهذا يقول سل هذا ، فقال
له حذيفة : "سل هذا لعبد الله بن مسعود فسأله ، فقال
ابن مسعود : (يكبر أربعا ، ثم يقرأ ، ثم يكبر ،
فيركع ، ثم يقوم فى الثانية فيقرأ ، ثم يكبر أربعا
بعد القراءة) .

(١)

أخرجه عبد الرزاق .

وفى رواية قال له أبو موسى الأشعري : سل عبد الله ،

(٢)

فأنه أقدمنا ، وأعلمنا .

قال الحافظ ابن حجر : "كذا رواه عبد الرزاق عن ابن

(٣)

مسعود باسناد صحيح" .

وذكره ابن حزم فى المحلى وقال : "هذا اسناد غاية فى

(٤)

الصحة" .

(٥)

والمراد بالأربع : مع تكبيرة الركوع .

ويمكن الاعتراض على الاستدلال بهذا الاثر بما يلى :

ان ماروى عن ابن مسعود ، معارض بما ثبت عن غيره من
المصابة ، ومن ذلك ما ثبت عن أبى هريرة كما مر . علما أن
ما ثبت عن غيره موافق لما هو مرفوع الى النبى صلى الله
عليه وسلم ، أما قول ابن مسعود فلم أقف على مرفوع صحيح
يوافقه .

(١) المصنف ٢٩٤/٣ .

(٢) نصب الراية ٢١٣/٢ .

(٣) الدراية ٢٢٠/١ .

(٤) المحلى ٨٣/٥ .

(٥) فتح القدير ٧٦/٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من أن التكبير فى صلاة العيدين
سبع فى الأولى وخمس فى الثانية - هو الأولى والأفضل وذلك
لما يلى :

- (١) صحة الأدلة التى استدلووا بها ، وكثرتها .
- (٢) مراعاة أدلة الجمهور فى محل النزاع .
- (٣) أن ماقال به الجمهور يعتبر زيادة علم جاء به الثقات
فيجب الأخذ به .
- (٤) أن ماثبت عن بعض الصحابة من التكبير سبعا فى الأولى
وخمسا فى الثانية ، وافقه ماثبت عن النبى صلى الله
عليه وسلم ، فهذا يدل على قوته ورجحانه على غيره .
ثم اننى أرى - والله أعلم - أن كل ماثبت عن الصحابة
- رضوان الله عليهم - فى هذا المجال يجوز العمل به ،
لاحتمال أن الصحابى رأى الرسول صلى الله عليه وسلم يعمل
بأحد هذه الأعداد ، ثم عمل به هو دون أن يرفعه الى النبى
صلى الله عليه وسلم .
- ولقد صح العمل عن الصحابة بأعداد مختلفة فى تكبيرات
العيدين .

فقد ثبت التكبير سبعا فى الأولى ، وخمسا فى الثانية ،
عن أبى هريرة ، وابن عباس وغيرهما .
وثبت التكبير أربعا فى الأولى ، وأربعا فى الثانية عن
ابن عباس أيضا ، وابن مسعود ، والمغيرة بن شعبة وغيرهم .
وبهذا يكون الأمر فيه سعة فى مشروعية التكبيرات بأى
هذه الأعداد التى ثبتت عن الصحابة - رضوان الله عليهم - .
والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية التكبيرات الزائدة

فى صلاة الاستسقاء وعددها :

اختلف الفقهاء فى مشروعية التكبيرات الزائدة فى صلاة

الاستسقاء على قولين :

القول الاول :

ذهب الشافعية ^(١) والحنابلة ^(٢) الى مشروعية التكبيرات الزائدة فى صلاة الاستسقاء .

وبهذا يوافقون المديق - رضى الله عنه - فيما ذهب اليه ، ولكنهم اختلفوا فى عدد التكبيرات الزائدة فى الركعة الاولى .

فذهب الشافعية الى أنها سبع دون تكبيرة الاحرام .

وذهب الحنابلة الى أنها ست دون تكبيرة الاحرام .

وهذا العدد مبنى على الاختلاف فى العدد فى صلاة

العيدين .

(١) ينظر : المجموع ٧٤/٥ ، شرح جلال الدين المحلى بهامش حاشيتى قليوبى وعميرة ٣١٥/١ ، تحفة المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٧٦/٣ ، الاقناع فى حل الفاظ أبى شجاع ١٧٨/١ .

(٢) ينظر : المبدع ٢٠١/٢ ، الانصاف ٤٥٢/٢ ، الاقناع ٢٠٦/١ شرح منتهى الارادات ٣١٤/١ .

القول الثانى :

(١) ذهب الحنفية والمالكية الى عدم مشروعية التكبيرات
الزائدة فى صلاة الاستسقاء .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الادلة :

استدل الشافعية والحنابلة على مشروعية التكبيرات
الزائدة فى صلاة الاستسقاء بأدلة منها :

- (١) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - المتقدم ذكره .
- (٢) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - فى رواية أخرى ،
وقد سئل عن صلاة الاستسقاء ، فقال : (سنة الاستسقاء سنة
الصلاة فى العيدين ، الا أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قلب رداءه ، فجعل يمينه على يساره ، ويساره على
يمينه ، وصلى الركعتين فكبر فى الأولى بسبع تكبيرات ،
وقرا سبح اسم ربك الأعلى ، وقرا فى الثانية هل أتاك
حديث الغاشية ، وكبر فيها خمس تكبيرات) .
- (٣) أخرجه البيهقى .
- (٤) قال الحاكم : "صحيح الإسناد ولم يخرجاه" .
- (٥) وتعقبه الذهبى وضعفه .

-
- (١) ينظر : تحفة الفقهاء ١٨٥/٢ ، بدائع المنافع ٢٨٣/١ ،
الدر المنتقى بهامش مجمع الأنهر ١٣٩/١ ، حاشية
الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٣٥٩ .
 - (٢) ينظر : الكافى فى فقه أهل المدينة ص ٨١ ، شرح
الزرقانى على خليل ٨١/٢ ، الفواكه الدوانى ٣٢٨/١ .
 - (٣) السنن الكبرى ٣٤٨/٣ .
 - (٤) المستدرک ٣٢٦/١ .
 - (٥) التلخيص للذهبى بذييل المستدرک ٣٢٦/١ .

(١)
وكذلك ضعفه الحافظ الزيلعي أيضا .

أدلة الحنفية والمالكية :

استدل الحنفية والمالكية لما ذهبوا اليه من أن التكبيرات الزائدة في صلاة الاستسقاء ، غير مشروعة بأدلة منها :

(١) حديث أنس - رضى الله عنه - : (أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة ، واستقبل القبلة وحول رداءه ، ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة تكبيرة) .
(٢)
أخرجه الطبراني .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :
قال الحافظ ابن حجر بعدما ذكره : "ولاحجة فيه ، فإنها كانت حينئذ صلاة الجمعة " .
(٣)

(٢) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : (لم يزد على ركعتين مثل صلاة المصح) .
(٤)
أخرجه الطبراني .

غير أن الحافظ الزيلعي قال حينما أورده : " أن عبد الله بن عباس كان يحدث عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف قال : لم يزد على ركعتين ... " .
(٥)

-
- (١) ينظر : نصب الراية ٢/٢٤٠ .
(٢) ينظر : فتح القدير ٢/٩٢ ، نصب الراية ٢/٢٤١ .
(٣) الدراية ١/٢٢٦ .
(٤) ينظر : فتح القدير ٢/٩٢ .
(٥) نصب الراية ٢/٢٤١ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن التكبيرات الزائدة في صلاة الاستسقاء ، أن عملها الإنسان
فحسن ، وأن تركها فلا يذكر عليه .
وذلك لأن الأدلة غير صريحة في فعلها ، وكذلك غير صريحة
في تركها .

وكل من أصحاب القولين متمسك بأحاديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، بل الذي يحسن بالمسلم أن يفعلها تارة
ويتركها تارة أخرى ، ليكون عمله موافق لجميع ماورد عن
النبي صلى الله عليه وسلم .

وبهذا تجتمع الأقوال والأدلة ، ويكون الأمر فيه سعة .
والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى الجهر بالقراءة فى صلاة العيدين :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على مشروعية الجهر بالقراءة فى

صلاة العيدين .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية الجهر بالقراءة فى صلاة

العيدين بأدلة منها :

(١) حديث النعمان بن بشير - رضى الله عنه - المتقدم

ذكره .

(٢) حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل أبا واقد

- رضى الله عنهما - : ما كان يقرأ به رسول الله صلى

الله عليه وسلم فى الأضحية ، والفطر ، فقال : (كان

يقرأ فيهما (بق) ، والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة

(١) ينظر مراجع الحنفية : تحفة الفقهاء ١٦٧/٢ ، بدائع

المنافع ٢٧٧/١ ، فتح القدير ٣٢٦/١ .

وينظر مراجع المالكية : التفريع ٢٣٤/١ ، رسالة أبى

زيد القيروانى مع الفواكه الدوانى ٣١٨/١ ، التاج

والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٩٥/٢ ، كفاية الطالب

الربانى مع حاشية العدوى ٣٠١/١ .

وينظر مراجع الشافعية : منهاج الطالبين ص ٢٤ ، كفاية

الأخيار ٩٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٩١/٢ ، السراج الوهاج

ص ٩٦ .

وينظر مراجع الحنابلة : الكافى ٢٣٣/١ ، العدة شرح

العمدة ص ١١٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣٠٨/١ ، كشف

المخدرات ١١٣/١ .

وانشق القمر) .

(١)

أخرجه مسلم .

(٣) استدلووا بالاجماع :

(٢)

فقد نقل النووي الاجماع على الجهر بالقراءة .

(١) الصحيح ٦٠٧/١ ، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين ، حديث

١٤ .

(٢) المجموع ١٨/٥ .

مذاهب الفقهاء فى تقديم الصلاة على الخطبة
فى صلاة الاستسقاء والجهر بالقراءة فيها :

(١)
اتفقت المذاهب الاربعة على مشروعية تقديم صلاة
الاستسقاء على الخطبة .
وكذلك اتفقت المذاهب الاربعة على مشروعية الجهر
بالقراءة فى صلاة الاستسقاء .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على مشروعية تقديم الصلاة على الخطبة
فى الاستسقاء بأدلة منها :
(٢)
(١) حديث عباد بن تميم - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .
(٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : (خرج نبي
الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقى صلى بنا

- (١) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ١/٨٨ ، مجمع الأنهر
١٣٩/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٣٥٩ ،
حاشية رد المحتار على الدر المختار ١٤٨/٢ .
هذا هو المشهور من المذهب ، أما الامام فلايرى مشروعية
الصلاة للاستسقاء .
وينظر مراجع المالكية : الكافى فى فقه أهل المدينة
ص ٨٠ ، القوانين الفقهية ص ٧٩ ، شرح الزرقانى على
خليل ٨٢،٨١/٢ ، جواهر الاكليل ١/١٠٥ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٩٣/٥ ، فتح الجواد
٢٢٢/١ ، مغنى المحتاج ١/٣٢٥،٣٢٣ ، اعانة الطالبين
٢٦٤/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٢/٢٨٦،٢٨٥ ، الانصاف ٢/٤٥٧،٤٥٢ ، منتهى الارادات ١/١٤٦
كشاف القناع ٢/٦٩٠،٦٧ .
(٢) تقدم ذكره ص

ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله ...
الحديث .

- (١) أخرجه الامام أحمد ، وابن ماجه .
(٢)
(٣) قال فى مصباح الزجاجة : " اسناده صحيح ورجاله ثقات " .
(٣) حديث عبد الله بن زيد المازنى - رضى الله عنه - وذكر
فيه خروج النبى صلى الله عليه وسلم للاستسقاء ثم قال
(وبدا بالصلاة قبل الخطبة ، ثم استقبل القبلة فدعا) .
(٤)
أخرجه الامام أحمد .

أدلة الفقهاء على مشروعية الجهر بالقراءة فى صلاة الاستسقاء

استدل الفقهاء على مشروعية الجهر بالقراءة فى صلاة
الاستسقاء بأدلة منها :

- (١) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : (... وصلى
ركعتين كما كان يصلى فى العيد) . وقد تقدم ذكره .
(٢) حديث عباد بن تميم - رضى الله عنه - وفيه : (فصلى
بهم ركعتين ، جهر بالقراءة فيهما) . وقد تقدم ذكره .
(٣) قياس صلاة الاستسقاء على العيدين .
(٥)

-
- (١) ينظر : الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد بن
حزبل الشيبانى ، الساعاتى ، أحمد عبد الرحمن البنا ،
الطبعة الثانية (دار احياء التراث العربى) ٢٣٣/٦ ،
باب صفة صلاة الاستسقاء ، حديث ١٧١٤ .
(٢) السنن ٤٠٣/١ ، باب ماجاء فى صلاة الاستسقاء ، حديث
١٢٦٨ .
(٣) مصباح الزجاجة ٢٣١/١ ، باب صلاة الاستسقاء ، حديث ٤٤٧ .
(٤) ينظر : الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد ٢٣٤/٦
حديث ١٧١٥ .
(٥) ينظر : مغنى المحتاج ٣٢٤/١ .

المسألة التاسعة عشرة : القراءة فى صلاة العيدين

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شعبة بسنده ، عن أنس - رضى الله عنه - :
(أن أبابكر قرأ فى يوم عيد بالبصرة ، حتى رأيت الشيخ
يميل من طول القيام) .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى اباحة
تطويل القراءة فى صلاة العيد .

مذاهب الفقهاء فى القراءة فى صلاة العيدين :

اختلف الفقهاء فيما يستحب أن يقرأ به فى صلاة العيدين
على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

(٢)
ذهب الشافعية الى أن المستحب فى صلاة العيدين أن يقرأ
بعد الفاتحة فى الركعة الأولى بـ {ق والقرآن المجيد} ، وفى
الركعة الثانية بـ {اقتربت الساعة وانشق القمر} ،
ويقرأهما بكاملهما ، وإن لم يرخص المأمومون بالتطويل .

(١) المصنف ١٧٦/٢ ، قال : حدثنا معتمر ، عن حميد ، عن
أنس .

(٢) ينظر : منهج الطلاب مع فتح الوهاب ٨٣/١ ، تحفة
المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٤٥/٣ ، مغنى
المحتاج ٣١١/١ ، نهاية المحتاج ٣٩١/٢ .

وبهذا يوافقون الصديق فى التطويل النسبى .

القول الثانى :

ذهب الحنفية والحنابلة الى أن المستحب فى صلاة العيدين أن يقرأ بعد الفاتحة فى الركعة الأولى بـ {سبح اسم ربك الأعلى} ، وفى الثانية بـ {هل أتاك حديث الغاشية} .
وبهذا يخالفون الصديق فى التطويل .

القول الثالث :

ذهب المالكية الى أن المستحب فى صلاة العيدين أن يقرأ بعد الفاتحة فى الركعة الأولى بـ {سبح اسم ربك الأعلى} ، وفى الركعة الثانية بـ {والشمس وضحاها} .

الأدلة :

أدلة الشافعية :

استدل الشافعية على أن المستحب فى صلاة العيدين أن يقرأ بـ {ق والقرآن المجيد} ، {واقتربت الساعة وانشق القمر} بما يلى :

حديث عمر بن الخطاب أنه سأل أبا واقد الليثى - رضى الله عنهما - ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم

-
- (١) ينظر : بدائع الصنائع ٢٧٧/١ ، البناءة ٨٧٤/٢ ، فتح القدير ٧٧/٢ ، مجمع الأنهر ١٧٤/١ .
(٢) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٥/٢ ، المحرر ١٦٣/١ ، كشف المخدرات ١١٤/١ ، منار السبيل ١٥٢/١ .
(٣) ينظر : التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ١٩٥/٢ ، تنوير المقالة ٢٨٨/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤١٠/١ ، منح الجليل ٤٦٦/١ .

فى الاضحى والفطر ؟ فقال : (كان يقرأ فيهما بق والقرآن
المجيد ، واقتربت الساعة وانشق القمر) .
(١)
أخرجه مسلم .

أدلة الحنفية والحنابلة :

استدل الحنفية والحنابلة على أن المستحب فى صلاة
العيدين أن يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث
الغاشية ، بما يلى :

حديث النعمان بن بشير قال : (كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ فى العيدين ، وفى الجمعة بسبح اسم ربك
الأعلى ، وهل أتاك حديث الغاشية ، وربما اجتمعا فى يوم
واحد فقرأ بهما) .
(٢)
أخرجه مسلم .

أدلة المالكية :

يستدل للمالكية على أن المستحب فى صلاة العيد أن يقرأ
فى الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى بحديث النعمان بن
بشير .

أما قراءة : {والشمس وضحاها} فى الركعة الثانية ،
فلم أقف على دليل عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا .

(١) سبق تخريجه فى ص ٢٩٥
(٢) سبق تخريجه فى مسألة الجهر بالقراءة فى صلاة العيدين ص ٣٨

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو سنة ، ويبقى
على المسلم أن لا يهمل شيئاً ورد عنه عليه الصلاة والسلام ،
وأن يقرأ تارة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث
الغاشية ، وتارة بق القرآن المجيد ، واقتربت الساعة .
حتى يكون موافقاً لكل ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام .
والله أعلم .

المسألة العشرون : حضور النساء لملاة العيدين

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن أبى طلحة اليامى قال :
قال أبو بكر : (حق على كل ذات نطاق الخروج الى العيدين) .

غريب الأثر :

النِّطاق : جمعه مناطق ، وهو أن تلبس المرأة ثوبها ،
ثم تشد وسطها بشيء ، وترفع وسط ثوبها وترسله على الأسفل
عند معاناة الأشغال لئلا تعثر فى ذيلها .
(٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى
مشروعية خروج النساء لملاة العيدين .

ما يؤيد الأثر :

ويؤيد الأثر ويقويه حديث حفصة بنت سيرين قالت :
"كننا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة
فنزلت قصر بنى خلف ، فاتيتها فحدثت أن زوج أختها غزا مع
النبي صلى الله عليه وسلم ثنتى عشرة غزوة ، فكانت أختها

(١) المصنف ١٨٢/٢ ، قال : حدثنا حفص ، عن الحسن بن عبيد
الله ، عن طلحة اليامى .

وينظر : مغنى ابن قدامة ٢٣٢/٢ ، كنز العمال ٦٣٦/٨ .
(٢) النهاية فى غريب الحديث ٧٥/٥ ، باب النون مع الطاء ،
وينظر : الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد ١٢٥/٦

معه فى ست غزوات ، فقالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونداوى
الكلمى ، فقالت : يارسول الله على احدانا بأس اذا لم يكن
لها جلباب أن لاتخرج ؟ فقال : (لتلبسها صاحبها من جلبابها
فليشهدن الخير ودعوة المؤمنين) قالت حفصة : فلما قدمت أم
عطية ، فسألتها أسمعت بكذا وكذا ؟ قالت : نعم بأبى
- وقلمنا ذكرت النبى صلى الله عليه وسلم الا وقالت بأبى -
قال : (ليخرج العواتق ذوات الخدور) أو قال : (العواتق^(١)
وذوات الخدور) - شك أيوب - (والحيض المملى وليشهدن الخير
ودعوة المؤمنين) قالت : فقلت لها : الحيض ؟ قالت : نعم
أليس الحائض تشهد عرفات ، وتشهد كذا ، وتشهد كذا ؟
(٣) (٤)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى خروج النساء لملاة العيدين :

اختلف الفقهاء فى خروج النساء لملاة العيدين على

قولين :

القول الأول :

ذهب المالكية والحنابلة الى اباحة خروج النساء لملاة^(٥)
^(٦)

- (١)، (٢) العواتق : جمع عاتق وهى من بلغت الحلم أو قاربت ،
إذا استحقت التزويج .
- ذوات الخدور : هو ستر يكون فى ناحية البيت تقعد
البكر وراءه .
- ينظر : نيل الأوطار ٢٨٧/٣ .
- (٣) الصحيح ٦٥/٢ ، كتاب العيدين ، حديث ٢٧ .
- (٤) الصحيح ٦٠٦/١ ، باب ذكر اباحة خروج النساء فى
العيدين ، حديث ١٢ .
- (٥) ينظر : كفاية الطالب الربانى مع حاشية العدوى ٣٠٠/١
مواهب الجليل ١٩٠/٢ ، شرح الزرقانى ٧٢/٢ ، جواهر
الاكلیل ١٠٢/١ .
- (٦) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٢/٢ ، الانصاف
٤٢٧/٢ ، كشف القناع ٥٢/٢ ، حاشية ابن قاسم على
الروض المربع ٤٩٣/٢ .

العيدين ، واشترطوا لهن أن يخرجن غير متطيبات ، وللابسات
شباب زينة أو شهرة . ولم يميزوا بين النساء .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

ذهب الحنفية ^(١) والشافعية ^(٢) الى كراهة خروج النساء اللاتى
يخشى منهن الفتنة كالشابة والمرأة ذات الهيئة لصلاة
العيدين . ويستحب الخروج لما عداهن من العجائز وغيرهن .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه ، من منعهم
الشابات وذوات الهيئة لحضور صلاة العيد ، ويوافقونه فى
العجائز ونحوهن .

الأدلة :

أدلة من قال بالاستحباب أو الاباحة :

استدل من قال باستحباب ، أو اباحة حضور النساء لصلاة
العيدين بأدلة منها :
(١) حديث حفصة بنت سيرين المتقدم ذكره .
(٢) حديث أم عطية - رضى الله عنها - فى رواية أخرى قالت
(أمرنا - تعنى النبى صلى الله عليه وسلم - أن نخرج
فى العيدين العواتق وذوات الخدور ، وأمر الحيفض أن
تعتزلن صلى المسلمين) .

(١) ينظر : المبسوط ٤١/٢ ، بدائع المنائع ٢٧٥/١ .
(٢) ينظر : المجموع ٩/٥ ، شرح جلال الدين المحلى بهامش
حاشيتى قليوبى وعميرة ٣٠٦/١ ، المقدمة الحضرية ص ٥٣
مغنى المحتاج ٣١٢/١ .

(١) (٢)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٣) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنعوا إماء الله

مساجد الله) .

(٣)

أخرجه مسلم .

أدلة من قال بالكراهة :

استدل من قال بكراهة حضور النساء لصلاة العيد بأدلة

منها :

(١) قوله تعالى : {وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية

(٤)

الاولى} .

والأمر بالقرار نهى عن الانتقال ، ولأن خروجهن سبب

(٥)

الفتنة بلاشك ، والفتنة حرام ، وما أدى الى حرام فهو حرام .

ويمكن الاعتراض على هذا الاستدلال بما يلى :

(١) أن هذا استدلال فى غير موضعه ، لأن الشأن فى المرأة

القرار فى البيت ، ولكن قد استثنى منه ماورد فى

الحديث ، وهناك أمور أخرى مستثناه من الآية كالحج

وزيارة الوالدين .

(١) الصحيح ٦٦/٢ ، كتاب العيدين ، حديث ٢٨ .

(٢) الصحيح ٦٠٥/١ ، كتاب صلاة العيدين ، حديث ١٠ .

(٣) الصحيح ٣٢٧/١ ، باب خروج النساء الى المساجد ،

حديث ١٣٦ .

(٤) سورة الأحزاب : ٣٣

(٥) ينظر : المبسوط ٤١/٢ ، المجموع ٩/٥ ، الفقه الإسلامى

وأدلته ، الدكتور وهبة الزحيلي ، الطبعة الثانية

(دمشق : دار الفكر ١٤٠٥هـ) ٣٦٥/٢ .

(٢) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل) .
(١) (٢)
الحديث أخرجه البخارى ، ومسلم .
واعترض على الاستدلال بقول عائشة - رضى الله عنها -
بما يلى :

قال ابن قدامة : "قول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها ، ولا شك بأن تلك يكره لها الخروج" .
(٣)

-
- (١) الصحيح ٢٦/٢ ، باب خروج النساء الى المساجد ، حديث ٢٥٠ .
(٢) الصحيح ٣٢٩/١ ، باب خروج النساء الى المساجد ، حديث ١٤٤ .
(٣) المغنى ومعه الشرح الكبير ٢٣٢/٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن من قال باستحباب خروج النساء ، أو إباحته لصلاة العيدين تتفق الأدلة الصحيحة الصريحة بجائزهم ، فما استدلووا به صحيح فى موضعه .

فأى مجتمع من مجتمعات المسلمين تكون نساؤه على صفة النساء فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم بأن يكن متحجبات غير متطيبات ، وغير لابسات ثياب زينة وشهرة ، ولا يظهر لهن صوت ، ولا يخالطن الرجال ، ولا يكون فى الطريق ما يخاف منه مفسدة .

فمن تحققت فيهن هذه الشروط من النساء فالأحاديث الواردة تنطبق عليهن فيباح لهن الخروج للعيد ليشهدن الخير ودعوة المسلمين .

أما التى تخل بهذه الشروط وأمثالها فانه بلا شك يكره لهن الخروج الى صلاة العيدين .
ويحمل قول من قال بالكراهة على النساء التى لا يلتزم بآداب الخروج الى المصلى .

ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها : (لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المساجد ، فيدل قول عائشة رضى الله عنها على أن بعض النساء غير من ماكن عليه فى عهده عليه السلام ، وعلى هذا فمن غيرن ، أو

أخللن بآداب النساء اللاتي على عهدہ علیہ السلام فانه يكره
لهن الخروج الى المسجد وغيره ، ويستدل لهذا بالقاعدة التي
تقول : "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" ، وكذلك أيضا
من باب سد الذرائع .

والله تعالى أعلم بالمواب .

الفصل الخامس

فى السنن والرواتب

وفيه أربع عشرة مسألة :

- المسألة الأولى : السنن الرواتب فى السفر .
- المسألة الثانية : صلاة الضحى .
- المسألة الثالثة : صلاة ركعتين قبل المغرب .
- المسألة الرابعة : صلاة التطوع بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس .
- المسألة الخامسة : التربع فى صلاة التطوع .
- المسألة السادسة : سجود التلاوة فى المفعل .
- المسألة السابعة : سجود التلاوة بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس .
- المسألة الثامنة : سجود الشكر عند حدوث النعم واندفاع النقم .
- المسألة التاسعة : السجود عند رؤية من به عاهة .
- المسألة العاشرة : أفضلية وقت الوتر .
- المسألة الحادية عشرة : الوتر بركعة واحدة .
- المسألة الثانية عشرة : نقض الوتر .
- المسألة الثالثة عشرة : القنوت فى الوتر .
- المسألة الرابعة عشرة : موضع القنوت فى الوتر .

المسألة الأولى : السفن الرواتب في السفر

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى مسلم بسنده ، عن عيسى بن حفص بن عاصم ، عن أبيه
قال : "صحبت ابن عمر في طريق مكة . قال : فصلى لنا الظهر
ركعتين . ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله ، وجلس وجلسنا
معه ، فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى فرأى ناسا قياما ،
فقال : ما يمنع هؤلاء ؟ قلت يسبحون ، قال : لو كنت مسبحا
لأتممت صلاتي ، يا ابن أخي انى صحبت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت
أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر
فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، ثم صحبت عثمان فلم
يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وقد قال الله : {لقد كان
لكم في رسول الله أسوة حسنة} " .
(٢)

غريب الحديث :

قوله : "يُسَبِّحُونَ" المسبح هنا : المتنفل بالصلاة ،
(٣)
والسبحة هنا : صلاة النفل .

- (١) الصحيح ٤٧٩/١ ، قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة بن
قعب ، حدثنا عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب
عن أبيه .
وأخرجه البخاري في الصحيح ١٠٨/٢ ، وعبد الرزاق في
المصنف ٥٥٧/٢ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٨٠/١ ،
وابن ماجه في السنن ٣٤٠/١ ، والترمذي في السنن ٤٢٨/٢
وينظر : مغنى ابن قدامة ١٤٢/٢ .
(٢) سورة الأحزاب : ٢١
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٨/٥ .

فقه المديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يدل حديث ابن عمر على أن المديق - رضى الله عنه - كان يقتصر فى السفر على صلاة الفريضة ، ولا يتبعها بنافلة ، وهذا مما يشعر بأن المديق - رضى الله عنه - يرى بأن السنن الرواتب فى السفر جائزة وليست بواجبة .
ولا يمكن القول هنا بأن المديق - رضى الله عنه - لا يرى مشروعية السنن الرواتب فى السفر ، لأنه يمكن أن المديق - رضى الله عنه - صلاها فى رحله ، ولم يره ابن عمر ، لأن النافلة فى البيت أفضل ، أو لعل المديق تركها فى بعض الأوقات تنبيها على جواز تركها .^(١) ثم إن ابن عمر - رضى الله عنهما - لم يصحب المديق فى سفره دائما .

ما يؤيد فقه المديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد ما ذهب اليه المديق ويقويه من حيث جواز السنن الرواتب فى السفر ، وعدم وجوبها ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - الذى تقدم ذكره .

(١) ينظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٨/٥ .

مذاهب الفقهاء فى صلاة السنن الرواتب فى السفر :

(١)
اتفقت المذاهب الأربعة على جواز صلاة السنن الرواتب فى
السفر ، وعدم وجوبها .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب إليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء على جواز صلاة السنن الرواتب فى السفر
بأدلة منها :

(١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : "عرسنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت
الشمس ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : (ليأخذ كل
رجل برأس راحلته ، فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان)
قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين .
(وقال يعقوب : ثم صلى سجدتين) ثم أقيمت الصلاة فصلى
الغداة) .
(٢)
أخرجه مسلم .

وفى رواية أخرى عن أبى قتادة - رضى الله عنه - ذكر
حديثا طويلا وفيه : (ثم أذن بلال بالملاة ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى الغداة فصنع كما كان

-
- (١) ينظر مراجع الحنفية : مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوى
ص ٢٧٦ ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار مع حاشية رد
المحتار على الدر المختار ١٣١/٢ .
وينظر للمالكية : المنتقى شرح الموطأ ٢٦٨/١ .
وينظر للشافعية : المجموع ٤٠٠/٤ .
وينظر للحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ١٤٢/٢ .
(٢) الصحيح ٤٧١/١ ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، حديث ٣١٠ .

يصنع كل يوم) .
(١)
أخرجه مسلم .

(٢) حديث البراء بن عازب - رضى الله عنه - قال : (صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سفرا ، فما رأيته ترك ركعتين اذا زاغت الشمس قبل الظهر) .
(٢)
أخرجه أبو داود ، والترمذى وقال : "راى البخارى هذا الحديث حسنا" .
(٣)

(٤)
ووافقهما النووى على هذا .

(٣) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحضر وصلاة السفر ، فكنا نصلى فى الحضر قبلها وبعدها ، وكنا نصلى فى السفر قبلها وبعدها) .
(٥)
أخرجه ابن ماجه .

قال البوصيرى بعد ذكر سنده : "هذا اسناد حسن لقصور أسامة بن زيد عن درجة أهل الحفظ والضبط ، وباقى رجال الاسناد ثقات" .
(٦)

(٤) قال النووى : اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة فى السفر ، واختلفوا فى استحباب النوافل الراتبة ، فكرها ابن عمر وآخرون ، واستحبها الشافعى وأصحابه والجمهور ، ودليله الأحاديث المطلقة فى ندب

-
- (١) الصحيح ٤٧٣/١ ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، حديث ٣١١ .
(٢) السنن ١٩/٢ ، باب التطوع فى السفر ، حديث ١٢٢٢ .
(٣) السنن ٤٣٥/٢ ، باب ماجاء فى التطوع فى السفر ، حديث ٥٥٠ .
(٤) المجموع ٤٠٢/٤ .
(٥) السنن ٣٤١/١ ، باب التطوع فى السفر ، حديث ١٠٧٢ .
(٦) مباح الزجاجة ٢٠٢/١ .

الرواتب ، وحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الضحى يوم الفتح بمكة ، وركعتى الصبح حين ناموا حتى
طلعت الشمس ، وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن^(١)
والقياس على النوافل المطلقة .

هذه الأحاديث ومافى معناها دليل على جواز الفعل ،
وحديث ابن عمر المتقدم ذكره ، دليل على جواز الترك .
والعلم عند الله تعالى .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٨/٥ .

المسألة الثانية : صلاة الضحى

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى البخارى بسنده ، عن مورك قال : (قلت لابن عمر - رضى الله عنهما - اتصل الضحى ؟ قال : لا ، قلت : فعمر ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فالنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : لاخاله) .

فقه الصديق - رضى الله عنه - :

يدل حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - أن الصديق - رضى الله عنه - كان لا يصلى الضحى فى المسجد ، وهذا مما يشعر بأنها جائزة وليست بواجبة .
ولا يمكن القول هنا بأن الصديق - رضى الله عنه - لا يرى مشروعية صلاة الضحى ، أو كان لا يصليها مطلقا ، وذلك لاحتمال أنه كان يصليها فى بيته ، أو فى مكان لا يراه الناس لكى لا يعتقدوا أنها واجبة .
ومثل هذا مانص عليه الرواة من أن أبا بكر وعمر لم يفحيا خشية اعتقاد الناس أن الأضحية واجبة .

(١) الصحيح ١٣١/٢ قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى عن شعبة ، عن توبة ، عن مورك .
وأخرجه أبو داود الطيالسى . ينظر : منحة المعبود ١٢١/١ ، وابن أبى شيبه فى المصنف ٤٠٥/٢ ، وابن حزم فى المحلى ١٩/٧ ، وابن القيم فى زاد المعاد ٣٤٢/١ .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٨٥ .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد مذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - من أن صلاة
الضحى جائزة وليست بواجبة ، ما هو مرفوع الى النبى صلى
الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما
المتقدم ذكره .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية صلاة الضحى :

(١)
اتفقت المذاهب الأربعة على أن صلاة الضحى نافلة مندوب
اليها ندبا وليست بواجبة .
وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء فيما ذهبوا اليه من مشروعية صلاة الضحى
بأدلة كثيرة منها :

(١) حديث أم هانى - رضى الله عنها - قالت : (ان النبى
صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة ، فاغتسل
وصلى ثمان ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه
يتم الركوع والسجود) .

(١) ينظر مراجع الحنفية : البحر الرائق ٥١/٢ ، مراقى
الفلاح بهامش حاشية الطحطاوى ص ١٦١ ، الدر المنقى فى
شرح الملتقى بهامش مجمع الأنهر ١٣١/١ ، حاشية رد
المحتار على الدر المختار ٢٢/٢ .
وكونها مندوب اليها عند الحنفية فهو على الراجح من
المذهب .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٦٧/٢ ، شرح
الزرقانى على خليل ٢٨١/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح
الكبير ٣١٢/١ ، بلغة السالك ١٣٦/١ .
وهى عند المالكية مندوب اليها ندبا مؤكدا .
وينظر مراجع الشافعية : فتح الجواد ١٦٣/١ ، مغنى
المحتاج ٢٢٣/١ ، نهاية المحتاج ١١٦/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٨٠٢/١ ، غاية المنتهى ١٧٠/١ ، كشاف القناع ٤٤٢/١ ،
هداية الراغب ، عثمان أحمد النجدى ، تحقيق حسنين
محمد مخلوف ، الطبعة الثانية ، نشر : دار المدنى
بجدة ، توزيع (مكتبة دار التراث بمكة المكرمة
١٤١٠هـ) ص ١٤٨ .

(١) (٢)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : (أوصانى

خليلى بثلاث لا أَدْعَمَن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل

شهر ، وصلاة الضحى ، ونوم على وتر) .

(٣) (٤)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٣) حديث معاذة أنها سألت عائشة - رضى الله عنها - كم

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ؟ قالت

(أربع ركعات ويزيد ما شاء) .

(٥)

أخرجه مسلم .

وهذه الأحاديث تفيد شرعية صلاة الضحى والندب إليها ،

وحديث ابن عمر - رضى الله عنه - يدل على عدم الوجوب .

قال الحافظ ابن حجر بعد عدة أحاديث ذكرها لابن عمر ،

ومنها حديث الباب : "وفى الجملة ليس فى أحاديث ابن عمر

هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم

رؤيته لأعلى عدم الوقوع فى نفس الأمر ، أو الذى نفاه مفة

(٦)

مخصوصة " .

(١) الصحيح ١٣١/٢ ، باب صلاة الضحى فى السفر ، حديث ٢٠٢ .

(٢) الصحيح ٤٩٧/١ ، باب استحباب صلاة الضحى ، حديث ٨٠ .

(٣) الصحيح ١٣٢/٢ ، باب صلاة الضحى فى الحضر ، حديث ٢٠٤ .

(٤) الصحيح ٤٩٩/١ ، باب استحباب صلاة الضحى ، حديث ٨٥ .

(٥) الصحيح ٤٩٧/١ ، باب استحباب صلاة الضحى ، حديث ٧٨ .

(٦) فتح البارى ٥٣/٣ .

المسألة الثالثة : صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى عبد الرزاق بسنده ، عن ابراهيم ، قال : (لم يصل
أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ، الركعتين قبل المغرب) .
قال ابن حزم : وهذا لاشيء . لانه منقطع ... ، ثم لو صح
لما كانت فيه حجة .
لانه ليس فيه أنهم - رضى الله عنهم - نهوا عنهما ،
(٢)
ولأنهم كرهوهما .

فقه الاثر :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى عدم
تأكد صلاة ركعتين تطوعا قبل صلاة المغرب ، ولا يحمل تركه لهما
- فى هذا الاثر - على عدم المشروعية ، حتى لا يخالف الأحاديث
الصحيحة الواردة فيهما .

ما يؤيد الاثر :

يؤيد هذا الاثر ويقويه من حيث عدم تأكد الركعتين

-
- (١) المصنف ٤٣٥/٢ ، قال : عن الثورى ، عن منصور ، عن
ابراهيم .
وينظر : مختصر قيام الليل ، وقيام رمضان ، وكتاب
الوتر لمحمد بن نصر المروزي ص ٣٢ ، وابن حزم فى
المحلى ٢٥٣/٢ .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٩ ، كنز العمال
٥٠/٨ .
(٢) المحلى ٢٥٣/٢ بتصريف بسيط .

تطوعاً قبل صلاة المغرب ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث مختار بن فلفل قال : (سألت أنس بن مالك عن التطوع بعد العصر ، فقال : كان عمر يضرب الأيدي على صلاة بعد العصر . وكنا نصلى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس ، قبل صلاة المغرب . فقلت له : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاههما ؟ قال : كان يرانا نصليهما ، فلم يأمرنا ولم ينهنا) .
(١)
أخرجه مسلم .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية التطوع قبل صلاة المغرب :

اختلف الفقهاء فى مشروعية صلاة ركعتين تطوعاً قبل صلاة المغرب على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

(٢)
ذهب الحنابلة الى أن الركعتين قبل صلاة المغرب مباحتان .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه من عدم تأكدهما .

القول الثانى :

(٣)
ذهب الشافعية فى الصحيح من المذهب الى أن الركعتين

-
- (١) الصحيح ٥٧٣/١ ، باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب ، حديث ٣٠٢ .
(٢) ينظر : الأنصاف ٤٢٢/١ ، التنقيح المشبع ص ٥٤ ، منتهى الإرادات ١٠٠/١ ، كشاف القناع ٤٢٤/١ .
(٣) ينظر : فتح الجواد ١٦٤/١ ، مغنى المحتاج ٢٢٠/١ ، نهاية المحتاج ١١٠/٢ ، أعانة الطالبين ٢٤٦/١ .

قبل صلاة المغرب سنة غير مؤكدة .
وبهذا يوافقون الصديق بأن الركعتين قبل صلاة المغرب
غير مؤكد عليهما .

القول الثالث :

ذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) الى أن الركعتين قبل صلاة
المغرب مكروهتان .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة الشافعية والحنابلة :

استدل الشافعية فيما ذهبوا اليه من كون الركعتين قبل
صلاة المغرب سنة غير مؤكدة ، وكذلك الحنابلة من اباحتها ،
بأدلة منها مايلي :

- (١) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث عبد الله المزنى - رضى الله عنه - عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، قال : (صلوا قبل المغرب - قال فى
الثالثة - لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة) .
(٤)
- (٥) أخرجه البخارى .

-
- (١) ينظر : تحفة الفقهاء ١٠٧/٢ ، بدائع الصنائع ٢٩٧/١ ،
تبيين الحقائق ٨٧/١ ، مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوى
ص ١٢٦ .
 - (٢) ينظر : شرح الزرقانى على خليل ١٥٢/١ ، الشرح الكبير
مع حاشية الدسوقي ١٨٧/١ ، بلغة السالك ٨٤/١ ، منح
الجليل ١٩١/١ .
 - (٣) الأدلة الآتية محتملة لكلا الرايين .
 - (٤) سنة : أى شريعة وطريقة لازمة ، وكأن المراد انحطاط
مرتبتها عن رواتب الفرائض . فتح البارى ٦٠/٣ .
 - (٥) الصحيح ١٣٣/٢ ، باب الصلاة قبل المغرب ، حديث ٢٠٨ .

(٣) حديث أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : (كان المؤذن اذا أذن قام ناس من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يبتدرون السوارى حتى يخرج النبى صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الاذان والاقامة شيء) .
(١)
أخرجه البخارى .

وفى رواية قال : (كنا بالمدينة ، فاذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السوارى ، فيركعون ركعتين ، ركعتين ، حتى ان الرجل الغريب ليدخل فيحسب ان الصلاة قد صليت ، من كثرة من يصليها) .
(٢)
أخرجه مسلم .

(٤) حديث عبد الله بن مَغْلَلٍ المزنى - رضى الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال فى الثالثة : لمن شاء) .

(٣) (٤)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

أدلة الحنفية والمالكية :

استدل الحنفية والمالكية على كراهة الركعتين قبل صلاة المغرب بأدلة منها :

-
- (١) الصحيح ٢٥٦/١ ، باب كم بين الاذان والاقامة ، حديث ٢١ .
 - (٢) الصحيح ٥٧٣/١ ، باب استحباب ركعتين قبل المغرب ، حديث ٣٠٣ .
 - (٣) الصحيح ٢٥٧/١ ، باب بين كل أذانين صلاة ، حديث ٢٣ .
 - (٤) الصحيح ٥٧٣/١ ، باب بين كل أذانين صلاة ، حديث ٣٠٤ .

(١) قول عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - حينما سئل عن الركعتين قبل المغرب قال : (مارأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ...) الحديث .
(١)
أخرجه أبو داود .

(٢)
قال النووي : "أسناده حسن" .
وقال الحافظ الزيلعي : "سكت عنه أبو داود ، والمندري بعده في مختصره ، فهو صحيح عندهما" .
(٣)

اعترض على الاستدلال بقول ابن عمر بما يلي :
(١) أن مقاله ابن عمر نفى غير محصور ، لأن كثيرا من الأزمنة في عهده عليه السلام لم يحضرها ابن عمر ، ولا حاط بما يقع فيه .

(ب) أنه لو فرض الحصر ، فإنه يقدم المثبت لأنه معه زيادة علم ، خصوصا أن من أثبت أكثر عددا ممن نفى .
(٤)

(ج) قال الألباني بعدما ذكر كلام ابن عمر وتكلم عن روايته :
"وجملة القول أن القلب لا يمتطن لمحة هذا الاثر عن ابن عمر ، وقد أشار الحافظ في الفتح الى تضعيفه ، فإن صح فرواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، كما قال البيهقي ثم الحافظ وغيرهما" .
(٥)

(٢) ما ثبت في الصحيحين وغيرهما ما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم يواظب على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب .
(٦)

-
- (١) السنن ٦٠/٢ ، باب الصلاة قبل المغرب ، حديث ١٢٨٤ .
(٢) المجموع ٨/٤ .
(٣) نصب الراية ١٤٠/٢ .
(٤) ينظر : المجموع ٩/٤ ، فتح الباري ١٠٨/٢ .
(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤١٦/١ .
(٦) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٧٦/١ .

واعترض على هذا بما يلي :

قال القرطبي : "وأما كونه صلى الله عليه وسلم لم
يملهما فلا ينفى الاستحباب ، بل يدل على أنهما ليستا من
الرواتب" .^(١)

(٣) إن الخلفاء الراشدين لم يكونوا يملونهما ، كما مر في
الأثر السابق .

واعترض على الاستدلال بالأثر بما يلي :

(أ) أنه منقطع .

(ب) ثم أنه لو صح فليس فيه النهي عنهما ، ولا كراهتهما ،
ولانسخهما .^(٢)

(١) ينظر : فتح الباري ١٠٨/٢ .
(٢) ينظر : المحلى ٢٥٣/٢ ، فتح الباري ١٠٨/٢ .

الراجع :

- بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الشافعية - من أن الركعتين قبل صلاة المغرب
سنة غير مؤكدة - هو الراجع ، وذلك لما يلي :
- (١) صحة الأدلة التي استدلوا بها ، وكثرتها .
 - (٢) أن مااستدلوا به نص في محل النزاع .
 - (٣) ضعف مااستدل به من قال بكراهتهما .
 - (٤) على القول بصحة أدلة من قال بكراهتهما ، فإن
مااستدلوا به نفى ومن قال بسننهما مثبت ، والمثبت
مقدم على النافي .
- والعلم عند الله تعالى .

المسألة الرابعة : صلاة التطوع بعد صلاة
الفجر الى طلوع الشمس

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى ابن أبى شيبة بسنده ، عن عبد الله بن عمر قال :
(صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ، ومع أبى بكر وعمر
وعثمان فلاملاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس) .

فقه أبى بكر - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى عدم
مشروعية صلاة التطوع بعد صلاة المبح حتى طلوع الشمس ، أما
عدم مشروعية التطوع من طلوع الشمس الى ارتفاعها قيد رمح
أو رمحين فانه يؤخذ من أدلة أخرى .

ما يؤيد مذهب الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - من عدم
مشروعية صلاة التطوع بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس -
ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من
حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال : (شهد
عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر أن نبى الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد المبح حتى تشرق الشمس ، وبعد
العصر حتى تغرب) .

(١) المصنف ٣٥٠/٢ ، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا ثابت
عن عمارة ، عن أبى تميمة الهجيمى عن ابن عمر .

(١) أخرجه البخارى ، وعند مسلم : (حتى تغرب الشمس) .
(٢)

مذاهب الفقهاء فى صلاة التطوع بعد

صلاة الفجر حتى طلوع الشمس :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن صلاة التطوع بعد صلاة

الفجر حتى طلوع الشمس أمر منهي عنه وغير مشروع .

وبهذا يوافقون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب

اليه .

الأدلة :

استدل الفقهاء الى ماذهبوا اليه من عدم مشروعية

التطوع بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس بأدلة كثيرة منها :

(١) حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - المتقدم

ذكره .

(٢) حديث عمر بن عنبسة - رضى الله عنه - أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال له : (مل المصح ثم اقصر عن

الصلاة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت فلاتمل حتى ترتفع) .

(١) الصحيح ٢٤١/١ ، باب الصلاة بعد الفجر ، حديث ٥٨ .

(٢) الصحيح ٥٦٧/١ ، باب الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها ،
حديث ٢٨٦ .

(٣) ينظر مراجع الحنفية : الهداية ٤٠/١ ، الاختيار لتعليل

المختار ٤١/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح

ص ١٢٦ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٧٠/١ .

وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٤١٦/١ ، شرح

الزرقانى على خليل ١٥١/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح

الكبير ١٨٧/١ ، منح الجليل ١٩١/١ .

وينظر مراجع الشافعية : فتح الجواد ١٠٠/١ ، مغنى

المحتاج ١٢٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٨٤/١ ، اعانة

الطالبين ١٢١/١ .

وينظر مراجع الحنابلة : الانصاف ٢٠٧/١ ، غاية المنتهى

١٧٥/١ ، كشاف القناع ٤٥٢/١ .

(١)

الحديث أخرجه مسلم .

(٣) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - : (أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع

الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس) .

(٢) (٣)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

(١) الصحيح ٥٦٩/١ ، باب اسلام عمرو بن عبسة ، حديث ٢٩٤

وذلك ضمن حديث طويل .

(٢) الصحيح ٢٤١/١ ، باب الصلاة بعد الفجر ، حديث ٦٠ .

(٣) الصحيح ٥٦٦/١ ، باب الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها ،

حديث ٢٨٥ .

المسألة الخامسة : التربع فى صلاة التطوع

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن حميد قال : (رايت أبا بكر يصلى متربعا ومتكئا) .

غريب الاثر :

قوله متربعا : التربع هو : "أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى ، وباطن اليسرى تحت اليمنى" .
(٢)
وقوله متكئا : المتكىء هو : "كل من استوى قاعدا على وطاء متمكنا ، والعامه لاتعرف المتكىء الا من مال فى قعوده معتمدا على أحد شقيه" .
(٣)

وقال فى القاموس المحيط عند قوله صلى الله عليه وسلم
(أما أنا فلاأكل متكئا) : "أى جالسا على هيئة المتمكن المتربع" .
(٤)

-
- (١) المصنف ٢/٢٢٠ ، قال حدثنا معاذ بن معاذ ، عن حميد .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٨٢ .
(٢) حاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢/٢٢٨ .
(٣) النهاية فى غريب الحديث ، باب التاء مع الكاف ١/١٩٣ .
(٤) القاموس المحيط ص ٧١ ، بسبب الهمزة ، فصل الواو مع الهمزة .
وينظر : المصباح المنير ، المقرئ ، أحمد محمد بن على الفيومى (بيروت : المكتبة العلمية) ص ٦٧١ ، فصل الواو مع الكاف .

فقه الاثر :

جاء لفظ الصلاة في الاثر عاما ، ولعله يحمل على صلاة النفل ، وذلك مراعاة للنصوص الواردة في صلاة الفريضة حيث انه لايجوز اداؤها قعودا من غير عذر ، والاجماع قائم على ذلك^(١) .

اما النافلة فانه يجوز فيها ما لايجوز في غيرها من حيث هيئتها ، مع مراعاة عدم فعل شيء يفسدها ، وقد ثبت انه عليه السلام اداها على الراحلة ، واداهها وهو جالس ، فلعله يحمل الاثر على النافلة من هذا المنطلق .

ومما يؤكد انها في نافلة لم ينقل في الاثر انه - رضى الله عنه - عجز في الفريضة فصلاها جالسا . فعلى هذا يفيد الاثر ان الصديق - رضى الله عنه - يرى جواز أداء صلاة النافلة جالسا متربعا متمكنا من الجلوس .

ما يؤيد الاثر :

ويؤيد الاثر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يملئ متربعا) . أخرجه النسائي ، والدارقطني .^(٢)^(٣)

قال الحاكم : " حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه " .^(٤)

(١) ينظر : نصب الراية ١٥٠/٢ .
 (٢) السنن ٢٢٤/٣ ، باب كيف صلاة القاعد .
 (٣) السنن ٣٩٧/١ ، باب صلاة المريض جالسا ، حديث ٣ .
 (٤) المستدرک ٢٥٨/١ .

- (١)
ووافقهُ الذهبي .
(٢)
وصححه الألباني .

مذاهب الفقهاء في التربع في صلاة النفل :

(٣)

اتفقت المذاهب الأربعة على جواز صلاة النفل جالسا
متربعا .

وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
غير أنهم اختلفوا في الأفضلية .
فذهب الحنفية في المعتمد من المذهب الى أن الجلوس
كهيئة التشهد أفضل من التربع في النافلة .
وذهب المالكية والحنابلة الى أن التربع أفضل في صلاة
النفل .
ولم أقف للشافعية على تخفيل في هذه المسألة ، غير
أنهم نصوا في صلاة العاجز عن القيام في صلاة الغرض على أن
افتراش اليسرى أفضل .

-
- (١) التلخيص بذييل المستدرك ٢٥٨/١ .
(٢) ينظر : صحيح سنن النسائي ٣٦٥/١ .
(٣) ينظر مراجع الحنفية : العناية شرح الهداية بذييل فتح
القدير ٤٦١/١ ، مجمع الأنهر ١٣٤/١ ، حاشية الطحطاوي
على مراقى الفلاح ص ٢٦٦ ، حاشية رد المحتار على الدر
المختار ٣٨/٢ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل والتاج والاكلیل
٦٠٣/٢ ، شرح الزرقاني على خليل ٢٢/١ ، الشرح الكبير
بهامش حاشية الدسوقي ٢٥٨/١ ، منح الجليل ٢٧٥/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ٢٧٥/٣ ، ٣١١/٤ ، فتح
الجواد ١٢٠/١ ، مغنى المحتاج ١٥٤/١ ، ١٥٥ ، نهاية
المحتاج ٤٧١ ، ٤٦٩/١ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٨١٢/١ ، المبدع ٢٢/٢ ، غاية المنتهى ١٦٩/١ ، كشاف
القناع ٤٤١/١ .

الأدلة :

استدل الفقهاء لما ذهبوا اليه من جواز صلاة النفل
جالسا متربعا بأدلة منها :

- (١) حديث عائشة - رضى الله عنها - وقد تقدم ذكره .
- (٢) الاثر المروى عن أبى بكر - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٣) حديث عمران بن حصين ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا ، فقال : (ان صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعدا ، فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائما ، فله نصف أجر القاعد) .
(١)
أخرجه البخارى .

قال النووى : "قال العلماء : هذا فى صلاة النافلة ،
وأما الفرض ، فلا يجوز القعود فيه ، مع القدرة على القيام
(٢)
بالاجماع" .

(١) الصحيح ١١١/٢ ، باب ما جاء فى صلاة القاعد ، حديث ١٤٥ .
(٢) ينظر : نصب الراية ١٥٠/٢ .

المسألة السادسة : سجود التلاوة فى المفصل

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى أبو داود الطيالسى بسنده ، عن أبى هريرة قال :
(سجد أبو بكر ، وعمر رضى الله عنهما فى اذا السماء انشقت
واقراء باسم ربك الذى خلق ، ومن هو خير منهما) .
(٢)
قال ابن حزم : "وهذا أثر كالشمس صفة " .

الرواية الثانية :

(٣)

قال ابن قدامة : "وممن روى عنه أن فى المفصل ثلاث
سجدة أبو بكر وعلى وابن مسعود ... الخ .

فقه الصديق فى هذه المسألة :

تدل الرواية الأولى والثانية على أن الصديق - رضى
الله عنه - يرى مشروعية سجود التلاوة فى السجدة التى فى
المفصل ، وهى فى النجم ، والانشقاق ، واقراء باسم ربك .

-
- (١) مسند أبى داود الطيالسى ص ٣٢٧ قال : حدثنا قره ، قال
ثنا محمد بن سيرين ، قال : ثنا أبو هريرة .
وأخرجه ابن حزم فى المحلى ١١١/٥ ، والبيهقى فى السنن
الكبرى ٣١٦/٢ .
(٢) المحلى ١١١/٥ .
(٣) المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٨٣/١ .

ما يؤيد مذهب الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد مذهب اليه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه من حيث أن فى المفصل ثلاث سجديات ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : (قرأ النبى صلى الله عليه وسلم سورة النجم فسجد بها فما بقى أحد من القوم الا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه الى وجهه وقال : يكفى هذا فرايته بعد ذلك قتل كافرا) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

وكذلك أيضا حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال :
(سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اذا السماء انشقت ، واقرا باسم ربك) .
(٣)
أخرجه مسلم .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية سجود التلاوة فى المفصل :

اختلف الفقهاء فى مشروعية سجود التلاوة فى النجم ،
والانشقاق ، والعلق ، على قولين :

-
- (١) الصحيح ٩٨/٢ ، أبواب سجود القرآن ، حديث ١٠٢ .
(٢) الصحيح ٤٠٥/١ ، باب سجود التلاوة ، حديث ١٠٥ .
(٣) الصحيح ٤٠٦/١ ، باب سجود التلاوة ، حديث ١٠٨ .

القول الاول :

(١) (٢) (٣)
ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة
الى مشروعية سجود التلاوة فى المفصل ، وهى ثلاث سجرات .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٤)
ذهب المالكية فى المشهور من المذهب الى عدم مشروعية
السجرات الثلاث التى فى المفصل وهى التى فى النجم ،
والانشقاق ، والعلق .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الادلة :

استدل الجمهور على مشروعية سجود التلاوة فى المفصل
بادلة كثيرة منها :
(١) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - المتقدم
ذكره .
(٢) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - المتقدم ذكره .

-
- (١) ينظر : متن القدورى ص ١٤ ، الهداية ٧٨/١ ، الاختيار
لتعليق المختار ٧٥/١ ، حاشية الطحطاوى على مرقى
الفلاح ص ٣١٣ .
(٢) ينظر : المذهب ١٢١/١ ، المجموع ٥٩/٤ ، مغنى المحتاج
٢١٤/١ ، نهاية المحتاج ٩٢/٢ .
(٣) ينظر : المبدع ٣٠/٢ ، الانصاف ١٩٦/٢ ، غاية المنتهى
١٧٣/١ ، كشف القناع ٤٤٧/١ .
(٤) ينظر : الفواكه الدواني ٢٩٤/١ ، الشرح الكبير بهامش
حاشية الدسوقي ٣٠٨/١ ، منح الجليل ٣٣٢/١ ، جواهر
الاكلیل ٧١/١ .

(٣) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - (أن النبی صلی الله علیه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس) .
(١)
أخرجه البخاری .

(٤) حديث أبی رافع - رضى الله عنه - قال : (صلیت مع أبی هريرة العتمة فقرا اذا السماء انشقت فسجد فيها ، فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت بها خلف أبی القاسم فلا زال أسجد فيها حتى ألقاه) .
(٢) (٣)
أخرجه البخاری ، ومسلم .

واعترض المالكية على الاستدلال بهذه الأدلة بما یلى :
(٤)
أن هذه أدلة منسوخة بعمل أهل المدينة .

ويمكن رد هذا الاعتراض بما یلى :

أولا : أن قول الامام مالك : "الامر عندنا أن عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ، ليس فی المفصل منها شيء" .
(٥)
هو عمدة المالكية ، أنه عمل أهل المدينة ، وهذا محل نظر . لأن الرواية عن الامام مالك - رحمه الله - فی هذا اختلفت الى ثلاث روايات ذكرها الباجی :

الأولى : احدى عشرة سجدة وعليه جمهور أصحابه .

الثانية : أربع عشرة سجدة ، روى ابن وهب ذلك عنه .
(٦)

الثالثة : خمس عشرة سجدة ، روى ابن حبيب ذلك عنه .

-
- (١) الصحيح ٩٩/٢ ، أبواب سجود القرآن ، حديث ١٠٦ .
(٢) الصحيح ١٠١/٢ ، باب من قرأ السجدة فی الصلاة فسجد بها حديث ١١٣ .
(٣) الصحيح ٤٠٧/١ ، باب سجود التلاوة ، حديث ١١٠ .
(٤) ينظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٨/١ ، شرح الزرقانی على خليل ٢٧٣/١ .
(٥) الموطأ ٢٠٧/١ .
(٦) المنتقى شرح الموطأ ٣٥١/١ .

ثانيا : أن النسخ لا يثبت بالظن والاحتمال ، ومما يجعله
ظنا واحتمالا تعدد الروايات عن الامام مالك رحمه الله .
ثالثا : على فرض أنه عمل أهل المدينة فإن عمل أهل
المدينة قد يكون ناشئا عن سنة أو يكون ناشئا عن اجتهاد
والمجتهد يخطئ ويصيب .
رابعا : ان عمل أهل المدينة لا يقوى على نسخ الأحاديث
الصحيحة الثابتة لأن الناسخ لابد أن يكون أقوى درجة من
المنسوخ .

خامسا : ذكر الطحاوى وابن حزم ^(١) ^(٢) أشارا عن أبى بكر وعمر
وعلى وابن مسعود أنهم سجدوا فى هذه المواضع ، وهذا ينفى
دعوى أن عمل أهل المدينة ناسخ للسجود فى هذه المواضع .
سادسا : أن بعض المالكية ينقل عمل الخلفاء الراشدين
وهو السجود فى هذه المواطن ^(٣) .

أدلة المالكية :

استدل المالكية على أن السجودات الثلاث التى فى المفصل
وهى التى فى النجم ، والانشقاق ، والعلق غير مشروعة بأدلة
منها :

(١) حديث عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - : (أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد فى شيء من المفصل
منذ تحول الى المدينة) .

(١) ينظر : شرح معانى الآثار ٣٥٥/١ .
(٢) ينظر : المحلى ١٠٨/٥ وما بعدها .
(٣) ينظر : شرح الزرقانى على الموطأ ١٩/٢ .

(١)

أخرجه أبو داود .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

(٢)

(١) قال ابن الجوزي : "هذا حديث لا يصح" .

(ب) ثم لو صح هذا الحديث كانت أحاديث الجمهور مقدمة عليه

(٣)

لأنها مثبتة ، وهذا نفي ، والاثبات مقدم على النفي .

(٢) حديث أبي الدرداء - رضى الله عنه - قال : (سجدت مع

النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة ليس فيها

من المفصل شيء ...) الحديث .

(٥)

(٤)

أخرجه ابن ماجه ، وأخرجه أبو داود تعليقا .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

(٦)

قال أبو داود : "إسناده واه" .

(٩)

(٨)

(٧)

ووافقه ابن الجوزي ، والزيلعي ، والخافظ ابن حجر .

(١٠)

وقال البوصيري : "هذا إسناده ضعيف ، لضعف عثمان بن

(١١)

فائدة" .

(١) السنن ١٢١/٢ ، باب من لم ير السجود فى المفصل ، حديث

١٤٠٣ .

(٢) ينظر : تنقيح التحقيق ٩٦٨/٢ .

(٣) ينظر : تنقيح التحقيق ٩٦٩/٢ ، المجموع ٦٣/٤ .

(٤) السنن ٣٣٥/١ ، باب عدد سجود القرآن ، حديث ١٠٥٦ .

(٥) السنن ١٢٠/٢ ، باب كم سجدة فى القرآن ، حديث ١٤٠١ .

(٦) ، (٧) ينظر : تنقيح التحقيق ٩٧٠/٢ .

(٨) ينظر : نصب الراية ١٨٣/٢ .

(٩) ينظر : الدراية ٢١١/١ .

(١٠) عثمان بن فائدة أحد رواة الحديث .

(١١) مصباح الزجاجة ٢٠١/١ .

(٣) عمل أهل المدينة :

لم يسجد فقهاء المدينة مع كثرة قراءتها ليلا ونهارا
وهم أعلم الأمة بآخر ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه
(١)
وسلم ، وأشدها اتباعا له عليه السلام .

ويمكن الاعتراض على هذا الدليل بما يلي :

أن جميع ما تقدم من ردود على دعوى النسخ فإنها تصلح
أن تكون هنا .

(١) ينظر : شرح الزرقاني على خليل ٢٧٣/١ ، منح الجليل
٣٣٢/١ .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب اليه الجمهور - من أن السجود فى المفصل أمر
مشروع - هو الراجع وذلك لما يلى :
- (١) قوة أدلتهم وصراحتها فى محل النزاع .
 - (٢) اختلاف الروايات عن الامام مالك يضعف الأخذ بأحدها .
 - (٣) ضعف ما استدل به المالكية على عدم مشروعية السجود .
 - (٤) ومع فرض صحة ما استدلوا به فإنها أدلة نافية وأدلة
الجمهور مثبتة ، والمثبت مقدم على النافى .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة السابعة : سجود التلاوة بعد صلاة الفجر
الى طلوع الشمس

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)
روى أبو داود بسنده عن أبى تميمة الهجيمى قال : "كنت أقص بعد صلاة المصبح ، فأسجد ، فنهانى ابن عمز ، فلم أنته ثلاث مرات ، ثم عاد فقال : (انى صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم ، ومع أبى بكر وعمر وعثمان فلم يسجدوا حتى تطلع الشمس)" .

قال المنذرى : "فى اسناده أبو بحر البكر اوى عبد الرحمن بن عثمان بن أمية ، ولا يحتج بحديثه " .
(٢)

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى عدم مشروعية سجود التلاوة من بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس .
أما عدم مشروعية سجود التلاوة من بعد طلوع الشمس الى ارتفاعها قيد رمح أو رمحين فإنه مأخوذ من أدلة أخرى .

(١) السنن ١٢٧/٢ ، قال : حدثنا عبد الله بن المبارك ، حدثنا أبو بكر ثابت بن عمار ، حدثنا أبو تميمة الهجيمى .

وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٣٢٦/٢ ، وينظر : مغنى ابن قدامة ٦٨٧/١ .

(٢) مختصر سنن أبى داود ، المنذرى ، عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعد زكى الدين أبو محمد ، تحقيق محمد حامد الفقى (القاهرة : مكتبة السنة المحمدية) ١٢٠/٢ ، ومثله فى الجوهر النقى بذيلى السنن الكبرى ٣٢٦/٢ .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا صلاة بعد المبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

فهذا الحديث وأمثاله يؤخذ منه عموم النهى بعد صلاة المبح وصلاة العصر ، وسجود التلاوة داخل تحت هذا العموم .
(٣)

مذاهب الفقهاء فى فعل سجود التلاوة
من بعد صلاة المبح حتى طلوع الشمس :

اختلف الفقهاء فى فعل سجود التلاوة فى الوقت من بعد صلاة المبح حتى طلوع الشمس على قولين :

القول الأول :

(٤)
ذهب الحنابلة فى المعتمد من المذهب الى تحريم سجود التلاوة من بعد صلاة المبح حتى طلوع الشمس .

-
- (١) الصحيح ٢٤٢/١ ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، حديث ٦٢ .
(٢) الصحيح ٥٦٧/١ ، باب الاوقات التى نهى عن الصلاة فيها ، حديث ٢٨٨ .
(٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٦٨٧/١ ، كشف القناع ٤٥٣/١ .
(٤) ينظر : المبدع ٣٩/٢ ، الانصاف ٢٠٨/٢ ، غاية المنتهى ١٧٦/١ ، كشف القناع ٤٥٣/١ .

وبهذا يوافقون الصديق فى عدم مشروعيتها فى هذا الوقت .

القول الثانى :

ذهب الجمهور من الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والشافعية ^(٣) الى جواز فعل سجود التلاوة من بعد صلاة الصبح الى طلوع الشمس . وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه . غير أن المالكية يرون كراهة فعلها بعد الاسفار فى المعتمد من المذهب .

الأدلة :

أدلة الحنابلة :

استدل الحنابلة على تحريم سجدة التلاوة من بعد صلاة الصبح الى طلوع الشمس بأدلة منها :

(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - المتقدم ذكره .

واعترض على هذا بما يلى :

ان هذا ضعيف ، وقد تقدم كلام المنذرى عنه .

(١) ينظر : الأصل ١٤٩/١ ، فتح القدير ٢٣٨/١ ، تبیین الحقائق ٨٦/١ ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ٣٧٥/١ .

(٢) ينظر : مواهب الجليل ٤١٦/١ ، شرح الزرقانى على خليل ١٥٢/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ١٨٧/١ ، منح الجليل ١٩١/١ .

(٣) ينظر : المجموع ٧٢/٤ ، روضة الطالبين ١٩٣/١ ، مغنى المحتاج ١٢٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٨٥/١ .

(٢) حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .

(٣) عموم الأحاديث التى تفيد النهى عن التطوع من بعد صلاة الفجر الى ارتفاع الشمس .
(١)

واعترض على الاستدلال بهذه الأدلة بما يلى :

قال الكمال بن الهمام : "يمكن اخراج سجدة التلاوة من
(٢)
النهى العام ، لأنها ليست صلاة مطلقة " .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على جواز سجود التلاوة من صلاة الصبح حتى طلوع الشمس بأدلة منها :

(١) حديث جبير بن مطعم - رضى الله عنه - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (يابنى عبد مناف لاتمنعوا أحدا طاف فى هذا البيت صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار)
(٣) (٤) (٥)
أخرجه ابن ماجه ، والترمذى ، والنسائى .
(٦)
قال الحاكم : "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " .
(٧)
ووافقه الذهبى .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : "إذا جاز ركعتا الطواف

-
- (١) تقدم ذكر بعضها ، فى مسألة صلاة التطوع بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس ص
 - (٢) فتح القدير ٢٣٨/١ .
 - (٣) السنن ٣٩٨/١ ، باب ماجاء فى الرخصة فى الصلاة بمكة فى كل وقت ، حديث ١٢٥٤ .
 - (٤) السنن ٢٢٠/٣ ، باب ماجاء فى الصلاة بعد العصر وبعد المبح لمن يطوف ، حديث ٨٦٨ .
 - (٥) السنن ٢٢٣/٥ ، باب اباحة الطواف فى كل الاوقات .
 - (٦) المستدرک ٤٤٨/١ .
 - (٧) التلخيص بذييل المستدرک ٤٤٨/١ .

مع امكان التأخير ، فما يفوت أولى أن يجوز ، كسجود
(١)
التلاوة " .

(٢) حديث قيس بن قهد - رضى الله عنه - قال : "خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة ، فصليت الصبح
ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدنى
أصلى ، فقال : (مهلا يا قيس أصلاتان معا ؟) قلت :
يا رسول الله ، انى لم أكن ركعت ركعتى الفجر ، قال :
(فلا اذن) .

(٢) (٣) (٤)
أخرجه الترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه .

وقال الحاكم : "قيس بن قهد الانصارى صحابى ، والطريق
اليه صحيح على شرطهما " .
(٥)
ووافقه الذهبى على تصحيحه .

وذكر الشيخ أحمد شاکر عدة طرق لهذا الحديث ثم قال :
"هذه الطرق كلها يؤيد بعضها بعضا ، ويكون بها الحديث
(٦)
صحيا لاشبهة فى صحته " .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : "اذا جاز قضاء السنة
الراتبة مع امكان تأخيرها ، فما يفوت كسجود التلاوة أولى
(٧)
أن يجوز " .

-
- (١) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩٩ .
(٢) السنن ٢/٢٨٤ ، باب فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر ،
حديث ٤٢٢ .
(٣) السنن ٢/٥١ ، باب من فاتته ركعتى الفجر متى يقضيها
حديث ١٢٦٧ ..
(٤) السنن ١/٣٦٥ ، باب ماجاء فيمن فاتته الركعتان قبل
صلاة الفجر متى يقضيها ، حديث ١١٥٤ .
(٥) المستدرك وبذيله تلخيص الذهبى ١/٢٧٥ .
(٦) تعليق الشيخ أحمد شاکر على سنن الترمذى ١/٢٨٤ .
(٧) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩٩ .

الراجع :

وبعد عرض اقوال الفقهاء وادلتهم ارى - والله اعلم -
ان ماذهب اليه الجمهور - من جواز سجود التلاوة من بعد صلاة
المصبح الى ارتفاع الشمس -- هو الراجع ، وذلك لما يلى :
أولا : أن أدلة الحنابلة على قسمين :
القسم الاول : وهو حديث ابن عمر الوارد فى محل النزاع
فهو ضعيف وقد سبق كلام المنذرى عليه .
القسم الثانى : الأدلة الأخرى وهى وان كانت صحيحة الا
انها عامة جاءت فى عموم النهى عن صلاة التطوع ، ولكنها
مخصوصة ، والمخصصات كثيرة منها تحية المسجد ، والصلاة على
الجنائز ، وركعتى الطواف وغيرها .
ثانيا : الجمهور يرون تخصيص العام بالدليل الظنى
كالقياس ، وقد قاسوا سجود التلاوة على راتبة الفجر ، بل
اعتبره بعض العلماء قياسا أولويا .
ثالثا : أن سجدة التلاوة ليست صلاة مطلقة . وبهذا
يتبين قوة ماذهب اليه الجمهور .
والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثامنة : سجود الشكر عند حدوث النعم
واندفاع النقم

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى ابن أبى شيبه بسنده ، عن أبى عون الثقفى عن رجل
لم يسمه : (أن أبى بكر لما فتح اليمامة سجد) .

قال الألبانى : "رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير الرجل
(٢)
الذى لم يسم " .

الرواية الثانية :

أن الصديق - رضى الله عنه - (سجد حين جاءه قتل
مسيلمة) .

(٣)

أخرجه سعيد .

(٤)

وضعفه الألبانى .

(١) المصنف ٤٨٣/٢ ، قال : حدثنا وكيع ، قال : ثنا مسعر ،
عن أبى عون الثقفى محمد بن عبد الله ، عن رجل لم
يسمه .

وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٣٥٨/٣ ، وابن حزم فى
المحلى ١١٢/٥ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٧١/٢ ،
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٨٥ .

(٢)

أرواء الغليل ٢٣٠/٢ .

(٣) ينظر : تنقيح التحقيق ٩٧٥/٢ .

(٤) أرواء الغليل ٢٣٠/٢ .

فقه الاثرين :

يدل الاثران على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية السجود شكرا لله عز وجل ، وذلك عند حدوث نعمة ، أو اندفاع نقمة .

ما يؤيد الاثرين :

ويؤيد الاثرين ويقويهما حديث البراء بن عازب - رضى الله عنه - وفيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث عليا الى اليمن ، كتب على - رضى الله عنه - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم باسلامهم ، فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خر ساجدا ...) الحديث .
أخرجه البيهقي وقال : " أخرج البخاري مدر الحديث ... فلم يسقه بتمامه ، وسجود الشكر فى تمام الحديث صحيح على شرطه " (١) .

(٢) وأقره ابن التركمانى فلم يتعقبه بشئ .

(١) السنن الكبرى ٣٦٩/٢ .
(٢) الجوهر النقى بذييل السنن الكبرى ٣٦٩/٢ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية سجود الشكر :

اختلف الفقهاء فى مشروعية سجود الشكر على قولين :

القول الأول :

(١)
ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية فى المعتمد من المذهب
(٢) (٣)
والشافعية والحنابلة الى أن سجود الشكر أمر مستحب لحدوث
نعمة أو تجددتها أو اندفاع نقمة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

(٤)
ذهب المالكية الى أن سجود الشكر لحدوث نعمة ، أو
اندفاع نقمة أمر مكروه .
وبهذا يخالفون الصديق - رضى الله عنه - فيما ذهب
اليه .

-
- (١) ينظر : فتح القدير ٥٢٣/١ ، الأشباه والنظائر ، ابن
نجيم ، زين العابدين بن ابراهيم (بيروت : دار الكتب
العلمية عام ١٤٠٠هـ) ص ٢١ ، الدر المنقى بهامش مجمع
الأنهر ١٦٠/١ ، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٣٢٣
(٢) ينظر : فتح العزيز بذييل المجموع ٢٠٣/٤ ، منهاج
الطالبين ص ١٥ ، روضة الطالبين ٣٢٤/١ ، مغنى المحتاج
٢١٨/١ .
(٣) ينظر : الكافى ١٦٠/١ ، المحرر ٨٠/١ ، الفروع ٥٠٤/١ ،
منار السبيل ١١٥/١ .
(٤) ينظر : مختصر خليل ص ٣٧ ، شرح الزرقانى على خليل
٢٧٤/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقى ٣٠٨/١ ،
جواهر الاكليل ٧١/١ .

الأدلة :أدلة الجمهور :

- استدل الجمهور على مشروعية سجود الشكر بأدلة منها :
- (١) حديث البراء بن عازب - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث أبى بكر - رضى الله عنه - : (أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر سرور أو بشر به خر ساجدا شاكرا لله) .
- أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى وقال : "حديث حسن غريب" .
- (٣) حديث أبى بكر - رضى الله عنه - فى رواية أخرى : (أنه شهد النبى صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر جند له على عدوهم ، ورأسه فى حجر عائشة - رضى الله عنها - فقام فخر ساجدا ، ثم أنشأ يسأل البشير...) الحديث .
- (٤) أخرجه الحاكم وقال : "صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .
- ووافقه الذهبى .
- (٦) ولكن تعقبهما الألبانى وضعفه .

-
- (١) السنن ٢١٦/٣ ، باب فى سجود الشكر ، حديث ٢٧٧٤ .
- (٢) السنن ٤٤٥/١ ، باب ماجاء فى الصلاة والسجدة عند الشكر حديث ١٣٩٤ .
- (٣) السنن ١٤١/٤ ، باب فى سجدة الشكر ، حديث ١٥٧٨ .
- (٤) المستدرک ٢٩١/٤ .
- (٥) التلخيص بذييل المستدرک ٢٩١/٤ .
- (٦) ينظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السئ على الأمة الألبانى ، محمد ناصر الدين ، الطبعة الخامسة (بيروت المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ) ٤٣٤/١ ، ارواء الغليل ٢٢٧/٢ .

- (٤) أنه عمل بعض الصحابة - رضى الله عنهم - :
(أ) سجود أبى بكر - رضى الله عنه - كما مر .
(ب) سجود على - رضى الله عنه - حين وجد ذا التَّديَّة في
الخوارج .
(١) (٢)
أخرجه الامام أحمد ، وحسنه الالبانى .
(ج) سجود كعب بن مالك - رضى الله عنه - لما بشر بتوبة
الله عليه .
(٣) (٤)
وقصته أخرجه البخارى ، ومسلم .
قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر الحديث : "فيه مشروعية
(٥)
سجود الشكر" .

أدلة المالكية :

- استدل المالكية على كراهة سجود الشكر بأدلة منها :
(١) أنه أسلم كثير من الناس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ولانعمة أعظم من نعمة الاسلام . ولم يأمرهم
عليه السلام بالسجود .
(٢) كان له عليه السلام ولاصحابه فتوح كثيرة ، ولم ينقل
أنهم سجدوا لها مع عظيم المن فيها وزوال الذى .
(٣) أن الذى نقل عنه عليه السلام أنه يلجأ عند الشدائد
الى الدعاء ، وعند زوالها الى الحمد والشكر بلسانه ،

-
- (١) المسند ١٠٨٠١٠٧/١ .
(٢) ارواء الغليل ٢٣٠/٢ .
(٣) الصحيح ١٩/٦ ، باب حديث كعب بن مالك ، حديث ٤١ .
(٤) الصحيح ٢١٢٠/٣ ، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه
حديث ٥٣ .
(٥) فتح البارى ١٢٤/٨ .

(١)

ولم ينقل عنه السجود .

ويمكن الاعتراض على أدلة المالكية بما يلي :

(١) أن عدم السجود لحصول نعمة الاسلام لا ينفى السجود لحصول

نعم أخرى ، لأن السجود نوع من أنواع الشكر ، وليس

بلازم أن تتحد طريقة الشكر في كل النعم بل بعضها يكون

بالصلاة وبعضها يكون بالدعاء وبعضها يكون بالصدقة

وبعضها يكون بالسجدة .

(٢) أنه نقل السجود عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن

أصحابه عند حصول بعض النعم ، وهذا ينفى الكراهة .

(١) ينظر : الاشراف على مسائل الخلاف ٩٥/١ ، بتصريف يسير .

الراجع :

- وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الجمهور - من القول بسنية سجود الشكر عند
حدوث النعم أو زوال النقم - هو الراجع وذلك لما يئى :
(١) أنه نقل السجود عن النبى صلى الله عليه وسلم فى
الاحاديث التى استدل بها الجمهور ولها شواهد يقوى
بعضها بعضا .
(١)
ذكرها الألبانى .
(٢) أن مااستدل به الجمهور أدلة مثبتة ، ومايقولـه
المالكية نفى ، والاثبات مقدم على النفى .
(٣) لم أقف للمالكية على دليل نقلى صحيح يقوى ماذهبوا
إليه .
والعلم عند الله تعالى .

(١) ارواء الغليل ٢٢٦/٢ ومابعدها .

المسألة التاسعة : السجود عند رؤية من به عاهة

الرواية عند أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

(١)

روى الدارقطنى بسنده ، عن يحيى بن الجزار : (عن أبى بكر ، أنه مر برجل به زمانة فسجد) .

وأورد الدارقطنى له عدة طرق ، منها طريق مرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : "والصحيح حديث يحيى ابن الجزار" .
(٢)

غريب الاثر :

قوله : (رجل به زمانة) : الزمانةُ : آفة فى الحيوانات
(٣)
ورجل زَمِنٌ ، أى مُبْتَلَى بَيِّن الزمانة . والزمانة العاهة .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

يدل الاثر على أن الصديق - رضى الله عنه - سجد عندما رأى رجلا معاقا ، أو به عاهة ، وهذا يدل على أن الصديق - رضى الله عنه - يرى مشروعية سجود الشكر عند رؤية المصاب بعاهة .

-
- (١) العلل ٢٨٨، ٢٨٧/١ . قال : رواه جماعة ، عن مسعر ، عن أبى عون محمد بن عبد الله ، عن يحيى بن الجزار .
وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ٣٧١/٢ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) ينظر : الصحاح ، فصل الزاى مع النون ٢١٣١/٥ ، لسان العرب ، فصل الزاى مع النون ١٩٩/١٣ .

مذاهب الفقهاء فى السجود عند رؤية من به عاهة :

- (١) ذهب علماء الشافعية والحنابلة الى أنه يستحب للإنسان أن يسجد شكرا لله تعالى إذا رأى إنسانا به عاهة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .
- أما علماء الحنفية فقد سبق ذكر المعتمد من المذهب وهو استحباب سجود الشكر عند حدوث النعم أو تجددتها ، أو اندفاع النقم ، ولم أقف لهم على قول فى خصوص هذه المسألة .
- وأما علماء المالكية فقد سبق بيان مذهبهم ، وهو كراهة سجود الشكر مطلقا .
(٣)

الأدلة :

استدل الشافعية والحنابلة على استحباب سجود الشكر عند رؤية من به عاهة بأدلة منها :

(١) حديث محمد بن على - رضى الله عنهما - قال : (رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نفاشيا يقال له

- (١) ينظر : فتح العزيز مطبوع مع المجموع ٢٠٥/٤ ، فتح الجواد ١٦١/١ ، مغنى المحتاج ٢١٨/١ ، نهاية المحتاج ١٠٣/٢ .
- (٢) ينظر : الانصاف ٢٠١/٢ ، غاية المنتهى ١٧٥/١ ، كشف القناع ٤٥٠/١ ، حاشية ابن مائع على دليل الطالب ، محمد بن عبد العزيز ، مطبوع مع دليل الطالب ، الطبعة الثالثة (بيروت : المكتب الاسلامى ١٣٩٧هـ) ص ٤١ .
- (٣) سبق ذكر مذهبهم ، ومصادره ، وأدلتهم فى مسألة سجود الشكر عند حدوث النعم ، ص
- (٤) (نفاشيا) : النفاش ، والنفاشى : القصير أقصر ما يكون الضعيف الحركة ، الناقص الخلق .
- النهاية فى غريب الحديث ، باب النون مع الغين ٨٦/٥ .

زنيم قمير ، فخر النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا ،
ثم قال : اسأل الله العافية) .

أخرجه البيهقي ، وقال : "هذا منقطع ، ولكن له شاهدا
(١)
من وجه آخر" .

(٢) حديث محمد بن عبيد الله ، عن عرفة : (أن النبي صلى
الله عليه وسلم أبصر رجلا به زمائة فسجد) .
أخرجه البيهقي .

وقال : "هذا عرفة السلمي ولايرون له صحبة فيكون مرسلا
(٢)
شاهدا لما تقدم" .

(٣) ويمكن أن يستأنس أيضا بحديث عبد الله بن عباس - رضى
الله عنهما - أنه قيل له : "ماتت فلانة ، بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم ، فخر ساجدا ، فقيل له :
أتسجد هذه الساعة ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (إذا رأيتم آية فاسجدوا) وأى آية أعظم
من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم" .
(٣)
أخرجه أبو داود .
(٤)
وحسنه الألبانى .

(٤) الأثر المتقدم عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه .

(١)، (٢) السنن الكبرى ٣٧١/٢ .
(٣) السنن ٧٠٦/١ ، حديث ١١٩٧ ، وذكرت هذا الحديث
للاستئناس به .
(٤) ينظر : صحيح سنن أبى داود ، الألبانى ، محمد ناصر
الدين ، علق عليه زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ، نشر
مكتب التربية العربى لدول الخليج (بيروت : المكتب
الاسلامى ١٤٠٩هـ) ٢٢١/١ .

المسألة العاشرة : أفضلية وقت الوتر

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)
روى الامام مالك بسنده ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال
(كان أبو بكر الصديق اذا أراد أن يأتى فراشه أوتر ، وكان
عمر بن الخطاب يوتر آخر الليل . قال سعيد بن المسيب :
فأما أنا فإذا جئت فراشى أوترت) .

الرواية الثانية :

(٢)
قال فى النهاية فى غريب الحديث : ومنه حديث الصديق :
"أنه كان يوتر أول الليل ويقول : وأحرزا أبتغى النوافلا" .
(٣)
قال النووى : "ومن استحب الاتيان أول الليل : أبو
بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة

(١) الموطأ ١/١٢٤ ، مالك عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن
المسيب .

وأخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٢/٢٨٢ .
(٢) النهاية ١/٣٦٦ ، باب الحاء مع الراء .

وقد روى هذا الأثر عبد الرزاق فى مصنفه ٣/١٥ ، هكذا :
عن معمر عن قتادة : أن أبا بكر كان يوتر أول الليل ،
يقول : وأحر وأسعى النوافل . انتهى
ولعل الصحيح : (وأحرزا وأسعى النوافل) .

وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٦٦ ، ونقل الأثر عن
عبد الرزاق قول الصديق (وأحرزى وأبتغى النوافل) وهذا
مما يشعر أن هناك تمحيص فى مصنف عبد الرزاق ولذلك
اختلف ما هو موجود فى النهاية .

(٣) ولعل قوله الاتيان (الايثار) .

ورافع بن خديج ، وعبد الله بن عمرو بن العاص لما أسن رضى
الله عنهم^(١) .

الرواية الثالثة :

^(٢)
روى أبو داود بسنده ، عن أبي قتادة أن النبي صلى
الله عليه وسلم ، قال لأبي بكر : (متى توتر) ؟ قال : "أوتر
من أول الليل" ، وقال لعمر : (متى توتر) ؟ قال : "آخر
الليل" فقال لأبي بكر : (أخذ هذا بالحزم) ، وقال لعمر :
(أخذ هذا بالقوة) .

قال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجاه"^(٣) .
^(٤)
ووافقه الذهبي .

غريب الاثر :

قوله : وأحرزا وأبتغى النوافلا .
"هذا مثل للعرب يفرب لمن ظفر بمطلوبه وأحرزه ، ثم
طلب الزيادة ، يريد أنه قضى وثره ، وأمن فواته ، وأحرز
أجره ، فان استيقظ من الليل تنفل ، والا فقد خرج من عهدة
الوتر"^(٥) .

-
- (١) المجموع ٢١/٤ .
(٢) السنن ١٣٨/٢ ، قال : محمد بن أحمد بن أبي خلف ،
حدثنا أبو زكريا يحيى بن اسحاق السيلحيني ، حدثنا
حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن عبد الله بن رباح ، عن
أبي قتادة .
(٣) المستدرك ٣٠١/١ .
(٤) التلخيص مع المستدرك ٣٠١/١ .
(٥) النهاية في غريب الحديث ٣٦٦/١ ، باب الحاء مع الراء .

فقه الآثار :

تدل الآثار المتقدمة على أن الصديق - رضى الله عنه -
 داوم على فعل الوتر قبل النوم ، فى أول الليل بعد صلاة
 العشاء لأن الروايات المتقدمة يفسر بعضها بعضا ، ويبعد أن
 يداوم الصديق - رضى الله عنه - طول عمره على فعل مفضل ،
 فهذا لعله يفيد أنه يرى أن الأفضل فعل الوتر فى أول الليل
 ويرى أن من الحزم تقديمه على آخر الليل . وقد نسب النووى
 أفضلية تقديمه للصديق كما تقدم ذكره .

ما يؤيد فعل الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فعل الصديق ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى
 الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - قال :
 (أوصانى خليلى بثلاث لا أدعهن حتى أموت ، صوم ثلاثة أيام من
 كل شهر ، وصلاة الضحى ونوم على وتر) .
 (١) (٢)
 أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى أفضلية وقت الوتر :

(١)

اتفقت المذاهب الأربعة على أن أفضل وقت للوتر هو آخر الليل ، وهذا لمن وثق من نفسه أن يستيقظ أما بنفسه أو يوقظه غيره . وأما من لم يتيقن من الاستيقاظ أو لم يكن يعتد القيام فى آخر الليل فإن الأفضل فى حقه فعل الوتر فى أول الليل قبل أن ينام .

وبهذا يوافقون الصديق فى الأخذ بالحزم بالنسبة لمن لم يثق من القيام آخر الليل .

الأدلة :

يستدل للصديق - رضى الله عنه - ومن قال بقوله على أن الأفضل فى الوتر هو أول الليل وقبل النوم بأدلة منها مايلى :

- (١) حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
- (٢) حديث أبى الدرداء - رضى الله عنه - قال : (أوصانى حبيبى صلى الله عليه وسلم بثلاث لن أدعهن ماعشت : بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، وبأن

(١) ينظر مراجع الحنفية : تحفة الفقهاء ١٠٣/٢ ، بدائع المنافع ٢٧٢/١ ، الهداية ٣٩/١ ، العناية شرح الهداية مع فتح القدير ٢٣٠/١ .
وينظر مراجع المالكية : مواهب الجليل ٧١/٢ ، شرح الزرقانى على خليل ٢٨٥/١ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣١٦/١ ، جواهر الاكليل ٧٤/١ .
وينظر مراجع الشافعية : المجموع ١٤/٤ ، مغنى المحتاج ٢٢٢/١ ، نهاية المحتاج ١١٤/٢ ، فتح العلام ٣٩/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير ٨٣٠/١ ، الانصاف ١٦٧/٢ ، غاية المنتهى ١٦٥/١ ، كشف القناع ٤١٦/١ .

لا أنام حتى أوتر .

(١)

أخرجه مسلم .

(٣) حديث أبي ذر - رضى الله عنه - قال : (أوصانى حبيبى

صلى الله عليه وسلم بثلاثة لا أدعهن - ان شاء الله

تعالى - أبدا ، أوصانى بمصلاة الضحى ، وبالوتر قبل

النوم ، وبميام ثلاثة أيام من كل شهر) .

(٣)

(٢)

أخرجه النسائى ، وصححه الألبانى .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لقولهم على أن آخر الليل للوتر أفضل

من أوله لمن يتيقن الاستيقاظ بأدلة منها :

(١) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (من كل الليل

قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وآخره

وانتهى وتره للسحر) .

(٥)

(٤)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

(٢) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى

صلى الله عليه وسلم قال : (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل

وترا) .

(٧)

(٦)

أخرجه البخارى ، ومسلم .

-
- (١) الصحيح ٤٩٩/١ ، باب استحباب صلاة الضحى ، حديث ٨٦ .
(٢) السنن ٢١٧/٤ ، باب صوم ثلاثة أيام من الشهر .
(٣) ينظر : صحيح سنن النسائى ٥٠٧/٢ .
(٤) الصحيح ٧١/٢ ، باب ساعات الوتر ، حديث ٤٠ .
(٥) الصحيح ٥١٢/١ ، باب صلاة الليل ، حديث ١٣٧ .
(٦) الصحيح ٧٢/٢ ، باب ليجعل آخر صلاته وتر ، حديث ٤٣ .
(٧) الصحيح ٥١٧/١ ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ، حديث ١٥١ .

(٣) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فاذا أوتر ، قال :
(قومى فأوترى يا عائشة) .
(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

أدلة الجمهور لقولهم ان أول الليل أفضل للوتر
لمن لم يتيقن القيام آخر الليل أو كان لا يتهجد :

استدلوا لذلك بأدلة منها :

حمل الجمهور أدلة القول الأول (أدلة المديق والقائلين بمذهبه) على من لم يتيقن القيام آخر الليل ، أو لم تكن عادته التهجّد ، وذلك جمعا بين الأدلة واعمالا لها جميعا وعدم اهمال بعضها ، وهذا ما يفيد حديث عائشة المتقدم (وانتهى وتره للسحر) ، وحديث جابر - رضى الله عنه - ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فان صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل) .
(٣)
أخرجه مسلم .

وبهذا تجتمع الأدلة ويعمل بالسنة جميعا وهو المتعين عند الامكان ، وقد أمكن كما تقدم .
والعلم عند الله تعالى .

(١) الصحيح ٧١/٢ ، باب ايقاظ النبى صلى الله عليه وسلم أهله ، حديث ٤٢ .
(٢) الصحيح ٥١١/١ ، باب صلاة الليل ، حديث ١٣٥ .
(٣) الصحيح ٥٢٠/١ ، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل ، حديث ١٦٢ .

المسألة الحادية عشرة : الوتر بركعة واحدة

الرواية عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)
روى ابن أبي شيبة بسنده ، عن ليث : (أن أبا بكر أوتر
بركعة) .

الرواية الثانية :

قال ابن عمر - رضى الله عنهما - : (الوتر ركعة واحدة
كان ذلك وثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر
(٢)
وعمر) .
(٣)
وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ... الخ
وقال العراقي : "وممن كان يوتر بركعة من الصحابة
(٤)
الخلفاء الأربعة ... الخ" .

فقه الآثار :

تدل الآثار المتقدمة على أن الصديق - رضى الله عنه -
أوتر بركعة واحدة ، وهذا دليل على أنه يرى جواز الايتار
بركعة واحدة .

-
- (١) المصنف ٢٩٢/٢ ، قال : حدثنا ادريس عن ليث .
(٢) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٨١٩/١ .
(٣) ينظر : طرح التشريب ٧٨/٣ .
(٤) ينظر : نيل الأوطار ٣٢/٣ .

ما يؤيد الآثار :

ويؤيد ماذهب اليه الصديق ويقويه من الايتار بركعة واحدة ، ماهو مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت المصبح فأوتر بواحدة) .

(١) (٢)
أخرجه البخارى ، ومسلم .

مذاهب الفقهاء فى جواز الوتر بركعة واحدة :

اختلف الفقهاء فى جواز الوتر بركعة واحدة على

قولين :

القول الاول :

(٣) (٤) (٥)
ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة الى جواز الايتار بركعة واحدة .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

- (١) الصحيح ١١٩/٢ ، باب ماجاء فى قيام الليل ، حديث ١٦٧ .
- (٢) الصحيح ٥١٦/١ ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ، حديث ١٤٧ .
- (٣) ينظر : المدونة ١٢٠/١ ، التفريع ٦٢٧/١ ، القوانين الفقهية ص ٨٠ ، مواهب الجليل ٧٢/٢ ، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٣١٥/١ .
- وقال المالكية فى المشهور من المذهب : أن الافضل أن يتقدمها شفع منفصل بسلام . انتهى .
- (٤) ينظر : المقدمة الحضرية ص ٤٠ ، مغنى المحتاج ٢٢١/١ حاشية الشبرايملى على نهاية المحتاج بذييل نهاية المحتاج ١١٢/٢ ، حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ٢٩٨/١ .
- (٥) ينظر : المقنع ١٨٣/١ ، المغنى ومعه الشرح الكبير ٨١٨/١ ، المحرر ٨٨/١ ، غاية المنتهى ١٦٥/١ .

القول الثانى :

(١)
ذهب علماء الحنفية الى عدم جواز الايتار بركعة واحدة .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الأدلة :

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لقولهم بمشروعية الوتر بركعة واحدة
بأدلة كثيرة منها :

(١) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - وقد تقدم
ذكره .

(٢) حديث أبى أيوب - رضى الله عنه - أن النبى صلى الله
عليه وسلم قال : (الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن
يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ،
ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل) .

(٢) (٣) (٤)
أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والنسائى .

وقال النووى : "حديث صحيح رواه أبو داود باسناد
(٥)
صحيح" .

-
- (١) ينظر : بدائع الصنائع ٢٧١/١ ، الهداية ٦٦/١ ،
الاختيار لتعليل المختار ٥٥/١ ، حاشية رد المحتار على
الدر المختار ٥/٢ .
(٢) السنن ١٣٢/٢ ، باب كم الوتر ، حديث ١٤٢٢ .
(٣) السنن ٣٧٦/١ ، باب ماجاء فى الوتر بثلاث وخمس وسبع
وتسع ، حديث ١١٩٠ .
(٤) السنن ٢٣٨/٣ ، باب ذكر الاختلاف على الزهرى فى حديث
أبى أيوب فى الوتر .
(٥) المجموع ٢٢/٤ .

وقال الحاكم : "صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم
(١)
يخرجاه " .

(٢)
ووافقه الذهبي .

(٣) حديث عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : (الوتر ركعة من آخر
الليل) .

(٣)
أخرجه مسلم .

(٤) حديث عائشة - رضى الله عنها - : (أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلى من الليل إحدى عشرة ركعة ، يسلم
من كل ركعتين ، ويوتر منها بواحد) .
(٤)
أخرجه ومسلم .

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لقولهم بعدم جواز الوتر بركعة واحدة
بأدلة كثيرة منها :

(١) حديث عائشة - رضى الله عنها - : (أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان لا يسلم فى ركعتي الوتر) .
(٥)
أخرجه النسائي .

قال الحاكم : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم
(٦)
يخرجاه " .

-
- (١) المستدرك ٣٠٢/١ .
(٢) التلخيص مع المستدرك ٣٠٢/١ .
(٣) الصحيح ٥١٨/١ ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ، حديث ١٥٤ .
(٤) الصحيح ٥٠٨/١ ، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى
الله عليه وسلم ، حديث ١٢٢ .
(٥) السنن ٢٣٥/٣ ، باب كيف الوتر بثلاث .
(٦) المستدرك ٣٠٤/١ .

(١)

ووافقه الذهبي .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

(٢)

(أ) نقل عن الامام أحمد أنه ضعف هذا الحديث .

(ب) وعلى فرض صحة هذا الحديث فإنه محمول على الجواز ،

(#)

ولم يقل أحد بعدم الجواز .

(٢) حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم الا فى آخرهن) .

(٤)

أخرجه الحاكم ولم يتعقبه بشيء .

ويمكن الاعتراض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

(أ) أنها حكاية فعل .

(ب) أنه محمول على الجواز بالايثار بثلاث ركعات .

(٣) حديث أبى سعيد - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهى عن البتيراء) (أن يصلى الرجل

واحدة يوتر بها) .

(٥)

أخرجه ابن عبد البر .

قال الحافظ ابن حجر : "أن قوله : (أن يصلى الرجل

(٦)

واحدة يوتر بها) هذا مرفوع ، أو من تفسير الراوى" .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلي :

(٧)

أنه ضعيف ، قال ابن القطان : "هذا حديث شاذ" .

(١) التلخيص بذييل المستدرك ٣٠٤/١ .

(٢)، (٣) ينظر : تنقيح التحقيق ١٠٥٧/١ ، وكذلك المجموع ٢٣/٤ .

(٤) المستدرك ٣٠٤/١ ، وينظر : نصب الراية ١١٨/٢ .

(٥) ينظر : نصب الراية ١٢٠/٢ ، الدراية ١٩٢/١ . قال : أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد .

(٦) الدراية ١٩٢/١ .

(٧) ينظر : نصب الراية ١٢٠/٢ .

وقال الحافظ ابن حجر : "وفى اسناده عثمان بن محمد بن ربيعة ، وهو ضعيف" .^(١)

وقال ابن حزم : "لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيراء ، ولا فى الحديث على سقوطه بيان ماهى البتيراء ، وقد روينا من طريق عبد الرزاق ، عن سفيان بن عيينة ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس الثلاث^(٢) بتيراء يعنى الوتر" .

(٤) حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وتر الليل ثلاث ، كوتر النهار صلاة المغرب) .^(٣) أخرجه الدارقطنى .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما يلى :

(أ) قال الدارقطنى : "لم يروه عن الأعمش مرفوعا غير يحيى ابن زكريا ، وهو ضعيف" .^(٤)

(ب) قال البيهقى : "هذا صحيح من حديث عبد الله بن مسعود غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رفعه يحيى بن زكريا عن الأعمش وهو ضعيف" .^(٥)

(ج) وقال النووى عن قول ابن مسعود : (الوتر ثلاث) : "أنه محمول على الجواز ونحن نقول به ، وإن أريد به أنه لايجوز الا ثلاث فالأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمة عليه" .^(٦)

(١) الدراية ١٩٢/١ .

(٢) المحلى ٤٨/٣ ، وينظر : نيل الأوطار ٣٢/٣ .

(٣) السنن ٢٨/٢ ، كتاب الوتر ، حديث ١ .

(٤) السنن ٢٨/٢ .

(٥) السنن الكبرى ٣١/٣ ، وينظر : الدراية ١٩٢/١ .

(٦) المجموع ٢٣/٤ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم -
أن ماذهب إليه الجمهور - من جواز الوتر بركعة واحدة - هو
الراجع وذلك لما يلي :

(أ) صحة أدلة الجمهور ومصراحتها في محل النزاع وكشرتها ،
وحيث أنى لم أقف على دليل من أدلة الحنفية صحيح صريح
في النهى عن الوتر بركعة واحدة .

(ب) أن أدلة الحنفية إما ضعيفة أو محمولة على الجواز .
والذى يظهر لى أن حملها على الجواز أولى ، وذلك جمعا
بين الأدلة وأعمالها جميعا ، وهو المتعين عند الامكان وقد
أمكن ، وبهذا يجوز الوتر بالثلاث ، وبالواحدة ، وبهذا
تجتمع الأدلة .

والعلم عند الله تعالى .

المسألة الثانية عشرة : نقض الوتر

تعارضت الروايات عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى نقض الوتر وعدمه ، فهناك روايات تدل على أنه كان - رضى الله عنه - لا ينقض وتره وهناك أخرى تدل على أنه نقض وتره ، وفيما يلى تفصيل ذلك ، ثم محاولة الجمع بينها أو ترجيح بعضها على بعض .

أولا : الروايات التى تدل على عدم نقضه للوتر :

الرواية الأولى :

(١)

روى البيهقى بسنده ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : (كان عبد الله بن عمر يوتر أول الليل ، فإذا قام نقض وتره ثم صلى ، ثم أوتر آخر صلاته أو آخر الليل ، وكان عمر يوتر آخر الليل ، وكان خير منى ومنهما أبو بكر يوتر أول الليل ويشفع آخره يريد بذلك يملئ مثنى مثنى ولا ينقض وتره) .

الرواية الثانية :

(٢)

روى الطحاوى بسنده ، عن سعيد بن المسيب : (أن أبا بكر

(١) السنن الكبرى ٣/٣٦ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله ، وأبو سعيد بن أبى عمرو ، قالا : ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب ، ثنا محمد بن اسحاق ، ثنا أبو بدر ، ثنا أبو سنان ، عن عمرو بن مره أنه سأل سعيد بن المسيب عن الوتر .

وأخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٢/٢٨٥ ، وينظر : المغنى لابن قدامة ١/٨٣١ ، المجموع للنووى ٤/٢٤ ، مسند أبى بكر للسيوطى ص ١٦٦ .

(٢) شرح معانى الآثار ١/٣٤٢ ، قال : حدثنا يونس قال : ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال : حدثنى الليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب .

وعمر - رضى الله عنهما - تذاكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر - رضى الله عنه - : أما أنا فأصلى ثم أنام على وتر ، فإذا استيقظت صليت شفعا حتى الصباح ، فقال عمر - رضى الله عنه - : لكنى أنام على شفيع ثم أوتر من آخر السحر .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر - رضى الله عنه - : (حذر هذا) ، وقال لعمر - رضى الله عنه - : (قوى هذا) .

الرواية الثالثة :

(١)
روى أبو داود بسنده عن أبى قتادة ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر : (متى توتر) ؟ قال : (أوتر من أول الليل) ، وقال لعمر : (متى توتر) ؟ قال : (آخر الليل) فقال لأبى بكر : (أخذ هذا بالحزم) ، وقال لعمر : (أخذ هذا بالقوة) .

الرواية الرابعة :

(٢)
روى الامام أحمد بسنده ، عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر (متى أوترت) ؟ قال : (أول الليل بعد العتمة) ، قال :

(١) سبق ذكر سنده وبيان صحته فى مسألة أفضلية وقت الوتر

(٢) المسند ٣/٣٣٠ ، قال : ثنا عبد الصمد ، ومعاوية بن عمر ، وقالوا ثنا زائدة ، ثنا عبد الله بن محمد بن عقال ، عن جابر بن عبد الله .
وأخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١/٣٤٢ .

(أخذت بالوشقى) ، ثم قال لعمر : (متى توتر) ؟ قال : آخر الليل ، قال : (أخذت بالقوة) .

ثانيا : الرواية الدالة على أنه نقض وترو :

(١)
روى الطحاوى بسنده ، عن موسى بن طلحة : (أن عثمان - رضى الله عنه - قال : انى أوتر أول الليل فإذا قمت من آخر الليل صليت ركعة ، فما شبهتها إلا بقلوص أضمتها إلى الأبل) .

(٢)
وروى الطحاوى أيضا بسنده ، عن سعيد بن المسيب : (أن أبا بكر كان يفعل ذلك) .

الجمع بين الروايات :

ومما سبق من الروايات يتبين أن عدم نقض التوتر من أبى بكر - رضى الله عنه - قد روى من عدة طرق عن سعيد بن المسيب وهى مرسلة ، ولكنها تتقوى بالأحاديث المرفوعة المتضمنة عدم نقضه للتوتر ، التى سأشير إلى صحتها فيما يلى :

الأول : ما أخرجه أبو داود من حديث قتادة - كما تقدم -
(٣) (٤)
وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي .

والثانى : ما أخرجه الامام أحمد ، والطحاوى ، من طريق جابر وهو حسن لذاته ، ومجىء الحديث المتضمن لفعل أبى بكر

(١)، (٢) شرح معانى الآثار ٣٤٠/١ ، قال : حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر ، قال : ثنا ابن أبى ذئب ، عن عمران بن بشير ، عن أبيه ، عن سعيد بن المسيب .
وينظر : مسند أبى بكر للسيوطى ص ٤٦ .
(٣)، (٤) سبق تخريجه فى مسألة أفضلية وقت التوتر .

من طرق أخرى موصولة صحيحة ، دال على أن ما أرسله سعيد بن المسيب - فى الرواية الأولى والثانية - صحيح .

ومعارضه من أن أبا بكر كان يوتر أول الليل ثم ينقض وتره بركعة ، بعد ذلك - وهو ما أخرجه الطحاوى بسنده عن سعيد - كما تقدم ، فضعيف لأن سعيدا لم يلق أبا بكر ، ولم أقف على شاهد أو متابع له .

فعلى هذا لاتعارض هذه الرواية ما سبقها من الروايات الصحيحة عن أبى بكر رضى الله عنه .

فقه المديق فى هذه المسألة :

تدل الروايات الصحيحة السابقة على أن المديق - رضى الله عنه - إذا أوتر ، ثم أراد أن يتنفل ، فإنه لاينقض وتره ، أى لايشفعه بركعة ، ولايعيده ، بل يصلى مثنى مثنى ماشاء الله له أن يصلى .

ما يؤيد فقه المديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه المديق - رضى الله عنه - ويقويه من عدم نقض الوتر حديث قيس بن طلق ، قال : "زارنا طلق بن على ، فى يوم من رمضان وأمسى عندنا وأفطر ، ثم قام بنا الليلة ، وأوتر بنا ، ثم انحدر الى مسجده فمضى بأصحابه ، حتى اذا بقى الوتر ، قدم رجلا فقال : أوتر بأصحابك ، فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لاوتران فى ليلة) " .

(١) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، والترمذى ، وقال : "حسن
(٣) غريب" .

وقال الحافظ ابن حجر : "قال الترمذى : حسن ، قال عبد
(٤) الحق : وغيره يصححه" .

(٥) وقال الشيخ أحمد شاكر : "هو حديث صحيح رواه ثقات" .
(٦) وقال بتصحيحه الألبانى .

مذاهب الفقهاء فى نقض الوتر والتطوع بعده :

(٧)
اتفقت المذاهب الأربعة على عدم جواز نقض الوتر ، فمن
أراد أن يتنفل بعد الوتر صلى شفعاً ولايوتر مرة أخرى ، سواء
كان مستيقظاً من النوم أو لم يكن كذلك .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب إليه .

-
- (١) السنن ١٤٠/٢ ، باب فى نقض الوتر ، حديث ١٤٣٩ .
(٢) السنن ٢٣٠/٣ ، باب نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن
الوترين فى ليلة .
(٣) السنن ٣٣٣/٢ ، باب ماجاء لاوتران فى ليلة ، حديث ٤٧٠ .
(٤) تلخيص الحبير ١٧/٢ .
(٥) ينظر : تعليقه على سنن الترمذى ٣٣٤/١ .
(٦) ينظر : صحيح سنن أبى داود ٢٦٩/١ .
(٧) ينظر مراجع الحنفية : شرح معانى الآثار ٣٣٤/١ ، فتح
القدير ٤٣٨/١ ، مراقى الفلاح مع حاشية الطحطاوى ص ٢٥٧
وينظر مراجع المالكية : الرسالة ، لأبى زيد ، عبد
الله بن أبى زيد عبد الرحمن القيروانى ، مطبوع مع
شرحه الفواكه الدوانى (بيروت : دار المعرفة) ٢٣٤/١ ،
التاج والاكلیل بهامش مواهب الجليل ٧٢/٢ ، حاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ٣١٦/١ ، منح الجليل ٧٢/٢ .
وينظر مراجع الشافعية : روضة الطالبين ٣٢٩/١ ، تحفة
المحتاج بهامش حواشى الشروانى وابن قاسم ٢٢٩/٢ ،
مغنى المحتاج ٢٢٣/١ ، نهاية المحتاج ١١٥/٢ .
وينظر مراجع الحنابلة : المغنى ومعه الشرح الكبير
٨٣٠/١ ، الشرح الكبير بذيّل المغنى ٧٤٨/١ ، غاية
المنتهى ١٦٧/١ ، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم
٢٠٤/٢ .

الأدلة :

استدل الفقهاء لقولهم بعدم جواز نقض الوتر ، وأن من أراد أن يتنفل يصلى شفعا ولايوتر مرة أخرى ، بأدلة منها :

- (١) حديث طلق بن علي المتقدم ذكره .
- (٢) حديث سعيد بن هشام أنه قال لعائشة : "أنبئني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كنا نعد له سواكه وظهره فيبعثه الله متى شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلى تسع ركعات ، لايجلس فيها الا في الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليما يسمعنا ، ثم يصلى ركعتين بعدما يسلم وهو قاعد فتلك احدى عشرة ركعة يا بنى ... " الحديث .
(١)
أخرجه مسلم .

وجاء حديث عائشة في رواية أخرى قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بواحدة ، ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما وهو جالس ، فاذا أراد أن يركع قام فركع" .
(٢)
أخرجه ابن ماجه .

قال في مباح الزجاجة بعد ذكر اسناده : "هذا اسناد صحيح رجاله ثقات" .
(٣)
(٤)
ومححه الألبانى .

-
- (١) الصحيح ٥١٢/١ من حديث طويل ، باب جامع صلاة الليل ، حديث ١٣٩ .
 - (٢) السنن ٣٧٧/١ ، باب ماجاء في الركعتين بعد الوتر جالسا ، حديث ١١٩٦ .
 - (٣) مباح الزجاجة ٢٢٢/١ .
 - (٤) ينظر : تعليق الألبانى على مشكاة المصابيح ٤٠١/١ ، صحيح سنن ابن ماجه ١٩٧/١ .

قال النووي : "حديث عائشة محمول على أنه عليه السلام فعله مرة ، أو مرات ، لبيان الجواز . فإن الروايات الصحيحة عن عائشة ، وخلائق من الصحابة ، أن آخر صلاته في الليل كانت وترا ، مع حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا) .^(١)
أخرجه البخاري ، ومسلم .^(٢)^(٣)

(٣) حديث أم سلمة - رضى الله عنها - : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين) .^(٤)^(٥)
أخرجه الترمذي ، وابن ماجه .^(٦)
وحسنه الشيخ أحمد شاكِر .^(٧)
وصححه الألباني .

-
- (١) ينظر : نصب الراية ١٣٧/٢ .
(٢) ، (٣) تقدم تخريج الحديث في مسألة أفضلية وقت الوتر .
(٤) السنن ٣٣٥/٢ ، باب ماجاء لاوتران في ليلة ، حديث ٤٧١ .
(٥) السنن ٣٧٧/١ ، باب ماجاء في الركعتين بعد الوتر جالسا ، حديث ١١٩٥ .
(٦) ينظر : تعليقه على السنن ٣٣٥/٢ .
(٧) ينظر : صحيح سنن الترمذي ، الألباني ، محمد ناصر الدين ، علق عليه زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ، نشر مكتب التربية العربية لعربى لدول الخليج (بيروت : المكتب الاسلامى ١٤٠٨هـ) ١٤٦/١ .

المسألة الثالثة عشرة : القنوت فى الوتر

المسألة الرابعة عشرة : موضع القنوت فى الوتر

الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - :

الرواية الأولى :

(١)

روى الطبرانى بسنده ، عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - قال : (صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر ، فما رأيت أحدا منهم قائما فى صلاة الا فى الوتر) .

قال الحافظ الزيلعى : "أعله العقيلى فى كتابه بمحمد ابن جابر ، قال : لا يتابع عليه ، وضعفه جماعة من غير توثيق" . (٢)

(٣)

وقال الحافظ ابن حجر : "فيه ضعف" .

وذكره الهيثمى بطوله ، وفيه : (ولاقنت على حتى حارب أهل الشام ، وكان معاوية يدعوه عليه أيضا) . قال الهيثمى : "فيه شيء مدرج من غير ابن مسعود بيقين ، وهو قنوت على ، ومعاوية حال حربهما فان ابن مسعود مات زمن عثمان ، وفيه محمد بن جابر اليمانى ، وهو صدوق ، ولكنه كان أعمى ، واختلط عليه حديثه وكان يلقن" . (٤)

-
- (١) نقله صاحب نصب الراية ١٣٠/٢ . قال : عن محمد بن جابر السحيمى ، عن حماد ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله بن مسعود .
(٢) نصب الراية ١٣٠/٢ ، وينظر : الضعفاء الكبير (للعقيلى) ٤٣/٤ .
(٣) الدراية ١٩٥/١ .
(٤) مجمع الزوائد ١٣٧/٢ ، ومثله فى الهداية فى تخريج أحاديث البداية ٨٥/٣ .

الرواية الثانية :

(١) روى الدارقطني بسنده ، عن سويد بن غفلة قال : (سمعت
أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً - رضى الله عنهم - يقولون :
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر الوتر ، وكانوا
يفعلون ذلك) .

قال صاحب التعليق المغنى على الدارقطني : "قوله عمرو
ابن شمر هو : الجعفى الكوفى الشيعى ، قال الجوزجاني :
زايغ كذاب ، وقال ابن حبان : رافضى يشتم الصحابة ، ويروى
الموضوعات عن الثقات ، وقال البخارى : منكر الحديث" (٣)
وقال صاحب الهداية : "عمرو بن شمر كذبوه فالغالب أنه من
افكه" (٤)

أما الرواية عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فى
موضع القنوت فى الوتر :
فقال النووى : "مذهبنا أنه بعد رفع الرأس من الركوع
وقد حكاه ابن المنذر عن أبى بكر الصديق ، وعمر ، وعثمان ،
وعلى ، وسعيد بن جبير رضى الله عنهم ... " (٥)

-
- (١) السنن ٣٢/٢ . قال : حدثنا عبد الصمد بن على ، ثنا
عبد الله بن غنام ، ثنا عقبة بن مكرم ، ثنا يونس بن
بكير ، ثنا عمرو بن شمر ، عن سلام ، عن سويد بن غفلة .
وينظر : مسند أبى بكر الصديق للسيوطى ص ٣٠ ، كنز
العمال ٧٣/٨ .
(٢) عمرو بن شمر أحد رواة الحديث .
(٣) التعليق المغنى على الدارقطني مطبوع مع سنن
الدارقطني ٣٢/٢ .
(٤) الهداية فى تخريج أحاديث البداية - بداية ابن رشد
٨٥/٣ .
(٥) المجموع ٢٤/٤ .

وقال ابن قدامة : "ويقنت بعد الركوع نص عليه أحمد ،
وروى نحو ذلك عن أبى بكر الصديق ، وعمر ، وعثمان ،
(١)
وعلى ... " .

فقه الصديق - رضى الله عنه - فى هذه المسألة :

تدل الروايات المتقدمة على أن الصديق - رضى الله
عنه - قنت فى الوتر ، وهذا يفيد أنه يرى مشروعية القنوت
فى الوتر .

وكذلك أنه قنت بعد الركوع وهذا مانسبه اليه ابن
المنذر ، وابن قدامة كما مر .

ما يؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - :

ويؤيد فقه الصديق - رضى الله عنه - من مشروعية
القنوت فى الوتر ويقويه ، ما هو مرفوع الى النبى صلى الله
عليه وسلم من حديث الحسن بن على - رضى الله عنهما - قال :
"علمنى جدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كلمات أقولهن
فى قنوت الوتر : (اللهم عافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن
توليت واهدنى فيمن هديت ، وقنى شر ما قضيت ، وبارك لى فيما
أعطيت ، انك تقضى ولا يقضى عليك ، انه لا يذل من واليت
سبحانك ربنا تباركت وتعالى)" .

(٢) (٣) (٤)
أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذى ،

-
- (١) المغنى ومعه الشرح الكبير ٨٢١/١ .
(٢) السنن ٣٧٢/١ ، باب ماجاء فى الوتر ، حديث ١١٧٨ .
(٣) السنن ١٣٣/٢ ، باب القنوت فى الوتر ، حديث ١٤٢٥ .
(٤) السنن ٣٢٨/٢ ، باب ماجاء فى القنوت فى الوتر ، حديث
٤٦٤ .

(١)
والنسائي .

(٢)
قال النووي : "اسناده صحيح او حسن" .
(٣)
ومححه الالباني .

-
- (١) السنن ٢٤٨/٣ ، باب الدعاء في الوتر .
(٢) نصب الراية ١٢٥/٢ .
(٣) صحيح سنن ابن ماجه ١٩٤/١ ، مشكاة المصابيح ٣٩٨/١ .

مذاهب الفقهاء فى مشروعية القنوت فى الوتر :

اختلف الفقهاء فى مشروعية القنوت فى الوتر على

قولين :

القول الأول :

ذهب علماء الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) الى مشروعية القنوت فى صلاة الوتر .

وبهذا يوافقون المديق فيما ذهب اليه من مشروعية القنوت فى صلاة الوتر ، غير أن الشافعية خصوه فى النصف الأخير من رمضان ، فى المعتمد من المذهب .

القول الثانى :

ذهب علماء المالكية (٤) الى عدم مشروعية القنوت فى صلاة الوتر .

وبهذا يخالفون ماذهب اليه المديق رضى الله عنه .

-
- (١) ينظر : مختصر القدورى ص ١٠ ، بدائع الصنائع ٢٧٣/١ ، الهداية ٦٦/١ ، المختار للفتوى ، ابن مودود ، عبد الله بن محمود الموصلى ، مطبوع مع شرحه الاختيار ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار المعرفة ١٣٩٥هـ) ٥٥/١ .
- (٢) ينظر : فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ٥٧/١ ، مغنى المحتاج ٢٢٢/١ ، الاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع ١٠٦/١ ، حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ٣٠٠/١ .
- (٣) ينظر : المغنى ومعه الشرح الكبير ٨٢١/١ ، المحرر ٨٨/١ ، المبدع ٧/٢ ، شرح منتهى الارادات ٢٢٦/١ .
- (٤) ينظر : البيان والتحصيل ٢٩٠/١ ، مواهب الجليل ٥٣٩/١ ، الفواكه الدوانى ٢١٤/١ ، حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢٤٨/١ .

الأدلة :أدلة الجمهور :

استدل الجمهور لقولهم بمشروعية القنوت فى صلاة الوتر

بأدلة منها مايلي :

(١) حديث الحسن بن على - رضى الله عنهما - وقد تقدم ذكره .

(٢) حديث على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى آخر وتره : اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) .

(١) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والنسائى .
(٢) قال الحاكم : "صحيح الاسناد ولم يخرجاه" .
(٣) ووافقه الذهبى .
(٤) وصححه الألبانى .
(٥)
(٦)

(٣) حديث أبى بن كعب - رضى الله عنه - : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ، كان يقرأ فى الأولى بـ {سبح اسم ربك الأعلى} وفى الثانية بـ {قل ياأيها الكافرون} وفى الثالثة بـ {قل هو الله أحد}

-
- (١) السنن ١٣٤/٢ ، باب القنوت فى الوتر ، حديث ١٤٢٧ .
(٢) السنن ٣٧٣/١ ، باب ماجاء فى القنوت فى الوتر ، حديث ١١٧٩ .
(٣) السنن ٢٤٩/٣ ، باب الدعاء بالوتر .
(٤) المستدرک ٣٠٦/١ .
(٥) التلخيص مع المستدرک ٣٠٦/١ .
(٦) ارواء الغلیل ١٧٥/٢ .

ويقنت قبل الركوع ، فاذا فرغ ، قال عند فراغه :

(سبحان الملك القدوس) ثلاث مرات يطيل في آخرهن) .

(١)

أخرجه النسائي .

(٢)

وصححه الألباني .

أدلة المالكية :

لم أقف فيما اطلعت عليه من مراجع للمالكية أى دليل

يؤيد مذهبهم ، وهو عدم مشروعية القنوت فى الوتر ، ولم أجد

أيضا اعتراضات أو ردود أو مناقشة لأدلة الجمهور .

(١) السنن ٢٣٥/٣ ، باب ذكر الاختلاف فى الوتر .

(٢) ينظر : صحيح سنن النسائي ٣٧٢/١ .

الراجع :

وبعد عرض اقوال الفقهاء أرى - والله أعلم - أن ماذهب
اليه الجمهور - من مشروعية القنوت في صلاة الوتر - هو
الراجع وذلك لما يلي :

- (١) صحة أدلتهم ومراجعتها وكثرتها .
- (٢) أن أدلة الجمهور نص في محل النزاع .
- (٣) عدم اعتماد المالكية - فيما أعلم - على أدلة نقلية
أو عقلية تدل على ماذهبوا اليه .
والعلم عند الله تعالى .

مذاهب الفقهاء فى موضع القنوت من الوتر :

اختلف الجمهور القائلين بمشروعية القنوت فى موضع
القنوت فى صلاة الوتر على قولين :

القول الأول :

ذهب علماء الشافعية ^(١) ، وكذلك الحنابلة فى ^(٢) الافضل عندهم
الى أن موضع القنوت فى صلاة الوتر بعد الركوع .
وبهذا يوافقون الصديق فيما ذهب اليه .

القول الثانى :

ذهب علماء الحنفية الى أن موضع القنوت فى صلاة الوتر ^(٣)
قبل الركوع .
وبهذا يخالفون الصديق فيما ذهب اليه .

الادلة :

ادلة الشافعية والحنابلة :

استدل الشافعية والحنابلة لقولهم أن موضع القنوت فى
صلاة الوتر بعد الركوع بما يلى :

(١) قاسوا القنوت فى الوتر على القنوت فى صلاة الفجر .

-
- (١) ينظر : المجموع ٢٤/٤ ، نهاية المحتاج ١١٦/٢ ، السراج
الوهاج ص ٦٤ .
- (٢) ينظر : الانصاف ١٧١/٢ ، غاية المنتهى ١٦٥/١ ، كشف
القناع ٤١٧/١ ، منار السبيل ١٠٧/١ .
- (٣) ينظر : فتح القدير ٤٢٨/١ ، مجمع الانهر ١٢٨/١ ، الدر
المختار مع حاشية ابن عابدين ٦/٢ ، مراقى الفلاح مع
حاشية الطحطاوى ص ٢٥٢ .

حيث سئل الامام أحمد - رحمه الله - عن القنوت في
الوتر قبل الركوع أو بعده ؟ وهل ترفع الايدي في الدعاء في
الوتر ؟ فقال : " القنوت بعد الركوع ويرفع يديه ، وذلك على
قياس فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الغداة " .
ثم انهم استدلوا بجميع الأدلة التي تفيد أن موضع
القنوت في صلاة الفجر ، بعد الركوع ، بناء على القياس .

أدلة الحنفية :

استدل الحنفية لقولهم ان موضع القنوت في الوتر قبل
الركوع بأدلة منها :

(١) حديث عاصم الأحول عن أنس بن مالك - رضى الله عنهم -
وقد تقدم ذكره .
(٢) حديث أبى بن كعب - رضى الله عنه - وقد تقدم ذكره .
(٣) مارواه علقمة : (أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم كانوا يقننون في الوتر قبل الركوع) .
أخرجه ابن أبى شيبة ، وحسن اسناده الحافظ ابن حجر .
وقال الألبانى : " هذا سند جيد وهو على شرط مسلم " .

-
- (١) مختصر قيام الليل ، وقيام رمضان ، وكتاب الوتر ص ١٣٧
(٢) سبق ذكر الأدلة في مسألة موضع القنوت في صلاة الفجر .
(٣) تقدم ذكره في مسألة موضع القنوت في صلاة الفجر .
(٤) تقدم ذكره في أول هذه المسألة - مشروعية القنوت في
الوتر .
(٥) المصنف ٣٠٢/٢ .
(٦) الدراية ١٩٤/١ .
(٧) ارواء الغليل ٦٦/٢ .

الراجع :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم أرى - والله أعلم - أن كلا الأمرين سنة ، من قننت قبل الركوع فلا حرج ، ومن قننت بعد الركوع فلا حرج ، وذلك جمعا بين الأدلة لأن الأدلة إذا تعارضت في الظاهر فإن الجمع بينها متعين متى أمكن ، وقد أمكن . وهذا أولى من أعمال بعض الأدلة وإهمال البعض الآخر . قيل للإمام أحمد - رحمه الله - : سائر الأحاديث في القنوت قبل الركوع ، وإنما صح بعده ؟ فقال : " القنوت في الفجر بعد الركوع ، وفي الوتر يختار بعد الركوع ، ومن قننت قبل الركوع فلا بأس لفعل الصحابة واختلافهم " (١) .

وان كنت أرى أن القنوت قبل الركوع هو الأولى ، لأن الأدلة الدالة عليه صحيحة وصريحة ، ولكن أدلة من قال بأنه بعد الركوع لا يمكن إغفالها .

والعلم عند الله تعالى .

(١) تنقيح التحقيق ١٠٨٨/٢ ، وينظر : اختيار الإمام أحمد في مسائل الإمام برواية ابنه عبد الله ٢٩٨/٢ .

الفهارس

أولا : فهرس الآيات .

ثانيا : فهرس الأحاديث .

ثالثا : فهرس الآثار :

رابعا : فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة

	{ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... }
٨٨٠٦٦	(المائدة : ٦)
٢٦٥	{ آمن هو قانت آناء الليل } (الزمر : ٩)
٢٦٥	{ ان ابراهيم كان أمة ... } (النحل : ١٢٠)
٧٤	{ ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا ... } (البقرة : ٢٨٦)
	{ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ... }
٣١٥	(التوبة : ٥)
	{ فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة ... }
٣١١	(مريم : ٥٩)
	{ فويل للممليين الذين هم عن صلاتهم ساهون }
٣١٠	(الماعون : ٤-٥)
	{ قد افلح المؤمنون ... } (المؤمنون : ١)
٢٦٥	{ كل له قانتون } (البقرة : ١١٦)
	{ واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا ... }
٣٦٧	(الجمعة : ١١)
٣٢٥	{ واذا ضربتم فى الأرض ... } (النساء : ١٠١)
١٠٦	{ وامسحوا برؤوسكم } (المائدة : ٦)
٥٤	{ وان كنتم مرضى او على سفر ... } (المائدة : ٦)
٤٠٣	{ وقرن فى بيوتكن ولا تبرزن ... } (الاحزاب : ٣٣)
٣٠٧٠٢٦٥	{ وقوموا لله قانتين } (البقرة : ٢٣٨)
٥٨	{ ولقد كرمتنا بنى آدم } (الاسراء : ٧٠)

الصفحة

	{وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل ...}
٣٠	(آل عمران : ١٤٤)
٢٦٥	{ومن يقنت منكن ...} (الأحزاب : ٣١)
	{يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من
٣٥٥	يوم الجمعة ...} (الجمعة : ٩)
٢٦٥	{يا مريم اقنتى لربك ...} (آل عمران : ٤٣)

فهرس الأحاديث الشريفة

<u>الصفحة</u>	
٩٤	أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجنا
٤٧٤، ٤٥٩	اجعلوا آخر ملائكم بالليل وترا
١٤٩	إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة
١١٤	إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه
٨١	إذا توضأت فخلل
١٤١	إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
١٤٢	إذا جلس بين شعبها الأربع ومن الختان الختان
٣٠٣	إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة
٣٦٣	إذا خرج الإمام ، فلا صلاة
٤٥٤	إذا رأيتم آية فاسجدوا
١٢٥	إذا قاء أحدكم أو قلنس
٣٠١	إذا قرب العشاء وحضرت الصلاة
٨١، ٦٦	إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء
١٩٨	إذا قمت إلى الصلاة فكبر
١٧٨	إذا كنت في المصباح
٣٠٣	إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة
	أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ،
١٤٧	فقال : أبرد أبرد
	أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة
٣٧١	- امرأة قد سماها سهل - مري غلامك النجار
٧٨	أسبغ الوضوء

الصفحة	
١٦١	أسفروا بالفجر
٢٦٥	أفضل الصلاة طول القنوت
١٠٨	اقتدوا بالذين من بعدى
١٩٥	أقول : اللهم باعد بينى وبين خطاياى
	أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصبح ؟
٢٦٠	قال : نعم
١٨٩	ألا أوصى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
١٧٣	ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين
٣١٣، ٤٢	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
	أمرنا - تعنى النبى صلى الله عليه وسلم -
٤٠٢	أن تخرج فى العيدين العواتق
٢٩٨	أن آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٢	أنا معشر الانبياء لانورث
١٣٨	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس
٣٩٥، ٣٨١	يستسقى فصلى بهم ركعتين
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين
١٤٨	زاغت الشمس
٢٩٥، ٢٣٧	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عوف
٢٨٩	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمه
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ فى المغرب
٢٤٥، ٢٤٢	سورة الاعراف
٢٥٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت حتى مات

الصفحة

٢٦٩	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنث شهرا بعد الركوع
٢٦٣	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنث شهرا يدعو عليهم
١٨٥	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه
٢٢٣، ٢١٩، ٢٢٣	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر ببسم الله
٢٩٠	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمه
٢٣٩	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة
٢٨٦	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله
٤٨٠	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره
٤٨٠	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات
٣٧٩	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين الاضحى والفطر ثنتي عشرة تكبيرة
١٠٤	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
٤٦٥	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيراء
٤٢٦	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس

الصفحة

- ان صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعدا
 ٤٣٠ فله نصف اجر القائم
- ان الله بعثنى اليكم ، فقلتم كذبت
 ١٩
- ان الله خير عبدا بين الدنيا وما عنده
 ٣٣
- ان الله وضع عن امتي الخطأ
 ٧٤
- انما قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد الركوع شهرا
 ٢٧٠
- ان من امن الناس على في صحبتة وماله ابا بكر
 ٣٣
- ان النبي صلى الله عليه وسلم ابصر رجلا به زمانه
 ٤٥٤
- ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة
 ٣٩٠
- ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى يوم العيد قوسا
 ٣٧٢
- ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
 ٩١
- ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتها يوم فتح مكة
 ٤١٥
- ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقدرج
 ٩٩
- ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمسافر
 ١١٨
- ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم
 وسجد معه المسلمون
 ٤٣٤
- ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 ٩٥
- ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بغلس
 ١٦٠
- ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد
 ٢٩٩
- ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد
 ٢٧٧
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بى بكر :
 متى توتر ؟
 ٤٥٦

الصفحة

	ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة
٢٣١	بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية
٣٤٦	ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ابتداء
١٩٧	الصلاة المكتوبة
٨٩	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه
٤٤٨	أمر سرور أو بشر به
٣٧٢	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب
٦٢	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب
٣٦٢	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صعد المنبر
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في
٤٦٤	ركعتي الوتر
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنّت
٢٦٢	الا اذا دعى لقوم
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل
٤٦٤	احدى عشرة ركعة
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة
٢٤٨	الظهر في الركعتين الاوليين
	ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنّت في
٢٦٦	صلاة الصبح
٣٨٤	ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين

الصفحة

٤٤٦	ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث عليا الى اليمن
٤٣٥	ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد فى شىء من المفصل
١٠٦٠١٠٥	ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح بनावيته
٤٢٤	ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى
٢٢٥٠٢٢٠٠٢١٢٠١٩٩	ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين
٢١٣	ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضوان الله عليهم لم يكونوا يجهررون ببسم الله
١١٠	ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمسحون
٧٢	انها لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء
١٧٦٠١٧٠	انه أذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبى بكر
١١٠	انه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بأدواة فيها ماء
٢٠٦٠١٨٥	انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة
٤٤٨	انه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره
٢٩٣	انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح
٣٤	انى رسول الله ولست أعصيه

الصفحة

٤٣٩	انى صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر
١٠٨	ان يطع الناس أبا بكر وعمر
٤٥٨	أوصانى حبيبى صلى الله عليه وسلم بثلاث لن أدعهن
٤٥٧، ٤١٦	أوصانى خليلى بثلاث لا أدعهن حتى أموت
٣٠٠	أولكلكم ثوبان ؟
١٩٧	أيكم المتكلم بالكلمات ؟
	بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية
١٠٤	فأصابهم الجرد
	بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبدأ
٣٥٧	فيجلس على المنبر
٤٢٠	بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة
٣٢٠	ترب وجهك يارباج
١٦٠	تسحر نبى الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت
٣٠٩	تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس
٢٤٠	جئت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يملئ فى البيت
١١٧	جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام
	جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسح
١١٥	للمسافر ثلاثا
٣٣٨	الجمعة واجبة الا على صبي
٤٦٩	حذر هذا
	خرج نبى الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقى
٣٩٤	وصلى بنا
١٥٤	دخلت مسجد المدينة فأذن مؤمن بالعصر

الصفحة

- ٤٥٣ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً نفاشياً
- ١٣٩ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة
- رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
١٨٤ فى الصلاة يرفع يديه
- ٨٠ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفأ
- ٥٧ رأيت النبی صلى الله عليه وسلم حامل الحسين
- ٤٢٨ رأيت النبی صلى الله عليه وسلم يملئ مئبرعا
- ١٠١ رأيت النبی صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته
- ٢٣٧ زادك الله حرماً ولا تعد
- ٤٣٤ سجدت بها خلف أبى القاسم
- ٤٣٦ سجدت مع النبی صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سجدة
- سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
٤٣٢ اذا السماء انشقت
- شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٧٦ وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم
- شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدا
٣٧٥ بالصلاة قبل الخطبة
- شهدنا الجمعة معه فقام متوكئاً
- ٣٦٠ صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر
- ٤١١ شهراً فما رأيت ترك ركعتين
- صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لايزيد
٣٢٣ فى السفر
- ٣٢٦ صدقة تمصدق الله بها عليكم

الصفحة	
٤٦٢	صلاة الليل مثنى مثنى
٤٢٥	صل المبح ثم اقمصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس
٣٠٧	صل فيها قائما
٣٠٧	صل قائما ، فان لم تستطع
٤١٩	صلوا قبل المغرب - قال فى الثالثة - لمن شاء
	صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٧٥	وأبى بكر وعمر ، فما رأيت
	صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف
	أبى بكر وخلف عمر وعثمان رضى الله عنهم
٢١٤	فكان لا يستفتحون القراءة ببسم الله
	صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر
	وعمر رضى الله عنهما فكانوا يجهرون
٢١٧	ببسم الله
	صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وخلف أبى
	بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف على فكلهم
٢١٨	كانوا يجهرون بقراءة بسم الله
	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين
٣٧٤	غير مرة ولا مرتين
	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
٢٥٥	يزل يقننت فى صلاة الغداة
	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى
٢٢٠، ٢١٣	بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم

الصفحة

	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٨٢	ومع أبى بكر ومع عمر
	صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع
٢٢٠، ٢١٣	أبى بكر ومع عمر فلم يجهرُوا ببسم الله
١٥٧	صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس
٣٢٣	صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين
	صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ومع أبى
٤٢٤	بكر وعمر وعثمان فلاملة بعد الغداة
	صليت وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٤٣	فقرأ بق
١٠٩	عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين
١١١	عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين
	عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر
٣٥٦	أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين
	فاتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت :
٣٤	أست نبى الله حقاً ؟
	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الحضر
	وملاة السفر ، فكنا نملى فى الحضر قبلها
٤١١	وبعدها
٤١٠	فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
	قرأ النبى صلى الله عليه وسلم سورة النجم فسجد
٤٣٢	بها فما بقى أحد من القوم الا سجد
١٣٧	قرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم

الصفحة

- قلت لأبى يا أبت أليس قد صليت خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم ٢٥٧
- قومي فأوترى ياعائشة ٤٦٠
- قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر الوتر ٤٧٦
- قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو ٢٦٢
- قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة
الفجر ، وأبو بكر ٢٥٤
- كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ترك الوضوء ١٣٩
- كان اذا استفتح الصلاة ١٩٨
- كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغزو ١٦٧
- كان اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ٢٧٣
- كانت خطبة النبى صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ٣٦٠
- كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما ٣٥٩
- كان جذع يقوم اليه النبى صلى الله عليه وسلم فلما
وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ٣٧١
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استوى
على المنبر استقبلناه ٣٦٠
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد
يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس ٣٦٢
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد
المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ٣٥٧

الصفحة

	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ	
٢٣١	يقطع قراءته	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في	
٢٦٠	صلاة المبح	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا	
١١٧	إذا كنا سفرا	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم	
٣٦٧	الجمعة قائما	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه	
١٨٧	كلما ركع	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح	
٢٢٦، ١٩٩	الصلاة بالتكبير	
٢٨٣	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه	
٣٤٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر	
١٥٣	والشمس لم تخرج	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر	
١٥٢	والشمس مرتفعة حية	
٢٨١	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد	
	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في	
	العيدين والجمعة بسبح اسم ربك الأعلى	
٣٩٨، ٣٨٠	وهل أتاك حديث الغاشية	

المفحة

- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت بعد
 ٢٥٣ الركعة وأبو بكر
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى العيدين
 ٣٨٣ اثنتى عشر تكبيرة سوى تكبيرة الاستفتاح
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لايسلم
 ٤٦٥ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 ٢٧٢ وعمر وعثمان يثبتون التكبير
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 ٢٨٤ وعمر وعثمان يسلمون
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 ٣٧٣ وعمر رضى الله عنهما يصلون العيدين قبل
 ٢٩٤ كان لايقوم من مصلاه الذى صلى فيه
- كان المؤذن اذا أذن قام ناس من أصحاب السوارى
 ٤٢٠ حتى يخرج النبى صلى الله عليه وسلم
 كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى
 ٢٠٨ على ذراعه
- كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة
 ٢٠٢ قال : سبحانك اللهم
- كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا سلم
 ٢٩٣ كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر
 ٣٦٣ يوم الجمعة استقبل الناس
- كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا صلى أقبل
 ٢٩٤

الصفحة

	كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة
٢٠٣	قال : وجهت وجهي
١١	كان النبي صلى الله عليه وسلم أفرع
٩٤	كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المصباح
١٤٦	وأحدنا يعرف جليسه
١٤٨	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله
٢٣١	الرحمن الرحيم
	كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر
٢٤٢	مابين الستين
٢٧٢	كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في كل رفع
	كان النداء يوم الجمعة أوله اذا جلس الامام
٣٥٢	على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٥٩	كان يخطب قائما
٤٧٤	كان يصلي بعد الوتر
٣٣٤	كان يصلي ثم نذهب الى جمالنا
٣٩٧، ٣٩٢	كان يقرأ فيهما (بق) ، والقرآن المجيد
٣٨٥	كان يكبر اربعا تكبيره عن الجنائز
٦٨	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله
٦٨	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد
٤١٦	كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفحى ؟
٢٧٩	كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم

المفحة

	كنا بالمدينة ، فاذا اذن المؤذن لصلاة المغرب
٤٢٠	ابتدروا السوارى فيركعون ركعتين ركعتين
٣٣٤	كنا نبكر بالجمعة
٣٤٩، ٣٤٥	كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٥٢	كنا نصلى العصر ثم يخرج الانسان
١٥٠	كنا نصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
	كنا نصلى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
٤١٨	ركعتين بعد غروب الشمس
٣٤٢	كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٤٥	كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة
٤٧٣	كنا نعد له سواكه وظهوره
	كنت اتسحر مع أهلى ثم يكون سرعة بى أن أدرك
١٦٠	الفجر مع رسول الله
	كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٨٥	يسلم عن يمينه
	كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى
١٥٨	الله عليه وسلم صلاة الفجر
١٢٢	لا انما ذلك دم عرق
١٨٨	لا ترفع الايدى الا فى سبعة مواطن
٤٠٣	لا تمنعوا اماء الله مساجد الله
٣٠٢	لاملاة بحضرة الطعام
٤٤٠	لاملاة بعد المبح حتى ترتفع الشمس
٧٠٠، ٦٩٠، ٦٨٠، ٦٧	لاملاة لمن لا وضوء له

الصفحة	
٤٧١	لاوتران فى ليلة
١٣١	لاوضوء الا من موت
٧٢٠٦٩	لاوضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
٧٠	لاوضوء لمن لم يسم
٣١٦	لايحل دم امرئ يشهد أن لا اله الا الله
	لتلبسها صاحبها من جلبابها فليشهدن الخير
٤٠١	ودعوة المؤمنين
٢٧٥	لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم
١٧٢	الله أكبر الله أكبر
٢٦٤	اللهم اهدنى فيمن هديت
٤٧٧	اللهم عافنى فيمن عافيت
١٧١	لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس
٣٩٠	لم يزد على ركعتين مثل صلاة الصبح
٣٧٧	لم يكن يؤذن يوم الفطر
٤١٠	ليأخذ كل رجل برأس راحلته
١٣٢	ليس فى القطرة والقطرتين من الدم
١٩١	ما بال هؤلاء يومئون بأيديهم
٢٢	مادعوت أحدا الى الاسلام الا كانت فيه عنده كبوة
	مارأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٢١	يمليهما
	مارأيت أحدا كان أشد تعجيلا للظهور من رسول الله
١٤٥	صلى الله عليه وسلم

الصفحة

١٦٣	لغير وقتها	مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
٢٤٨	ماصليت وراء أحدا أشبه صلاة برسول الله	صلى الله عليه وسلم
٣٤٤، ٣٣٤	ماكنا نقيلا ولاننتفدى	
١٩٢، ١٩٠	مالى أراكم رافعى أيديكم	
٣٢	مامن نبى يقبض الا دفن تحت مفعجه	
٣٢٠	ماهذا الحبل ؟	
٤٦٩	مقى توتر	
٢٨٦	مفتاح الصلاة الطهور	
١٢٤	من أصابه قىء أو رعاف	
٧٢، ٦٧	من توفى وذكر اسم الله	
٣٥٩	من جاء منكم الجمعة	
٤٦٠	من خاف ألايقوم من آخر الليل فليوتر	
١٢٩	من رجلان يكلأنا فى ليلتنا	
٤	من سره أن ينظر الى عتيق	
	من السنة - اذا قال المؤذن فى الفجر حى على الفلاح	
١٩٦	من القائل كلمه كذا وكذا ؟	
٣٣٨	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	
٤٥٩	من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم	
٣٣٤	مهلا ياقيس أملا تان معا ؟	
٢٠	نعم ياأبا بكر ان ربى عز وجل جعلنى بشيرا ونذيرا	
١٨٧	هذا شىء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه	

المصفحة	
٧٣	هذا الوضوء
٦٧	هل مع أحد منكم ماء ؟
٢٩٦	هو اختلاس يختلسه الشيطان
٥٢	هو الطهور ماؤه
٣٩٥	وبدا بالصلاة قبل الخطبة ، ثم استقبل القبلة فدعا
٤٦٦	وتر الليل ثلاث
٤٦٣	الوتر حق على كل مسلم
٤٦٤	الوتر ركعة من آخر الليل
	الوتر ركعة واحدة كان ذلك وتر رسول الله
٤٦١	صلى الله عليه وسلم
٣٢٢	وجعلت لى الأرض سجدا
١٢٧	الوضوء من كل دم
٣٩٥، ٣٨٠	وصلى ركعتين كما كان يصلى فى العيد
١٦٢	وكان ينفث من صلاة الغداة
٣١٥	ويلك ألسنت ألق أهل الأرض
٨٣	ويل للعقاب من النار
	يا ابن أخى انى صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٠٨	فى السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله
٢٤	يا أبا بكر انا قليل
٤٤٢	يا بنى عبد مناف لاتمنعوا أحدا طاف فى هذا البيت
١١٤	يا رسول الله أتمسح على الخفين ؟ قال : نعم
٦٠	يامغيرة خذ الادواة ، فآخذتها
٣٤	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب اله

فهرس الآثار

المفحة

- ١٤ أبى وما أبى ، والله لاتعطوه الايدى (عائشة)
- ١٦٦ اجلسوا قريبا منهم فان سمعتم اذاننا (ابوبكر الصديق)
- ١٦٦ الاذان شعار الايمان (أبو بكر الصديق)
- ٦٣ اذا توضأ العبد فذكر اسم الله (أبو بكر الصديق)
- اذا وجد أحدكم فى بطنه رزءا او قيئا
- ١٣١، ١٢٨ (على بن أبى طالب)
- ارتد العرب عند وفاة رسول الله صلى الله
- ٤٢ عليه وسلم (القاسم بن محمد)
- ٢٢٨ اقرأوا ما فى المصحف (عائشة)
- ٣١٨ اقطعوا هذه الحبال (أبو بكر الصديق)
- ٤٦١ ان أبا بكر أوتر بركعة (عن ليث)
- ٢٥٧ ان أبا بكر رضى الله عنه لم يقنن (ابراهيم النخعى)
- ان أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعث
- ٣١٢ خالد بن الوليد (حنظلة بن على بن الأسقع)
- ان أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان
- ٢٩٢ اذا سلم (مسروق)
- ان أبا بكر الصديق وزيد بن ثابت دخلا المسجد
- ٢٣٦ (أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث)
- ٧٧ ان أبا بكر كان يخلل أصابعه (يحيى بن أبى كثير)
- ٣٩٦ ان أبا بكر قرا فى يوم عيد بالبصرة حتى رأيت (انس)
- ٤٧٩ ان أبا بكر كان يعلمهم التشهد (ابن عمر)

الصفحة

- ٤٤٥ أن أبا بكر لما فتح اليمامة سجد (عن رجل)
- أن أبا بكر لم يترك شيئاً أنزل في الانصار
- ٢٧ (عمر بن الخطاب)
- ١١ أن أبا بكر كان يخضب بالحناء (عائشة)
- ٢٥٨ أن أبا بكر لم يقنت في الفجر (طلحة)
- ٤٤ أن الأرض كافرة (أبو بكر الصديق)
- ٩١ أن ابن عمر توضأ مرتين (الشعبي)
- أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
- ٤٨٤ كانوا يقنتون (علقمة)
- ٢٥٠ أن أقرا في المغرب بقصر المفصل (عمر بن الخطاب)
- أن أنس رضى الله عنه كان إذا ركب السفينة
- ٣٠٦ (الضر بن أنس)
- ١٤٨ أن صلوا الظهر إذا كان (عمر بن الخطاب)
- ١٤٨ أن صلى الظهر إذا زاغت الشمس (عمر بن الخطاب)
- أن عماراً صلى بالناس الجمعة ، والناس فريقان
- ٣٤٧ (بلال العيسى)
- ٢٠٣ أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات (عبدة)
- أن كانت جارية يصلى قاعداً (أبو بكر وعمر)
- ٢٦٣ إنما استنمرونا على عدونا (على بن أبى طالب)
- ٢٩٨ أنه صلى مع أبى بكر في خلافته (سليم الانصارى)
- ١٣٢ أنه عمر بثرة فخرج منها الدم (فعل ابن عمر)
- أنه كان إذا رعى انصرف فتوضأ (فعل عبد الله بن عمر) ٣٣١٠١٢٧

المفحة

- أنه كان يعرف فيخرج فيغسل الدم
- ١٢٨ (فعل عبد الله بن عباس)
- أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون
- ٣٦٤ الجمعة حتى يخرج عمر (ثعلبة بن أبي مالك)
- أيها الناس أخبروني من أشجع الناس ؟
- ٢٧ (علي بن أبي طالب)
- ٤٧٠ أنى أوتر أول الليل (عثمان بن عفان)
- أنى لفى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤ وأصحابه في الفناء (عائشة)
- بلغنى أن أبا بكر الصديق كان يسجد
- ٣١٩ (عبد الكريم بن أمية)
- توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل بأبى
- ٣٢ مالو نزل بالجمال الراسيات (عائشة)
- ٤٠٠ حق على كل ذات نطق الخروج الى العيدين (أبو بكر)
- خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة (عقبة بن عامر) ١١٦
- خطبنا أبو بكر ونحن كالشعالب (أنس بن مالك) ٣٠
- دخلت المدينة فرأيت الناس مجتمعين (أبوجاء العطاردي) ٤٧
- رأيت أبا بكر الصديق أكل لحما (جابر بن عبد الله) ١٣٦
- رأيت أبا بكر يملئ متربعا متكئا (حميد) ٤٢٧
- رأيت أبا بكر يمسح (المنابحي) ١٠٠
- رقيت مع أبى هريرة على ظهر المسجد (نعيم المجرم) ٩٧
- سألت أبا عثمان عن القنوت فقال : بعد الركوع (حمزة) ٢٥٥
- سئل أبو بكر أيتوضأ من ماء البحر ؟ (أبو الطفيل) ٥١

المفحة

- سجد أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فى اذا السماء
 ٤٣١ انشقت (أبو هريرة)
- ٤٤٥ سجد حين جاءه قتل مسلمة (من فعل أبى بكر)
- ٣١٨ سمعت أبا بكر ينهى عن الصلاة (عزة)
- سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس
 ٢٨١ التشهد (عبد الرحمن بن عبد القارى)
- شهدت الاضحى والفطر مع أبى هريرة (نافع مولى ابن عمر) ٣٨٤
- شهدت الجمعة مع أبى بكر الصديق فكانت خطبته
- ٣٤٠ (عبد الله بن سيدان)
- شهدت مع أبى بكر يوم عيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة
- ٣٧٣ (وهب بن كيسان عن رجل)
- ٣٤٦ صلى بنا عبد الله ضحى الجمعة (عبد الله بن سلمة)
- ٣٤٧ صلى بنا معاوية الجمعة ضحى
- ٣٠٩ صل الصلاة التى افترض الله (أبو بكر وعمر)
- صليت خلف أبى بكر الفجر فاستفتح البقرة (أنس بن مالك) ٢٤١
- صليت خلف أبى النعمان محمد بن الفضل فرفع يديه
- ١٨٠ حين افتتح الصلاة (محمد بن اسماعيل السلمى)
- صليت خلف المعتمر بن سليمان من الصلوات مالا أحصياها
- ٢٣٢ (محمد بن المتوكل)
- صليت وراء أبى هريرة فقرا : بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٢٤ (نعيم المجرى)
- ٤٢ علام تقال الناس (عمر بن الخطاب)
- ٨٢ عليك بالمغفلة (أبو بكر)

الصفحة

- على يكبر فى الاضحى والفطر والاستسقاء سبعا فى
 ٣٧٨ الاولى وخمسا فى الاخرى (جعفر بن محمد عن ابيه)
 عن أبى بكر انه مر برجل به زمانة فسجد
 ٤٥٢ (يحيى بن الجزار)
 عن أبى بكر وعن عمر وعن عثمان وعن ابن مسعود
 ١٩٤ انهم كانوا اذا استفتحوا قالوا (ابن جريج)
 فرجع وفد من يلى المدينة من المرتدة اليهم
 ٤٤ (القاسم بن محمد)
 ١٤٥ قد صليتها مع أبى بكر وعمر هكذا (سويد بن غفلة)
 قدمت المدينة فى خلافة أبى بكر الصديق ، فصليت
 ٢٤٧ وراءه المغرب (الصنابحي)
 قلت لابن عمر - رضى الله عنهما - اتمل الضحى ؟
 ٤١٣ قال : لا (مورق)
 قمت وراء أبى بكر وعمر وعثمان فكلهم لا يقرأ
 ٢١١ بسم الله (أنس بن مالك)
 ٢٩٥ كان ابن الزبير اذا قام فى الصلاة (مجاهد)
 ٢٧٦ كان أبو بكر اذا جلس بين الركعتين (تميم بن مسلمة)
 ٣٥ كان أبو بكر اذا ورد عليه حكم (ميمون بن مهران)
 كان أبو بكر خذنا للنبي صلى الله عليه وسلم
 ١٩ وصفيا له (أم سلمة)
 ٢٨٣ كان أبو بكر رضى الله عنه يسلم عن يمينه
 كان أبو بكر الصديق اذا أراد أن يأتى فراشه اوتر
 ٤٥٥ (سعيد بن المسيب)

المفحة

- ٩٣ كان أبو بكر وعمر وعثمان (محمد)
- ١٣ كان رحمه الله للقرآن ثانيا (ابن عباس)
- ٤٦٨ كان عبد الله بن عمر يومئذ أول الليل (سعيد بن المسيب)
- كنا جلوسا مع علي رضي الله عنه في المسجد الأعظم
- ١٥٤ (زياد بن عبد الله النخعي)
- ٣٠١ كنا مع أبي بكر وقد خرج لصلاة المغرب (أبو المليح)
- ٣٤٨ كنا نملئ مع علي الجمعة ، فأحيانا نجد (أبو رزيق)
- ٣٤٤ كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب (مالك)
- لأنزل الله اسم أبي بكر من السماء (علي بن أبي طالب)
- ٧٧ لتخللن أصابعكم بالماء (أبو بكر)
- ١٥٠ لقد صلى أبو بكر العصر بالناس (جابر بن عبد الله)
- ٤٦ لما أراح أسامة وجنده وجموا (القاسم بن محمد)
- لما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٢٤ (عائشة)
- لما أسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم الى
- ٦ المسجد الأقصى (عائشة)
- ٢٣ لما أسلم أبو بكر أظهر إسلامه (علي بن أبي طالب)
- لما برز أبو بكر الى القمة واستوى على راحلته
- ٤٦ (عبد الله بن عمر)
- ٣٩ لما بويح أبو بكر رضي الله عنه وجمع الانتصار (عروة)
- لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام
- ٢٩ عمر بن الخطاب (أبو هريرة)

الصفحة

	لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد
٤٣	من ارتد من العرب (عمر بن الخطاب)
	لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤١	وفصل أسامة (عروة)
١٢	لم أعقل أبويا قط الا وهما يدنان الدين (عائشة)
	لم يمل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان الركعتين
٤١٧	قبل المغرب (ابراهيم)
	لم يكن أبو بكر ولا عمر يقعدون على المنبر يوم
٣٥٦	الجمعة (طاووس)
	لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث
٤٠٤	النساء لمنعهن (عائشة)
	ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٦٤	(ابراهيم النخعي)
١٤١	ما أوجب الحدين الجلد والرجم (أبو بكر وعمر وعلى)
٤٩	مات أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين (معاوية)
٣٦٩، ٣٤٦	ما حفظت ق والقرآن المجيد (أم هشام بنت حارثة)
١٠	ما رأيت رجلا أشبه أبى بكر من هذا (عائشة)
٢٠٦	ما رأيت فنسيت ، فأنى لم أن أبا بكر كان (أبو زياد)
٣٧، ٣٢	ما كان أفقهه (ابن عباس)
٢٢٨	ما كتبت فى المصحف الا لتقرأ (عبد الله بن عمر)
١٣١	نعم ولاحظ فى الاسلام لمن ترك الصلاة (عمر بن الخطاب)
٤٥	وعز المسلمون بوقعة أبى بكر (القاسم بن محمد)
٣٥	وقد زورت فى نفسى ما قد أعجبتنى (عمر بن الخطاب)

الصفحة

- والذى نفس أبى بكر بيده (أبو بكر الصديق) ٣٩
- والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة (أبو بكر) ٣١
- والله الذى لا اله الا هو لولا أن أبى بكر ماعبد الله
- (أبو هريرة) ٣٩
- ويلك ان أبى بكر سبقنى الى أربع (على بن أبى طالب) ٢١
- يا أبى عبد الرحمن متى قيل الصلاة خير من النوم ؟
- (رجل سأل طاووس) ١٧٦
- يا معشر المسلمين استحيوا من الله (أبو بكر) ٥٩
- يعيد الصلاة ولا يعتد بشيء مما مضى (المسور بن مخرمة) ٣٣٢
- ينفقل فيتوضأ (أبو بكر وعمر) ٣٢٧، ١٢٠
- يكبر أربعاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر ، فيركع ، ثم يقوم
- فى الثانية فيقرأ (علقمة والأسود بن يزيد) ٣٨٦

قائمة المراجع

- أولا : القرآن وعلومه .
- ثانيا : الحديث وعلومه .
- ثالثا : الفقه وأصوله وقواعده :
- (أ) أصول الفقه .
- (ب) الفقه الحنفي .
- (ج) الفقه المالكي .
- (د) الفقه الشافعي .
- (هـ) الفقه الحنبلي .
- رابعا : الإجماع والاختلاف .
- خامسا : التاريخ والسير والتراجم .
- سادسا : اللغة .
- سابعا : كتب حديثه .

أولا : القرآن وعلومه .

- (١) القرآن الكريم
- (٢) الاتقان فى علوم القرآن؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
- (٣) أحكام القرآن
لابى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص
تحقيق محمد الصادق قمحاوى .
بيروت : دار احياء التراث العربى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٤) أضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن
محمد الأمين بن محمد المختار الجكنى الشنقيطى
بيروت : عالم الكتب .
- (٥) تفسير الدر المنثور فى التفسير المأثور
جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
بيروت : دار الفكر .
- (٦) تفسير القرآن العظيم
لعماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير
قدم له د. يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، الطبعة الاولى
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
بيروت : دار المعرفة .
- (٧) الجامع لأحكام القرآن
محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى
بيروت : دار احياء التراث العربى .

(٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن

محمد بن جرير الطبري

الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

(٩) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم

التفسير

محمد بن علي بن محمد الشوكاني

دار الفكر .

(١٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها

مكي بن أبي طالب القيسي

تحقيق محيي الدين رمضان .

ثانيا : الحديث وعلومه .

(١١) الآثار

يعقوب بن ابراهيم الانصارى
صححه وعلق عليه أبو الوفا .
بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٢) الآثار

محمد بن الحسن الشيبانى
الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ .
كراتشى : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية .
(١٣) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة

محمد ناصر الدين الألبانى
الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
بيروت : المكتب الإسلامى .

(١٤) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان

علاء الدين على بن بلبان
ضبطه كمال يوسف الحوت ، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/
١٩٨٧م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٥) ارواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل

محمد ناصر الدين الألبانى
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
بيروت : المكتب الإسلامى .

(١٦) الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار

لابى بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني

صحح وعلق عليه راتب حاكمى ، الطبعة الاولى ١٣٨٦هـ /
١٩٦٦م .

حمص : مطبعة الاندلس .

(١٧) بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى

أحمد بن عبد الرحمن البنا - الشهير بالساعاتى

مطبوع مع الفتح الربانى ، الطبعة الثانية ، دار
أحياء التراث العربى .

(١٨) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى

لأبى العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفورى

مراجعة وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر .

(١٩) تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج

لابن الملحق

تحقيق ودراسة عبد الله بن سعاد اللحىانى ، الطبعة
الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، دار حراء للنشر والتوزيع .

(٢٠) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى

جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية
١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

القاهرة : مكتبة دار التراث .

(٢١) ترتيب مسند الامام الشافعى

رتبه محمد عابد السندى ، تصحيح وتحقيق يوسف على
الزواوى ، عزت العطار .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٢) تعظيم قدر الصلاة

محمد بن نصر المروزي

تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، الطبعة

الاولى ١٤٠٦هـ .

المدينة المنورة : مكتبة الدار .

(٢٣) التعليق المغنى على الدارقطنى

محمد شمس الحق العظيم آبادى

مطبوع مع سنن الدارقطنى .

القاهرة : دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .

(٢٤) تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد

زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى

مطبوع مع شرحه (طرح التثريب) ، بيروت : دار احياء

التراث العربى .

(٢٥) التلخيص

للحافظ الذهبى

مطبوع مع المستدرک ، أشرف على طباعته د. يوسف عبد

الرحمن المرعشلى .

بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

(٢٦) تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير

أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى

تحقيق وتعليق د. شعبان محمد اسماعيل .

القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

(٢٧) التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد

لابى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

تحقيق وتعليق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد
الكبير البكري ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ،
المغرب المحمدية : مطبعة فضالة .

(٢٨) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق

محمد بن أحمد بن عبد الهادي
دراسة وتحقيق د. عامر حسن صبري ، الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

الامارات العربية - العين : المكتبة الحديثة .

(٢٩) تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الأخبار

محمد بن جرير الطبري
تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد ، عبد القيوم عبد رب
الذبي .

مكة المكرمة : مطابع المفا .

(٣٠) جامع التحصيل في أحكام المراسيل

لملاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلد العلائي
حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة
الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

بيروت : عالم الكتب .

(٣١) الجوهر النقي

علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن
التركمانى

مطبوع مع السنن الكبرى .

بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٣٢) حسن الاثر فيما فيه من ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر

محمد بن السيد درويش الحوت

بيروت : دار المعرفة .

(٣٣) الدراية فى تخريج أحاديث الهداية

أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى

تمحيص وتعليق عبد الله هاشم اليمانى .

بيروت : دار المعرفة .

(٣٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام

محمد بن اسماعيل الصنعانى

الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

الرياض : مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

(٣٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة

محمد ناصر الدين الألبانى

الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

بيروت : المكتب الإسلامى .

(٣٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السئ فى

الامة

محمد ناصر الدين الألبانى

الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

بيروت : المكتب الإسلامى .

(٣٧) سنن ابن ماجه

محمد بن يزيد القزوينى

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

(٣٨) سنن أبي داود

لابي داود سليمان بن الأشعث السجستاني
تحقيق عزت عبيد الدعاس ، عادل السيد .
اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٣٩) سنن الترمذي

لابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .
اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٤٠) سنن الدارقطني

علي بن عمر الدارقطني
تمحيب السيد عبد الله هاشم يماني .
القاهرة : دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

(٤١) سنن الدارمي

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي
اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٤٢) السنن الكبرى

أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
(٤٣) سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي

أحمد بن شعيب بن علي بن سنان
اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٤٤) شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك

سیدی محمد الزرقانی
تمحيب ومراجعة لجنة من العلماء ، دار الفكر ١٤٠١هـ /
١٩٨١م .

(٤٥) شرح السنة

لابى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى
تحقيق وتعليق شعيب الارناؤوط ، ومحمد زهير الشاويش ،
الطبعة الاولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م ، المكتب الاسلامى .

(٤٦) شرح علل الترمذى

لابن رجب الحنبلى
تحقيق ودراسة د. همام عبد الرحيم سعيد ، الطبعة
الاولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
الاردن : مطبعة المنار .

(٤٧) شرح معانى الآثار

لابى جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة
الازدى الطحاوى
تحقيق وتعليق محمد سيد جاد الحق .
القاهرة : مطبعة الانوار المحمدية .

(٤٨) صحيح ابن خزيمة

محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمى
حققه وعلق عليه وخرج احاديثه د. محمد مصطفى الاعظمى ،
الطبعة الاولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
بيروت : المكتب الاسلامى .

(٤٩) صحيح البخارى

محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه
البخارى
ادارة الطباعة المنيرية ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ /
١٩٨٢م .
بيروت : عالم الكتب .

- (٥٠) صحيح الترغيب والترهيب
اختيار وتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، الطبعة
الأولى ١٤٠٢هـ .
بيروت : المكتب الإسلامى .
- (٥١) صحيح الجامع الصغير وزيادته
محمد ناصر الدين الألبانى
الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
بيروت : المكتب الإسلامى .
- (٥٢) صحيح سنن ابن ماجه
محمد ناصر الدين الألبانى
إشراف وتعليق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ /
١٩٨٩م ، نشر : مكتب التربية العربى لدول الخليج ،
بيروت : المكتب الإسلامى .
- (٥٣) صحيح سنن أبى داود
محمد ناصر الدين الألبانى
علق عليه وفهرسه زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
١٩٨٩م ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج ،
بيروت : المكتب الإسلامى .
- (٥٤) صحيح سنن الترمذى
محمد ناصر الدين الألبانى
علق عليه وفهرسه زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
١٩٨٨م ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج ،
بيروت : المكتب الإسلامى .

(٥٥) صحيح سنن النسائي

محمد ناصر الدين الالباني

الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م ، نشر مكتب التربية

العربي لدول الخليج .

بيروت : المكتب الاسلامي .

(٥٦) صحيح مسلم

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري

تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي .

اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٥٧) صحيح مسلم بشرح النووي

يحيى بن شرف النووي

دار الفكر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٥٨) طرح التثريب في شرح التقریب

لزين الدين أبي الفضل العراقي وابنه ولي الدين أبي

زرعة العراقي

بيروت : دار احياء التراث العربي .

(٥٩) علل الترمذي الكبير

ترتيب أبي طالب القاضي

تحقيق ودراسة حمزة ديب مصطفي ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م .

الأردن : مكتبة الاقصى .

(٦٠) علل الحديث

عبد الرحمن الرازي الحافظ بن الامام أبي حاتم محمد بن

ادريس بن المنذر

- بيروت : دار المعرفة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- (٦١) العلل المتناهية فى الاحاديث الواهية
عبد الرحمن بن على بن الجوزى
حققه وعلق عليه ارشاد الحق الاثرى .
لاهور : ادارة ترجمان السنة .
- (٦٢) العلل الواردة فى الاحاديث النبوية
على بن عمر بن أحمد بن مهدى الدارقطنى ت ٣٨٥هـ
تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفى ، الطبعة
الاولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
الرياض : دار طيبة .
- (٦٣) علوم الحديث
ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى
تحقيق نور الدين عتر .
بيروت : المكتبة العلمية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٦٤) عمدة القارى شرح صحيح البخارى
محمود بن أحمد العينى
الطبعة الاولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده .
- (٦٥) عون المعبود شرح سنن أبى داود
محمد شمس الحق العظيم آبادى
تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثالثة
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
بيروت : دار الفكر .

- (٦٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى
أحمد بن على بن حجر العسقلانى
تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رقمكتبه
وابوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، أشرف على
طبعه محب الدين الخطيب .
بيروت : دار المعرفة .
- (٦٧) الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل
الشيبانى
أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتى
الطبعة الثانية ، دار احياء التراث العربى .
- (٦٨) فيض القدير شرح الجامع الصغير
محمد عبد الرؤوف المناوى
بيروت : دار المعرفة .
- (٦٩) قرة العينين برفع اليدين فى الصلاة
محمد بن اسماعيل البخارى
تحقيق أحمد الشريف ، مراجعة مقبل بن هادى الوادعى ،
الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .
الكويت : دار الأرقم .
- (٧٠) كشف الاستار عن زوائد البزار على الكتب الستة
على بن أبى بكر الهيثمى
تحقيق حبيب الرحمن الاعظمى ، البعة الثانية ١٤٠٤هـ /
١٩٨٤م .
بيروت : مؤسسة الرسالة .

- (٧١) كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال
علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى
ضبط وتمحيح بكرى حيانى ، صفوة السقا ، الطبعة
الخامسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
بيروت : مؤسسة الرسالة .
- (٧٢) المستدرك على الصحيحين
لابى عبد الله الحاكم النيسابورى
اشرف على طباعته د. يوسف عبد الرحمن المرعشلى ،
بيروت : دار المعرفة .
- (٧٣) جمع الزوائد ومنبع الفوائد
على بن أبى بكر الهيثمى
تحرير الحافظين الجليلين العراقى وابن حجر ، الطبعة
الثالثة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
بيروت : دار الكتاب العربى .
- (٧٤) مختصر سنن أبى داود
عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعد
زكى الدين أبو محمد المنذرى
تحقيق محمد حامد الفقى .
القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .
- (٧٥) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر
محمد بن نصر المروزى
اختصرها أحمد بن على المقرئزى ، الطبعة الثانية
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
بيروت : عالم الكتب .

(٧٦) المراسيل

لابى داود سليمان بن اشعث السجستاني

القاهرة : مطبعة محمد على صبيح وأولاده .

(٧٧) مسند أبى بكر الصديق رضى الله عنه

أحمد بن على بن سعيد الأموى المروزي

حقيقه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ،

الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .

بيروت : المكتب الإسلامى .

(٧٨) مسند أبى بكر

جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

تحقيق عبد الله بن محمد الصديق الغمارى .

مكة المكرمة : مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة .

(٧٩) مسند أبى داود الطيالسى

سليمان بن داود الجارود الفارسى الشهير بأبى داود

الطيالسى

بيروت : دار المعرفة .

(٨٠) مسند أبى يعلى الموصلى

أحمد بن على بن المثنى التميمى

حقيقه وخرج أحاديثه حسين سليم أسد ، الطبعة الاولى

١٤٠٤هـ/١٩٨٤ .

دمشق : دار المأمون للتراث .

(٨١) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى

اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

- (٨٢) مسند عبد الله بن الزبير الحميدى
تحقيق وتعليق حبيب الرحمن الاعظمى .
المدينة المنورة ، المكتبة السلفية .
- (٨٣) مشكاة المصابيح
محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى
تحقيق ناصر الدين الالبانى ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ /
١٩٨٥م .
بيروت : المكتب الاسلامى .
- (٨٤) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه
أحمد بن أبى بكر الكنائى البوصيرى
دراسة وتقديم كمال يوسف الحوت ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م .
بيروت : دار الجنان .
- (٨٥) مصنف ابن أبى شيبة
عبد الله بن محمد بن أبى شيبة العيسى
تمحيص عبد الخالق الافغانى .
كراتشى : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- (٨٦) المصنف
عبد الرزاق بن همام الصنعانى
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه حبيب الرحمن الاعظمى ،
الطبعة الاولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
كراتشى : المجلس العلمى .
- (٨٧) معالم السنن
لابى سليمان الخطابى

مطبوع مع مختصر سنن أبى داود ، تحقيق محمد حامد
اللقى .

القاهرة : مكتبة السنة المحمدية .

(٨٨) المعجم الكبير

سليمان بن أحمد الطبرانى

حققه وخرج احاديثه حمدى عبد المجيد السلفى ، الطبعة
الثانية .

(٨٩) منتهى الاخبار

مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية

مطبوع مع شرحه نيل الاوطار للشوكانى .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٩٠) المنتقى شرح موطأ الامام مالك

سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث الباجى

الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

بيروت : دار الكتاب العربى .

(٩١) منحة المعبود فى ترتيب مسند الطيالسى أبى داود

أحمد عبد الرحمن البنا (الشهير بالساعاتى)

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

مدائن العقبة : مكتبة الفرقان .

(٩٢) الموضوعات

عبد الرحمن بن على بن الجوزى

تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، الطبعة الثانية

١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

القاهرة : مكتبة ابن تيمية .

(٩٣) الموطأ

الامام مالك بن أنس

تصحيح وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي .

اسطنبول : دار الدعوة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٩٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر

احمد بن على بن حجر العسقلانى

١٤٠٦هـ .

(٩٥) نصب الراية لأحاديث الهداية

عبد الله بن يوسف الزيلعى

الطبعة الثانية .

القاهرة : دار المأمون .

(٩٦) نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخيار شرح منتقى الاخبار

محمد بن على بن محمد الشوكانى

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٩٧) الهداية فى تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد

لابن رشد)

احمد بن محمد بن المديق الغمارى

تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، عدنان على شلاق ،

الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

بيروت : عالم الكتب .

١ ثالثا : الفقه وأصوله وقواعده .

(١) أصول الفقه :

(٩٨) الابهاج فى شرح المنهاج

على بن عبد الكافى السبكي ووالده تاج الدين عبد
الوهاب بن على السبكي

الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٩٩) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول

محمد بن على بن محمد الشوكاني

بيروت : دار المعرفة .

(١٠٠) أصول السرخسى

محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى

تحقيق أبو الوفا الأصفهاني ، نشر لجنة احياء المعارف

النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند .

بيروت : دار المعرفة .

(١٠١) اعلام الموقعين عن رب العالمين

محمد بن أبى بكر المعروف (بابن قيم الجوزية)

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

(١٠٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب

محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني

تحقيق د. محمد مظهر بغا ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م ، نشر مركز البحث العلمى واهياء التراث

الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

جدة : دار المدنى .

(١٠٣) التقرير والتحبير

ابن أمير الحاج

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٠٤) روضة الناظر وجنة المناظر

عبد الله بن أحمد بن قدامة

تحقيق د. عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد ، الطبعة

الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

الرياض : مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

(١٠٥) شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو

المختبر المبتكر شرح المختصر فى اصول الفقه

محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحى المعروف

بابن النجار

تحقيق د. محمد الزحيلي ، ود. نزيه حماد ، نشر مركز

البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى

دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(١٠٦) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت

عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى

مطبوع مع المستصفى (للفزالى) الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ

١٩٨٣م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١٠٧) المحصول فى علم اصول الفقه

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى

دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلوانى ، الطبعة

- الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
الرياض : مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
(١٠٨) المختصر في أصول الفقه
على بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البعلی
(المعروف بابن اللحام)
تحقيق د. محمد مظهر بقا ، نشر مركز البحث العلمي
واحياء التراث الإسلامی بجامعة أم القرى .
دمشق : دار الفكر ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
(١٠٩) المسودة في أصول الفقه
آل تيمية عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ، عبد
الحليم بن عبد السلام ، أحمد بن عبد الحليم
تقديم محمد محيى الدين عبد الحميد .
القاهرة : مطبعة المدنى .
(١١٠) المغنى في أصول الفقه
عمر بن محمد بن عمر الخبازي
تحقيق د. محمد مظهر بقا ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ،
نشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامی بجامعة
أم القرى مكة المكرمة .
(١١١) نشر البنود على مراقى السعود
عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطى
نشر صندوق احياء التراث الإسلامی المشترك بين المملكة
المغربيّة والامارات العربية المتحدة .
المغرب : مطبعة فضالة .

(١١٢) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول فى علم الأصول

جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى

مطبوع مع منهاج العقول للبذخشى ، الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م ، بيروت : دار الكتب العلمية .

(ب) الفقه الحنفي :

(١١٣) الاختيار لتعليل المختار

عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي

الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

بيروت : دار المعرفة .

(١١٤) الاشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان

زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم

بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(١١٥) الاصل (المعروف بالمبسوط)

محمد بن الحسن الشيباني

تمحيح وتعليق أبو الوفا الافغانى .

نشر : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ، كراتشى .

(١١٦) البحر الرائق شرح كنز الدقائق

زين الدين الشهير بابن نجيم

باكستان : المكتبة الماجدية .

(١١٧) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع

علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى

الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(١١٨) البناية شرح الهداية

لابى محمد محمود بن أحمد العينى

تمحيح المولى محمد عمر الشهير بناصر الاسلام

الرامفورى ، الطبعة الاولى ١٤٠٠هـ .

دار الفكر للطباعة والنشر .

- (١١٩) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق
فخر الدین عثمان بن علی الزیلعی
باكستان : المكتبة الامدادية .
- (١٢٠) تحفة الفقهاء
لعلاء الدین السمرقندی
الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (١٢١) حاشية رد المحتار على الدر المختار
محمد أمين الشهير بابن عابدين
الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، دار الفكر .
- (١٢٢) حاشية سعدی أفندی على فتح القدير
سعد الله بن عيسى الشهير بسعدی حلبی وبسعدی أفندی
مطبوع مع فتح القدير ، الطبعة الثانية .
بيروت : دار الفكر .
- (١٢٣) حاشية الشيخ شلبی على تبیین الحقائق
مطبوع مع تبیین الحقائق ، باكستان : المكتبة
الامدادية .
- (١٢٤) حاشية على مراقی الفلاح
أحمد بن محمد بن اسماعیل الطحطاوی
الطبعة الثالثة .
مصر : المطبعة الكبرى الاميرية .
- (١٢٥) الدرر الثمينة فی حکم الملاة فی السفينة
أحمد بن محمد الحموی
تحقیق مشهور حسن محمود سلمان ، الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ

- نشر دار ابن القيم السعودية ، الدمام .
بيروت : دار الصحابة .
- (١٢٦) الدر المختار شرح تنوير الأبصار
لعلاء الدين الحمكفي
مطبوع مع حاشية ابن عابدين ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ
١٩٧٩م ، دار الفكر .
- (١٢٧) الدر المننقى فى شرح الملتقى
مطبوع مع مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، دار
أحياء التراث العربى .
- (١٢٨) العناية شرح الهداية
لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتى
مطبوع مع فتح القدير ، الطبعة الثانية .
بيروت : دار الفكر .
- (١٢٩) فتح القدير شرح الهداية
كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى المعروف
بأبن الهمام
الطبعة الثانية .
بيروت : دار الفكر .
- (١٣٠) كنز الدقائق
عبد الله بن أحمد بن محمود النفسى
مطبوع مع البحر الرائق .
باكستان : المكتبة الماجدية .
- (١٣١) اللباب فى شرح الكتاب
عبد الغنى الغنيمى الدمشقى الميدانى

- تحقيق محمود أمين النواوى .
الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .
(١٣٢) المبسوط
شمس الدين السرخسى
بيروت : دار المعرفة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
(١٣٣) متن القدورى
لابى الحسين أحمد بن محمد القدورى
الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
(١٣٤) مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر
عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد
أفندى
دار احياء التراث العربى .
(١٣٥) المختار للفتوى
عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى
مطبوع مع شرحه الاختيار ، الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ /
١٩٧٥م .
بيروت : دار المعرفة .
(١٣٦) مراقى الفلاح شرح نور الايضاح
حسن بن عمار بن على الشرنبلالى
مطبوع مع حاشية الطحطاوى ، الطبعة الثالثة .
مصر : المطبعة الكبرى الأميرية .
(١٣٧) نور الايضاح
مطبوع مع حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ، الطبعة
الثالثة .

مصر : المطبعة الكبرى الاميرية .

(١٣٨) الهداية شرح بداية المبتدى

أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني

المرغيناني

الطبعة الأخيرة .

مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

(ج) الفقه المالكي :

(١٣٩) بلغة السالك لأقرب المسالك

أحمد الماوي

بيروت : دار الفكر .

(١٤٠) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة

لابي الوليد ابن رشد القرطبي

تحقيق د. محمد حجي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ،

بيروت : دار الغرب الاسلامي .

(١٤١) التاج والاكلیل لمختصر خليل

لابي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري

الشهير بالمواق

مطبوع مع مواهب الجليل ، الطبعة الثانية

١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، دار الفكر .

(١٤٢) التفريع

لابي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب

دراسة وتحقيق د. حسين بن سالم الدهماني ، الطبعة

الاولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

بيروت : دار الغرب الاسلامي .

(١٤٣) تنوير المقالة في حل الفاظ الرسالة

لابي عبد الله محمد بن ابراهيم بن خليل التتائي

تحقيق د. محمد عايش عبد العال شبير ، الطبعة الاولى

١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

(١٤٤) جواهر الاكليل شرح مختصر خليل

صالح عبد السميع الابى

دار الفكر .

(١٤٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

شمس الدين محمد عرفة الدسوقي

دار الفكر .

(١٤٦) حاشية على كفاية الطالب الربانى

على المعيدى العدوى

مصر : مصطفى البابى الحلبي واولاده ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م .

(١٤٧) الخرشي على مختصر سيدى خليل

ابو عبد الله محمد الخرشي

الطبعة الثانية .

مصر : المطبعة الكبرى الاميرية .

(١٤٨) الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية

محمد العربى القروى

بيروت : دار الكتب .

(١٤٩) الرسالة

لابى محمد عبد الله بن ابي زيد عبد الرحمن القيروانى

مطبوع مع شرحه الفواكه الدوانى .

بيروت : دار المعرفة .

(١٥٠) شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل

عبد الباقي الزرقانى

بيروت : دار الفكر .

(١٥١) الشرح الصغير

سيدى أحمد الدردير

مطبوع مع بلغة السالك .

بيروت : دار الفكر .

(١٥٢) الشرح الكبير

سيدى أحمد الدردير

مطبوع مع حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار

الفكر .

(١٥٣) شرح منح الجليل على مختصر خليل

محمد عlish

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

بيروت : دار الفكر .

(١٥٤) فتح الجواد فى شرح الارشاد

يهودا بن سعد بن محمد بن عبد الله الزكزكى

الطبعة الثالثة ، نشر عبد الله البسار التيجانى .

(١٥٥) الفتح الربانى بما ذهل عنه الزرقانى

محمد البنانى

مطبوع مع شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل .

بيروت دار الفكر .

(١٥٦) الفواكه الدوانى

أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى

بيروت : دار المعرفة .

(١٥٧) القوانين الفقهية

لابى القاسم محمد بن أحمد بن جزى

دار الفكر .

- (١٥٨) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي
لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (١٥٩) كفاية الطالب الرباني
لعلي أبي الحسن المالكي الشاذلي
مطبوع مع حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ،
مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م .
- (١٦٠) مختصر خليل
خليل بن اسحاق المالكي
تمحيح وتعليق أحمد نصر ، الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ/
١٩٨١م ، دار الفكر .
- (١٦١) المدونة الكبرى
الإمام مالك بن أنس
بيروت : دار الفكر .
- (١٦٢) المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من
الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها
المشكلات
لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي
تحقيق د. محمد حجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ،
بيروت : دار الغرب الإسلامي .
- (١٦٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي
المعروف بالخطاب
الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ، دار الفكر .

(د) الفقه الشافعي :

(١٦٤) اختلاف العراقيين

مطبوع مع الأم .

(١٦٥) الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع

شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب

دار المعرفة .

(١٦٦) الأم

لابي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي

تصحیح محمد زهري النجار .

بيروت : دار المعرفة .

(١٦٧) تحفة الحبيب على شرح الخطيب

سليمان البجيرمي

الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، دار الفكر .

(١٦٨) تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب

لابي يحيى زكريا الانصاري

مطبوع مع حاشية الشرقاوي .

مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٦٠هـ/١٩٤١م .

(١٦٩) تحفة المحتاج بشرح المنهاج

شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي

مطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم ، دار الفكر .

(١٧٠) حاشية اعانة الطالبين على حل الفاظ فتح المعين

لابي بكر المشهور بالسيد البكري بن السيد محمد شطا

الدمياطي

الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م .

مصر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

(١٧١) حاشيتا الامامين شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة

على شرح العلامة جلال الدين المحلى

مصر : دار احياء الكتب العربية .

(١٧٢) حاشية الشبراملى على نهاية المحتاج

لابى الفياء نور الدين على بن على الشبراملى

مطبوع مع نهاية المحتاج ، الطبعة الاخيرة ١٣٨٦هـ /

١٩٦٧م .

مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

(١٧٣) حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب

عبد الله بن حجازى بن ابراهيم الشهير بالشرقاوى

مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده ١٣٦٠هـ / ١٨٤١م .

(١٧٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين

لابى زكريا محيى الدين بن شرف النووى

اشراف زهير الشاويش ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م

بيروت : المكتب الاسلامى .

(١٧٥) السراج الوهاج على متن المنهاج

محمد الزهرى الغمراوى

دار الفكر .

(١٧٦) شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين

مطبوع مع حاشيتى قليوبى وعميرة .

مصر : دار احياء الكتب العربية .

(١٧٧) فتح الجواد بشرح الارشاد

لابى العباس احمد شهاب الدين بن حجر الهيثمى

الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .

- مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
(١٧٨) فتح العزيز شرح الوجيز
لابى القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى
مطبوع مع المجموع ، دار الفكر .
(١٧٩) فتح العلم بشرح مرشد الانام
محمد عبد الله الجردانى
صححه وعلق عليه وخرج احاديثه محمد النجار ، الطبعة
الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م ، دار السلام للطباعة والنشر .
(١٨٠) فتح القريب المجيب
محمد بن قاسم الغزى
مصر : دار احياء الكتب العربية ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م .
(١٨١) فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين
لزين الدين بن عبد العزيز المليبارى
مطبوع مع حاشية اعانة الطالبين ، الطبعة الثانية
١٣٥٦هـ/١٩٣٨م .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
(١٨٢) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب
لابى يحيى زكريا الانصارى
بيروت : دار المعرفة .
(١٨٣) كفاية الاختيار فى حل غاية الاختصار
لتقى الدين أبى بكر بن محمد الحسينى الحمضى
الطبعة الثانية .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

- (١٨٤) متن الغاية والتقريب المعروف بغاية الاختصار
لابى شجاع الحسين بن أحمد الأصفهاني
الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
- (١٨٥) مختصر المزنى
بيروت : دار المعرفة .
- (١٨٦) المسائل الفقهية التى انفرد بها الامام الشافعى دون
اخوانه من الائمة
الحافظ ابن كثير
دراسة وتحقيق د . ابراهيم بن على صندوقى ، الطبعة
الاولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
المدينة المنورة : نشر مكتبة العلوم والحكمة .
- (١٨٧) مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج
محمد الخطيب الشربيني
دار الفكر .
- (١٨٨) المقدمة الحضرمية فى فقه السادة الشافعية
عبد الله بن عبد الرحمن بافمل الحضرمى
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
- (١٨٩) منهاج الطالبين وعمدة المفتين
لابى زكريا يحيى بن شرف النووى
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .
- (١٩٠) منهج الطلاب
لابى يحيى زكريا الانصارى
مطبوع مع شرحه فتح الوهاب .
بيروت : دار المعرفة .

(١٩١) المذهب

لأبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز ابادى
الشيرازى

الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

(١٩٢) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

شمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب
الدين الرملى

الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م .
مصر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

(هـ) الفقه الحنبلى :

(١٩٣) أخصر المختصرات

لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن بدر الدين بن عبد
القادر بن محمد بن ابراهيم بن بلبان الخزرجى البعلى
مطبوع مع شرحه كشف المخدرات .
الرياض : المؤسسة السعيدية .

(١٩٤) الاقناع فى فقه الامام أحمد بن حنبل

لابى النجا شرف الدين موسى الحجاوى المقدسى
تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكى .
بيروت : دار المعرفة .

(١٩٥) الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام
أحمد بن حنبل

علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرداوى
تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقى ، الطبعة الثالثة
١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، دار احياء التراث العربى .

(١٩٦) التنقيح المشبع فى تحرير أحكام المقنع

على بن سليمان المرداوى

الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

القاهرة : المكتبة السلفية ومطبعتها .

(١٩٧) حاشية ابن قاسم على الروض المربع

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

الرياض : المطابع الاهلية للاؤفست .

- (١٩٨) حاشية ابن مانع على دليل الطالب
محمد بن عبد العزيز المانع
مطبوع مع دليل الطالب ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ/
١٩٧٧م .
بيروت : المكتب الاسلامى .
- (١٩٩) دليل الطالب
مرعى بن يوسف الحنبلى
الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .
بيروت : المكتب الاسلامى .
- (٢٠٠) الروض المربع بشرح زاد المستقنع
منصور بن يونس البهوتى
الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .
- (٢٠١) الروض المربع شرح زاد المستقنع مع حاشية ابن قاسم
منصور بن يونس البهوتى
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
الرياض : المطابع الاهلية للاؤفست .
- (٢٠٢) زاد المستقنع
موسى بن أحمد الحجاوى
الرياض : مكتبة التوفيق ١٣٨٨هـ/١٩٨٩م .
- (٢٠٣) السلسبيل فى معرفة الدليل حاشية على زاد المستقنع
صالح بن ابراهيم البليهى
الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ .
الرياض : مطابع دار الهلال للاؤفست .

(٢٠٤) شرح منتهى الارادات

منصور بن يونس بن ادريس البهوتى
بيروت : عالم الكتب .

(٢٠٥) العدة شرح العمدة

بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم المقدسى
مكة المكرمة : عباس أحمد الباز .

(٢٠٦) عمدة الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل

عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
راجعه أحمد حمدى امام .

القاهرة : مطبعة المدنى .

(٢٠٧) غاية المنتهى فى الجمع بين الاقناع والمنتهى

مرعى بن يوسف الحنبلى
الطبعة الثانية .

الرياض : المؤسسة السعيدية .

(٢٠٨) الفروع

لشمس الدين المقدسى أبى عبد الله محمد بن مفلح
أشرف على الطباعة عبد اللطيف محمد السبكى ، الطبعة
الثالثة ١٤٠٢هـ .

بيروت : عالم الكتب .

(٢٠٩) القواعد النورانية الفقهية

أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية

تحقيق محمد حامد الفقى ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ /
١٩٨٣م .

لاهور : ادارة ترجمان السنة .

(٢١٠) الكافى

لابى محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة
تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
بيروت : المكتب الاسلامى .

(٢١١) كشف القناع عن متن الاقناع

منصور بن يونس بن ادريس البهوتى
مراجعة وتعليق هلال مصيلحى ممطفى هلال .
بيروت : عالم الكتب ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٢١٢) كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلى
مراجعة وتصحيح عبد الرحمن حسن محمود .
الرياض : المؤسسة السعيدية .

(٢١٣) المبدع فى شرح المقنع

ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح
الطبعة الاولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
بيروت : المكتب الاسلامى .

(٢١٤) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية

جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى
النجدى وساعده ابنه محمد
طبع تحت اشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين
الشريفين ، مكة المكرمة : مكتبة النهضة الحديثة .

(٢١٥) المحرر فى الفقه

مجد الدين ابى البركات بن تيمية
بيروت : دار الكتاب العربى .

- (٢١٦) مختصر الخرقى من مسائل الامام أحمد بن حنبل
عمر بن الحسين الخرقى
تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
بيروت : المكتب الاسلامى .
- (٢١٧) مسائل الامام أحمد برواية أبى داود سليمان بن الأشعث
ابن اسحاق بن بشير بن شداد البسجستانى
تقديم السيد محمد رشيد رضا .
بيروت : دار المعرفة .
- (٢١٨) مسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله
تحقيق ودراسة د . على سليمان المهنا
الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
المدينة المنورة : مكتبة الدار .
- (٢١٩) المقنع
عبد الله بن أحمد بن قدامة
الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٢٢٠) منار السبيل فى شرح الدليل
ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان
تحقيق زهير الشاويش ، الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
بيروت : المكتب الاسلامى .
- (٢٢١) منتهى الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات
محمد بن أحمد الفتوحى
تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ، عالم الكتب .

(٢٢٢) هداية الراغب لشرح عمدة الطالب

عثمان أحمد النجدي

تحقيق حسنين محمد مخلوف ، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ /

١٩٨٩م ، نشر دار المدنى ، جدة ، توزيع مكتبة دار

التراث ، مكة المكرمة .

رابعاً : الاجماع والاختلاف .

(٢٢٣) الاجماع

محمد بن ابراهيم بن المنذر
حققه وعلق عليه وخرج احاديثه أبو حماد صغير أحمد بن
محمد حنيف ، الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
الرياض : دار طيبة .

(٢٢٤) الاشراف على مسائل الخلاف

عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي
(مصور) مطبعة الارادة .

(٢٢٥) اعلام الساجد بأحكام المساجد

محمد بن عبد الله الزركشي
تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغي ، الطبعة الثانية
١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .

القاهرة : وزارة الاوقاف ، المجلس الاعلى للشئون
الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامي .

(٢٢٦) الافصاح عن معاني الصحاح

يحيى بن محمد بن هبيرة
الرياض : المؤسسة السعيدية ١٣٩٨هـ .

(٢٢٧) الاوسط في السنن والاجماع والاختلاف

محمد بن ابراهيم بن المنذر
تحقيق د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، الطبعة
الاولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
الرياض : دار طيبة .

- (٢٢٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد
لابى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد
القرطبي
الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، دار المعرفة .
- (٢٢٩) حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء
محمد بن أحمد الشاشى القفال
تحقيق د. ياسين أحمد ابراهيم دراكه ، الطبعة الاولى
١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
الأردن : مكتبة الرسالة الحديثة .
- (٢٣٠) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة
محمد بن عبد الرحمن الدمشقى
الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
بيروت : دار الكتب العلمية .
- (٢٣١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار
محمد بن على بن محمد الشوكانى
تحقيق قاسم غالب أحمد ، ومحمود أمين النواوى ،
ومحمود ابراهيم زايد ، وبسيونى رسلان ، الطبعة
الثانية ، الناشر : لجنة احياء التراث الاسلامى
بوزارة الأوقاف المصرية ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م .
- (٢٣٢) الشرح الكبير على متن المقنع
عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن قدامة
المقدسى
مطبوع مع المغنى ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ،
بيروت : دار الفكر .

(٢٣٣) الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي صلى الله عليه

وسلم من حين كان يكبر الى أن يفرغ منها

محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٣٤) المجموع شرح المذهب

لابى زكريا محيى الدين بن شرف النووي

دار الفكر .

(٢٣٥) المحلى

على بن أحمد بن سعيد بن حزم

تحقيق لجنة احياء التراث العربى فى دار الآفاق

الجديدة .

بيروت : دار الآفاق الجديدة .

(٢٣٦) مراتب الاجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات

على بن أحمد بن سعيد بن حزم

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٣٧) المغنى والشرح الكبير

عبد الله بن أحمد بن قدامة

الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

بيروت : دار الفكر .

(٢٣٨) نقد مراتب الاجماع .

تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

مطبوع مع مراتب الاجماع لابن حزم .

بيروت : دار الكتب العلمية .

خامسا : التاريخ والسير والتراجم .

(٢٣٩) أبو بكر الصديق

على الطنطاوى

الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

جدة : دار المنارة .

(٢٤٠) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب

لابى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

مطبوع مع الاصابة فى تمييز الصحابة ، تحقيق د. طه

محمد الزينى ، الطبعة الاولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، نشر

مكتبة الكليات الازهرية .

القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة .

(٢٤١) أسد الغابة فى معرفة الصحابة

عز الدين بن الاثير أبى الحسن على بن محمد الجزيرى

بيروت : دار الفكر ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

(٢٤٢) الاصابة فى تمييز الصحابة

شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على العسقلانى المعروف

بابن حجر

تحقيق الدكتور طه محمد الزينى ، الطبعة الاولى

١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، نشر مكتبة الكليات الازهرية ،

القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة .

(٢٤٣) البداية والنهاية

لابى الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقى

تحقيق دكتور أحمد أبو مسلم ، د. على نجيب عطوى ،

د. فؤاد السيد ، مهدى ناصر الدين ، على عبد الساتر

- الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
بيروت : دار الكتب العلمية .
(٢٤٤) تاريخ الخلفاء
جلال الدين السيوطي
بيروت : دار الفكر .
(٢٤٥) تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)
لابي جعفر محمد بن جرير الطبري
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الرابعة ،
القاهرة : دار المعارف .
(٢٤٦) تقريب التهذيب
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
بيروت : دار المعرفة .
(٢٤٧) تهذيب الاسماء واللفات
محيي الدين بن شرف النووي
نشر وتصحيح ادارة الطباعة المنيرية .
بيروت : دار الكتب العلمية .
(٢٤٨) تهذيب التهذيب
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، دار الفكر .
(٢٤٩) حلية الاولياء وطبقات الاصفياء
لابي نعيم أحمد بن عبد الله الاصفهاني
بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٥٠) الروض الائف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام
عبدالرحمن بن أبى الحسن الخشعمى
قدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر
١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

(٢٥١) الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرين بالجنة

أبوجعفر أحمد الشهير بالمحب الطبرى

الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

بيروت : دار الندوة الجديدة .

(٢٥٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد

شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى

الشهير بابن قيم الجوزية

حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر

الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

بيروت : مؤسسة الرسالة .

(٢٥٣) السيرة النبوية

لابن هشام

حققها وضبطها وشرحها مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى

وعبد الحفيظ شلبى .

بيروت : المكتبة العلمية .

(٢٥٤) الضعفاء الكبير

محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلى

تحقيق د. عبد المعطى أمين قلجى ، الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٥٥) الطبقات الكبرى

محمد بن سعد

بيروت : دار صادر ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٥٦) فتوح البلدان

لابى الحسن البلاذرى

راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان .

بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢٥٧) الكامل فى التاريخ

على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن

عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الاثير الجزرى

الملقب بعز الدين

تصحيح د. محمد يوسف الدقاق ، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ /

١٩٨٧م .

بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٥٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين

محمد بن حبان بن احمد بن أبى حاتم

تحقيق محمود ابراهيم زايد ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .

(٢٥٩) المجموع فى الضعفاء والمتروكين ويحوى :

١ - الضعفاء والمتروكون للنسائى

٢ - الضعفاء والمتروكون للدارقطنى

٣ - كتاب الضعفاء المغير للبخارى

دراسة وتحقيق عبد العزيز عز الدين السيروانى ،

الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

بيروت : دار العلم .

(٢٦٠) منهاج السيرة النبوية

تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية
بيروت : دار الكتب العلمية .

(٢٦١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
تحقيق على محمد البجاوي .
بيروت : دار المعرفة .

سادسا : كتب اللغة .

(٢٦٢) المحاج

اسماعيل بن حماد الجوهري

تحقيق : محمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة

١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

بيروت : دار العلم للملايين .

(٢٦٣) غريب الحديث

ابراهيم بن اسحاق الحربي

تحقيق ودراسة سليمان بن ابراهيم بن محمد العايد ،

الطبعة الاولى ، نشر مركز البحث راحياء التراث

الاسلامى بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

جدة : دار المدنى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

(٢٦٤) غريب الحديث

ابن قتيبة عبد الله بن مسلم

تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري ، الجمهورية

العراقية ، وزارة الاوقاف ، احياء التراث الاسلامى ،

الطبعة الاولى ١٣٩٧هـ .

بغداد : مطبعة العانى .

(٢٦٥) القاموس المحيط

محمد بن يعقوب الفيروز آبادى

تحقيق مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة ، الطبعة

الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

بيروت : مؤسسة الرسالة .

(٢٦٦) لسان العرب

جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور

بيروت : دار صادر .

(٢٦٧) مجمل اللغة

احمد بن فارس بن زكريا

تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ

١٩٨٤م .

بيروت : مؤسسة الرسالة .

(٢٦٨) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث

محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني

تحقيق عبد الكريم العزباوي ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م ، نشر مركز البحث العلمي وأحياء التراث

الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

جدة : دار المدني .

(٢٦٩) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير

احمد محمد بن علي المقرئ الفيومي

بيروت : المكتبة العلمية .

(٢٧٠) المطلع على أبواب المقنع

شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي

بيروت : المكتب الإسلامي ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

(٢٧١) المعجم الوسيط

الدكتور ابراهيم أنيس وآخرون

أشرف على طبعه حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين ،

الطبعة الثانية .

(٢٧٢) المغرب فى ترتيب المعرب

ناصر بن عبد السيد بن على الطوزى الخوارزمى
بيروت : دار الكتاب العربى .

(٢٧٣) النهاية فى غريب الحديث والاثـر

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى بن
الاثـير

تحقيق طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحى ،
بيروت : المكتبة العلمية .

سابعاً : كتب حديثة .

(٢٧٤) تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف

يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف المزي
تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، اشراف زهير الشاويش ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، بمبائى : السدار
القيمة .

بيروت : المكتب الاسلامى .

(٢٧٥) الدرارى المضية شرح الدرر البهية فى المسائل
الفقهية

محمد بن على الشوكانى

القاهرة : مكتبة التراث الاسلامى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

(٢٧٦) دليل القارى الى موضع الحديث فى صحيح البخارى

عبد الله بن محمد الغنيان

من مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

جدة : دار الاصفهانى .

(٢٧٧) الشيخ سلمان العودة فى حوار هادئ مع محمد الغزالى

الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ .

(٢٧٨) الفقه الاسلامى وادلته

د. وهبة الزحيلي

الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

دمشق : دار الفكر .

(٢٧٩) المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوى عن الكتب الستة

وعن مسند الدارمى وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل

رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، نشر الدكتور

- أ.ى.ونسك ، ليدن : مكتبة بريل ١٩٣٦م .
- (٢٨٠) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
محمد فؤاد عبد الباقي
- اسطنبول : المكتبة الإسلامية ١٩٨٤م .
- (٢٨١) موسوعة الاجماع فى الفقه الإسلامى
سعدى أبو جيب
- نشر عبد الله بن إبراهيم الأنصارى ، طبع على نفقة
إدارة أحياء التراث الإسلامى .
- قطر : مطابع قطر الوطنية .
- (٢٨٢) الموسوعة الفقهية
إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ،
الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .
- الكويت : ذات السلاسل .

فهرس الموضوعات

المفحة

١ المقدمة

الفصل الأول

١ نبذة عن حياة الصديق رضى الله عنه

المبحث الأول : اسم الصديق - رضى الله عنه -

٣ ونسبه ولقبه وكنيته

٣ المطلب الأول : اسمه ونسبه

٤ المطلب الثانى : ماكان يلقب به رضى الله عنه ..

٤ أولا : عتيق

٥ ثانيا : الصديق

٨ المطلب الثالث : كنيته رضى الله عنه

٩ المبحث الثانى : ولادته رضى الله عنه

١٠ المبحث الثالث : صفاته رضى الله عنه

١٠ المطلب الأول : صفاته الخلقية

١٢ المطلب الثانى : صفاته الخلقية

المبحث الرابع : اسلامه رضى الله عنه وبعض جهوده

١٩ فى نشر الدعوة ومما لقيه فى سبيل ذلك

١٩ المطلب الأول : اسلامه رضى الله عنه

٢٢ المطلب الثانى : شىء من جهوده فى نشر الدعوة ..

٢٤ المطلب الثالث : بعض ما لقيه فى سبيل نشره للدعوة

المفحة

	المبحث الخامس : شجاعته رضى الله عنه وشيء من
٢٧	دفاعه عن النبي صلى الله عليه وسلم
٣١	المبحث السادس : فقهه رضى الله عنه وعلمه
	المبحث السابع : اشارة الى بعض مواقفه رضى الله
	عنه التى ساهمت فى تثبيت أركان الدولة
٣٨	الإسلامية
٣٨	المطلب الأول : تنفيذ جيش أسامة رضى الله عنه ..
	المطلب الثانى : تصديه رضى الله عنه لأهل الردة
٤١	ومانعى الزكاة
٤٨	المبحث الثامن : مدة خلافته ووفاته رضى الله عنه

الفصل الثانى

٥٠	<u>فى الطهارة</u>
٥١	<u>المسألة الأولى</u> : طهورية ماء البحر
٥١	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٥٢	فقه الأثر
٥٢	ما يؤيد الأثر
٥٤	مذاهب الفقهاء فى طهورية ماء البحر
٥٤	الأدلة
٥٦	<u>المسألة الثانية</u> : طهارة لعاب المبيان
٥٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٥٦	فقه الأثر

المفحة

٥٦ مايؤيد الاثر
٥٧ مذاهب الفقهاء فى طهارة لعاب الادمى
٥٨ الادلة
	<u>المسألة الثالثة</u> : التستر وتغطية الرأس حال قضاء
٥٩ الحاجة
٥٩ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٥٩ فقه الاثر
٥٩ مايؤيد الاثر
 مذاهب الفقهاء فى مشروعية التستر وتغطية الرأس
٦٠ حال قضاء الحاجة
٦٢ الادلة
٦٣	<u>المسألة الرابعة</u> : التسمية فى الوضوء
٦٣ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٦٤ فقه الاثر
٦٤ مذاهب الفقهاء فى التسمية للوضوء
٦٦ أدلة الجمهور
٦٨ أدلة الحنابلة
 أدلة الحنابلة على سقوط التسمية للوضوء سهوا أو
٧٤ جملا
٧٥ الراجع
٧٧	<u>المسألة الخامسة</u> : تخليل الاصابع فى الوضوء
٧٧ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٧٧ الرواية الاولى

الصفحة

٧٧ الرواية الثانية
٧٧ غريب الاثرين
٧٨ فقه الاثرين
٧٩ مذاهب الفقهاء فى تحليل الاصابع فى الوضوء
٨٠ الادلة
٨٢ <u>المسألة السادسة</u> : تعهد غسل العنفة فى الوضوء .
٨٢ <u>المسألة السابعة</u> : تعهد غسل المنشلة فى الوضوء .
٨٢ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٨٢ غريب الاثر
٨٣ فقه الاثر
٨٣ مايؤيد الاثر
٨٣ مذاهب الفقهاء فى غسل العنفة فى الوضوء
٨٣ مذهب الشافعية
٨٤ مذهب الجمهور
٨٤ أدلة الشافعية
٨٥ أدلة الجمهور
٨٦ الراجع
٨٧ مذاهب الفقهاء فى غسل المنشلة
٨٧ مذهب الجمهور
٨٧ مذهب المالكية
٨٨ أدلة الجمهور
٨٩ أدلة المالكية

الصفحة

٩٠ الراجح
٩١	<u>المسألة الثامنة</u> : غسل الاعضاء مرتين فى الوضوء .
٩١ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٩١ فقه الاثر
٩١ مايؤيد الاثر
٩١ مذاهب الفقهاء فى غسل الاعضاء مرتين فى الوضوء ..
٩٢ الادلة
٩٣	<u>المسألة التاسعة</u> : الوضوء لكل صلاة
٩٣	<u>المسألة العاشرة</u> : الوضوء فى المسجد
٩٣	<u>المسألة الحادية عشرة</u> : الوضوء بآنية النحاس ..
٩٣ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٩٣ غريب الاثر
٩٣ فقه الاثر
٩٤ مايؤيد الاثر
٩٥ مذاهب الفقهاء فى الوضوء لكل صلاة
٩٥ الادلة
٩٦ مذاهب الفقهاء فى الوضوء بالمسجد
٩٦ مذهب الشافعية والحنابلة
٩٦ مذهب الحنفية والمالكية
٩٧ الادلة
٩٩ مذاهب الفقهاء فى الوضوء بآنية النحاس
٩٩ الادلة
١٠٠	<u>المسألة الثانية عشرة</u> : المسح على العمامة

الصفحة

١٠٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٠٠	غريب الاثر
١٠١	فقه الاثر
١٠١	مايؤيد الاثر
١٠١	مذاهب الفقهاء فى المسح على العمامة
١٠١	مذهب الحنابلة
١٠٢	مذهب المالكية
١٠٣	مذهب الشافعية
١٠٣	مذهب الحنفية
١٠٣	تحرير اقوال العلماء
١٠٤	ادلة الحنابلة
١٠٦	ادلة الجمهور
١٠٨	الراجع
١١٠	<u>المسألة الثالثة عشرة : المسح على الخفين</u>
١١٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١١٠	غريب الاثر
١١٠	فقه الاثر
١١٠	مايؤيد الاثر
١١١	مذاهب الفقهاء فى المسح على الخفين
١١١	الادلة
	<u>المسألة الرابعة عشرة : التوقيت فى المسح على</u>
١١٢	الخفين

المفحة

١١٢	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١١٢	فقه الاثر
١١٢	مذاهب الفقهاء فى التوثيق فى المسح على الخفين.
١١٣	مذهب المالكية
١١٣	مذهب الجمهور
١١٣	أدلة المالكية
١١٧	أدلة الجمهور
١١٩	الراجع
١٢٠	<u>المسألة الخامسة عشرة : الوضوء من الرعاف</u>
١٢٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٢٠	غريب الاثر
١٢١	فقه الاثر
١٢١	مذاهب الفقهاء فى نقض الرعاف للوضوء
١٢١	مذهب الحنفية
١٢١	مذهب المالكية والشافعية
١٢٢	مذهب الحنابلة
١٢٢	أدلة الحنفية
١٢٩	أدلة المالكية والشافعية
١٣٢	أدلة الحنابلة
١٣٤	الراجع
١٣٦	<u>المسألة السادسة عشرة : الوضوء مما مست النار..</u>
١٣٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٣٦	الرواية الاولى

المفحة

١٣٧ الرواية الثانية
١٣٧ فقه الاثرين
١٣٨ مايؤيد الاثرين
١٣٨	مذاهب الفقهاء فى عدم نقض الوضوء مما مست النار
١٣٩ الادلة
	<u>المسألة السابعة عشرة : الغسل بسبب الايلاج ولو</u>
١٤١ بدون انزال
١٤١ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٤١ فقه الاثر
١٤١ مايؤيد الاثر
	مذاهب الفقهاء فى وجوب الغسل بسبب الايلاج ولو من
١٤٢ دون انزال
١٤٢ الادلة

الفصل الثالث

١٤٣	<u>فى الصلاة</u>
-----	------------------

١٤٥	<u>المسألة الأولى : صلاة الظهر فى أول وقتها</u>
١٤٥	<u>المسألة الثانية : الاجراد بصلاة الظهر</u>
١٤٥ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٤٥ الرواية الأولى
١٤٥ الرواية الثانية
١٤٥ الرواية الثالثة

المصفحة

١٤٦	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
١٤٦	مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
١٤٧	مذاهب الفقهاء فى تعجيل الظهر فى أول وقتها ...
١٤٨	أدلة الجمهور
١٤٨	أدلة المالكية
١٤٩	مذاهب الفقهاء فى تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر.
١٤٩	الأدلة
١٥٠	<u>المسألة الثالثة</u> : صلاة العصر فى أول وقتها
١٥٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٥٠	فقه الأثر
١٥٠	مايؤيد الأثر
	مذاهب الفقهاء فى أفضلية تقديم صلاة العصر فى
١٥١	أول وقتها
١٥١	مذهب الجمهور
١٥١	مذهب الحنفية
١٥٢	أدلة الجمهور
١٥٤	أدلة الحنفية
١٥٦	الراجع
١٥٧	<u>المسألة الرابعة</u> : صلاة الفجر فى أول وقتها
١٥٧	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٥٧	غريب الأثر
١٥٨	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
١٥٨	مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه

الصفحة

١٥٨	مذاهب الفقهاء فى تقديم صلاة الفجر فى أول وقتها
١٥٩ مذهب الجمهور
١٥٩ مذهب الحنفية
١٥٩ أدلة الجمهور
١٦١ أدلة الحنفية
١٦٥ الراجع
١٦٦ <u>المسألة الخامسة</u> : الأذان شعار الإيمان
١٦٦ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٦٦ الرواية الأولى
١٦٦ الرواية الثانية
١٦٦ فقه الاثرين
١٦٧ مايؤيد الاثرين
	مذاهب الفقهاء فى أن الأذان شعار من شعائر الاسلام
	الظاهرة وترك مقاتلة البلاد التى يسمع فيها
١٦٧ الأذان
١٦٨ الأدلة
١٦٩ <u>المسألة السادسة</u> : صيغة الأذان
١٦٩ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٦٩ الرواية الأولى
١٧٠ الرواية الثانية
١٧٠ فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
١٧٠ اختيار العلماء لصيغ الأذان
١٧١ أولا : اختيار الحنفية والحنابلة لصيغة الأذان ..

الصفحة

١٧٢	ثانيا : اختيار المالكية لصيغة الاذان
١٧٣	ثالثا : اختيار الشافعية لصيغة الاذان
١٧٤	الصيغة المختارة
١٧٦	<u>المسألة السابعة</u> : التثويب فى اذان صلاة الفجر..
١٧٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
١٧٦	الرواية الأولى
١٧٦	الرواية الثانية
١٧٧	فقه الاثر
١٧٧	ما يؤيد الاثر
١٧٨	مذاهب الفقهاء فى التثويب فى اذان صلاة الفجر ..
١٧٨	الادلة
١٨٠	<u>المسألة الثامنة</u> : رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
١٨٠	<u>المسألة التاسعة</u> : رفع اليدين للركوع وللرفع منه
١٨٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
	أولا : الروايات التى أثبتت رفع اليدين عند
١٨٠	تكبيرة الاحرام ، وللركوع ، وللرفع منه ...
١٨٠	الرواية الأولى
١٨١	الرواية الثانية
	ثانيا : الرواية التى أثبتت رفع اليدين عند
	تكبيرة الاحرام ، ولكنها نفت رفع اليدين
١٨٢	للركوع وللرفع منه
١٨٣	فقه الصديق رضى الله عنه
١٨٤	ما يؤيد فقه الصديق رضى الله عنه

الصفحة

١٨٤	مذاهب الفقهاء فى رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
١٨٥ الادلة
١٨٦	مذاهب الفقهاء فى رفع اليدين للركوع وللرفع منه
١٨٦ مذهب الشافعية والحنابلة
١٨٦ مذهب الحنفية والمالكية
١٨٦ ادلة الشافعية والحنابلة
١٨٨ ادلة الحنفية والمالكية
١٩٣ الراجع
١٩٤	<u>المسألة العاشرة : مشروعية دعاء الاستفتاح</u>
٩٤	<u>المسألة الحادية عشرة : صيغة دعاء الاستفتاح</u> ...
١٩٤	الرواية عن أبى بكر المديق رضى الله عنه
١٩٤ فقه الاثر
١٩٤ مايؤيد الاثر
١٩٥	مذاهب الفقهاء فى مشروعية دعاء الاستفتاح
١٩٥ مذهب الجمهور
١٩٦ مذهب المالكية
١٩٦ ادلة الجمهور
١٩٨ ادلة المالكية
٢٠١ الراجع
٢٠٢ صيغة دعاء الاستفتاح
٢٠٢	اختيار الحنفية والحنابلة لصيغة دعاء الاستفتاح.
٢٠٣	اختيار الشافعية لصيغة دعاء الاستفتاح
٢٠٥	المختار من صيغ دعاء الاستفتاح

المفحة

	<u>المسألة الثانية عشرة : وضع اليد اليمنى على</u>
٢٠٦	اليسرى فى الصلاة
٢٠٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٠٦	فقه الأثر
٢٠٦	ما يؤيد الأثر
	مذاهب الفقهاء فى وضع اليد اليمنى على اليسرى
٢٠٧	فى الصلاة
٢٠٧	مذهب الجمهور
٢٠٧	مذهب المالكية
٢٠٧	أدلة الجمهور
٢٠٨	أدلة المالكية
٢١٠	الراجح
٢١١	<u>المسألة الثالثة عشرة : مشروعية البسملة فى الصلاة</u>
	<u>المسألة الرابعة عشرة : الجهر والاسرار بالبسملة</u>
٢١١	فى الصلاة
٢١١	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
	أولا : الروايات التى أثبتت قراءة البسملة ونفت
٢١١	الجهر بها
٢١١	الرواية الأولى
٢١١	الرواية الثانية
٢١٤	الرواية الثالثة

الصفحة

	ثانيا : الروايات التي اثبتت قراءة البسملة
٢١٧	والجهر بها معا
٢١٧	الرواية الاولى
٢١٧	الرواية الثانية
	طريقة الجمع بين الروايات أو ترجيح بعضها على
٢١٩	بعض
٢٢١	فقه أبى بكر المديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٢٢١	مايؤيد فقه المديق رضى الله عنه
٢٢٢	مذاهب الفقهاء فى مشروعية قراءة البسملة فى الصلاة
٢٢٢	مذهب الجمهور
٢٢٢	مذهب المالكية
٢٢٢	أدلة الجمهور
٢٢٥	أدلة المالكية
٢٢٨	الراجع
٢٢٩	مذاهب الفقهاء فى الجهر بالبسملة والاسرار بها ..
٢٢٩	مذهب الحنفية والحنابلة
٢٢٩	مذهب الشافعية
٢٢٩	أدلة الحنفية والحنابلة
٢٣٠	أدلة الشافعية
٢٣٤	الراجع
	<u>المسألة الخامسة عشرة : قراءة الفاتحة فى الصلاة</u>
٢٣٦	للمسبوق
٢٣٦	<u>المسألة السادسة عشرة : الحركة اليسيرة فى الصلاة</u>

الصفحة

٢٣٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٣٦	فقه الاثر
٢٣٦	ما يؤيد الاثر
٢٣٧	مذاهب الفقهاء فى سقوط الفاتحة عن المسبوق
٢٣٧	مذهب الجمهور
٢٣٨	مذهب الشافعية
٢٣٨	الادلة
	مذاهب الفقهاء فى الحركة اليسيرة التى تفعل
٢٣٩	لمالح الصلاة
٢٣٩	الادلة
	<u>المسألة السابعة عشرة : تطويل القراءة فى صلاة</u>
٢٤١	الفجر
	<u>المسألة الثامنة عشرة : تفريق السورة الواحدة</u>
٢٤١	على ركعتين
٢٤١	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٤١	فقه الاثر
٢٤٢	ما يؤيد الاثر
٢٤٣	مذاهب الفقهاء فى تطويل القراءة فى صلاة الفجر ..
٢٤٣	الادلة
	مذاهب الفقهاء فى تفريق السورة الواحدة على
٢٤٤	ركعتين
٢٤٤	مذهب الجمهور
٢٤٤	مذهب المالكية

المصفحة

٢٤٥	أدلة الجمهور
٢٤٥	أدلة المالكية
٢٤٦	الراجع
	<u>المسألة التاسعة عشرة : تقليل القراءة فى صلاة</u>
٢٤٧	المغرب
	<u>المسألة العشرون : قراءة شئ من القرآن غير</u>
٢٤٧	الفتاحة فى الركعة الثالثة من المغرب
٢٤٧	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٤٧	فقه الاثر
٢٤٨	ما يؤيد الاثر
٢٤٩	مذاهب الفقهاء فى تقصير القراءة فى صلاة المغرب.
٢٤٩	الأدلة
	مذاهب الفقهاء فى قراءة شئ من القرآن غير
٢٥١	الفتاحة فى الركعة الثالثة من المغرب
٢٥٢	الأدلة
٢٥٣	<u>المسألة الحادية والعشرون : القنوت فى صلاة الفجر</u>
	<u>المسألة الثانية والعشرون : موضع القنوت فى صلاة</u>
٢٥٣	الفجر
٢٥٣	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٥٣	أولا : الروايات التى أثبتت القنوت
٢٥٣	الرواية الأولى
٢٥٥	الرواية الثانية

المفحة

	ثانيا : الروايات التى نقت القنوت عن أبى بكر
٢٥٧	الصديق رضى الله عنه
٢٥٧	الرواية الاولى
٢٥٧	الرواية الثانية
٢٥٨	الرواية الثالثة
٢٥٨	الجمع بين الروايات
٢٥٩	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٢٦٠	مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
٢٦١	مذاهب الفقهاء فى مشروعية القنوت فى صلاة الفجر.
٢٦١	مذهب الحنفية والحنابلة
٢٦١	مذهب المالكية والشافعية
٢٦٢	أدلة الحنفية والحنابلة
٢٦٣	أدلة المالكية والشافعية
٢٦٧	الراجع
٢٦٩	مذاهب الفقهاء فى موضع القنوت فى صلاة الفجر ...
٢٦٩	الأدلة
	<u>المسألة الثالثة والعشرون : تكبيرات الانتقال فى</u>
٢٧٢	الصلاة
٢٧٢	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٧٢	الرواية الاولى
٢٧٢	الرواية الثانية
٢٧٣	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٢٧٣	مايؤيد مذهب الصديق رضى الله عنه

الصفحة

٢٧٣ مذاهب الفقهاء فى تكبيرات الانتقال
٢٧٤ الادلة
	<u>المسألة الرابعة والعشرون : تخفيف الجلوس للتشهد</u>
٢٧٦ الأول
٢٧٦ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٧٦ غريب الأثر
٢٧٦ فقه الأثر
٢٧٧ مايؤيد الأثر
٢٧٧ مذاهب الفقهاء فى تخفيف الجلوس فى التشهد الأول.
٢٧٨ الادلة
٢٧٩	<u>المسألة الخامسة والعشرون : صيغة التشهد</u>
٢٧٩ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٧٩ فقه الأثر
٢٧٩ مايؤيد الأثر
٢٨٠ اختيار الفقهاء لميغ التشهد
٢٨٠ أولا : اختيار الحنفية والحنابلة لميغ التشهد..
٢٨١ ثانيا : اختيار المالكية لميغ التشهد
٢٨١ ثالثا : اختيار الشافعية لميغ التشهد
٢٨٢ الميغ المختارة
	<u>المسألة السادسة والعشرون : الخروج من الصلاة</u>
٢٨٣ بالتسليم
	<u>المسألة السابعة والعشرون : مشروعية التسليمة</u>
٢٨٣ الثانية

المفحة

٢٨٣	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٨٣	الرواية الاولى
٢٨٣	الرواية الثانية
٢٨٤	الرواية الثالثة
٢٨٤	فقه الصديق رضى الله عنه
٢٨٥	ما يؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
٢٨٥	مذاهب الفقهاء فى حكم الخروج من الصلاة بالتسليم
٢٨٦	الأدلة
٢٨٧	مذاهب الفقهاء فى مشروعية التسليمة الثانية ...
٢٨٧	مذهب الجمهور
٢٨٨	مذهب المالكية
٢٨٨	أدلة الجمهور
٢٨٨	أدلة المالكية
٢٩١	الراجع
	<u>المسألة الثامنة والعشرون : انحراف الامام عن</u>
٢٩٢	مكانه بعد السلام
٢٩٢	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٢٩٢	غريب الاثر
٢٩٢	فقه الاثر
٢٩٣	ما يؤيد الاثر
	مذاهب الفقهاء فى انحراف الامام وقيامه من مكانه
٢٩٣	بعد التسليم
٢٩٤	الأدلة

المفحة

٢٩٥	<u>المسألة التاسعة والعشرون : الالتفات في الصلاة ..</u>
٢٩٥	الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٢٩٥	الرواية الأولى
٢٩٥	الرواية الثانية
٢٩٥	فقه الصديق رضي الله عنه في هذه المسألة
٢٩٦	مايؤيد فقه الصديق رضي الله عنه
٢٩٦	مذاهب الفقهاء في الالتفات في الصلاة
٢٩٧	الأدلة
٢٩٨	<u>المسألة الثلاثون : الصلاة في الثوب الواحد</u>
٢٩٨	الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٢٩٨	الرواية الأولى
٢٩٨	الرواية الثانية
٢٩٩	فقه الأثرين
٢٩٩	مايؤيد الأثرين
٢٩٩	مذاهب الفقهاء في الصلاة في الثوب الواحد
٣٠٠	الأدلة
	<u>المسألة الواحدة والثلاثون : تقديم العشاء على</u>
٣٠١	الصلاة إذا حضرا معا
٣٠١	الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٣٠١	فقه الأثر
٣٠١	مايؤيد الأثر
	مذاهب الفقهاء في تقديم العشاء على الصلاة إذا
٣٠٢	حضرا معا

المصفحة

٣٠٢ الأدلة
٣٠٤	<u>المسألة الثانية والثلاثون : الصلاة في السفينة ..</u>
٣٠٤ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٠٤ فقه الأثر
٣٠٤ مذاهب الفقهاء في الصلاة قاعدا في السفينة
٣٠٥ مذهب الحنفية
٦٠٥ مذهب الجمهور
٣٠٦ أدلة الحنفية
٣٠٦ أدلة الجمهور
٣٠٨ الراجع
	<u>المسألة الثالثة والثلاثون : تأخير الصلاة عن</u>
٣٠٩ وقتها
٣٠٩ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٠٩ فقه الأثر
٣٠٩ مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
٣١٠ مذاهب الفقهاء في حكم تأخير الصلاة عن وقتها ...
٣١٠ الأدلة
٣١٢	<u>المسألة الرابعة والثلاثون : قتل تارك الصلاة ...</u>
٣١٢ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣١٢ فقه الأثر
٣١٢ مايؤيد الأثر
٣١٣ مذاهب الفقهاء في قتل تارك الصلاة

الصفحة

٣١٤ مذهب الجمهور
٣١٤ مذهب الحنفية
٣١٤ أدلة الجمهور
٣١٦ أدلة الحنفية
٣١٧ الراجع
	<u>المسألة الخامسة والثلاثون : الصلاة على الأرض</u>
	مباشرة بدون حائل والتعلق بالحبال فى صلاة
٣١٨ النفل لطولها
٣١٨ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣١٨ الرواية الأولى
٣١٨ الرواية الثانية
٣١٨ الرواية الثالثة
٣١٩ غريب الأثر
٣١٩ فقه الآثار
٣٢٠ مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
	مذاهب الفقهاء فى الصلاة على الأرض مباشرة بدون
٣٢١ حائل
٣٢١ الأدلة
	مذاهب الفقهاء فى التعلق بالحبال فى صلاة النفل
٣٢٢ لطولها
٣٢٣	<u>المسألة السادسة والثلاثون : قصر الصلاة فى السفر</u>
٣٢٣ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٢٣ الرواية الأولى

المفحة

٣٢٣ الرواية الثانية
٣٢٤ فقه المديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٣٢٤ مايؤيد فقه المديق رضى الله عنه
٣٢٤ مذاهب الفقهاء فى مشروعية قصر الصلاة فى السفر..
٣٢٥ الأدلة
	<u>المسألة السابعة والثلاثون : أشر الرعاف على</u>
٣٢٧ الصلاة
٣٢٧ الرواية عن أبى بكر المديق رضى الله عنه
٣٢٧ غريب الاثر
٣٢٧ فقه الاثر
 مذاهب الفقهاء فى تكميل الصلاة اذا خرج منها
٣٢٨ الشخص لأجل الرعاف لغسله أو الوضوء منه ...
٣٢٨ تحرير محل النزاع
٣٢٨ مذهب الحنفية
٣٢٩ مذهب المالكية
٣٣٠ مذهب الشافعية والحنابلة
٣٣١ أدلة الحنفية والمالكية
٣٣٢ أدلة الشافعية والحنابلة
٣٣٤ الراجع

الصفحةالفصل الرابع

٣٣٥

فى الجمعة والعيدىن والاستسقاء

٣٣٧

المسألة الاولى : سقوط الجمعة عن المسافر

٣٣٧

الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه

٣٣٧

فقه الصديق فى هذه المسألة

٣٣٧

مذاهب الفقهاء فى عدم وجوب الجمعة على المسافر.

٣٣٨

الأدلة

٣٤٠

المسألة الثانية : صلاة الجمعة قبل الزوال

٣٤٠

الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه

٣٤١

فقه الأثر

٣٤١

مذاهب الفقهاء فى دخول وقت صلاة الجمعة

٣٤١

مذهب الحنابلة

٣٤٢

مذهب الجمهور

٣٤٢

أدلة الحنابلة

٣٤٨

أدلة الجمهور

٣٥٠

الراجع

المسألة الثالثة : اذان الجمعة اذا صعد الخطيب

٣٥٢

على المنبر

المسألة الرابعة : جلوس الخطيب على المنبر حتى

٣٥٢

ينتهى المؤذن من الأذان

٣٥٢

الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه

٣٥٢

فقه الصديق فى هذه المسألة

الصفحة

٣٥٣ ما يؤيد مذهب الصديق رضى الله عنه
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية الاذان للجمعة اذا تعد
٣٥٤ الخطيب على المنبر
	ومذاهبهم فى مشروعية جلوس الخطيب قبل الخطبة حتى
٣٥٤ ينتهى المؤذن من الاذان
٣٥٤ الأدلة
٣٥٦ <u>المسألة الخامسة</u> : وقوف الخطيب على منبر
٣٥٦ <u>المسألة السادسة</u> : اقبال الخطيب على الناس بوجهه
	<u>المسألة السابعة</u> : سلام الخطيب على الجالسين قبل
٣٥٦ الخطبة
٣٥٦ <u>المسألة الثامنة</u> : قيام الخطيب حال الخطبتين ..
٣٥٦ <u>المسألة التاسعة</u> : للجمعة خطبتان
٣٥٦ <u>المسألة العاشرة</u> : الجلوس بين الخطبتين
	<u>المسألة الحادية عشرة</u> : اعتماد الخطيب على عصا
٣٥٦ ونحوه
	<u>المسألة الثانية عشرة</u> : اشتمال الخطبة على حمد
٣٥٦	الله والثناء عليه وقراءة شئ من القرآن ..
٣٥٦ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٥٦ الرواية الأولى
٣٥٦ الرواية الثانية
٣٥٧ الرواية الثالثة
٣٥٧ الرواية الرابعة
٣٥٨ الرواية الخامسة

الصفحة

٣٥٨ فقه الصديق فى هذه الآثار
٣٥٩	ما يؤيد مذهب الصديق رضى الله عنه فى هذه المسائل
	مذاهب الفقهاء فى سلام الخطيب على الجالسين اذا
٣٦١ معد المنبر
٣٦١ مذهب الشافعية والحنابلة
٣٦١ مذهب الحنفية والمالكية
٣٦٢ أدلة الشافعية والحنابلة
٣٦٣ أدلة الحنفية والمالكية
٣٦٥ الراجع
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية قيام الخطيب حال
٣٦٦ الخطبتين
٣٦٦ مشروعية فصل الخطبة الى خطبتين
٣٦٦ مشروعية الجلوس بين الخطبتين
٣٦٦ الأدلة
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية اشتغال الخطبة على حمد
٣٦٨ الله والثناء عليه وقراءة شيء من القرآن..
٣٦٨ الأدلة
٣٧٠ مذاهب الفقهاء فى مشروعية وقوف الخطيب على منبر
٣٧٠ مشروعية استقبال الخطيب على الناس بوجهه
٣٧٠ مشروعية اعتماد الخطيب على شيء
٣٧٠ الأدلة
٣٧٣	<u>المسألة الثالثة عشرة : صلاة العيدين قبل الخطبة</u>

الصفحة

	<u>المسألة الرابعة عشرة : الاذان والاقامة لصلاة</u>
٣٧٣	العيدين
٣٧٣	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٧٣	الرواية الاولى
٣٧٣	الرواية الثانية
٣٧٤	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٣٧٤	مايؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية صلاة العيدين قبل
٣٧٤	الخطبة
٣٧٤	الادلة
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية صلاة العيدين قبل
٣٧٤	الخطبة
٣٧٤	الادلة
	مذاهب الفقهاء فى عدم مشروعية الاذان والاقامة
٣٧٧	لصلاة العيد
٣٧٧	الادلة
	<u>المسألة الخامسة عشرة : عدد التكبيرات الزائدة فى</u>
٣٧٨	صلاة العيدين
	<u>المسألة السادسة عشرة : مشروعية التكبيرات</u>
٣٧٨	الزائدة فى صلاة الاستسقاء وعددها
	<u>المسألة السابعة عشرة : الجهر بالقراءة فى صلاة</u>
٣٧٨	العيدين

الصفحة

	<u>المسألة الثامنة عشرة : تقديم الصلاة على الخطبة</u>
٣٧٨	في الاستسقاء والجهر بالقراءة فيها
٣٧٨	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٧٩	فقه الاثر
٣٧٩	ما يؤيد الاثر
	مذاهب الفقهاء فى عدد تكبيرات صلاة العيدين
٣٨٢	الزائدة
٣٨٢	مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة
٣٨٢	مذهب الحنفية
٣٨٣	أدلة الجمهور
٣٨٤	أدلة الحنفية
٣٨٧	الراجع
	مذاهب الفقهاء فى مشروعية التكبيرات الزائدة فى
٣٨٨	صلاة الاستسقاء وعددها
٣٨٨	مذهب الشافعية والحنابلة
٣٨٩	مذهب الحنفية والمالكية
٣٨٩	أدلة الشافعية والحنابلة
٣٩٠	أدلة الحنفية والمالكية
٣٩١	الراجع
	مذاهب الفقهاء فى الجهر بالقراءة فى صلاة
٣٩٢	العيدين
٣٩٢	الأدلة

الصفحة

	مذاهب الفقهاء فى تقديم الصلاة على الخطبة فى
٣٩٤	صلاة الاستسقاء والجهر بالقراءة فيها
	أدلة الفقهاء على مشروعية الجهر بالقراءة فى
٣٩٥	صلاة الاستسقاء
٣٩٦	<u>المسألة التاسعة عشرة : القراءة فى صلاة العيدين</u>
٣٩٦	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٣٩٦	فقه الأثر
٣٩٦	مذاهب الفقهاء فى القراءة فى صلاة العيدين
٣٩٦	مذهب الشافعية
٣٩٧	مذهب الحنفية والحنابلة
٣٩٧	مذهب المالكية
٣٩٧	أدلة الشافعية
٣٩٨	أدلة الحنفية والحنابلة
٣٩٨	أدلة المالكية
٣٩٩	الراجع
٤٠٠	<u>المسألة العشرون : حضور النساء لصلاة العيدين ..</u>
٤٠٠	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٠٠	غريب الأثر
٤٠٠	فقه الأثر
٤٠٠	ما يؤيد الأثر
٤٠١	مذاهب الفقهاء فى خروج النساء لصلاة العيدين ...
٤٠١	مذهب المالكية والحنابلة
٤٠٢	مذهب الحنفية والشافعية

الصفحة

٤٠٢ أدلة من قال بالاستحباب أو الإباحة
٤٠٣ أدلة من قال بالكراهة
٤٠٥ الراجع

الغمل الخامس٤٠٧ في السنن والرواتب

٤٠٨ <u>المسألة الأولى : السنن الرواتب في السفر</u>
٤٠٨ الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٤٠٨ غريب الأثر
٤٠٩ فقه الصديق رضي الله عنه في هذه المسألة
٤٠٩ ما يؤيد فقه الصديق رضي الله عنه
٤١٠ مذاهب الفقهاء في صلاة السنن الرواتب في السفر..
٤١٠ الأدلة
٤١٣ <u>المسألة الثانية : صلاة الضحى</u>
٤١٣ الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٤١٣ فقه الصديق رضي الله عنه
٤١٤ ما يؤيد فقه الصديق رضي الله عنه
٤١٥ مذاهب الفقهاء في مشروعية صلاة الضحى
٤١٥ الأدلة
٤١٧ <u>المسألة الثالثة : صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب..</u>
٤١٧ الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٤١٧ فقه الأثر

المفحة

٤١٧ مايؤيد الاثر
٤١٨	مذاهب الفقهاء فى مشروعية التطوع قبل صلاة المغرب
٤١٨ مذهب الحنابلة
٤١٨ مذهب الشافعية
٤١٩ مذهب الحنفية والمالكية
٤١٩ أدلة الشافعية والحنابلة
٤٢٠ أدلة الحنفية والمالكية
٤٢٣ الراجع
	<u>المسألة الرابعة : صلاة التطوع بعد صلاة الفجر</u>
٤٢٤ الى طلوع الشمس
٤٢٤ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٢٤ فقه أبى بكر رضى الله عنه فى هذه المسألة
٤٢٤ مايؤيد مذهب الصديق رضى الله عنه
	مذاهب الفقهاء فى صلاة التطوع بعد صلاة الفجر حتى
٤٢٥ طلوع الشمس
٤٢٦ الأدلة
٤٢٧	<u>المسألة الخامسة : التربع فى صلاة التطوع</u>
٤٢٧ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٢٧ غريب الاثر
٤٢٨ فقه الاثر
٤٢٨ مايؤيد الاثر
٤٢٩ مذاهب الفقهاء فى التربع فى صلاة النفل
٤٣٠ الأدلة

الصفحة

٤٣١	<u>المسألة السادسة : سجود التلاوة فى المفصل</u>
٤٣١	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٣١	الرواية الأولى
٤٣١	الرواية الثانية
٤٣١	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٤٣٢	ما يؤيد مذهب الصديق رضى الله عنه
٤٣٢	مذاهب الفقهاء فى مشروعية سجود التلاوة فى المفصل
٤٣٣	مذهب الجمهور
٤٣٣	مذهب المالكية
٤٣٣	أدلة الجمهور
٤٣٥	أدلة المالكية
٤٣٨	الراجع
	<u>المسألة السابعة : سجود التلاوة بعد صلاة الفجر</u>
٤٣٩	الى طلوع الشمس
٤٣٩	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٣٩	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٤٤٠	ما يؤيد فقه الصديق رضى الله عنه
	مذاهب الفقهاء فى فعل سجود التلاوة من بعد صلاة
٤٤٠	المصبح حتى طلوع الشمس
٤٤٠	مذهب الحنابلة
٤٤١	مذهب الجمهور
٤٤١	أدلة الحنابلة
٤٤٢	أدلة الجمهور

المفحة

٤٤٤	الراجع
	<u>المسألة الثامنة : سجود الشكر عند حدوث النعم</u>
٤٤٥	واندفاع النقم
٤٤٥	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٤٥	الرواية الاولى
٤٤٥	الرواية الثانية
٤٤٥	فقه الاثرين
٤٤٥	مايؤيد الاثرين
٤٤٧	مذاهب الفقهاء فى مشروعية سجود الشكر
٤٤٧	مذهب الجمهور
٤٤٧	مذهب المالكية
٤٤٨	أدلة الجمهور
٤٤٩	أدلة المالكية
٤٥١	الراجع
٤٥٢	<u>المسألة التاسعة : السجود عند رؤية من به عاهة</u>
٤٥٢	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٥٢	غريب الاثر
٤٥٢	فقه الصديق رضى الله عنه فى هذه المسألة
٤٥٣	مذاهب الفقهاء فى السجود عند رؤية من به عاهة ..
٤٥٣	مذهب الشافعية والحنابلة
٤٥٣	أدلة الشافعية والحنابلة
٤٥٥	<u>المسألة العاشرة : أفضلية وقت الوتر</u>
٤٥٥	الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه

المفحة

٤٥٥ الرواية الاولى
٤٥٥ الرواية الثانية
٤٥٦ الرواية الثالثة
٤٥٦ غريب الاثر
٤٥٧ فقه الآثار
٤٥٧ مايؤيد فعل الصديق رضى الله عنه
٤٥٨ مذاهب الفقهاء فى افضلية وقت الوتر
٤٥٩ أدلة الجمهور
 أدلة الجمهور لقولهم أن أول الليل أفضل للوتر
 لمن لم يتيقن القيام آخر الليل أو كان
٤٦٠ لايتجهد
٤٦١ <u>المسألة الحادية عشرة</u> : الوتر بركعة واحدة
٤٦١ الرواية عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
٤٦١ الرواية الثانية
٤٦١ فقه الآثار
٤٦١ مايؤيد الآثار
٤٦٢ مذاهب الفقهاء فى جواز الوتر بركعة واحدة
٤٦٢ مذهب الجمهور
٤٦٣ مذهب الحنفية
٤٦٣ أدلة الجمهور
٤٦٤ أدلة الحنفية
٤٦٧ الراجع
٤٦٨ <u>المسألة الثانية عشرة</u> : نقض الوتر

المصفحة

٤٦٨	أولا : الروايات التي تدل على عدم نقضه للوتر ..
٤٦٨	الرواية الأولى
٤٦٨	الرواية الثانية
٤٦٩	الرواية الثالثة
٤٦٩	الرواية الرابعة
٤٧٠	ثانيا : الروايات الدالة على أنه نقض وتره
٤٧٠	الجمع بين الروايات
٤٧٠	فقه الصديق في هذه المسألة
٤٧٠	مايؤيد فقه الصديق رضي الله عنه
٤٧٢	مذاهب الفقهاء في نقض الوتر والتطوع بعده
٤٧٣	الأدلة
٤٧٥	<u>المسألة الثالثة عشرة : القنوات في الوتر</u>
٤٧٥	<u>المسألة الرابعة عشرة : موضع القنوات في الوتر ..</u>
٤٧٥	الرواية عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٤٧٥	الرواية الأولى
٤٧٦	الرواية الثانية
٤٧٧	فقه الصديق رضي الله عنه في هذه المسألة
٤٧٧	مايؤيد فقه الصديق رضي الله عنه
٤٧٩	مذاهب الفقهاء في مشروعية القنوات في الوتر
٤٧٩	مذهب الجمهور
٤٧٩	مذهب المالكية
٤٨٠	أدلة الجمهور
٤٨١	أدلة المالكية

الصفحة

٤٨٢	الراجع
٤٨٣	مذاهب الفقهاء فى موضع القنوت من الوتر
٤٨٣	مذهب الشافعية والحنابلة
٤٨٣	مذهب الحنفية
٤٨٣	ادلة الشافعية والحنابلة
٤٨٤	ادلة الحنفية
٤٨٥	الراجع
٤٨٦	الفهارس
٤٨٧	فهرس الآيات القرآنية
٤٨٩	فهرس الاحاديث الشريفة
٥٠٧	فهرس الآثار
٥١٥	قائمة المراجع
٥٧١	فهرس الموضوعات